جامعة باتنة - 1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة **دكتوراه العلوم** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب

سفيان منصوري

إشراف الأستاذ:

الدكتور: عادل زقاغ

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة - 1-	رئيسا
عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة - 1-	مشرفا ومقررا
دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة - 1-	عضوا مناقشا
غنية شليغم	أستاذ محاضر- أ-	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
وداد غزلاني	أستاذ محاضر- أ-	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
عبد الله هوادف	أستاذ محاضر- أ-	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2017 -2016

شكر وتقدير.

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم الداعي إلى رضوانه وعلى آله، وأصحابه وبعد؛

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إعداد هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ المشرف، **الأستاذ الدكتور عادل زقاغ** الذي أكن له كل التقدير والاحترام وأتوجه إليه بأسمى عبارات الشكر والعرفان على كل ما قدمه لي من نصائح قيمة طيلة مدة إنجاز هذا البحث .

دون أن أنسى تقديم خالص الامتنان والعرفان إلى كل الأشخاص اللذين وجدت فيهم الدعم والتشجيع خلال مشواري الدراسي بكل أطواره.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الخالص لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى أختاي العزيزتين

إلى أخي الأستاذ الدكتور عادل زقاغ

إلى العائلة الكريمة.

إلى كل الأصدقاء بدون استثناء.

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذه الأطروحة

سفيان منصوري

خطة الدراسة

خطة الدراســـة

مقدمـــــة

الفصل الأول: تأصيل معاريفي متعدد المستويات لمفاهيم الدراسة

تمهيد

المبحث الأول: إيتيمولوجيا الإستراتيجية: من الجذور العسكرية إلى تعدد الوسائل والأهداف

المطلب الأول: ضبط إيتيمو - أنطولوجي للإستراتيجية وفق المنطلقات الفكرية التقليدية والحديثة

المطلب الثاني: التقاطعات الإيتيمولوجية لمصطلح الإستراتيجية

المطلب الثالث: منطق الإستراتيجية: نحو تفكيك معرفي للأطر العامة للإستراتيجية وهرمية تركيبتها

المبحث الثاني: نحو تعايش معرفي للأمن والتنمية

المطلب الأول: مفهمة الأمن: بين تعدد المستويات وتنوع الأبعاد

المطلب الثاني: التنمية: مقاربة مفاهمية

المبحث الثالث: عدسات مقرابية لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الثقافة الإستراتيجية الأوروبية كأساس مرجعي فكري لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: المضامين العامة لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الساحل الإفريقي بين الريادة الجيوسياسية والإنكشافية الأمنية

تمهيد

المبحث الأول: الساحل الإفريقي كمنطقة رائدة على المستوى الجيوسياسي

المطلب الأول: بانوراما جيوإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: عدسات مجهرية للأوضاع الداخلية بمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: بانوراما جيوأمنية للتهديدات والمخاطر الكامنة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التنظيمات الّإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالاتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: لعبة القوى الدولية والإقليمية على منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: السياقات العامة المفعلة لظاهرة التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: نحو ترتيب للقوى التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي: من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة

المطلب الثالث: تنافس القوى الخارجة الأخرى على منطقة الساحل الإفريقي

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول: محددات وسياقات إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الإستراتيجي الأوروبي

المطلب الثاني: السياقات العامة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: مضمون إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: طرق وآليات تنفيذ إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الميكانيزم التنموي: الإتحاد الأوروبي كقوة تنموية/ إقتصادية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الميكانيزم الأمني: الإتحاد الأوروبي كقوة عسكرية / إنغماسية في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الميكانيزم السياسي: الإتحاد الأوروبي كقوة دبلوماسية في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي- من منظور القطب الفرنسي

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات الفرنسية الإفريقية

المطلب الثاني: أبعاد الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية الفرنسية حيال منطقة الساحل الإفريقي

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية تجاه الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول: تأثير التحولات الدولية والإقليمية على منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على منطقة الساحل

المطلب الثاني: تأثير التحولات الإقليمية

المبحث الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي حيال أزمات الساحل أم أزمة استراتجيات غير ناجعة.

المطلب الأول: تداعيات التحولات الدولية الراهنة على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: تداعيات التحديات الإقليمية الراهنة على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: انعكاسات إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية على دول الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: مستقبل دول الساحل الإفريقي في ظل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية

المطلب الأول: الدراسات المستقبلية: دراسة في المفهوم

المطلب الثاني: المستقبل الأمني والتنموي لمنطقة الساحل الإفريقي في ظل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي

خلاصة الفصل الرابع

الخاتمـــــــــة.

مقدمة

مقدمـــــــة

شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة، تحولات بنيوية على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وقد عكست هذه التحولات التغير في هيكل النظام وفي نمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطرف والقوى الفاعلة فيه. كما شكلت قوة ضغط باتجاه الدفع نحو التكامل والاندماج و تقوية الاعتماد المتبادل في أشكاله المختلفة لمواجهة ظاهرة تشتت وتشرذم القوة وما ارتبط بها من تفشي للأزمات الداخلية والإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات العرقية وتدفقات المهاجرين واللاجئين وقضايا الأمن والبيئة والفقر أمام عجز الدولة منفردة على ضبط إيقاع هذه الظواهر بسبب الأبعاد السياسية و الأمنية و الاقتصادية التي اتخذتها وتجاوزها الحدود العبر وطنية.

و كان من الطبيعي أن تنعكس أثار هذه التحولات و ما تبعها من نتائج على هيكل النظام الدولي ومراكز القوى الدولية، على قدرة الدول في التحكم و إدارة مصالحها و ضبط إيقاع التحول بما يحافظ على سيادتها في الداخل والخارج. و في ظل هذه البيئة الجديدة تميزت إستراتيجيات كل الدول بسيطرة هواجس الانحصار ومخاوف صعود أقطاب أخرى تهيمن على مراكز القوة العالمية للإنتاج والاقتصاد ومن ثم الهيمنة على القرار السياسي العالمي. هذه الهواجس بدورها كانت أهم الدوافع لإعادة التمركز من أجل ضمان دور فاعل ومؤثر ولا سميا بالنسبة للقوى الفاعلة في النظام الدولي حيث اتضح أن هذه القوى تعيش ثورة في مذهبها وفى ثقافتها الإستراتيجية في محاوله لبلورة البدائل الإستراتيجية لمختلف سيناريوهات تطور النظام الدولي وضبط صعود الفواعل الجديدة و التحكم في حركتها و توجيهها .

ويعد انهيار الاتحاد السوفيتي بعد الحرب الباردة سبب رئيس في حدوث فراغ استراتيجي على مستويات بعض الأقاليم في العالم. الأمر الذي أوجد تلقائيا تنافسا دوليا على بعضها. ومنها الساحل الإفريقي الذي يستقطب لمجموعة من العوامل أنظار القوى الكبرى؛ وليس من سبب لذلك إلا السعي إلى تحقيق مصالح إستراتيجية، خصوصا إذا علمنا ما لهذا الساحل من أهمية كبرى كمصدر هام للموارد الطاقية.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي – فرنسا خاصة - من بين أهم القوى الدولية التي تعاني من أثار وتطورات هذه التحولات على مكانتها الدولية التي تعتبر من أهم أولويات الإستراتيجية الأوروبية ،حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إعادة استرجاع مجده وريادته كقوة كبرى حيال مستعمراته الإفريقية السابقة مقابل تنامي الدور الأمريكي والصيني في هذه المناطق من المعمورة. في ظل هذا وجد الإتحاد الأوروبي نفسه في مواجهة - ليس فقط-، القوة الأمريكية والصينية ولكن قوى و أقطاب دولية برزت في الميدان الاقتصادي و الأمني والعسكري .فهذا التحدي أخذ طابعا أوسع من حيث المحتوى و الأطراف وهو ما يعني مزيدا من الجهود للإستراتيجية الأوروبي على نطاق أوسع من أجل تدعيم دورها في منطقة الساحل الإفريقي وإيجاد آليات قوية لممارسة دوره وضمان دور مؤثر وفعال في السياسة العالمية كقطب رئيس

ومن ثم المحافظة على أهم القواعد التي ميزت إستراتيجية الإتحاد الأوروبي والمتمثلة في: الاستقلالية والدور الريادي. وانطلاقا من كل هذا أصبحت عملية البحث عن البدائل و الخيارات المتاحة تمثل الانشغال الرئيس ولأولوية الرئيسة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي في التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية في تشهدها منطقة الساحل الإفريقي.

أهمية الموضوع

تتجلى أهمية موضوعنا هذا في أهمية عملية وأهمية علمية، فبالنسبة **الأهمية الأولى**؛ موضوع الدراسة يتناول مضامين وأهداف إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية الموجه خصيصا لدول منطقة الساحل الإفريقي، وهذا قصد تحديد فرص الدور الأوروبي وحدوده، ومن ثم تحديد مكانة الإتحاد الأوروبي في سلم القوى الكبرى أو الفاعلة في منطقة الساحل الإفريقي. وتتضح أهمية الدراسة في تسليط الضوء، خاصة على آليات وميكانيزمات إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي في ظل التحديات الداخلية والخارجية و كذلك الرهانات التي تواجه هذه المنطقة على المستوى الداخلي، الإقليمي، والدولي، و مدى قدرة الإتحاد الأوروبي على تجاوز هذه الصعوبات. وهذا الدور سوف يسمح لنا بتوضيح إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه شركائها – المتمثلين في دول الساحل الإفريقي - ، والتي تربطه معهم علاقات تاريخية مميزة .

أما بالنسبة للأهمية الثانية؛ فأهمية الموضوع من الناحية العلمية تتلخص في إثراء البحث العلمي فيما يتعلق بدراسة الإستراتيجية وطبيعة تأثير هذه التحولات على بلورة وإدارة إستراتيجية الإتحاد الأوروبي . كما تكمن هذه الأهمية أيضا في كون الموضوع يتناول، إستراتيجية جديدة يقدمها الإتحاد الأوروبي لدول منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات التي تشهدها بلدان هذه المنطقة، لتكون بذلك مكملة للجهود والدراسات السابقة التي تناولت هذا موضوع إستراتيجية الإتحاد الأوروبي من زوايا و مراحل مختلفة وبذلك إضافة مادة علمية جديدة حول الموضوع.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراسة موضوع "آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي" في :

- ✓ تسليط الضوء على إستراتيجية الإتحاد الأوروبي كفاعل بارز في العلاقات الدولية وذلك تجاه منطقة جد مهمة -بنسبة له- تاريخيا.
- ✓ فهم مصادر التهديد الجديدة للأمن والتنمية و التي من شأنها أن تهدد استقرار أوروبا ، مما ينعكس بشكل مباشر على مصالح الإتحاد الأوروبي المتعددة في المنطقة. هذا بالإضافة إلى فهم عامل المنافسة الدولية في منطقة الساحل الإفريقي والذي ساهم بقوة باهتمام الإتحاد الأوروبي بمنطقة الساحل الإفريقي.

✓ كما يهدف موضوعنا هذا في معرفة التطورات الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية وانعكاساتها على دول الساحل الإفريقي من جهة، ومن جهة أخرى انعكاساتها على إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

✓ في الأخير، يهدف موضوع دراستنا هذه في محاولة فهم مستقبل دول الساحل الإفريقي وآفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في ضوى التحولات الراهنة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع أسباب اختيار موضوع الدراسة؛ ما بين ما هي موضوعية و ما هي ذاتية :

الأسباب الموضوعية :

✓ يبرز الموضوع الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وتوضيح الطرق والأساليب التي يستعملها هذا الأخير للحفاظ على تواجدها و نفوذها في الساحل الإفريقي بصورة انفرادية في ظل المنافسة الدولية.

✓ كون المنطقة تمثل امتداد جغرافي للجنوب الجزائري، ما يجعل الجزائر تتأثر بكل التطورات الحاصلة في المنطقة الساحلية.

الأسباب الذاتية :

✓ اعتبار الدولة التي ينتمي إليها الباحث من دول " الميدان" Pays du Champ، هذا ما يجعلها تؤثر و تتأثر بسياسات و استراتيجيات الإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي .

✓ رغبة الباحث في تقديم أعمال مرجعية في ميدان الدراسات الأمنية.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية دراستنا هذه حول سؤال جوهري مفاده؛ **إلى أي مدى يمكن لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي إقرار السلام المتساند في ظل القيود الدولية والإقليمية ؟**

تتفرع من هذه الإشكالية الرئيسة العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. ما المقصود بمفهوم الإستراتيجية، الأمن، والتنمية ؟
2. فيما تتمثل الأهمية الجيوسياسية لدول منطقة الساحل الإفريقي ؟
3. ما هي مضامين إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي ؟، وما هي الميكانيزمات المستخدمة لتطبيق هذه الإستراتيجية ؟

4. ما هي الآفاق المستقبلية لدول الساحل الإفريقي ولإستراتيجية الإتحاد الأوروبي في ظل الرهانات التي الإقليمية والدولية ؟.

فرضيات الدراسة

للقيام بتحليل موضوعي و منطقي، و للإجابة على إشكالية الدراسة و كذا التساؤلات الفرعية سننطلق من الفرضيات الآتية؛

1- تعتبر الميكانيزمات المستخدمة ضمن إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي من أهم الأساليب لفرض الهيمنة و الريادة على هذه المنطقة .
2- إن إعادة تنشيط دور الإتحاد الأوروبي وضمان مكانة إستراتجية مرهون بإدارة نتائج التحولات الدولية والإقليمية الراهنة التي تؤثر بشكل مباشر على أمن وتنمية دول منطقة الساحل الإفريقي.
3- إن التحولات الحادثة في منطقة الساحل الإفريقي تقلص من فرص أمن وتنمية بلدان هذه المنطقة، كما تقلص من فرص نجاعة إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية .

حدود الدراسة

في إطار دراستنا لموضوع " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، قمنا بحصر هذا البحث في مجال زماني ومحاني؛

- **المجال الزماني:** تم التركيز على فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا لما أفرزه هذا التاريخ من تغيرات عديدة على الساحة الدولية خاصة ما يتعلق بالتهديدات الأمنية .
- **المجال المكاني:** يمكن الإطار المكاني لبحثنا هذا في؛ منطقة الساحل الإفريقي بالتحديد دول قلب منطقة الساحل الإفريقي، والتي حددتها إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي الأتي: مالي، النيجر، موريتانيا .

تبرير خطة الدراسة

لتفكيك موضوع "أفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي" قمنا بالاعتماد على خطة رباعية؛ يتناول الفصل الأول الموسوم بـ" تأصيل مفاهيمي متعدد المستويات لمفاهيم الدراسة"، دراسة معارفية ونظرية للمفاهيم الرئيسة لموضوع البحث. حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول إيتيمولوجيا الإستراتيجية وكيفية تطور هذا المصطلح وفق الفكر الإستراتيجي الكلاسيكي والحديث، كما بينا من خلاله كل المفاهيم المرادفة للإستراتيجية، مع التركيز على البناء الهرمي لها . أما المبحث الثاني من الفصل الأول فعنون بـ " نحول تعايش معرفي للأمن والتنمية"؛ قمنا من خلال هذا المطلب التعرض للأطر النظرية للأمن والتنمية وإبراز العلاقة الكائنة بينهما. أما المبحث الثالث من الفصل الأول فعنون بـ " عدسات مقرابية لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي" وتم من

خلاله تبيين أهم الأطر الفكرية والعملياتية التي ساهمة في بناء إستراتيجية أوروبية موحدة كما تطرقنا أيضا من خلال هذا المبحث إلى أهمية الأمن والتنمية في الإستراتيجية الأوروبية، في الأخير تطرقنا إلى محتوى إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الشاملة والتي تفرعت منها الإستراتيجية الموجه خصيصا لدول منطقة الساحل الإفريقي.

كذلك تم تقسيم الفصل الثاني من الدراسة والمعنون بـ " الساحل الإفريقي : بين الريادة الجيو سياسية والإنكشافية الأمنية"، إلى ثلاث مباحث، وسم المبحث الأول من الفصل الثاني بعنوان؛ " الساحل الإفريقي كمنطقة رائدة على المستوى الجيوسياسي"، تم من خلاله التطرق للخصائص الجيوإستراتية التي تمتاز بها دول منطقة الساحل الإفريقي كما تم كذلك تسليط الضوء على الأوضاع الداخلية التي تعيشها بلدان هذه المنطقة وهذا بغية التمهيد للمبحث الثاني من الفصل والذي اهتم بتفصيل مجمل التهديدات الأمنية والتنموية التي تعرفها دول الساحل الإفريقي، أما المبحث الثالث من الفصل الثاني فهتم بدوره بتوضيح القوى الفاعلة – تقليدية أو حديثة- والتي تستهدف الساحل الإفريقي قصد استنزاف خيراته لنصل في الأخير للدور الذي يحتله الإتحاد الأوروبي ضمن كل هذه القوى الخارجية.

أما الفصل الثالث من موضوع مذكرتنا عنون بـ " مضامين إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول منه، أهم السياقات والمحددات التي أعتمدها الإتحاد الأوروبي في بلورة إستراتيجيته للأمن والتنمية حيال دول الساحل الإفريقي، ليتم بعد ذلك التطرق لمحاور هذه الإستراتيجية أما المبحث الثاني من الفصل الثالث، وسم بـ " طرق وآليات تنفيذ إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي"؛ تم توضيح من خلال هذا المبحث مختلف الميكانيزمات التي اعتمدت عليها إستراتيجية الساحل لضمان فعاليتها ونجاعتها. أما المبحث الثالث من الفصل الثالث؛ فاهتم بتحليل الدور الفرنسي وكيفية تفعيله من قبل الإتحاد الأوروبي بغرض تعزيز فاعلية إستراتيجية في دول الساحل الإفريقي نضرا للعلاقات التاريخية التي تجمع فرنسا بهذه البلدان.

وبدوره تم تقسيم الفصل الرابع والأخير من الدراسة والموسوم بـ " مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي حيال الساحل الإفريقي في ظل القيود الدولية والإقليمية" إلى ثلاث مباحث؛ اهتم المبحث الأول منهم بتسليط الضوء على أهم القيود التي تشهدها الساحة الدولية والإقليمية، أما المبحث الثاني من الفصل الرابع فتم من خلاله إسقاط القيود الدولية والإقليمية على دول الساحل الإفريقي وعلى إستراتيجية الإتحاد الأوروبي حيال هذه الدول قصد تفكيك الانعكاسات الحاصلة جراء ذلك. كما قمنا من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى انعكاسات إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في ساحل الإفريقي على أمن هذه البلدان وهذا قصد توضيح حقيقة هذه الإستراتيجية وأهدافها الخفية. أما المبحث الثالث من الفصل الأخير من دراستنا هذه؛ قدم رؤية إستشرافية لإستراتيجية الساحل الإفريقي وذلك من

خلال السيناريوهات الثلاث والتي تم من خلالهم توضيح هل حقا سيتم تحقق الأمن والتنمية في بلدان الساحل الإفريقي من خلال إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الموجه لهذه الدول.

منهجية الدراسة

تتبنى هذه الدراسة منهجية تقوم التكامل المنهجي وذلك؛ بالجمع والمزاوجة بين العديد من الاقتراب والنظريات والمناهج والمتمثلة في؛اقتراب تحليل النظم؛ و ذلك انطلاقا من النظر إلى إستراتيجية الإتحاد الأوروبي كنظام ومن ثم، فإن قراراتها تتأثر بالبيئة المحلية و الإقليمية والدولية المحيطة بها و يسهل هذا الاقتراب عملية البحث في نوعية العلاقة بين إستراتيجية الإتحاد الأوروبي و مختلف التحولات الدولية في المرحلة محل الدراسة. و نظرية الدور؛ التي استخدمت في تحليل تصورات و أهداف و آليات الدور الأوروبي – خاصة الفرنسي- حيال منطقة الساحل الإفريقي. كما تمت الاستعانة والمزاوجة بين المقاربة ما بعد الكولونيالية والمقاربة النيو مؤسساتية؛ في تفسير وتتبع الجوانب التاريخية المختلفة للإتحاد الأوروبي – فرنسا- كقوة استعمارية في منطقة الساحل الإفريقي وكيفية قيام الإتحاد الأوروبي – فرنسا على وجه الخصوص باستخدام العلاقات الكولونيالية التي تربطها بدول الساحل الإفريقي في إعادة إحياء مجدها وتعزيز نفوذها في هذه الدول عن طريق صياغة ترتيبات أمنية واقتصادية وسياسية .

أدبيات الدراسة

فيما يخص الدراسات السابقة المعتمدة في هذا البحث فلقد اعتمدنا على:

- الدراسة التي قام بها الباحث William Assano المعنونة بـ " Réflexions sur la stratégie européenne pour la sécurité et le development dans le Sahel". الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 2013،عن معهد الحياة الدبلوماسية بإفريقيا، الدراسة عبارة عن رؤية تحليلية لمحتوى إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي و كل الوسائل التي يستعملها الإتحاد الأوروبي من أجل أمننة وتنمية هذه المنطقة.

- الدراسة التي قامت بها الباحثة Bérangére Bouppert بعنوان: " Les Etats Sahéliens et leur partenaire extrarégionaux : Le cas de L'Union Européenne en particulier. ". وتبين فيها الباحثة أبرز الشركاء الدوليين وخاصة منهم الإتحاد الأوروبي كفاعل استراتيجي في منطقة الساحل الإفريقي و دوره كقوة رائدة في هذه المنطقة.

- دراسة بعنوان :."Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel" وهي عبارة عن مجموعة من المقالات قام بها مجموعة من الخبراء السياسيين و الاقتصاديين . تم نشر الدراسة كمجلة تصدر عن مركز الأبحاث التابع للإتحاد الأوروبي ببروكسل. وهي توضع جل التهديدات الأمنية والتنموية التي تواجه الساحل الإفريقي وكيفية مواجهة والتعامل مع هذه التهديدات.

- الدراسة التي قام بها الباحثين Yveline Poncet ،Jean Yves Marchal و Edmond Bernus، الموسومة بـ "Le Sahel oublié" و التي صدرت في مجلة Tiers Monde. عدد 134 . سنة 1993. والمقال عبارة عن دراسة جيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي يوضح فيه الباحثين الثلاث خصائص هذه الرقعة الجغرافية من العالم بالتركيز على التنوع الإثني (Pluralisme ethnique) الكائن بها وكل الصراعات و النزاعات الناجمة عن ذلك.

- الدراسة التي قامت بها منظمة Sos faim تحت عنوان" La stratégie de l'Union Européenne pour la sécurité alimentaire " .والمنشورة بمجلة Note de synthèse. في جويلية 2010. المقال يبين الترتيبات الأمنية المتخذة من قبل الإتحاد الأوروبي من أجل تحسين الأوضاع المعيشية وخاصة الغذائية لسكان الساحل الإفريقي.

- الدراسة التي قام بإنجازها مركز الدراسات والأبحاث CEREM التابع للمدرسة العسكرية الفرنسية سنة 2009، الدراسة تحمل عنوان : أمن الصحراء والساحل" La Sécurité Du Sahara et du Sahel"، تضمنت الدراسة مجموعة من المقالات لعدة باحثين مختصين في الشؤون العسكرية والإستراتجية، إذ تطرقوا إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالتعريج على التركيبة السكانية و الإثنية في المنطقة و محاولة ربطها بأسباب انتشار مجمل التهديدات الأمنية الكائنة بإقليم الساحل الإفريقي.

- كتاب الباحث الفرنسيPierre Pascallon : الموسوم بـ La Politique de Sécurité De La France en Afrique: صدر الكتاب سنة 2004، و يضم سلسلة من المقالات قام بها عدد من الباحثين و السفراء و القادة العسكريين الأفارقة و الغربيين. يتناول الكتاب السياسة الأمنية الفرنسية في القارة الإفريقية مع التركيز على كل الترتيبات الأمنية؛ الاقتصادية و الثقافية التي تقوم بها فرنسا حيال هذه القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي.

صعوبات الدراسة

تمثل أهم صعوبة تعرض إليها الباحث في صعوبة الحصول على المعلومة الموثقة الموثوقة بخصوص دينمايكيات السياسات الوطنية في بلدان الساحل الإفريقي والإستراتيجيات التي يعتمدها الاتحاد الأوربي إزاءها نظرا لأن أغلب ما هو متوفر بهذا الخصوص يتمثل في تقارير رسمية مع تسجيل صعوبة الحصول على قراءات متضاربة للمشهد في الساحل الإفريقي.

الفصل الأول:

تأصيل معاريفي متعدد المستويات لمفاهيم الدراسة

الفصل الأول: تأصيل معاريفي متعدد المستويات لمفاهيم الدراسة

تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة، مرحلة انتعاش الدراسات الإستراتيجية، الأمنية ودراسات التنموية، إلا أن التغيرات التي أفرزها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، ساهمت في زحزحة الدراسات والأبحاث الإستراتيجية بشقيها الأمني والتنموي من دائرة الدولة إلى فواعل جديدة أصبحت تؤثر في مفهوم الأمن والتنمية وكذلك في مفهوم الإستراتيجية. يعتبر ذلك نتيجة لظهور تهديدات جديدة تتجاوز حدود الدولة، هذا التغيير على المستوى النظري صاحبه بالموازاة تغيير على المستوى التطبيقي للأجندة الإستراتيجية، والأمنية، والتنموية للقوى الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية، حيث كانت الحاجة ماسة إلى إعادة صياغة استراتيجيات بديلة تستوعب مختلف التحديات الأمنية والتنموية الجديدة تنطلق من مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الشاملة.

وعلى ضوء هذه التحولات، يبدو من المناسب التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الرئيسة المعتمدة في البحث والمتمثلة في: الإستراتيجية، والأمن، والتنمية وهذا بغرض إزالة الغموض الدائر حولها، وكذلك لفهم أوضح لواقع الأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي. كما سيتم من خلال هذا الفصل التطرق للإستراتيجية الشاملة للإتحاد الأوروبي ومحاولة تفكيك مضامينها العامة: لكي يتسنى لنا فهم وتفكيك أدق لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي والتي تعتبر إستراتيجية ضمنية- تكميلية لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي الشاملة. ولتوضيح كل هذا سيتم تقسيم الفصل الأول من الدراسة إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: إيتيمولوجيا الإستراتيجية: من الجذور العسكرية إلى تعدد الوسائل والأهداف

المبحث الثاني: نحو تعايش معرفي للأمن والتنمية

المبحث الثالث: عدسات مقرابية لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: إيتيمولوجيا الإستراتيجية: من الجذورالعسكرية إلى تعدد الوسائل والأهداف

تعتبر الإستراتيجية من بين المفردات التي أثارت جدلا واسعا في الأدب السياسي الإستراتيجي، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كثرة استعمالها وتداولها في العديد من مجالات الحياة، فمفهوم الإستراتيجية يعتبر من بين المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد. فكلمة إستراتيجية توظف بشكل واسع من طرف الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون تحديد واضح لمعناها أو تعريف لأبعاد مفهومها وحدوده. الأمر الذي أدى إلى غموض إيتيمولوجي واضطراب أنطولوجي للمصطلح.

المطلب الأول: ضبط إيتيمو - أنطولوجي للإستراتيجية وفق المنطلقات الفكرية التقليدية والحديثة

إن عملية ضبط مفهوم الإستراتيجية يستوجب علينا استعراض مجموعة من التعاريف اللغوية والاصطلاحية والتي نستعرضها على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية لغة واصطلاحا

1- تعريف الإستراتيجية لغة

كلمة الإستراتيجية تعبر عن تعريب للكلمة الفرنسية stratégie أوstrategy بالإنجليزية، وتم اشتقاقها في هاتين اللغتين من الكلمة اللاتينية strategĭa، والتي استعيرت من المفردتين اليونانيتينstratos التي تعني الجيش وagein والتي تعني قيادة، إذا فالمدلول اللغوي الأول لكلمة إستراتيجية يعني فن قيادة العمليات العسكرية[1]. ومن مشتقاتها أيضا stratagéme، والتي تعني المراوغة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو[2]. لكن stratagème (الوسيلة أو المراوغة الحربية) ليست فقط خديعة أو حيلة، بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به القائد الحربي أو الجينيرال. ففي عالم الحروب والصراعات التي يسيطرعليها بالقوة، فالإستراتيجية هي ترجمة حقيقية لهذا الفعل الذكي للعقل[3].والملاحظ أن كلمة إستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو " فن الفروسية"، وهو مستمد من مرجع يحمل نفس الاسم ألفته "كريستين دي بزان"Christine de Pizan في القرن الرابع عشر، في الفترة الممتدة من 1500 وحتى 1750استبعدت الفروسية وأصبح المشاهير، وعلى رأسهم "ميكيافليي"Nicolas Machiavelو"فريدريك الكبير "Friedrich Le Grandيستخدمونهفي وصف فن الحرب[4].

ولما كان القرن الثامن عشر قد اتسم بإضفاء الصبغة العقلانية على كل مجالات النشاط الإنساني فقد تراجع تدريجيا في أواخر ذلك القرن استخدام "فن" بصفته لفظا مبهما وحدسيا، وبدأ الاتجاه إلى

---

[1]- Le Dico des Définitions, "Définition de stratégie".(16.Mai.2014): Disponible sur: **http://lesdefinitions.fr/strategie**(27/02/2014).

[2] - Olivier TERRIEN ," Les 36 stratagèmes de la guerre électronique ",***Stratagème***, N°.24,Paris, (9 Avril 2013): P.01.

[3]– صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008)، ص. 9.

[4]- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى الاستراتيجية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص. ص. 17، 18.

اعتبار "إدارة الحرب" علما له مبادئ: يمكن اكتشافها وتدريسها في الجامعات والأكاديميات العسكرية التي كانت قد بدأت لتوها تلج سبل المعرفة العلمية[1].حيث استخدم مصطلح إستراتيجية بفرنسا عام 1831 ثم ببريطانيا عام 1838 ليدل على دارس الإستراتيجية[2]celui qui étudie la stratégie.

إذا كان تعبير الإستراتيجية قد اشتق أصلا من اليونانية، فإن استخداماتها اللغويةتنوعت وشملت العديد من الميادين، فقد يوصف موقع دولة بأنه إستراتيجي، كأن يقال الموقع الإستراتيجي لدول منطقة الساحل الإفريقي، وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه إستراتيجي، ويطلق وصف إستراتيجي على بعض الأسلحة المتطورة، كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بأنها إستراتيجية كالنفط وأخيرا، فقد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات إستراتيجية[3].

أما على مستوى القواميس فيعرفها قاموس LaRousseالفرنسي بأنها:" الحكم العسكري أو الحكومة العسكرية، وهي فن ربط حركة القوات العسكرية/السياسية، المعنوية التي تدخل في إدارة حرب أو تحضير دفاع قومي"، فالإستراتيجية هي مدى قدرة وكفاءة الحركة والقيادة العليا للقوات المسلحة.وكذلكعرفها نفس القاموس بأنها:" فن ربط الحركات والمناورة والتحرك من أجل بلوغ الأهداف ".

كما يعرفها أيضا قاموس Le Robertبأنها: جزء من العلوم العسكرية التي تعنى بالإدارة والتسيير العام للحرب وتنظيم الدفاع عن الوطن، فهي عملية إعداد المخططات الدفاعية والهجومية انطلاقا من قياس عدد المقاتلين والوسائلاللوجيستية والمعطيات الجغرافية والعوامل الدبلوماسية والسياسية [4]. كما أن الموسوعات والقواميس المتخصصة في العلاقات الدولية عرفت الإستراتيجية بأنها جزء من العلوم الحربية Les Sciences Militaries التي تعنى بالقيادة العامة للحرب والمنظمة للدفاع عن الدولة[5].

ويرى "سموحي فوق العادة" في مؤلفه "معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية"، أن الإستراتيجية هي "فن تسيير العمليات الحربية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لإضعاف إمكانيات العدو، وتتناول القضاء على الروح المعنوية لدى أفراد شعبه، وجيشه وشل موارده الاقتصادية وتدمير خطوط مواصلته وقواعده الحربية وتنسيق التعاون بين مختلف القوى البرية والجوية لتحقيق النصر النهائي"[6].

2- تعريف الاستراتيجيةاصطلاحا

تطور مفهوم وتعريف الاستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقا لاختلاف وتطور التقنية العسكرية من عصر لأخر، ووفقا لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد ومفكر، ومن هنا

---

[1]- عبد القادر محمد فهمي، نفس المرجع السابق.

[2]- Jean- Marie Mathey:"Comprendre la stratégie" ,***Ecomonica***: Paris: (1995): P.12.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق.ص 18.

[4]- A. Rey , J. Rey- Debove ,**Le Petit Robert** ,(Paris: 1987), P.1867.

[5]- Marie Claude Smoude ,**Dictionnaire des relations internationales** , (Paris: Dalloz, 2003), P. 473.

[6]- سموحي فوق العادة، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**، (بيروت: 2004)، ص. 414.

تنتج الصعوبة في تقديم تعريف جامع لمصطلح لإستراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف دقيق متفق عليه لهذه الكلمة، لكن هذا لا يمنع من تقديم مجموعة من التعاريف الكلاسيكية والحديثة التي حاولت إيجاد دلالة له.

1-2 - الاستراتيجية حسب المنظور الكلاسيكي

عرف المفكر الاستراتيجي " كارل فون كلوزوفيتز" Carl von Clausewitz الإستراتيجية أنها :"فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب " [1]،ركز " كلوزوفيتز " في تعريفه هذا على أن الإستراتيجية تعبر عن خطة المعارك وحسن إدارتها لتحقيق الأهداف المنشودة، كما ركز أيضا على الجانب العسكري فقط في تعريفه هذا وأهمل الجوانب الأخرى.أما تعريفها عند "هاملي"Hamley:" إن مسرح الحرب هو مجال الإستراتيجية أما ساحة المعركة فمجال التكتيك ". بهذا المعنى يركز "هاملي" في تعريفهللإستراتيجية والتكتيك على الجانب العسكري فقط فالإستراتيجية هي: فترة التخطيط وتحضير الحرب أما التكتيك فهو مجال تطبيق الإستراتيجية " [2].

ويعرفها" باسيل.هنري.ليدل هارت "Basil. Henry Liddell Hartبكونها : " فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسية، أو بعبارة أخرى طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية" [4]. فقد اعتبر "هارت" الإستراتيجية حسب تعريفه هذا بأنها فن استخدام القوة المادية لتحقيق الهدف الأسمى والرئيس والمتمثل في السياسة.

وقد عرفها "مولتكههيلموت"Helmuth Karl Bernhard, comte von Moltkeبأنها: "عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف" [3]، أي أن الإستراتيجية تعبر عن العملية الرصينة المستعملة من طرف القائد لاستخدامه للوسائل المادية/العسكرية لتحقيق الأهداف المنشودة. وعرفها أيضا"موتسي تونك"Mao TséToungبأنها عملية دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب[4]. ركز موتسي تونك في تعريفه هذا للإستراتيجية على أنها الطريقة التي تتضمن دراسة كل الأوضاع التي تمكن من الفوز في الحرب.

إذا، يمكن القول من خلال التعاريف التي قمنا بعرضها أن المنظور الكلاسيكي في تعريفهللإستراتجية ركز فقط على الجانب العسكري L'Usage Militaire لها وضيق من نطاق هذا المصطلح، وربطه بالمعارك والحروب، حيث بدت الحرب هي الوسيلة الرئيسة والوحيدة في تحقيق الأهداف الإستراتجية للدولة، إذ تم جعل مصطلح الإستراتيجية تعبيرا يستخدم للدلالة على الإستراتيجية

---

[1]- إسحاق محمد رباح، **قضايا معاصرة: سياسة استراتيجية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية**، (عمان:دار كنوز المعرفة 2009)، ص. 43.

[3]- منير شفيق، **الاستراتيجية في فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشون، 2008)، ص. 34.

[4]–ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، تر: الهيثم الأيوبي:(بيروت: دار الطليعة، 1967)، ص. 397.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص. 19.

[4]- MaoTséToung ,"La Stratégie de la guerre révolutionnaire en Chine". Disponible sur:https://www.amazon.fr/Mao-Ts%C3%A9-Toung-Strat%C3%A9gie-guerre-r%C3%A9volutionnaire-Chine/dp/B0017XI06K(18/12/2014).

العسكرية التي تعنى في جوهرها باستخدام القوة المادية المتمثلة في السلاح من طرف الدولة لتحقيق أهدافها. وبالتالي فإن هذه التعريفات لا تمثل في الحقيقة إلا جانبا واحدا من جوانب الإستراتيجية. وبادراك هذه الحقيقة حاول مفكرو الفكر الإستراتيجي الحديث تقديم تعاريف جديدة للإستراتجية والغرض من هذا هو تجاوز أوجه القصور في تعاريف المفكرين التقليديين لهذا لمصطلح.

2-2- الاستراتيجية حسب المنظورالحديث

يعتبر الجينرال" أندري بوفور " André Beaufortمن بين أبرز من عرف الاستراتيجية وأعطاها صبغة حديثة تقترب بها إلى ما تعنيه في حقيقتها إذ عرفها بأنها :" فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة "، وهذا التعريف ينطوي على قدر كبير من الإدراك للمعنى الحقيقي للاستراتيجية، فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقه بالقوة العسكرية، بمعنى أنه لم يقصد أن القوة العسكرية هي وحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة،وإنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها: سياسة، اقتصادية، عسكرية، ثقافية، ويبدو أن "بوفور" أراد بالقوة هنا التدليل على قدرة الدولة على انجاز الفعل المؤثر خارجيا عن طريق تضافر كل العوامل التي تساهم في بنائها، سواء كانت مادية أو معنوية. فالقوة حسب هذا التعريف يراد بها تسخير جميع القدرات التي تكون بحوزة الدولة بما فيها القدرات اللوجيستية العسكرية لتحقيق أهداف الدولة السياسية[1].

كما يقول أيضا " أندريه بوفور" أن كلمة إستراتيجية تعتبر من بين أكثر المصطلحات الشائعة التي يتداولها الناس وهم يجهلون معناها الحقيقي[2]، وأسباب الجهل هذه – حسب بوفور– كثيرة أهمها أن الإستراتيجية كانت لمدة طويلة من الزمن " علم وفن كبار القادة"، ولم تكن تشغل سوى اهتمام فئة صغيرة من الناس، والمتمثلة في شخص الأمير أو الماريشال[3]، لذا جاء تعريفه للإستراتيجية مختلفا عن سابقيه فهي " فن جدلية الصراع بين الإرادات الوطنية التي تستخدم القوة لفض النزاعات العالقة بينهما"[4].إذا يركز "بوفور" في تعريفة هذا للإستراتيجية على نقطتين رئيستين وهما: حوارالإراداتومفهوم القوة.

فبالنسبة لحوار الإرادات: التيتربط الإستراتيجية بعوامل ذات طبيعة غير مادية تختلف عن التكتيك وعن الوسائل اللوجيستة لتشمل عناصر غير محسوسة، فهو بهذا يهدف إلى إخراج الإستراتيجية من مضامينها العسكرية، التي ترى بأن معنويات العدو لا تحطم إلا بالوسائل العسكرية لينقل إلىإمكانية تحقيق هدف نفسي – نريد تحقيقه عند العدو – بشكل يصبح فيه الإقناع بأن الاشتباك أو متابعة الصراع غير مجد[5].

---

[1]- عبد القادر محمد فهمي، نفس المرجع، ص 21.

[2]- أندريه بوفور، **مدخل إلى دراسة الإستراتيجية العسكرية**، تر: أكرم وهيثم الأيوبي. (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970)، ص. 28.

[3]- نفس المرجع، ص. 24.

[4]- Philippe –Moreau Degarges ,**Problèmes stratégique contemporain** , (Paris: Hachette , 1992) ,P.10.

[5]- أنديه بوفور، المرجع السابق، ص.31.

النقطة الثانية تتعلق بمفهومه للقوة : حيث يربط عملية حل النزاعات العالقة بين الإرادات الوطنية باستخدام القوة العسكرية، لذا أوردها مجردة في صورتها العسكرية، ويبدو أنه قصد بالقوة تجنيد كل العوامل التي تساهم في صياغة الإستراتيجية مادية كانت أو معنوية، فالقوة حسب هذا التعريف تشمل كل قدرات الدولة المتعددة.

ولا يبتعد "سالفن"Salvan كثيرا عن التعريف الذي قدمه "بوفور"، حيث أنه عرف الإستراتيجية بأنها:"مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة من أجل بلوغ الأهداف المحددة عبر المنطلقات السياسية " ويعني " سالفن " بتعريفه هذا أن الإستراتيجية أثناء التنفيذ لا تقتصر فقط على البعد العسكري بل لكل الأبعاد الأخرى، سياسية ودبلوماسية واقتصادية وثقافية وإدارية وغيرها.[1]

كما عرف "واغنالز" Wagnalz الإستراتيجية في القاموس الجديد للغة الانجليزية New standard Dictonary of the English Langage بأنها : فن استخدام الوسائل لتحقيق الأغراض المنشودة، وتشتمل أربعة نواحي:[2]

- ✓ تحديد الأهداف واختيارها.
- ✓ اختيار الأساليب العلمية لتحقيق الأهداف.
- ✓ وضع الخطط التنفيذية.
- ✓ تنسيق النواحي المتصلة.

بينما يعرفها "شلونبرغر زجلن بوسان" BusanShlumberger في كتاب Policy formulation, andstrategy بأنها: "نظام من الأهداف والخطط، وأيضا عملية توزيع الموارد لتحقيق الأهداف والخطط"، ويفيد "شلنبرغر" أن العناصر الثلاث للإستراتيجية لا تعمل منفصلة عن بعضها.

وبالرجوع لهذا التعريف نرى أنه يتكون من الأجزاء المرتبطة الآتية:

- ✓ تحديد الأهداف:
  - تخطيط برامج العمل المصممة لتحقيق الأهداف.
  - إلزام تطويع الموارد واختيار الوسائل لتحقيق الخطة.
  - إن النشاطات أو العناصر الإستراتيجية الثلاث تعمل متساندة حيث أن وضع الأهداف الإستراتيجية وتوزيعها وتخصيص المصادر الإستراتيجية،كما تعمل هذه العناصر معا بثلاث مستويات:
    - المستوى الاستراتيجي طويل المدى.
    - المستوى العملي (الآني أو اليومي أو القريب)

[1]- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية: الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والإستراتيجية**، ط1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع)، 2004، ص. 183.

[2]- Lucien Poirier ,"Stratégie Théorique" , ***Economica***, Paris, (1987): P.116.

- المستوى الإداري (الوسيط).

إذا فالإستراتيجية حسب هذا المنظور تقوم بصياغة الوسائل لتحقيق الأهداف المنشودة قبل تجسيدها على أرض الواقع، وتتبين عملية تحقيق الأهداف في الإستراتيجية الأوروبية والتي تسعى إلى تحقيق أهداف العلاقات الخارجية الأوروبية مع دول الشراكة ليس عن طريق النهج السياسي والقوةالتقليدية، بل من خلال علاقات آخرى كالتنمية. وتضع هذهالإستراتيجية الجديدة التنمية كقلب للعلاقات الدولية التي تربط الاتحاد الأوروبي بشركائه، وتهدف تلك الإستراتيجيةإلى تحقيق أولوية للمفوضية الأوروبية بتحويل الإتحادالأوروبي للاعب دولي أكثر قوة مما كان عليه سابقا [1].

أما المفهوم الأكثر حداثة للإستراتيجيةla définition la plus récente de la stratégieفهو يدل على أنها : " عبارة عن خطة مستقبلية ذات أهداف إجرائية منشودة la stratégie est un plant perspective qui a des objectifs opérationnelles، هذا يدل على أن الإستراتيجية لا تتحدد بالنوايا ولكنها تدعم بإرادات سلوك فعلي يعمل على تحقيق وتجسيد الطموحات على أرض الواقع. إذا فالإستراتيجية تعبر عن فن توظيف وإدارة إمكانيات الدولة البوليتكو- اقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة في الحاضر والمستقبل[2]. من خلال هذا التعريف يمكننا استنتاجثلاثة خصائص رئيسة للإستراتيجية الحديثة والفعالة نعرضها فيما يلي:[3]

2-2-1- المرونة La Flexibilité

يتوجب على الإستراتيجية الفعالة أن تتضمن درجة عالية من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المتوقعة في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية، وهذا يفترض أن تحدد البدائل المناسبة في مثل هذه الظروف، كذلك يتوجب أن تكون قابلة للتعديل في أي وقت وفي أي مكان، كما يتوجب عليها أن تستخدم لصالحها كل المتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية لتحقيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف، فلكل موقف إستراتيجية ولكل غاية إستراتيجية تتلاءم وتتماشى معها ولا تطبق في موقف مختلف أو تحقيقها لهدف أخر. ويمكن إلتماس جانب المرونة في إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي من خلال الموقف الفرنسي

---

[1]- دينا كمال، " الثقافة تصلح ما أفسدته السياسة: إستراتيجية جدية بين أوروبا وشركائها لمواجهة التعصب "، ***أوراق دبلوماسية***، العدد: 47306، (13. جوان.2016). من الرابط:
http://www.ahram.org.eg/News/191930/43/527073/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82- (26/01/2014).

[2]- Alexandre Del Valle, "De la stratégie à la géopolitique, quelques éléments d'une approche pluridisciplinaire", ***Stratégique*** , (2010). Disponible sur: http://www.strategicsinternational.com/f3strategigeopo.htm (15/05/2013).

[3]- عبد السلام قريقة، " تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 2012)، ص 22.

ومرونته تجاه قضية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي قصد تعزيز التعاون بينهما بهدف تحقيق المصالح الإستراتيجية الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط[1].

2-2-2- براغماتية الأهداف وحقيقتها: La Réalité et la Pragmacité des Objectifs

إن اختيار الأساليب الناجعة للوصول إلى الأهداف المطلوبة، يستلزم وجود أهداف واقعية براغماتية يمكن تحقيقها، ومن ثم أهمية تكافؤ القدرات والموارد مع الأهداف، وتثار في ذلك عمليات وضوح الأهداف، وتقدير الاحتياجات اللازمة، وتحديد الإمكانيات اللازمة والموارد المتاحة، ومقارنة الإمكانيات بالاحتياجات، وتقييم احتمالات تحقيق الهدف بالإمكانيات المتاحة[2]. كذلك تحديد التقديرات باستخدام المناهج العلمية الكمية،حيث يؤدي جهل الحقائق وقلت المعومات إلى فشلالإستراتيجية. وتتجلى واقعية أهداف إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي عند شروعه في بلورته لإستراتيجية الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، حيث قامالإتحاد الأوروبي بتحديد الخطوط العريضة التي يتوجب تحقيقها في هذه المنطقة تماشيا مع الواقع الأمني والتنموي لبلدان الساحل الإفريقي بهدف تحقيق شامل لأهداف هذه الإستراتيجية[3].

2-2-3- الاستمرارية والشمولية: La continuité et la globalité

تتصف الإستراتيجية بالاستمرارية والدوام، فطالما أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة لا نهاية لها ومستمرة باستمرار وجودها، فالهدف من الإستراتيجية ليس هو مخاطبة المشاكل اليومية، وإنما تنامي باستمرارية، وتتابع مراحل تنفيذها. أما فيما يتعلق بالشمولية فهي تعني شمولية الأهداف والوسائل والتنسيق بينهما بحيث تصبح الإستراتيجية شكلا متكاملا في التجسيد والعمل[4]. تتضح استمرارية الأهداف وشموليتها ضمن إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي في تسخير العديد من الميكانيزمات الضمنية التي تتراوح ما بين ماهو أمني/ عسكري وماهو دبلوماسي/ تنموي بهدف ترسيخ الأهداف المنشودة على فطرة طويلة من الزمن[5].

---

[1]- جاكوب ودكا، سارة كوسميس، " الإتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب"، رؤية تركية، (ربيع، 2014): من الموقع:
http://rouyaturkiyyah.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-(2/11//2015).

[2]- عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 29.

[3] -Parlement Européen , " Sahel: Stratégie de L'UE pour la sécurité et le développement" , ***Briefing*** ,(Mai.2016): P.01.

[4]- Christian Marmuse , "Politique générale intelligence –modèles et choix stratégique" , ***Economica*** , Paris , (1999): P.51.

[5]- Parlement Européen, "Sahel: Stratégie de L'UE pour la sécurité et le développement ", Op.cit. P.03.

المطلب الثاني: التقاطعات الإيتيمولوجية لمصطلح الإستراتيجية

يرتبط مفهوم الإستراتيجية بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات، إذ سيتم في هذا المطلب عرض أهم المصطلحات المرادفة والتي لها صلة بمفهومالإستراتيجية.

الفرع الأول: الإستراتيجية والتكتيك

يعرف التكتيك عادة بأنه مجمل العمليات التي تقوم بها الدولة للوصول إلى الهدف الإستراتيجي وعندما تؤدي إدارة الحرب إلى معركة حقيقة فإن الاستعدادات التي تتخذ لإعداد مثل هذا العمل وتنفيذه يشكل ما يسمى بالتكتيك، فالتكتيك هو عملية تطبيق الإستراتيجية على مستوى أدنى[1].

الفرع الثاني: الإستراتيجية والدبلوماسية

الإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسية، إذ يعتبران وجه لعملة واحدة وهي السياسة الخارجية، ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجة للدول وبالتالي لم تعد عملية مظهرية وإنما أصبحت أساسها الكفاءة والاقتدار وهدفها الأول تمثيل الدولة وحماية مصالحها، فالدبلوماسية تتعلق بفن إدارة العلاقات الدولية، أو أنها رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات التي يقوم بها الممثلين الدبلوماسيين والسفراء لتحقيق تلك الغاية فالدبلوماسية إذا: تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية. وتتداخل الدبلوماسية والإستراتيجية في الكثير من الحالات لتأدية وظيفة السياسة الخارجية[2].

فهناك من يقول أن الدبلوماسية هي الوجه السلمي للسياسة الخارجية بينما الإستراتيجية هي التوجه العنيف في السياسة الخارجية لكن لا يمكن حسم ذلك خاصة مع التطورات الدولية الراهنة وفي ظل تداخل الوظائف، فبعض الأحيان لا يمكن الفصل بينهما ففي أكثر من وضع قد تستعمل الدبلوماسية للحد من نتائج العملية العسكرية وقد تستعمل كإستراتيجية، فالسياسة تعمل لصالح الفكرة التي تشكل لدى الجماعات أو القائمين على شؤونها لصالح المصلحة الوطنية L'intérêt national، والسياسة بدأ من تصورها للمصلحة القومية تقوم بلجوئها إلى الوسائل الدبلوماسية في زمن السلم فقد يقتضي الأمر باللجوء إليها من قبل التهديد أو التلويح بالحرب كعمل دبلوماسي وكذلك الحال أثناء الحرب فإن السياسة لا تستبعد نهائيا الدبلوماسية[3]. هذا يدل أن هناك علاقة تكاملية بين الدبلوماسية والإستراتيجية فكل واحدة تكمل الأخرى بشكل أو بأخر في مرحلة السلم والحرب.

---

[1]- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية**، (الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع 2004)، ص. 187.

[2]- نفس المرجع، ص 188.

[3]- المرجع نفسه.

الفرع الثالث: الإستراتيجية والجيوإستراتيجية

تيجة للخلط القائم بين الجيوستراتيجية والإستراتيجية والجغرافيا السياسية ظهرت عدة تعريفات للجيو ستراتيجية في المرجعيات العربية وجميعها تؤكد مفهوم الجيوستراتيجية فهناك من يعرفها على أنها دراسة أثر الموقع الإستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف إستراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية ، وهي تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أو السلم ، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي : الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان ، وهناك من يعرفها بأنها تعني دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية. ويمكن تعريف الجغرافيا الإستراتيجية على أنها عبارة عن دمج الاعتبارات الإستراتيجية مع عناصر الجغرافية السياسية أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية إلا أن التعريف العلمي يشير إلى أن الجغرافيا الإستراتيجية هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية لإدارة الحرب[1].

الجغرافية الإستراتيجية الذي تعني بدراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنظمة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية أو الحربية وتعتمد الجغرافيا الإستراتيجية في التحليل على الدمج بين الجغرافيا السياسية والطبيعية والبشرية والعسكرية والاقتصادية، وتهدف الجغرافيا الإستراتجية إلى تخطيط ورسم السياسة الخارجية للدولة وفق الاعتبارات الجغرافية والإستراتيجية.[2]

ويمكن تعريف الجغرافيا الإستراتيجية على أنها عبارة عن دمج الاعتبارات الإستراتيجية مع عناصر الجغرافية السياسية أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية إلا أن التعريف العلمي يشير إلى أن الجغرافيا الإستراتيجية هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية لإدارة الحرب. وتهدف الجغرافيا الإستراتيجية الى: المساهمة في توضيح الأبعاد الجغرافية التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة لتحدد نمط هذه السياسة وتوجهاتها، ووضع مفهوم متكامل للمصلحة القومية من منظور جغرافي إستراتيجي يأخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية في الحسبان وتحديد المواقع والمناطق الإستراتيجية في العالم وفق الاعتبارات الجغرافية. وأخيرًا رسم وتوضيح الإستراتيجية العامة للدولة في أوقات الصراعات والحروب.[3]

[1] - صلاح الدين أبو بكر الزيادي،" الجغرافيا الإستراتيجية: الجيوستراتيجية"، ***مجلة المسلح***،(10 مارس2013): متحصل عليه من : http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-03-22-50-33 (2014/10/15)

[2] - نفس المرجع.

[3] - المرجع نفسه.

الفرع الرابع: الإستراتيجية والتخطيط

يعتبر التخطيط في دلالته إلى التفكير الواعي والمستقبلي، والذي يرمي إلى وضع خطة تهدف إلى تحديد الوسائل الممكنة والمقبولة سياسيا لترجمة الأهداف علميا وتطبيقها عمليا، وعليه يشير التخطيط بهذا الوصف على كونه إطارا نظريا يجسد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، لتقوم الإستراتيجية هنا مقام الجسر الذي ينقل الخطة من إطارها النظري الساكن إلى إطارها التطبيقي المتحرك. فالتخطيط يحتاج إلى إستراتيجية لترجمة الطموحات مثلما تحتاج الإستراتيجية إلى إطار فكري تستهدي به في تحركاتها كي لا تقع في مطلب التناقض بين الوسائل والغايات، ويتراوح جوهر أي إستراتيجية في العلاقة التي تربط الوسائل بالأساليب بما يدعى بالهدف،فإن عملية تنفيذ الإستراتيجية ستكون ذات خطة غير مكتملة وعرضة للفشل المحتمل، ويعود ذلك بالطبع إلى العلاقة الحتمية بين الأهداف والإستراتيجية التي تفترض ذلك التناغم بين الغايات والوسائل والموارد [1].

[1]- لزهر وناسي، " التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين المثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية– الصين – روسيا"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة باتنة.2014)، ص. 27.

المطلب الثالث: منطق الإستراتيجية: نحو تفكيك لأطرها العامة وهرمية تركيبها

تقدم الإستراتيجية مخططا لردم الفجوة بين المعطيات الواقعة اليوم والمستقبل المنشود، ويتضمن هذا المشروع الحسابات المنضبطة للأهداف المنشودة، ضمن حدود مقبولة للمخاطر للحصول على نتائج مستقبلية أفضل. ولتحقيق هذه الأهداف يتوجب على الإستراتيجية أن تكون مؤطرة ضمن مجموعة من الأطر والمستويات والمراحل.

الفرع الأول: الأطر العامة الإستراتيجية

يقصد بالأطر مختلف العوامل والعناصر والمحددات التي تأخذ بها الهيئات والدوائر المسئولة عن تصميم ورسم وتنفيذ الاستراتيجيات، بهذا نجد أنه هناك تمايز وتباين في الاستراتيجيات – حسب مقتضيات التحولات الزمكانية وفق ثلاث أطر رئيسة تتحكم في إعداد ورسم الإستراتيجية، فنجد أنه هناك أطر للإستراتيجية من خلال مستوياتها ونماذجها ووسائلها، وقبل التطرق لتفكيك هذه الأطر، يتوجب علينا أولا معرفة الكيفية التي عادة ما تلجأ إليها الدوائر الإستراتيجية المختصة ومراكز الدراسات والفكر الاستراتيجي عند وضع الإستراتيجيةالكبري (الشاملة)، والتي تتضمن خمس خطوات أساسية:[2]

- ✓ دراسة وتحليل طبيعة المهمة من حيث أطرها الداخلية والإقليمية والخارجية، حيث ترى نظرية الألعاب أن صانع القرار يجب أن يركز على الأطراف الفاعلة في هذه المهمة، وكذلك يتوجب دراسة هذه المهمة من حيث الأهداف والقيم المرتبطة بها، ولا يجب التركيز على الأهداف العامة فقط، بل يتوجب البحث عن الأهداف الخفية والكامنة من وراء السلوك الاستراتيجي. فالأهداف العامة لإستراتيجيةالإتحاد الأوروبي حيال الساحل الإفريقي تتجلى في تحقيق الأمن والتنمية في بلدان هذه المنطقة، أما بالنسبة للأهداف الخفية فتتمثل في إعادة استرجاع نفوذ الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي الذي يعتبر الفناء الخلفي لأوروبا سابقا.
- ✓ تحديد المتغيرات المرتبطة بهذه المهمة وترتيبها من حيث درجة الأهمية أو درجة التعقيد وصولا لدرجة التهديد.ومهمة تحديد المتغيرات ذات الصلة الوثيقة بمنظومة المعلومات المتوفرة حول المكان والزمان أو العدو، فكلما توفرت المعلومات بجودة عالية تفوقت إستراتيجية على أخرى في ظل التنافس بين الدول، فالطرف الذي بحوزته أكبر قدر من المعلومات الدقيقة والصحيحة هو – بلا شك – من يملك القدرة على تسيير وإدارة قواعد اللعبة والتحكم فيها بما يخدم مصالحه الإستراتيجية.
- ✓ وضع أسلوب للتعامل مع موضوع الإستراتيجية ويتطلب ذلك القيام بمحاولة استشراف تداعيات وانعكاسات هذا السلوك، كذلك محاولة التنبؤ بمختلف اختيارات واستراتيجيات الأطراف الأخرى. حيث قبل أن يقوم الإتحاد الأوروبي ببلورة إستراتيجيته للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي قام بدراسة التحديات الأمنية والتنمية النابعة من دول الساحل الإفريقي وخطورة انعكاساتها على أوروبا، أيضا قام ببناء إستراتيجيته هذه انطلاقا من المشاريع والترتيبات الأمنية التي قدمتها قوى دولية أخرى –

[2]- لزهر وناسي، المرجع السابق، ص 35.

خاصة الولايات المتحدة الأمريكية – من أجل التركيز على الجوانب التي أهملتها إستراتيجيات القوى الدولية حيال الساحل الإفريقي.

✓ وضع مخطط تفصيلي بكيفية القيام بهذه المهمة، وعادة ما يهتم هذا المخطط على إبراز مضمون المهمة وأهدافها بدقة ثم الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لتحقيق الأهداف[1]. وهو ما قام به الإتحاد الأوروبي عند وضع مخطط إستراتيجيته للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي والذي سنراه في الفصل الثالث من الدراسة.

✓ حسم أو اختيار الإستراتيجية مع الأخذ بقراراتها والحسم النهائي: هو سلوك تترتب عنه مجموعة من الآثار، وفي هذه النقطة قال جوزيف فرانكلJoseph Frankelأن عملية اتخاذ القرار لا تعبر وحدها عن سلوك، بل أن الامتناع عن اتخاذ القرار هو كذلك سلوك، ويمثل أحيانا القرار الأكثر عقلانية عند الدول التي تمتلك إمكانيات ووسائل تنفيذ الاستراتيجيات من النوع الشامل، وعادة ما يعتبر القرار الأول خطوة أولى تليها مجموعة من الخطوات أو القرارات التكميلية أو التوجيهية عبر مسار تنفيذ الإستراتيجية المكاني والزماني، لكون الإستراتيجية عبارة عن برامج قابلة للتغير والتكيف، وتأتي سلسلة الأفعال الثانية عادة لتصحيح المسار العام ضمن تفاعلات البيئة العملية التي تخضع لمعيار اليقين أو التأكد من النتائج في القيادة والتنظيم[1].

بعد تطرقنا للإطار العام لوضع الإستراتيجية، يمكننا تسليط الضوء على كيفية دراسة وتحليل مختلف مستويات الإستراتيجية بهدف فهم وتحليل إستراتيجيةالإتحادالأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

الفرع الثاني : هرمية تركيبة الإستراتيجية

تخضع الإستراتيجية لتراتبية هرمية، فالقيادة السياسية تضمن سيطرتها ونفوذها على أدوات القوة واستدامتها، من خلال التركيبة الهرمية لإستراتيجية الدولة، وتتدفق الإستراتيجية من المستوى الوطني الأعلى للمستويات الأدنى، وبوجه عام يتم إطلاق إستراتيجية ما من قمة الهرم، وتعد جزءا من الإستراتيجية العليا التي يمكن أن تكون قيد التنفيذ، حتى وإن لم يتم توثيقها أو الاعتراف بها، وهي مرتبطة بإستراتيجية الأمن القومي، أو باستراتيجيات أخرى معلنة على المستوى الوطني: وهي متداخلة أيضا مع البيانات السياسية فيما يخص قضايا محددة، فالسياسة العليا واستراتيجيات الأمن القومي معا تضع أهدافا واتجاهات عريضة، بحيث يمكن استخدام جميع أدوات القوة لتحقيق أهداف الإستراتيجية[1].وتقدم السياسة الوطنية توجيهات إستراتيجية عريضة من القادة السياسيين، وهي تعبر عن المصالح القومية بصورة أفضل نظرا لأن المصالح مرتبطة بظروف إستراتيجية محددة، في إطار هذه

[1]- وناسي، نفس المرجع السابق، ص.36.

[1]- وناسي، المرجع السابق، ص.36.

[1]- هاي آر يارغر، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي:التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، تر: رابح محرز علي، ط.01، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص. 45.

الإستراتيجيات والسياسات، تقوم الفعاليات والإدارات الرئيسة بتطوير استراتيجيات فرعية، بناءا على هذا سنقدم البناء الهرمي لها حسب ما قدمه المختصين في الدراسات الإستراتيجية:[1]

1-1- الإستراتيجية العليا

هي إستراتيجية شاملة، تلخص الرؤية الوطنية لتطوير وتطبيق وتنسيق جميع أدوات القوة الوطنية بقصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى، وتشمل: حماية الأمن الوطني، تعزيز ازدهار الاقتصاد الوطني ونشر القيم الوطنية. وقد تكون الإستراتيجية العليا معلنة، وقد تظل مستمرة ضمن الدوائر المعينة.

2-1- إستراتيجية الأمن القومي

وتسمى أيضا بالإستراتيجية الوطنية، وهي فن وعلم تطوير وتطبيق أدوات القوة الوطنية والتنسيق فيما بينها (الدبلوماسية منها والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية) لتحقيق أهداف تخدم الأمن القومي.

3-1- الإستراتيجية العسكرية الوطنية

هي فن وعلم توزيع القوة العسكرية وتطبيقها، لتحقيق أهداف وطنية في وقت السلم والحرب.

4-1- إستراتيجية مسرح العمليات

هي فن وعلم تطوير مفاهيم إستراتيجية متكاملة ووضع مسارات العمل الموجه نحو تحقيق أهداف السياسة الأمنية والإستراتيجية الأمنية لكل من الدولة المعينة وحلفائها والأطراف المتحالفة معها، وذلك باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أو بتنفيذ عمليات لا تتضمن استخدام القوة ضمن مسرح العمليات.[2]

الشكل رقم 01: يبين التركيبة الهرمية للإستراتيجية

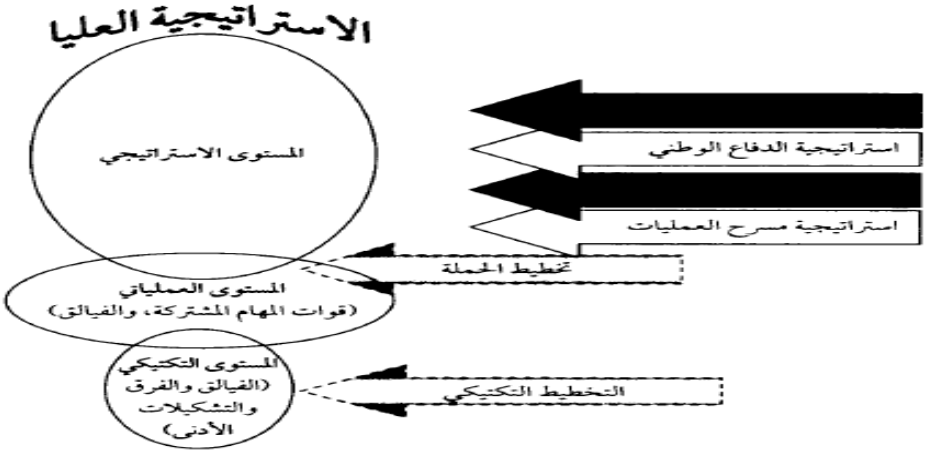

المصدر: هاي آريارغر، المرجع السابق ، ص 47.

[1] - لمرجع نفسه، ص 46.

[2]- هاي آر يارغر، المرجع نفسه.

المبحث الثاني: نحو تعايش معرفي للأمن والتنمية

نؤكد مبدئيا أن هناك علاقة جدلية بين الأمن والتنمية.فلا أمن بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن. والملاحظ أنه بعد أحداث11سبتمبر 2001 توجهت الأنظار والإستراتيجيات إلى إعطاء أهمية كبرى للجانب التنموي لمواجهة ما اصطلح عليه بالتهديدات الأمنية الجديدة - هذه الأخيرة كان السبب الرئيس في ظهورها انعدام التنمية بكل أبعادها-. كما تعددت الآراء والأطروحات والمفاهيم سواء للأمن أوللتنمية، فبعد أن كان الأمن محددا ضمن إطار المفهوم التقليدي أي أمن الدولة القومية، إلا أنه نتج التطور والتوسيع الذي حدث بسبب تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن التغيرات السياسية، مما جعل مفهوم الأمن يتوسع ليكون أكثر شمولا وليتضمن كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الناتجة عن تأثير هذه المتغيرات.

كذلك هو الحال بالنسبة للتنمية، فهي الأخرى قد تعددت مفاهيمها وتطورت، وهذا راجع لما مرت به الإنسانية من تطورات وتغيرات في مختلف مجالات الحياة، التي ساهمت بظهور المشاكل والاختلالات وارتفاع مستوى تعرض البشرية للمخاطر والتهديدات، كل هذاجعل التنمية تتنوع وتتعدد من حيث المفاهيم والأهداف. سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لمفهمة الأمن والتنمية وتوضيح العلاقة التكاملية/ الترابطية الكائنة بينهما، هذه العلاقة هي التي دفعت بالإتحاد الأوروبي إلى صياغة إستراتيجيته تجاه الساحل الإفريقي القائمة على الجمع بين الأمن والتنمية.

المطلب الأول: مفهمة الأمن: بين تعدد المستويات وتنوع الأبعاد

سيتم في هذا المطلب تحديد مفهوم الأمن وإبراز مختلف مستوياته وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم الأمن: بين عمودية المستويات وأفقية الأبعاد

يعد مفهوم الأمن ذا طبيعة ديناميكية يتطور بتغير الظروف والأحداث، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية، في الوقت نفسه يعد الأمن حالة نسبية غير مطلقة فالدولة لا تتوقف عن التفكير في الأمن حين تحقق الاستقرار، بل يكون الهدف القادم هو التحقيق الأفضل والأحسن للأمن وذلك ناتج عن الخوف من المجهول والمستقبل. كما يعد أيضا مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي في العلاقات الدولية، باعتباره مفهوما نسبيا، ومتغيرا، ومركبا وذا أبعاد ومستويات متنوعة، وسنحاول رغم ذلك الإحاطة بهذا المفهوم.

1- فحص لغوي/ اصطلاحي لمفهوم الأمن

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة نسبيا، فما يزال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات ويتسع بتغير الأحوال الدولية، وإضافة إلى أن الباحثين ما زالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتى في تعريفه ومفهومه[1].ومن هنا فإن ضبط مفهوم الأمن يثير إشكالات معرفية نحددها فيما يلي:

- ✓ أن الدراسات الأمنية ما زالت جزءا من حقل العلاقات الدولية التي تتقاسمها العديد من المنظورات أو النماذج الإرشادية المتنافسة بشأن القضايا الأنتولوجيةوالإبستمولوجية المعرفية[2].
- ✓ إن التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر-الوطني وتراجع مفهوم السيادة الوطنية أمام فواعل لا تحمل الصفة الدولاتية إضافة إلى الانفجارالإثنو-نزاعي للبيئةالدولية وفقا لمتغير "الهوية"، كلها عوامل ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن[3].
- ✓ أن مفهوم الأمن يحوي بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها سواء من الناحية النظرية، أو بالاعتماد على البيانات والدراسات الإمبريقية[4]Empiriques.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، " تطور الأمن في العلاقات الدولية"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد.155، (أفريل. 2005): ص.18.

[2]- حسين براري، " إسرائيل صراعات الإيديولوجي"، ***كراسات إستراتيجية***، العدد.143، (سبتمبر. 2004): نقلا عن:

http://www.acpss.ahram.org.eg.(28/03/2013).

[3]-Thierry Balzac, "Qu'est ce que la sécurité nationale", ***Revues International***, N°.52, Paris, (Hiver 2004):P.33.

[4]- حسن براري، مرجع سابق.

1-1- التعريف اللغوي للأمن

تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق[1]، وقد جاءت كلمة الأمن من: أمِن، يؤمن، أمنا، وأمانا، بمعنى وثق به واطمأن عليه ولم يخف، فهو آمن[2].وتتعدد معاني الأمن في المعاجم العربية إذ أنها تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضاء والاستقرار، وعدم الخوف، كما تعني هذه الكلمة أيضا الأمانة والصدق[3]. كما يعرف الأمن أيضافي قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بأنه: "أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى"[4].

وتأتي كلمة الأمن في اللغة في أصلها من معنى "الطمأنينة وزوال الخوف". ولا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه[5].

والأمن في اللغة الفرنسية "Sécurité" وهي كلمة مشتقة من اللاتينية "Securitas" وتعني عدم وجودخطر ومخاطرة جسدية، أو حادث أو سرقة، أو تدمير هذه البنية مثل: أمن شامل[6].أما في اللغة الإنجليزية فكلمة Security تعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان، والتحرر من الخطر والمخاطر.

إن هذه المقابلة بين الأمن والخوف، نجدها شائعة في الآيات القرآنية التي ورد فيها هذا المفهوم مثل قوله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

- ✓ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ"[7].
- ✓ "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ"[8].

1-2- التعريف الاصطلاحي للأمن

لقد تعددت التصورات والأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أنالأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، وهذا الاختلاف نابع من التغير في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا

---

[1]-أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية**، ط01. (بيروت: دار الشرق، 1991)، ص.50.

[2]- يوسف شكري فرحات، **معجم الطلاب**، (لبنان: بيروت: دار الكتاب العلمية، 2001)، ص.22.

[3]- محمد الأمين البشري، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم المنية، 2000)، ص.18.

[4]- مارتن غريفتش وآخرون، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.78.

[5]-علي الجهني، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000)، ص.66.

[6]-**Le Petit La Rousse**(France: Edition Larousse, 2001), P..928.

[7]-سورة قريش، **الآية(4)**.

[8]- سورة البقرة، **الآية (126)**.

واختلاف وتجددالتهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه،إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[1].

و فيما يلي نقدم العديد من التعريفات التي وضعها دارسوا العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح، وطبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم في وضع تعاريف لهذا المصطلح:

كثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه ومصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن Insecurity والعكس صحيح[2]، و في هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون Michael Dillon" الأمن على أنه: مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن فيما عبر عنه "ديلون" بـ [3](In)Security. وهنا نظر "ديلون"للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسيلة من هذه الوسائل موضوع الأمن، لذا عرفه على أنه وسيلة Instrument.

ويرى بعض الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد Menace، لذا فإن "كنيث وولتز Kenneth WALTZ" قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه الفعل أو الحدث الذي:

- ✓ يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.
- ✓ يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أوأمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية)[4].

كما يعرف"باري بوزان BurryBuzan" (1998) الأمن على أنه: العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات في الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات والإنكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواءكانت عسكرية أو غير عسكريةلكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تتم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة على مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج بانعكاسات طبيعية، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف

---

[1]- رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية" (ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008)، ص.270.

[2] -Michel Dillon, **politics of security** ,(London: Routledge, 1996) ,P.121.

[3]-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 14.

[4]- Peter Hough,**Understanding Global Security**,(London:Routledge, , 2004),P.07.

الأمن وتصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناءا على نوع التهديد ومصدر وحدته[1]، ومثال عن هذا نجد دول منطقة الساحل الإفريقي التي تعج بمجموعة من المشاكل والإنكشافات، فالحكومات الساحلية الصحراوية تقوم برسم سياستها العامة تماشيا مع نوع التهديدات والأخطار التي تشهدها بلدانها قصد محاولة التقليل من تداعيات هذه الإنكشافات[2].

عرف "والتر ليبمان Walter Lippman" الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها[3].إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف "والترليبمان" للأمن هو الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة. لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية: هل هي بقاء الدولة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية ؟...وقد حدد " والتر ليبمان " هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان لدولة ما : والقدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية.

بينما قدم "وايفر Waever" مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي SociétalSécuritéحيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود ... وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[4]، لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "تحديث Modernisation"، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم – من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات- هي مصدر للعنف واللااستقرار (تعتبر مرجعية الأمن المجتمعي من أهم المنطلقات الإستراتيجية التي دفعت بالإتحاد الأوروبي إلى بلورة إستراتيجيته حيال الساحل الإفريقي، لأن معظم جماعات المهاجرين غير الشرعيين يأتون من دول إفريقية خاصة من منطقة الساحل الإفريقي). لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت).

إذا، يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس

---

[1]- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"، نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html (19/07/2014).

[2] - تتنوع تعاريف مصطلح " الإنكشافية" La Vulnérabilité، حسب الأبعاد والمجالات التي يسقط عليها هذا المصطلح، تعرف "سيمون دي بوفوار" Simone de Beauvoirالإنكشافيةالأمنية والعسكرية على أنها: الجرح، أو الضعف، أو نقص أو انعدام وسائل الدفاع. أما الإنكشافية البشرية فتعرف بأنها: " الحالة التي يتلقى فيها البشر أخطار، ومأساة، ومعاناة والموت في حالة الكوارث، كما الأسباب المؤدية للإنكشافية ذات طبيعة فيزيائية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو دينية.أما الإنكشافيةالسوسيو اقتصادية فهي: الحالة التي تشهد فيها الأوضاع المعيشية والتنموية تدهورا كبيرا بسبب انعدام الثروة أو عدم تقسيمها بطريقة رشيدة. OllieroRomuald.Quantinet Benjamin, Vulnérabilité: Une notion d'avenir, (***ENSM.SE***.(2004):P.P.05.06).

[3]- John Baylis,Steve Smith , **Globalization of World Politics**,(New York: Oxford University Press, 2001), P. 255.

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص.25، 26.

بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة. كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات[1].

كما يمكن أن يعرف الأمن على أنه " مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية "[2].

2- المصطلحات المرادفة للأمن

هناك العديد من المصطلحات المتشابهة والمرادفة في معانيها لمصطلح الأمن، سنركز على أهمها والمتمثلة في:

2-1- الدفاع

هو حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية وهذا يعني أن الأمن يقترن بالدفاع، أي من أجل توفير الأمن للدولة لا بد أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني وتحقق الأمن لمواطنيها وبالتالي فإن قوام الأمن الدفاع[3].

2-2- الرفاهية

تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب ويؤدي هذا إلى رفع معنوياته وتوفير الحياة الميسورة له وإشباع حاجاته. فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الشامل بتوفير كل ما يطلبه في مختلف المجالات مثل: الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي. فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته خاصة على المستوى الفردي والوطني[4].

---

[1]- أحمد الرشيدي وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص. 3.

[2]- هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي–فرنسي–انجليزي**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، ص.77.

[3]-جمال بوزغاية، "مفهوم الدفاع"، ***مجلة الجيش***، العدد. 462، الجزائر: مديرية الإعلام والتوجيه، (جانفي2002): ص.8.

[4]- أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره. ص.18.

2-3- التهديد

يتعلق التهديد بكل ما يخل بالأمن، ويشكل هاجسا بالخوف أما العلاقة بين مصطلح الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وعند تفسير مفهوم الأمن لابد من أن نبدأ بتحديد وتشخيص مصادر التهديد، فالباحث عن الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع الأخطار أو التهديدات الفعلية المحتملة[1].

2-4- السياسة الأمنية

يعرفها الباحث" فرانسوانديو"François Dieu بأنها " مجمل القرارات Ensembles des Décisionsالمعتمدة من طرف الهيئات السياسية الشرعية Instances Politiques Légitimes، التي تهدف إلى تفعيل عمل المؤسسات الأمنيةSécuritaires Institutions والشركاء الحكوميين والخواص PartenairesPubliques et Privés، على تبني خطة عمل جماعية لمجابهة مختلف أشكال اللاأمنDiverses Formes D'Insécurité[2].

كما تعرف السياسة الأمنية أيضا على أنها:السياسة التي تسعى إلى تحقيق الأمن، الدفاع وحماية المواطنين protection des citoyensو أيضا الدولة. تغطي السياسة الأمنية مجمل مجالات وأهداف السياسة الخارجية والداخلية للدولة[3].

و تعرف أيضا بأنها مجمل التدابير Ensembles des Mesures التي من خلالها تستطيع الدولة حماية أمنها الداخلي والخارجي[4].من هذه التعاريف نستنتج أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن، بحيث تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على أساس أمن الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدق بها، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة أعطت صبغة جديدة للسياسة الأمنيةالقائمة على أساس أمن الأفراد، وبالتالي فالسياسة الأمنية هي العريضة التي تضم عدة سياسات فرعية لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات.

3- أبعاد الأمن

يتصف الأمن بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية...، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة فالأمن توسع

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن: مستوياته زصيغه وتهديداته "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد.19، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، (2008): ص.27.

[2]- Alain Bauer, Christophe Soullez, **Les Politiques Publiques de Sécurité**,1er Edition,(Paris: Que sais-je, Presse Universitaire de France., Aout 2011).P.03.

[3]- Ibid.

[4]- PovlaDanisova,"La politique de Sécurité et de défonce de la République Tchèque ", (Mémoire de Master en Administration Publique, Ecole nationale D'Administration Française, Février2007.).P.07.

ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

3-1- البعد العسكري للأمن

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجمات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكيةفي منطقة الساحل الإفريقي، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[1]،فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

3-2- البعد السياسي للأمن

يتجلى البعد السياسي للأمن في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أرضيها كقيمة أمنية عليا بالمقارنة مع باقي القيم الأخرى، وعليه يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيس الذي تتوقف عليه مخارج السياسة الخارجية للدول.ولذلك نجد أن البعض يعرف الأمن ببساطة على أنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وحمايتها من التهديدات سواء في الداخل أومن الخارج[2].إن مصادر تهديد الأمن نابعة عموما من البيئة السياسية، حيث أن غياب الديمقراطية، وزيادة حدة عدم الاستقرار السياسي، وعدم قدرة الدولة على ضبط توازنات القوى، وصراعاتها، وعدم قدرتها على استيعابها تعتبر مصادر تهديد حاد لأمنها، وإنذار للدولة بتفجير صراعات داخلية أو خارجية[3]، ويتبين اللاأمن السياسي بصورة واضحة في دول منطقة الساحل الإفريقي، هذه الأخيرة تمتاز بغياب القيم الديمقراطية وتصاعد التغول السياسي بمعنى استفحالواستقواء جماعة سياسية على جماعات

---

[1]- طارق رداف، " الاتحاد الأوربي–من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة "، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002)، ص. ص.14.15.

[2]- ممدوح شوقي، مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، (مصر، القاهرة:1985)، ص.67.

[3]- أحمد ثابت، " الأمن القومي العربي ومتطلباته "، ***المستقبل العربي***، العدد. 196(جويلية 1995): ص. 167.

أخرى وإثنية على إثنيات أخرى قصد الإنفراد بالسلطة كل هذا أدى إلى حالة اللااستقراروااللأمن السياسي في بلدان هذه المنطقة[1].

3-3- البعد للاقتصادي للأمن

يرتبط البعد الاقتصادي للأمن بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة بين الدول، لذلك كان لازما على الدول توفير المناخ المناسب لتحقيق التنمية لغرض تلبية احتياجات الشعب وتوفير سبل الرفاهية، فمحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الأمن الغذائي:تعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها الدول– خاصة دول الساحل الإفريقي - في سعيها لتحقيق الأمن الشامل[2]،ولا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية الاقتصادية،فالعلاقة هي علاقة تناسب طردي تعبر عن تكاملية وظيفية لأن الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا[3]، فتوفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي من شأنه المحافظة على استقرار البلد وتفاديه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد الأمن[4].

على ضوء ما سبق نصل إلى أن البعد الاقتصادي يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية وهي:

- ✓ القدرة على خلق الثروة، والتسيير العقلاني للموارد (البشرية والمادية).
- ✓ القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضةلتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.
- ✓ توفير وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية، ورصد طبيعة وتطور تلك الحاجات.

كما أن البعد الاقتصادي يتضمن مجموعة من العوامل أهمها:[5]

- ✓ حرية الدولة في اتخاذ القرار الذي له علاقة بالمجالات الاقتصادية.
- ✓ القدرة على إزالة التناقض بين المطالب المختلفة، وبالتالي بين البدائل المقترحة على ضوئها.
- ✓ استغلال الاعتماد المتبادل لصالحها، ومنه احتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

لهذا يرى "جوزيف ناي" أن سياسات الأمن أصبحت تهدف إلى تحقيق مجموعة من القيم في مقدمتها القيم الاقتصادية[6]. أما "باري بوزان" فيعتقد بأنه يراد من الأمن الاقتصادي النفاذ والوصول إلى

---

[1]- Martine Cuttier,"Les ressorts structurels de la crise au Sahel", ***ResMilitaris***,Vol.03. N°.02. (Été.2003):P.06.

[2]- Victor Yves Ghebali, Brigitte Saverwein, **European Security in 1990: Challenges And Perspectives** (Genève: Unidir, 1995), P.07.

[3]- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، تر. يوسف شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص.125.

[4]– محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**(القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، د. ت. ن)، ص. 35.

[5]- جميلة علاق، خيرة ويفي، " مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة "، (ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول:الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، مرجع سابق)، ص.314.

[6]-جوزيف س.ناي، ون د. روناهيو، تر: محمد شريف الطرح، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002)، ص.7.

الموارد والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة[1]. إضافة إلى ذلك نجد أن " روبيرت ماكنمارا" يعرف الأمن الاقتصادي على أنه:" تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة "[2].ويرى ماكنمارا أن الفقر يؤدي إلى القلاقل كما يؤدي إلى ضمور وضعف الإمكانات البشرية الضرورية للتنمية والتي تؤدي إلى الهبوط بمطامح الإنسان فيلجأ إلى العنف والتطرف لتحقيقها[3]. وفي نفس هذا الاتجاه يرى " أولمان " أن الأمن هو محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، كما يدعوا جيسيكا (Jessika) إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[4]، خاصة في المناطق الأكثر فقرا في العالم وعلى رأسها دول الساحل الإفريقي[5].

3-4- البعد الاجتماعي للأمن

تهدف الأبعاد الاجتماعية للأمن إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، لأن الدول تتعرض لاختراقات اجتماعية وثقافية لا تقل أهمية عن الاختراقات العسكرية والسياسية خصوصا مع الثقافة الحديثة والتقدم الإعلامي[6].كما نشير إلى مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية- الأوروبية خاصة - التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في موجات الهجرة والتدفقات السكانية(المهاجرين القادمين من إفريقيا الشمالية ودول منطقة الساحل الإفريقي)، وما تثيره من قلق وتوترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلة بفعل تنامي العنصرية، وكراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار المجتمعي ومعه الأمن العالمي[7].

3-5- البعد الثقافي للأمن

شكل الأمن الثقافي دعامة رئيسة في بنية الأمن الوطني، فمن دونه تصبح دعائم الأمن معرضة للاهتزاز أمام الغزو الثقافي[8]، خاصة بعد انتقال وضعية التفاعل التي تتم في إطار النظام الدولي الجديد حيث انتقل - حسب صامويل هنتنغتون- نحو الصراع الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة، يتطلب البعد

---

[1]- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 415.

[2]- روبرت مكنمارا، مرجع سابق، ص.125.

[3]- أمين هويدي، مرجع سابق، ص.52.

[4]- Ken Booth, Steve Smith, **International relations theory today**,(GreatBritain: Cambridge University Press, 1995), P.P.180-183.

[5]-Mado Evrard Diakité, "Pauvreté et vulnérabilité en Afrique de l'Ouest: quelles évolutions ? ", Grain de sel: La Revue d'inter-réseaux, N°.59.62. (Juillet 2012 , Juin 2013): P.06.

[6]- زكريا حسين، مرجع سابق.

[7]- عادل زقاغ، " تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولا "، نقلا عن:

http://www.geocities.com/adelzegaagh/recom/html (27/12/2014)

[8]- جواد الحمد، **مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999)، ص.17.

الثقافي وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصائب للتفاعل بين مختلف أفراد المجتمع، كما يتطلب الأمن وفقا لذلك التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل، وتلك الثقافات المعروفة باسم "الثقافات الفرعية".

هنا يبرز الأمن القومي في بعده الثقافي من خلال "العلاقات التفاعلية الدولية" حيث أن التمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي "Acculturation" التي تأخذ أشكالا متعددة، أهمها الحروب العرقية، كما تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى المتمثل في بقاء الدولة عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة، أو انفصال أجزاء منها أو انهيارها[1].

ويرى " باري بوزان " أن الأمن في بعده الثقافي يتمثل في قدرة المجتمعات والدول على المحافظة بشكل دائم على خصوصيتها، ومحاولة إعادة إنتاجها من أجل تطويرها، وكذا التصدي للتهديدات والأخطار التي تؤثر في هوية المجتمعات وثقافتها[2]. كما يرى أيضا أنه من الأرجح أن يصبح الأمن المجتمعيمسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال في زمن الحرب الباردة، ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها[3].

3-6- البعد البيئي للأمن

لقد أصبح البعد البيئي للأمن من القضايا المهمة في الوقت الراهن، وعموما توجد ثلاثة تصورات أساسية للأمن البيئي وهي:

- ✓ تعد ندرة الموارد الطبيعية والبيئية سببا مفعلا لمجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في انعدام الأمن الذي يكون بعده بيئيا في الأساس.
- ✓ يمكن أن تشكل المشاكل البيئية تهديدا مباشرا لأمن الدولة، المجتمعات أو الأفراد، حيث تهدد الكوارث الطبيعية الدول الواقعة في أقاليم منخفضة. وبالتالي تأثير مثل هذه المشاكل على الأمن البشري والمجتمعي نتيجة تهديد بقاء الفرد وحياته.
- ✓ التغيرات المناخية التي تسبب فيها التلوث، والاحتباس الحراري، وإتلاف مظاهر الحياة على هذا الكون.

---

[1]- عمر الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي: في الأمن العربي، التحديات الراهنة... والتطلعات المستقبلية** (القاهرة: المركز العربي، 1996)، ص.117.

[2]-عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 96.

[3]-محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص. 164.

✓ هذه الدواعي ملحة على الاهتمام بالأمن البيئي، كما يقول بوزان، القضية البيئية مرتبطة بالجانب الاقتصادي عن طريق حساب التكاليف الناجمة عن التلوث، إلا أن هذه القضية تتطلب تعاونا دوليا وسياسات رشيدة للحيلولة دون وقوع التلوث بجميع أنواعه[1].

وتبلورت تصورات الأمن البيئي حتى أضحت البيئية جزءا من مذكرات الأبحاث الأمنية لعدة أسباب منها:

✓ تهتم الأبحاث الأمنية بالبيئة وبمشاكل الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى حدوث توترات ونزاعات(كالنزاعات الحاصلة في دول منطقة الساحل الإفريقي والتي يرجع سبب نشوبها إلى توزيع الإثنيات عبر المناطق القاحلة والمناطق الخصبة)

✓ تهتم الأبحاث البيئية الأمنية عن الوقاية أو التقليل من الأضرار التي تحدثها العمليات العسكرية على البيئة، وهكذا أصبح للأمن البيئي معنى عميق ومهم بالنسبة للأمن يتجاوز الاستعمال التقليدي المحصور في الدفاع عن سيادة الدولة، من أي اعتداء خارجي، حيث أصبح يربط بالتهديدات البيئية، الأمر الذي دفع بالمختصين للحديث عن "الأمن البيئي"[2].

4- مستويات الأمن

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون بنفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي وكذلك المستوى الدولي.

كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة وكذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات علم السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي. وبالتالي نقول أن هناك أربعة مستويات للأمن: مستوى وطني، مستوى إقليمي ودولي، ومستوى فردي كآخر مستويات الأمن.

4-1- الأمن الوطني (National Security)

لا تعتبر قضية الأمن القومي أو الوطني قضية جديدة ضمنا وجوهرا، بل هي قضية قديمة واجهتهاالأمم السابقة، وإن لم تكن قد استخدمت هذا المصطلح الذي برز مع ظهور الدولة

[1]-عبد الحق زغدار، " إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط "، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص. ص.50، 51.

[2]- Anne Bear, "Pas assez d'eau pour tous ",***Revue International des Sciences Sociale***s, N°.148,Paris, (Juin 1996): P.P. 317-333.

القوميةالحديثة[1].ويشير هذا المستوى من الأمن إلى أمن كل دولة في إطار حدودها السياسية الحالية، وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل، ودفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة مستقرة[2].وتقدم الموسوعة السياسية أبسط تعريف للأمن الوطني أو القومي وهو: "كل ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" [3].

إن الأمن بهذا المعنى متعلق بأمن الدولة ومن فيها، ويغطي كل مظاهر الحياة فيها، وفي هذا الصدد ذهب "هارتمان" Hartmann إلى أن مفهوم الأمن القومي يعني بالنسبة للدول صيانة ما يعرف بمصالحهاالحيوية، كما قد يقصد بالأمن القومي تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية[4] .

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الأمن القومي أو الوطني بأنه:"قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"[5].

إن مفهوم الأمن الوطني بذلك يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها بدءًا من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[6].وتركز أغلب هذه التعريفات على الأمن الوطني في بعده العسكري، فالدولة تسعى دوما لزيادة قدراتها العسكرية، ولذلك غالبا ما يكون البعد العسكري مسيطرا على سياسات هذه الدول وهو الداعم والقائم على استمرار الأمن[7].

من خلال هذه التعريفات للأمن الوطني أو القومي، نلاحظ مدى اختلاف كل تعريف عن الآخر، فكل تعريف يركز على جانب معين للأمن، لكن أغلبها يركز على حماية الدولة ككيان بالقوة العسكرية من منظور الدولة للأمن، وهي نظرة ضيقة للأمن تهمش التطرق للأبعاد الأخرى له التي رغم أنها تتعدى نطاق الدولة أحيانا، ولكنها تؤثر على الأمن والاستقرار فيها بشكل كبير.

---

[1] - محمد سعد أبو عامود، محمد جاب الله عمارة، **العلوم السياسية في إطار الكونية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص .101.

[2]- مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003)، ص.22.

[3]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1 (لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص.331.

[4]- Charles Philippe David, Afef Benessaiech,"La paix par l'intégration: théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité ",***Revue Etudes internationales***, N°.02 , (1997): P.5.

[5] –محمد شلبي، " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة "، (ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004)، ص.158.

[6]- معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، (الجزائر: د م ج، 1992)، ص.16.

[7]– بونوار بن صابم، " مصادر التهديدات الخارجية لمنطقة المغرب العربي وآفاقها المستقبلية "، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية، 2003)، ص.18.

2-4- الأمن الإقليمي (Regional Security)

إن فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولة ترجع إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، وإلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ السلام ومنع الحروب[1]. وفيما يتعلق بمفهوم الأمن الإقليمي فهو يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وأهداف هذه المجموعة، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد[2].

ويقوم الأمن الإقليمي لمجموعة محددة من الدول على قواعد أساسية منها:

- ✓ حظر استخدام القوة أو التهديد بها.
- ✓ تحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تساهم فيها جميع الدول المعنية بالأمن.
- ✓ وجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لتحقيق الأمن[3].

ويحدد النطاق الإقليمي للأمن من خلال ثلاث معايير:

- ✓ المعيار الأول:المعيار الجغرافي: يتضمن عنصر الجوار، وما يتضمنه من صلات طبيعية وبشرية وما يوجد من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية، تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابًا وسلبًا.
- ✓ المعيار الثاني: المعيار السياسي والإيديولوجي: الذي يتعلق بالعقيدة السياسية Doctrine Politique للدولة.
- ✓ المعيار الثالث: معيار قوة الدولة: هناك علاقة ارتباطية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، إذ كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها، وبالتالي اتسع مجال أمنها، واتجهت إلى اتخاذ تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الإقليمي[4].

نستنتج مما سبق أن الأمن الإقليمي هو عبارة عن مختلف العلاقات التبادلية والترتيبات التعاونية المشتركة بين مجموعة من الدول وبين منظمات دولية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الأمن والاستقرار للمجال الإقليمي لهذه الدول وتجنيبه كل ما يمكن أن يشكل تهديد لأي طرف من أطراف هذا الإقليم. بهذا يتضح لنا أن أمن إقليم الساحل الإفريقي مرتبط بأمن واستقرار كل الدول المكونة له وأن إنكشافية دولة ما من هذا الإقليم

---

[1]- ناصيف يوسف حتي، **نظرية العلاقات الدولية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص. 54، 55.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد. 19 (2008): ص.19.

[3]- المرجع نفسه، ص.ص.24، 25.

[4]- علي الدين هلال، " الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"، ***مجلة المستقبل العربي***، العدد. 09(سبتمبر 1979): ص.99.

ستؤدي إلى إنكشافية كل الإقليم والأقاليم الأخرى المجاورة له.

3-4- الأمن المجتمعي

يعتبر "باري بوزان" رائد الأمن المجتمعي، وذلك لأن هذا المفكر الإنجليزي قد طور تصورا أمنيا ربط فيه الأبعاد الداخلية للأمن بالأبعاد الخارجية، وقام بإعطاء الأولوية للأمن المجتمعي، مع توسيعه لهذا المفهوم ليشمل عدة أبعاد مختلفة، مؤكدا على أن الأمن متعلق بمتابعة كل تهديد[1].كما يشير إلى أن الأمن داخل النظام الدولي يعني قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتهم وتكاملهم الوظيفي[2].

وعندما تشعر مجموعة ما بـ "اللاأمن" إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه بوزان بـ "المأزق المجتمعي"Impasse Sociale والذي يركز حسبه على الهوية، وحول ما يمكن هذه المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، وعموما فإن من أبرز التهديدات التي تواجه الأمن المجتمعي هي: الهجرةL'immigration، مشكلة الأقليات Problème des minorités، ومشكلة الاعتراف السياسي بالجماعات[3].

4-4- الأمن العالمي

يمكن تمييز الأمن العالمي من خلال أربعة عناصر هي:[4]

- ✓ من حيث جوهر الأمن: فالأمن لا يقبل التجزئة، وكلمة الأمن هي نقيض الخوف الذي يدخل في النفس عدم الطمأنينة وعدم الاستقرار.
- ✓ من حيث المكان: إن العالم أصبح عبارة عن قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصالات الحديثة بمختلف أنواعها ومستوياتها، مما ساهم في عملية الترابط بين الأفراد والجماعات، وهذا ما فرض عملية التعاون في التصدي للتهديدات في المجتمعات.
- ✓ من حيث الزمان: نتيجة لأن الأمن دائم ومستمر، فلا يمكن انتفاء أهمية الأمن وضرورته في أي زمن كان، نظرا لارتباطه بالحاجة الإنسانية للأمن.
- ✓ من حيث آلية تحقيق الأمن: نتيجة لتطور الأمم والمجتمعات وتشعب حاجاتها برز الاهتمام بعناصر أخرى مؤدية لتحقيق الأمن بمعناه العالمي.

إن الأمن العالمي إذْ يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية ضد الأمن مما يعني ضرورة العمل الجماعي بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي لمواجهة هذه التحديات الجديدة[1].إن الأمن متعلق

---

[1]- DrioBattistella, **Théories des Relations Internationales,**(Paris: Presse de Sciences Politiques, 2006), P.432.
[2]- TherryBalzacque, " La sécurité: Définition, Secteurs et Niveaux D'Analyse",Article disponible sur: www.popus.urlg.ac.bc/document.php?=216(12/12/2015).
[3]- هدى متيكس، نيلي كمال الأمير، **التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية**(القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2005)، ص.27.
[4]- محمد الأمين البشري، مرجع سابق، ص. ص.33، 34.

بمتابعة كل تهديد[2].كما يشير إلى أن الأمن داخل النظام الدولي يعني قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكاملهاالوظيفي[3].فالإتحاد الأوروبي كقوة فاعلة على الساحلة الدولية والمتوسطية على وجه الخصوص، اعتمد على المستوى العالمي للأمن في بلورته لإستراتيجية لدول الساحل الإفريقي، خاصة أن في التصور الأوروبي - مجمل التهديدات- المجتاحة للإقليم الأوروبي تأتي من منطقة الساحل الإفريقي وبعض المناطق الأخرى المجاورة للقارة الأوروبية.

4-5- الأمن الإنساني

بحكم ما شهدته الساحة الدولية من تغيرات جذرية كان ضروريا أن يكون هناك تفسيرات جديدة لمفهوم الأمن، حيث لم تعد المفاهيم التقليدية كافية لفهم التهديدات الداخلية التي تتعرض لها الدول والمجتمعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدول القومية، إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية، ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة والتي لم تعد بالضرورة مصادر عسكرية فقط، وإنما تعدت ذلك لتكون هناك مصادر أخرى غير تقليدية، ومنها الإرهاب الدولي،و الهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات عبر الحدود والجريمة المنظمة، وانتشار الأمراض والأوبئة والفقر، والتلوث البيئي، والتي لا تستطيع القوة العسكرية للدولة مواجهتها كما لم يعد من الممكن حصر تلك التهديدات داخل حدود الدولة، فهي تتعدى حدود الدولة لتؤثر على دول أخرى، فمثلا من الممكن أن تؤدي كارثة بيئية في دولة ما إلى هجرة غير شرعية لدولة أخرى، مما يعني التسبب في حالة من التهديد الأمني لدولة أخرى[4].

ومن هذا المنطلق، جاء طرح مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة في سياق الجدل الذي شهدته تلك المرحلة حول طبيعة الأمن - وبالأساس حول مدى صلاحية مفهوم الأمن- بمعناه التقليدي والمرتكز على أمن الدولة القومية كونها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية في التعامل مع مصادر التهديدات الجديدة والتي لا يمكن للدولة القومية بصرف النظر عن قوة مؤسساتها الأمنية مواجهتها بمفردها.ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني على "الفرد" لا "الدولة" كوحدة التحليل الأساسية، كونه يقوم على صون كرامة البشرية ككل، وتلبية احتياجات الإنسان المعنوية قبل المادية من خلال سياسات تنموية رشيدة بعيدا عن اللجوء للقوة العسكرية انطلاقا من أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون هدفها رضاء الأفراد[5]، وبهذا الصدد أشار رئيس البنك الدولي في خطاب له أمام اجتماع مجلس الأمن في إفريقيا بشأن مرضالإيدز في العاشر من جانفي 2000، قائلا: "عندما نفكر بالأمن علينا أن نفكر أبعد من الفرق

---

[1]- عمار حجار، " السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي: استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، 2002)، ص.48.

[2]- DarioBattistella,Op.cit,P.432.

[3]- TherryBalzacque, Op.cit.

[4]- أمل مختار، "التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني"، من موقع:.(**www.digital.ahram.eg.(03/06/2013**)

[5]- هدى متيكس، نيللي كمال الأمير، مرجع سابق، ص.257.

والكتائب العسكرية والحدود، علينا أن نفكر بالإنسان وأمنه، وأن نفكر بريح حرب جديدة، هي الحرب ضد الفقر[1].

وقد ساد المنظور الواقعي للأمن منذ مؤتمر "وستفاليا"، ونشأة الدولة القومية 1648م، أي لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن، إلا أن مفهوم الأمن قد حظي من التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما أثمر ظهور مفاهيم أخرى أبرزها مفهوم "الأمن الإنساني"[2]. وقد تم طرح مفهوم الأمن الإنساني كمحاولة لتفسير ظواهر من التهديد الأمني لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للأدبيات التقليدية حول مفهوم الأمن[3].

إن مفهوم الأمن الإنساني يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين كنتيجة لجملة من التحولات العالمية لاسيما انتشار الصراعات المحلية، وما انجر عنه من ضحايا في صفوف المدنيين[4]. وارتبط هذا المفهوم بالعولمة، والتي جعلت مصير العالم كله مشتركا، وكذلك نظرا لما اتفق عليه بإفرازات عملية العولمة من فتح الحدود بين الدول لنقل السلع والخدمات وتحديث الاقتصاد العالمي، فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي أن إنشاء أنظمة غير مستقلة نتيجة التحديث الاقتصادي العالمي لا يمكن التحكم فيها، خاصة في الأسواق العالمية التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على قضايا البيئة وغيرها. ومن هنا نصل إلى أن الأمن يشمل الحماية من كل التهديدات الشاملة سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية منها والخارجية، وهذا ما ذهب إليه "إمبرتياسان" في مفهومه للأمن الذي يرى أنه "عبارة عن القدرة التي تمكن بها الدولة من تأمين صلات مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج بما يدفع خطر التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفي شعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم. وبهذا فإن الأمن الإنساني يعني تهيئة الظروف المناسبة وذلك للانطلاق بإستراتيجية مخططة للتنمية الشاملة تهدف إلى تأمين وحماية الدولة من الداخل والخارج بما يدفع التهديدات التي تواجهها باختلاف أبعاده[5].

ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1945م الذي كان تركيزه منصبا على إرساء القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني[6].وكتعريف إجرائي يحوز على إجماع لمفهوم الأمن الإنساني ترى الباحثة Sabina Alkie أن الأمن

---

[1]- علي أحمد الطراح، غسان منيرة حمزة، "الهيمنة الاقتصادية العالمية: التنمية والأمن الإنساني "، ***مجلة العلوم الإنسانية***، العدد. 04، (ماي 2003): ص.19.

[2]-خديجة عرفة، " تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا "، نقلا عن:**www. islamonline.(20 /01/2012)**

[3]-أمل مختار، مرجع سابق.

[4]-عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 27.

[5]- أمل مختار، مرجع سابق.

[6]- جمال منصر، " تحولات في مفهوم الأمن...من الأمن الوطني إلى الأمن الإنساني"، (ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول:الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق)، مرجع سابق، ص.299.

الإنساني يهدف للمحافظة على " الجسم الحيوية " لكل إنسان، ضد التهديدات الخطيرة التي تكون بصورة مستمرة وعلى المدى الطويل وتتجاوز أخطارها إمكانية مراقبتها (النزاعات، التلوث،....إلخ، وأن الأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية، فلا بد لها أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة، أي لابد أن تكون وقائية واستباقية وليس مجرد ردود أفعال عندما تكون أخطارها واقعا لابد من مواجهته. ولكمة " الجسم الحيوي " Vital Corpsالمقدمة في هذا التعريف، ليس بالمصطلح التقني، بل يعرف على مستوى القدرات وبأنه مجال حرية الإنسان، وتعد الحقوق الإنسانية الأساسية مكوناته، وهي التيتوجب على كل شخص ومؤسسة احترامها وتقديمها، وهذه الحقوق والحريات مرتبطة بإمكانية البقاء وبقاعدة الكرامة الإنسانية، وأما كلمة " كل حياة الإنسان" التي جاءت في التعريف، فتعني أن الأمن الإنساني يركز على الفرد، أي الإنسان ومجتمعه دون تمييز وبغض النظر عن لغته ودينه، وجنسيته وإثنيته[1].

إن هذا التعريف للأمن الإنساني لم يكتف بذكر أبعاد الأمن الإنساني في محتواه، والأفكار التي تضمنتها التعاريف السابقة، بل تتضمن النقاط الأساسية التي يرتكز عليها هذا المفهوم، والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ تقر بأن التهديدات تتجاوز قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها، وبالتالي فهي تقر بعجز الدولة عن ضمان أمن أفرادها، وضرورة التعاون المتعدد الأطراف وفي شتى الميادين.
- ✓ إصلاح وتطوير المؤسسات التي لابد أن تعمل على تفادي تأزم الأوضاع، وانتهاج سبل وقائية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي.
- ✓ إن الأمن الإنساني يقضي على التمييز، كونه يركز على الفرد (الإنسان) أيا كان وضرورة حماية حقوقه وحرياته وكرامته.

ومما سبق نصل إلى أن الأمن الإنساني يعد مفهوما جديدا ومقاربة حديثة اعتمدهاالإتحاد الأوروبي في إستراتيجيته للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، يدعوا من خلالهابعدم الاهتمام فقط بالتسلح، وبدور الدولة، في تحقيق أمن دول الساحل الإفريقي بل كذلك ضرورة الاهتمام بالحاجات الأساسية للمواطن الساحلي الإفريقي وبحقوقه الإنسانية، وبالتنمية الإنسانية المستدامة[2].

4-6- الأمن وفق أهم الأطر النظرية في العلاقات الدولية

نتيجة لتعدد مستويات التحليل في الدراسات الأمنية، انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن. وعليه سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية.

[1] -Sabina Alkire, "Conceptual framework from human security", In: www.humansecurit-ehs.org/doc/fame.htm .(10/01/2012).

[2]- Susan Willett, **L'économie de la sécurité dans le monde en développement**,(Genève: Palais des Nations Unies: Forum Unidir, 2002), P.26.

4-6-1- المنظور الواقعي: النهج المتمركز حول فكرة الأمن الوطني

ينطلق رواد المنظور الواقعي في تحليلهم لمفهوم الأمن من اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وهذا ما يجعل مسألة توفير ضمان الأمن من ضمن اختصاصات وصلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى[1].

وتعتبر النظرية الواقعية عموما النظرية المهيمنة في السياسة الدولية منذ بداية العلاقات الدولية الأكاديمية في أوائل القرن الماضي[2].والتي ظهرت في الولايات المتحدة كرد فعل مزدوج على النظرية المثالية وعلى النزعة الانعزالية للجمهوريين[3].ويعتبر الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية هو الأكثر تحمسا للدفاع عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة كونها الفاعل الوحيد، ومعيارا للشرعية السياسية، وهكذا ارتبط مفهوم الأمن الوطني بـ: "عسكرة" الدولة للحفاظ على سيادتها، وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها، حيث أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسيين هما:

4-6-1-1- المصلحة الوطنية

حيث أن الأمن هو جوهر المصلحة الوطنية، إذ يؤكد رائد الاتجاه الواقعي " هانس مورغانتو" على أن المحافظة على "الوجود المادي" للدولة يعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، ويشكل كذلك أحد مظاهر الأمن، وبالتالي فإن الأمن هو ذاته مصلحة وطنية.

4-6-1-2- زيادة حجم القوة

ويعني زيادة قدر القوة الوطنية، مما قد ينتج عنه ارتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع، باعتبار أن الشكل المهيمن على القوة خلال تلك المرحلة هو القوة العسكرية[4].وبما أن الواقعيين يعتبرون في تحليلهم للأمن أن الدولة هي الفاعل الوحيد والعقلاني في العلاقات الدولية، فإن هذا الافتراض الدولاتي المتمركز "State-centrique" يربط الأمن في إطار وطني ضيق يعرف بالأمن الوطني: أي حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية[5].كما يرى " آرون " أن السبيل لتحقيق الأمن لا يكون إلا بمحافظة الدول على علاقات دبلوماسية-استراتيجية، فهما وسيلتان من ضمن وسائل تحقيق الأمن الوطني"[6].

---

[1]- Jean-Jacques Roches,**Théories des relations internationales**(Paris:Montechrestin ,2004) , P.23.

[2]- Charles-Philippe David,Jean Jacques Roche, Op.cit, P.233.

[3]- Jean-Jacques Roche,Idem,P.19.

[4]-عمار حجار، مرجع سابق، ص.49.

[5]-Jean-Jacques Roches ,Op.cit.P..23.

[6]-جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (د. ب. ن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، د. س.ن)، ص.63.

4-6-1-3- المرتكزات الأساسية للواقعية التقليدية ضمن مفهوم الأمن

يمكن حصر المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الواقعية التقليدية فيما يلي:

القوة

يعتبر الواقعيون أن القوة مفهوم أساسي في العلوم الاجتماعية مثلها مثل الطاقة في الفيزياء وقد لازم التحليل المستند للقوة المدرسة الواقعية إلى أن أطلق عليها: مدرسة القوة، وقد برزت بصورة أكثر وضوحا الدراسات التي تعتمد على منهج القوة في العلاقات الدولية خصوصا في فترة الأربعينيات، حيث اعتبر البريطاني " جورج شورانبورغ" أن القوة هي المتغير الأصيل في السياسات الدولية، وأن هذه الأخيرة تعرف إلى مفهوم القوة[1].إلا أنه لابد من عدم إغفال أن تيوسيديس"Thycidides" كان أول واقعي أسس لعلاقات القوة عندما كتب عن الحرب التي دارت بين أثينا وأسبرطا، والتي عرفت بـ "الحرب البولوبونزية" وقد قال في هذا الصدد بأن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله[2].

وينظر هانس مورغانتو للقوة من ثلاث زوايا:[3]

- ✓ القوة كسبب تكون الدافع لسلوك معين.
- ✓ القوة كهدف تشكل هنا سلوكيات الدول.
- ✓ القوة كوسيلة وهنا هي عبارة عن أداة لبلوغ الغايات المرجوة.

المصلحة الوطنية

تعرف المصلحة الوطنية عند الواقعيين دوما بلغة القوة، وهي إحدى أدوات التحليل الرئيسة عند أصحاب هذا المنظور، حيث يرى "هانس مورغانتو" أن المصلحة القومية تحمل معنى البقاء أي بقاء الدولة من حيث بقاء وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها[4]. ومنه فإن مفهوم المصلحة الوطنية يرتبط بمفهوم القوة في علاقة طردية، فكلما زادت الدولة من قوتها كلما مكنها ذلك من تحقيق مصالح أكثر وأكبر، وكلما زادت المصالح، دعت الحاجة للزيادة من قوتها، لذا حدد المفهوم التقليدي للأمن القوة في المجال العسكري، والمصلحة الوطنية في الدفاع والمحافظة على القيم العليا للدولة، وهذه الأخيرة تجعل من الدولة المحتكر الوحيد للقوة دون سواها[5].

---

[1]- المكان نفسه.

[2]-تاكايوكي ياماورا، مرجع سابق.

[3]-عبد الناصر جندلي، " انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005)، ص.115.

[4]-وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** (الجزائر: دار الشروق، 1994)، ص.66.

[5]-Malcon Anderson, "Les frontières:Un débat contemporain", ***Culture et Conflits*** , N°.26-27. (Automne 1997): P. 02.

توازن القوى

إن توازن القوى بشكل عام هو صيغة تمثل إطار يتم من خلاله الحفاظ على عدد من النظم الدولية[1]، وقد اعتبر كل من " روبرت بالستغراف" و" جيمس دورتي" أن هناك بعدا آخر للمفهوم، أين يتضمن توازن القوى التوازن عن طريق القوة بمعنى أن التوازن يعني السلام وعدم التوازن يعني الحرب، أي أنه ذو مضمون عسكري إلى حد بعيد[2].

ولكون هذا المفهوم يعد أحد المرتكزات الأساسية للواقعية التقليدية، فقد اعتبره رائد الواقعية التقليدية "هانس مورغانتو" أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة، ويعرفه على أنه توزيع متساوي إلى حد ما للقوة. كما اعتبر مورغانتو أن توازن القوى هو ميكانيزم لتحقيق السلام والأمن للدول وذلك بدلا من الأخلاق والقانون.

مما سبق يتبين أن المفهوم التقليدي للأمن كان يقوم على جانبين أساسيين هما:

- ✓ طبيعة التهديد الأمني: وتفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.
- ✓ جوهر التهديد الأمني: يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

من خلال هذا الطرح يتضح أن الواقعية التقليدية تركز على البعد العسكري للأمن والذي تعتبره كعامل محدد في تحقيق مصلحة الدولة، ولهذا يصنف هذا البعد دائما ضمن مجال السياسة العليا لأهميتها الأساسية في الأمن الوطني[3]. وهذا ما يجعل الواقعيين التقليديين يركزون على قضايا الحرب والأمن الوطني وهو ما استلزم اتخاذها من مفهوم المصلحة الأداة التحليلية الرئيسة في تفسير مختلف الظواهر السياسة الدولية والتنبؤ بها[4].

ويفهم من ذلك كيف يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن والقوة العسكرية باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة المحور الأساس لتحقيق الأمن الخاص بالدول، وعدم الفصل بينهما هو تكريس للسيادة القومية وحماية للدولة من التهديدات الخارجية، حيث أن استخدام القوة العسكرية دائما ما يكون مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة.

---

[1]-جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص.29.

[2]-وليد عبد الحي، المرجع نفسه، ص.35 .

[3]- عمار حجار، مرجع سابق، ص.08.

[4]-ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص.55.54.

المرتكزات الأساسية للواقعية الجديدة ضمن مفهوم الأمن

تتمثل مرتكزات الواقعية الجديدة ضمن مفهوم الأمن فيما يلي:

- **المعضلة الأمنية:(Security Dilemma)**يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن في النظام الدولي "بالمعضلة الأمنية"[1].ويرى أصحاب هذا الطرح أنه لا بد من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كلا الدولتين المتعاونتين[2].

- **ميزان القوى :(Balance of Power)**تعتبر الواقعية الجديدة تطورا ملحوظا للرؤى الحديثة حول توازن القوى معتبرة أن الدول تتميزعن بعضها البعض على أساس القوة. وإذا كان الواقعيون التقليديون يرون أن ميزان القوى هو حالة غير مستقرة، فإن الواقعيين الجدد يرون أنه بالإمكان التحكم في هذا الميزان عن طريق السلام، والتعاون المتبادل بين الدول[3].

4-6-2- المنظور الليبرالي: فكرة السلام الديمقراطي والأمن الجماعي

تعتبر النظرية الليبرالية نظرية إصلاحية تعمل على إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطورية تدريجية، ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على رفض وانتقاد المنظور الواقعي فالدولة لدي الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا يكون لفاعلين آخرين داخل الدول أو غيرها أهمية مكافئة أو أكبر من تلك التيتحضي بها الدولة، والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوتا واحد بل تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتفاوت رؤاها وتتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى[4] .

يعتبر مفهوم الأمن حسب المنظور الليبرالي أقل تركيبا وتبسيطا منه لدى المدرسة الواقعية، فهو لايقتصر فقط على البعد العسكري بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، فهو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة الدول الأخرى، بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للدولة الوطنية ولا علاقة لثروات الدول الأخرى بها، كما ارتكز هذا المنظور على إمكانية التعاون وبالتالي توفير الأمن إذا ما لجأت الدول إلى أسلوب الإعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي. ففكرة الاعتماد المتبادل هي ركيزة محورية من ركائز التحليل الليبرالي الذي يؤمن بالحرية الدولية وبضرورة وجود أمن وحرية في العلاقات ما بين الدول[5].

---

[1] -مفهوم المعضلة الأمنية: لقدكان جون هيرز"John Herz" أول من أوضح هذا المفهوم في الخمسينيات من القرن العشرين بقوله: إنها مفهوم بنيوي، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية (جون بيليس، ستيف سميث، المرجع نفسه).

[2]- المرجع نفسه، ص.421.

[3]- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص.247.

[4] - نسيمة طويل، ص 47.

[5] - نفس المرجع، ص.84.

يمتلك الليبراليون أمنا جماعيا يتحقق من خلال تشكيل تحالف موسع بين أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل دولي آخر قد يسعى لتهديد أمن هذه الجماعة أو التحالف، وقد وضع أسس هذه الفكرة – الأمن الجماعي – الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" . التي جاء به أنصار المذهب الليبرالي المؤسسي، حيث يرون أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية، فالديمقراطية كفكرة هي مصدرا رئيسا لتحقيق الأمن والسلام، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وفي هذا الإطار بقول "مايكل دويل Michal Doyle" أن " أحد أهم فوائد الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح نزاعات تخرج إلى الساحة العامة "[1].

خلاصة فكرة السلام الديمقراطي تتمحور حول كون الحروب والنزاعات بين الدول الديمقراطية نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي خلافاتها المتعلقة بالمصالح دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعليا بنسبة تقل عن ما تفعله الدول غير الديمقراطية. كما يتميز المنظور الليبرالي خاصة فيما يتعلق باتجاه دراسات السلام بتوسيعها نطاق الأمن لتشمل التعاوناتالسوسيو-إقتصادية التي يتجاهلها المنظور الواقعي، كما أنها أسهمت في وضع النظرية موضع التطبيق من خلال المشاركة في جماعات السلام وحركاته في العملية السياسية، فكانت نظرتها الايجابية للسلام باعتباره موقفا ضد المساومة الدولية باستعمال القوة لها تأثير كبيرعلى ظهور منظومة أمن جماعي من خلال بروز المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة[2].

4-6-3- المنظور النقدي: الأمن الإنساني كطرح جديد لمفهمة الأمن

ينطلق النقديون في تصورهم للأمن من نقد تركيز الواقعيين على فكرتي انعدام الثقة ومسألة الغش في تحليلاتهم للمعضلة الأمنية، غير أنه توجد نقاط اتفاق بين النظرية النقدية، والواقعية الجديدة خصوصا حول ما تعلق بوجود شعور لدى الدول بالتهديد،هذا التهديد حتى وإن لم يكن ملموسا، فإن ذلك يعود إلى سوء النية أو الإدراك السيئ تجاه الدول الأخرى، خصوصا ما تعلق بتهديد البقاء[3](Survivalthreat)، حيث أن البقاء يعد هدفا أساسيا للدول، الأمر الذي يستدعي الاحتكام مباشرة إلى العون الذاتي (Self-help) غير أن النقدية ترى أن التوجه الأمني للدول ليس ثابتا ولا مطلقا، فهو متغير فقط وفقا لطبيعة كل دولة.

4-6-3-1- الأمن وإشكالية الإنعتاق حسب مدرسة فرانكفورت

يرى النقديون أن الأمن هو بناء اجتماعي مراد لمفهوم التحرير أو الإنعتاق(L'émancipation)وهو يهدف إلى مكافحة كل ما يهدد الأقليات، النساء، الطبقات المهمشة، ويكون هذا الإنعتاق من خلال البحث

[1]- نفس المرجع، ص. 84.

[2]- نسيمة طويل، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في جنوب شرق آسيا ،" (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة باتنة،قسم العلوم السياسية،)2010.ص.49.

[3]- عمار حجار، مرجع سابق، ص.35.

عن قوى اجتماعية تعمل على التغير الكامل للنظام القائم على الدول، والتحرر من قيود هيمنته، من خلال إنشاء كتلة تاريخية اجتماعية مناهضة للهيمنة تتشكل من المهمشين في دول المركز ومن الطبقات العاملة الجديدة المؤمنة بفكرة عالمية طرق الإنتاج[1].

وتنطلق الدراسات النقدية للأمن من إدراك بديل لمفهوم الأمن يرعى الصور التالية:

- ✓ توجيه انتقادات لاذعة للواقعيين بسبب تركيزهم على الدولة كمحور للعلاقات الأمنية، في المقابل اعتبار الفرد موضوعا مرجعيا أساسيا، فالدولة تبقى وسيلة لضمان أمن هذا الأخير، وتحقيق رفاهيته[1]. فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب أن لا يقتصر على غياب الحرب بمعنى العنف المباشر. بل لابد إلى جانب هذا من القضاء أو على الأقل التقليص من حدة العنف غير المباشر، الذي يقصد به ذلك العنف الذي يكرس تبعية دول الجنوب لدول الشمال من خلال المؤسسات الدولية[2].
- ✓ رغم المكاسب التي يمكن أن تتحقق انعكاسا لميكانيزم الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي، إلا أن شدتها معرضة لإختلالات وتقلبات انعكاسا لحدة المنافسة على مصادر الطاقة الحيوية والأسواق وغيرها.
- ✓ التنامي اللامسبوق "للأمواج الهجرة" نحو دول المركز، وما تحمله من تهديدات ضد المنظومات القيمية، الثقافية والاجتماعية، وبالتالي احتمالية التصادم بين الدولة والأقليات.
- ✓ بروز تحديات جديدة شكلت مصادر للنزاع، بعيدة بشكل كلي عن الطابع العسكري التقليدي وهي تضعف الدولة والإنسانية، وتتمثل في الإختلالات الاقتصادية، أزمات الهوية، فجوات كل من الصحة، التعليم، الفقر، الكوارث البيئية[3].

ومما سبق نصل إلى أن النقديين يربطون الأمن بالمظاهر الآتية:

- ✓ كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للاضطرابات (مثل التزويد بالطاقة بالنسبة للدول المتقدمة).
- ✓ التنوع الدولي للسكان الناتج عن الهجرات الكثيفة نحو دول المركز، وهذا قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات والدولة.
- ✓ بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز-المحيط)، مثل المسائل الأمنية الجنائية، ووسائل النوع والبيئة.

---

[1]- DorioBatisttella, Op.cit. P.149 −160.

[1]-خديجة عرفة، " تحولات مفهوم الأمن... الإنسان ألا"،المرجع السابق.

[2]- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، مرجع سابق.

[3]- Charles Philippe Davide. J.J Roche, **Théorie de la sécurité,** (Paris: Montchrestien, 2002), P.116.

✓ التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة بشكل يخلق الفوضى، والفوارق المعيشية بين المناطق الغنية والفقيرة[1].

4-6-3-1-1- مدرسة ويلز

إن موجة التحليل الأولى التي شكلها طلاب مدرسة "ويلز" لدراسات الأمن النقدي، كانت بغرض تعميق فهمنا حول الأمن مما يسمح للمحللين من نزع الصفة المركزية عن الدول والاهتمام بوحدات مرجعية فوق وما دون المستوى الدولاتي.أما موجة التحليل الثانية فقد سعت إلى توسيع فهمنا للأمن بهدف الاهتمام بعدد هائل من التهديدات الأمنية الحديثة المهددة للدول، وبهذا يكون طلاب مدرسة ويلز قد قاموا بـ "تسييس الأمن أوpoliticizesecurity بدلا من "أمننة القضايا أوsecuritize issues". وهذا ما تشترك فيه هذه المدرسة مع مدرسة كوبنهاغن وهو ما عرف بـ:"اللاأمننة، أي القيام بإخراج مسائل معينة من الأجندة الأمنية واعتبارها من قبيل العمليات السياسية العادية[1].يرى كل من "هوركهايمر"و"بوث"Ken Booth بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل تهديد من المتوقع أن يحد من إنعتاق الإنسان وحريته، وبهذا يكون المفهوم النقدي للأمن شاملا وأكثر عمقا لكونهيتشكل من تهديدات شاملة تتطلب استجاباتشاملة وغير مقتصرة على الدولة[2]، إن لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية والكيميائية[3].

بناء على ما تقدم نستنتج أنه: كان للطرح النقدي المركز على مفهوم الأمن خاصة الأمن الإنساني العالمي تأثيرا كبيرا في أن أصبح هذا المفهوم مدرجا ضمن إستراتيجيات الدول وسياساتهم الخارجية، حيث أصبحت تتبنى هذا المفهوم كجزء من أجندتها الإستراتيجية الخارجية مثل: سياسات المساعدة والمعونات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فالطرح النقدي سعى إلى إعادة النظر في ترتيب وتشكيل النظام العالمي القائم بصورة تدعم السلم وتقوي المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان، لأن الأمن لا يضمن فقط بالدول، إذا فالطرح - النقدي - يسعى إلى إعادة بلورة العلاقات الدولية ليصبح الجانب الأخلاقي في التعامل الدولي هو السائد مكان منطق المصلحة والقوة[4].

---

[1]- Pinard Bilgin, "Critical theory", In: Paul D.Williams (editor) ,***Security studies: An introduction,*** (New York: Routledge, 2008): P.98.

[2]- Hélén Viau, **L(Re) Conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique: quelques piste de réflexions sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale** , (Montréal: Centre d'étude des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000), P.165.

[3]-Keith Krause, Michael C Williams, " From strategy security", In: **Critical security studies: concepts and case** (UK.UCL Press, 1997), P.P.44. 45.

[4] -نسيمة طويل، المرجع السابق، ص.52.

المطلب الثاني: التنمية: مقاربة مفاهمية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقديم مقاربة مفاهمية- دلالية لمصطلح التنمية وذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: تعريف التنمية لغة واصطلاحا

1- تعريف التنمية لغة

تدل التنمية لغة على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار. بينما يختلف مفهوم التنمية الاصطلاحي من مجال إلى آخر، فيتخذ دلالة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيولوجية أو نفسية. ومن هنا، أصبح مفهوم التنمية لغويا مفهوما معقدا ومتشابكا يصعب تعريفه وتحديده بدقة.

2- تعريف التنمية اصطلاحا

يعتبر مفهوم التنمية من بين أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من القرن الماضي- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي EconomicProgress. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization.[1]

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين: بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه: بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات: عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين: حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير

[1]- نصر عارف، " في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها "، ص.01. نقلا عن:
http://www.wasatia.org/storage/Book3/4.pdf(01/09/2014)

اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية[1].

كما يعبر مصطلح التنمية على التغيير الاجتماعي الإرادي للانتقال بمجتمع ما إلى وضع أحسن مما هو عليه، وهو معنى وثيق الصلة بمعاني الكثرة والزيادة والنماء[2].وبالتالي فالتنمية تمثل تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالتنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، وتتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية[3]. كما تعرف أيضا بأنها تلك العملية المجتمعية الواعية والموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية، التي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية، مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير الأمن الفردي والاجتماعي[4].

وتؤخذ على أنها عملية تحسين الحياة البشرية التي تتضمن ثلاث جوانب متساوية في الأهمية، أولها رفع المستوى المعيشي للأفراد، أي مستوى الدخول والاستهلاك والخدمات الطبية والتعليمية ويتم ذلك عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي، ثانيهما خلق الظروف المؤدية إلى نمو شعور الاحترام للذات عند الأفراد من خلال تأسيس الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعزز من احترام الفرد، أما الجانب الثالث فهو زيادة حرية الأفراد في توسيع خياراتهم[5].

أما الفقيه"أدجار مونتيل" Edgar Charles François Louis Monteil فيرى أن التنمية ليست عملية الهدف منها مجرد التسابق للالتحاق بالأمم الأكثر حضا على المستوى المعيشي والاقتصادي، بل هي نتاج للطاقات الكامنة في المجتمعات النامية بالإضافة إلى توزيع أكثر عدلا للثروات على المستوى القومي والدولي، ومن ثم فإن هذه التنمية الكاملة تعبر عن قيم الحضارة النابعة من التاريخ ومن الثقافات المجتمعية الخاصة ولذا فقد أصبحت أشكال الأصالة والحفاظ وإحياء التراث تعتبر في حد ذاتها عوامل تنموية في غاية الأهمية[6].ومن جهة أخرى يرى الأستاذ سعد الدين إبراهيم أن التنمية انبثاق ونمو لكل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- جمال الدين أبن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: لبنان، دار صابر، 2003)، ص 341.

[3]-إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط2، (القاهرة، دار الشروق، د. س. ن)، ص. ص 17. 18.

[4]- عباس علي محمد، **الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق**، ط 1، (العراق: مركز العراق للدراسات، 2014). ص. 20.

[5]- نفس المرجع.

[6]- كاترين فيدروفيتش، **التنمية تجارب وإشكاليات**، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1993)، ص 1.

مجتمع[1]. أما "جاكوب فينير"Jacob Vener فيعرف التنمية بأنها: أسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع للوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد، عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع[2].

بينما يرى الأستاذ "طلال بابا " أن التنمية هي: " العملية الاقتصادية والاجتماعية التى تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما ونوعا والتي لايمكن أن تتم إلا في إطار نمط معين، حيث تحدد القوانين المحددة لهذا النمط والمسيرة لإنجاز مهام التنمية[3]. ويعرف الدكتور الشافعي التنمية بأنها: ذلك التغيير البنياني الذي يهدف إلى تحقيق معدل مرتفع في الدخل عبر الزمن ودفعة قوية يتهيأ بفضلها للتغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف وإستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة من أجل تحقيق ذلك التغيير البنياني الذي تتطلبه التنمية[4]. أما الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيبرو"François Perroux فيعرف التنمية على أنها " مجموعة التغييرات الذهنية والاجتماعية لمجتمع معين التي تجعل منه قادرا على توسيع دخله القومي بصورة تدريجية ومستدامة"[5]. وهناك من يرى بأن التنمية، ماهي إلا تغيير اجتماعي إداري ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي يأمل أن يكون [6]. في حين يرى البعض أن التنمية هي العملية التي تعمل على إحداث التغييرات المهمة والواسعة في مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية[7].

من خلال عرض التعاريف السابقة لمفهوم التنمية يمكن أن نضع تعريف إجرائي لمصطلح التنمية. هذا التعريف هو الذي سيتم اعتماده في هذه الدراسة، كما أن هذا التعريف سيقوم بتفسير المنظور التنموي للإتحاد الأوروبي حيال منطقة الساحل الإفريقي، فالتنمية هي مجموعة العمليات المتكاملة والديناميكية والشاملة المتعددة الأبعاد والمستويات، التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، وتحقيق العدالة التوزيعية للدخل القومي وإستأصالجذور الفقر في مجتمع ما، ويتم هذا من خلال تكاثف الجهود الرسمية وغير الرسمية وبأساليب الديمقراطية وتعزيز ذلك بإطار تكنولوجي متطور،وفق إستراتيجيات محددة وخطط واقعية- براغماتية، معتمدة على الموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة، قصد الوصول إلى الاستغلال الرشيد لهذه الموارد لتحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية.

---

[1]- سعد الدين إبراهيم، **التنمية في مصر**، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1982)، ص 53.

[2]-محمود الكردي، **التخطيط لتنمية المجتمع: دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان**، (القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1997)، ص.82.

[3]- طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، (بيروت: دار الطليعة، 1981)، ص. 74.

[4]- رمزي على إبراهيم، **اقتصاديات التنمية**، (الأردن، مرطز دلتا للطباعة، 1998)، ص.65.

[5]-Magaye Gaye, "Faut-il repenser la notion de développement économique et sociale ? le nouveau concept de développement recentre sut l'humain",***GMC: études-conseils recherche de financement recouvrement de créances***,(2014):P.02.

[6]- سوسن عثمان عبد اللطيف، **التنمية المحلية: أسس – مجالات – تجارب**، (القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1993)، ص 8.

[7]- فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (اربد، عالم الكتاب الحديث، 2007)، ص. 188.

الفرع الثاني: المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التنمية

هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم التي يتم استخدامها من قبل العلماء والباحثين في مجال التنمية ومجالات أخرى، سنتطرق إلى أهمها:

1- التحديث

تعددت التعاريف واختلفت بتباين توجهات العلماء والمفكرين، فمثلا يرى علماء الاقتصاد بأن التحديث هو استخدام الإنسان للتكنولوجيا للهيمنة على المصادر الطبيعية من أجل الزيادة في دخل الفرد، بينما ينظر علماء الأنثروبولوجياوالاجتماع إلى التحديث من خلال التمايز بين المجتمعات، حيث حللوا ا أساليب والنظم المكونة للبناء الاجتماعي، وظهور الوظائف الجديدة ونموها، بينما يهتم علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وبعض عناصر التحديث الهامة، كما ذهب البعض إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغيير والتنمية، أي أن التحديث يشير إلى العملية التي يتحول من خلالها المجتمع من حالة معينة إلى حالة مختلفة عن التي سبقتها بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل [1]. أي أن مفهوم التحديث يلتقي مع مفهوم التنمية في عملية التغيير الايجابي الذي يحصل في المجتمع. بينما يرى " إيفيت روجرس"Everett Rogeresفي كتابه التحول الاجتماعي في المجتمعات الريفية Social change in rural societiesبأن التحديث هو تلك العمليات التي يتحول بها الأفراد من الشكل التقليدي للحياة، إلى نمط أكثر حداثة وتقدما، ويتسم بالتغيير والتقدم التكنولوجي، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسة التي تمهد للتحديث وتثبيته[2].

2- النمو الاقتصادي

هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغييرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل الوطني[3]. أما الدكتور إبراهيم العيسوي فيعرف النمو الإقتصادي بأنه" يشير لمجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية[4].

---

[1]- كمال الشابعي، **تحديث العالم الثالث– دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، (القاهرة، دار المعارف، 1985)، ص.ص 42، 43.

[2] -Everett Rogers , RabelBurdeg , **Social change in rural societies**, (New York, Megraw hill company, 1973).P.404.

[3]- إسماعيل عبد الرحمان، موسى عريفات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، (عمان، دار وائل للنشر، 1999)، ص 373.

[4]- إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص. 18.

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية وأبعادها

بناءا على ما تقدم يكمننا القول بأن التنمية هي تلك العملية الهادفة إلى تغيير جميع المجالات وضمان استمراريتها ورقيها، فالتنمية تهدف إلى تغيير كلي لا جزئي لجميع العناصر الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، من هذا المنطلق يمكن تحديد المؤشرات الأساسية للتنمية وأبعادها المختلفة.

1- مؤشرات التنمية

لكل عمل يجرى هناك قياس الهدف، منه معرفة مقدار الجودة في تنفيذ هذا العمل ولأن التنمية عملية ذات شمول وسعة كبيرة، فإن توفر المقياس لهذه العملية يتطلب توفر مجموعة من المؤشرات التي تتضمن كل المتغيرات المتعلقة بقياس التقدم، النجاعة والنجاح، وأن فكرة التنمية تؤكد ضرورة القياس سواء لصياغة الإستراتيجيات والخطط وتحديد الأهداف أم لتقييم النجاح، لهذا شهدت مؤشرات التنمية التطور والتنوع والتعدد. ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس وتقييم التنمية نجد:

2- مؤشر التغيرات الهيكلية

يهتم هذا المؤشر بالتغيرات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية للدول النامية لتأشير درجة التنمية المتحققة فيها، من النماذج الموضوعية ضمن هذا الإطار، نجد النموذج الذي اقترحهChenery فهو يعتمد حلى حساب انحرافات الإنتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية عن الإنتاج الافتراضي لهذه القطاعات خلال مدة معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم حدوث تغيرات هيكلية داخل القطاعات الاقتصادية للمدة ذاتها [1].

2-1- مؤشرات الإمكانيات

وهي أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس القدرات الذاتية للدول النامية وطبيعة الظروف التي يمكن أن تساعد، أو تعيق في تحقيق الاستقلال ومؤشراته هي:[2]

- ✓ الموقع الجغرافي: يتعلق بالأهمية النسبية للموقع الجغرافي للدولة.
- ✓ الحجم: يتضمن مساحة الدولة وعدد السكان.
- ✓ مدى توفر الموارد الطبيعية وتنوعها.
- ✓ التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان.

2-2- مؤشرات التنمية الوطنية

هي مجموعة من المؤشرات الرئيسة، ينقسم كل واحد منها إلى مؤشرات ضمنية، الهدف من ذلك هو قياس التطور وإمكانية بلوغ الأهداف، يتم ذلك من خلال معرفة، مؤشر الوفاء بالاحتياجات

[1]-عباس علي محمد، المرجع السابق، ص 28.

[2]- سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص.ص.82.81

الأساسية، ومؤشر المشاركة بالتنمية واتخاذ القرارات، ومؤشر تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات فيما يخص الغذاء والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجيا والثقافية، كذلك مؤشر الأداء الاقتصادي المتمثل بالإطار المؤسسي للإنتاج وهيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي والاستقرار والقضاء على تبديد الموارد، ومؤشر الأمن الاجتماعي والسلامة العامة، ومؤشر صيانة البيئة والمحافظة على التوازن البيئي، وأيضا مؤشر التطورات السكانية، وأخيرا مؤشر تطور قاعدة المعلومات، مع الأخذ بنظر الاعتبار أي قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة[1].

إضافة إلى هذه المؤشرات، فقد حددت بعض الدراسات الاقتصادية مجموعة من المؤشرات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ مؤشرات اقتصادية: تتمثل في معدل الدخل السنوي للفرد أو على شكل نسب مختلفة من النتاج القومي كمعدل الصادرات أو حجم الديون وغيرها.
- ✓ مؤشرات اجتماعية: وهي التي تهتم بالواقع الاجتماعي مثل العدالة والأمن والتعليم والصحة.
- ✓ مؤشرات الحاجات الأساسية: التي تعتمد على المؤشرات الاجتماعية والبشرية لتكون مكملة لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ مؤشر الرفاه ونوعية الحياة: يأخذ ثلاث مقاربات هي الرفاه الحقيقي والإنفاق الكلي والدخل الكلي.
- ✓ مؤشر ات أدلة المركبة: يتضمن دليل مستوى المعيشة ودليل نوعية الحياة المادية ودليل الصحة الاجتماعية والدليل العام للتنمية ودليل التنمية البشرية[2].

تعتبر مؤشرات التنمية المتعددة والمتنوعة التي من ضمنها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كل سنة، هي الإجراءات السليمة لعملية التقييم والمراقبة للبرامج التنموية، ليتم اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة سواء على مستوى الدولة أم على صعيد المجموعات الدولية من أجل معالجة المشاكل والإخفاقات التي تعترض عملية التنمية، كما أن عملية المعالجة وتجاوز الإخفاقات تعمل على تعزيز الاستقرار والتقدم.وسيتم إسقاط هذه المؤشرات التنموية على دول منطقة الساحل الإفريقي في الفصول اللاحقة من الدراسة، بغرض فحص مجمل الإمكانيات التنموية التي تزخر بها هذه البلدان، ولفهم أسباب الإنكشافية التنموية لدول الساحل الإفريقي في ظل توفر كل مقومات التنمية بها.

الفرع الرابع: أبعاد التنمية

تختلف أبعاد التنمية باختلاف مجالاتها ويمكن حصر أهم أبعاد التنمية فيما يلي:

1- البعد الاقتصادي للتنمية

[1]-عباس علي محمد، المرجع السابق، ص 29.

[2]- محمد عدنان وديع، **مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1996)، ص. ص 9، 13.

يعنى البعد الاقتصادي للتنمية بإحداث تغييرات في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات سريعة للنمو خلافا على معدلات النمو الطبيعي. حسب اعتقاد المفكر "سيل سو فورداتو"silsoFourdato، أن التنمية الاقتصادية تهتم بالبحث في أساليب الزيادة الدائمة لإنتاجية العمل وآلياتها، وانعكاسات هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتوزيع وتوظيف الناتج القومي[1].

كما هناك اتجاه أخر يعرف التنمية الاقتصادية باعتبارها:"العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وإحداث تغيير هيكلي في الإنتاج" [2]. بينما يعرفها "صلاح الدين نامق" بتركيزه على مراحل التطور التاريخي فهي: " عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد، يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد ساكن إلى اقتصاد متحرك، يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، كما أنها عملية التغيير بكل ما تحتويه هذه الكلمة من أبعاد، أي أنها تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي، يؤدي في النهاية إلى تغييرات جذرية كلية في المجتمع" [3].

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد. وبالتالي نستنتج أن التنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل الوطني الحقيقي، وذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي للمجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، إضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية تحسين كل من مهارات وكفاءة وقدرة العامل للحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وزيادة معدل التحضر، أي أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق فقط في التغيير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد وإنما تنطوي كذلك على تغيير كيفي يتمثل في تغيير وتطوير بنيان الاقتصاد الوطني خاصة في الدول المهمشة اقتصاديا وعلى رأسها دول الساحل الإفريقي.

2- البعد الاجتماعي للتنمية

يعتبر مصطلح المجتمع من المصطلحات المحورية حول قضايا التغيير منها تنمية المجتمع، والهدف من التنمية الاجتماعية هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية، وعليه تعرف التنمية الاجتماعية بأنها "تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية، فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات

[1]- طلال البابا، نفس المرجع، ص 214.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999)، ص. 17.

[3]- صابر حموته، " النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا – نيجيريا أنموذجا"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية تخصص حوكمة وتنمية، جامعة باتنة، 2015)، ص. 25.

الاجتماعية العامة كالتعليم والسكن والصحة، بحيث يتيح لهم هذا القدر الفرصة للمساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي وتحقيق الأهداف المنشودة[1]. ويهدف هذا البعد من التنمية إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية[2]، فالتنمية الاجتماعية تسعى للارتقاء بالجانب الاجتماعي للأفراد وتحسين مستوياتهم وهذا بتبني سياسات اجتماعية مناسبة.كما تعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها،" العملية التي بواسطتها تتوحد الجهود من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم الوطني"[3].

وهناك من يعرف التنمية الاجتماعية على أنها تلك العملية الدينامكية التي تتم على مستوى المجتمعات في الريف أو المدينة وفق سلسلة من التغيرات توجه إلى بنية مجتمع ووظائفه باستشارة سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشاكلهم، وبالتالي التشخيص لمشكلات كوحدة واحدة واستثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية في المجتمع الأكبر[4]. من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية الاجتماعية هي مجموعة التدابير المتخذة قصد تطوير المجتمعات البشرية والغرض منها هو ضمان الاستقرار المجتمعي الذي يمثل أرضية لتحقيق أفضل مستويات التنمية، ويتم هذا عن طريق تنمية الأفراد اجتماعيا، بتحسين المستوى الفكري لهم عن طريق تعميم التعليم ونشر القيم الثقافية، والتكفل بالجانب الصحي لهم.

3- البعد السياسي للتنمية

يعرف الدكتور "عبد الحليم الزيات" التنمية السياسية " بالعملية السوسيو تاريخية متعددة الزوايا والأبعاد التي تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وبشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية سواء كانت رسمية أم غير رسمية والتيتتمايز عن بعضها وتتبادل التأثير فيما بينها، وتتكامل مع بعضها وتهيئ المناخ الملائم للمشاركة في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على ترسيخ وتعميق حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير الاستقرار داخل المجتمع[5].

بينما يرى "أوركانسي"Organskiأن التنمية السياسية هي زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية "، في حين نظر إليها"ايزنستات"Eisenstadt من جانبين، جانب وظيفي من خلال تنمية أبنية أساسية التخصص والتنوع، إضافة إلى حدوث توسع مستمر

[1]- محمود الكردي، المرجع السابق، ص98.

[2]- نصر عارف، المرجع السابق.

[3]- منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص. 14.

[4]- نفس المرجع، ص 18.

[5]- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 108.

في أنشطة الحكومة المركزية، وجانب تاريخي باعتبار التنمية السياسية تتضمن مرحلتين أساسيتين، مرحلة التحديث المحدود والمتمثلة في وصول الطبقات الوسطى إلى الحكم، ومرحلة التطور التكنولوجي العلماني[1].

أما الدكتور " أحمد وهبان " فيرى التنمية السياسية بأنها: " عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة، بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تكون كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[2].

فالتنمية السياسية هي عملية تهدف لتطبيق مداخل ومنظورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسة، وعلى هذا الأساس فإن كل عمل في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن أراء القطاعات العريضة من المجتمع، بحيث يعتمد على الديمقراطية الممنهجة، وتحفيز المشاركة وحل المشاكل ومواجهة التغيرات الحاصلة، وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، وأسلوب متابعته بدقة وفعالية، كل هذا بشكل عام يؤدي إلى تحسين صورة النظام داخليا وخارجيا، ويؤدي إلى الارتقاء به مع الوعي بكل ما من شأنه ألا يتعارض مع الوضع التاريخي والمعاصر للمجتمع[3]. نستنتج مما سبق أن التنمية السياسية تسعى إلى تحسين وتعزيز قدرات الأفراد في المشاركة السياسية وإسهامهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسة العامة للدولة وإبداء عن أرائهم في الاستفتاءات والانتخابات، وبالتالي تنمية الوعي السياسي لدى المجتمع لصنع الخطط واستراتيجيات الدولة، والوصول إلى إرساء الفكر الديمقراطي الرشيد.

4- البعد الإستدامي للتنمية

برز مصطلح التنمية المستدامة Développement Durable خلال ثمانينيات القرن الماضيفي الكتابات المعنية بمشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية، وقد كان تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي نشر عام 1987 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" أول من قدم تعريفا لمصطلح التنمية المستدامة على أنها في أبسط صورها تتمثل في "تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الحياة والبقاء"، وذلك يعنى التوزيع المناسب والعادل للموارد والحقوق والثروات بين الأفراد على مر الزمن والمساواة المتبادلة بين الأجيال المختلفة وبين أفراد الجيل الواحد، ويرتكز مفهوم المساواة بين الأجيال على فرضية أنه على الجيل الحاضر التأكد من الحفاظ على العوامل اللازمة لضمان جودة الأحوال الصحية والتنوع البيولوجيوإنتاجية الموارد الطبيعية أو زيادتها لمصلحة الأجيال القادمة[4].وفي عام 1992 صدر تقرير

[1]-الداء مطثر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية**، (بنغازي منشورات جامعة قار يونس، 1998)، ص، ص 137، 138.

[2]- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية**، نفس المرجع، ص، ص 140، 141.

[3]- عبد القادر محمد والي، **التنمية الاجتماعية**، (الاسكندرية، دار المعرفة، 1988)، ص، ص 43، 44.

[4]- Edwin Zaccai ," Qu'est ce que le développement durable ", (Cycle de conférences Rio le développement durable 10ans après, Cité des sciences: Paris: 2010). P.03.

البنك الدولي عن البيئة والتنميةليؤكد على هذا المفهوم ويشير إلى صعوبة تحديد مفهوم الاستدامة حيث أن عمليات التنمية تنطوي بالضرورة على استخدامات الموارد المتاحة، وبالتالي فإن التحول الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة لن يتم إلا بزيادة الإنتاجية الشاملة لرأس المال المتراكم متضمنا صحة البشر والمتعة الجمالية بما يكفى لتعويض الخسائر الناتجة عن نضوب رأس المال الطبيعي[1].

التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي- اجتماعي يعني تطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة وتلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادم. نرى بأنّ مسرح عملية التنمية المستدامة هو البيئة بمكوناتها الإنسان والنبات والحيوان والجماد والهواء بما فيها مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة. نحن نعلم أن كثيراً من هذه الموارد هي موارد غير متجددة بمعنى أنّها تتناقص وخاصة بموضوع الطاقة الذي يتضاعف الحاجة إليها كل يوم أكثر من اليوم الذي يسبقه وكان للثورة الصناعية الأثر الأكبر في زيادة الطلب على الطاقة والمواد الأولية، وتقدم الصناعة أدى إلى تلوث الهواء ممّا أحدث خللاً كبيراً بتجانس نسب الغازات في الغلاف الجوي وأصبحت الكرة الأرضية مهددةً بارتفاع حرارتها مما يؤدي إلى ذوبان الثلوج في القطبين وبالتالي ارتفاع منسوب البحار والذي يهدد بغمر مساحات واسعة من الأرض.[2]

لهذه الأسباب تنبهت الدول الصناعية الكبرى إلى أهمية المحافظة على البيئة بما فيه الغلاف الجوي بسبب تعدد مصادر التلوث التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة وعمدت إلى إقرار قوانين ملزمة للدول بالحد من عمليات التلوث ونشر مبدأ التنمية المستدامة وذلك بقمة الأرض التي عقدت عام 1992متخذةً الخطوات التالية: مساعدة المجتمعات الفقيرة على تطوير مصادر دخلهم لمنعهم من تدمير عناصر البيئة من حولهم .تشجيع المشاريع الملائمة لكل منطقة حسب ظروفها البيئية .تشجيع المبادرات الفردية والمجتمعية لإقامة المشاريع التي تلائمهم .تطوير مهارات المجتمعات الفقيرة لرفع مستوى حياتهم .خلق مصلحة مشتركة ما بين الإنسان والبيئة بحيث ترتبط البيئة بارتفاع مستوى حياته .العمل على زيادة الوعي حول الطاقة المتجددة كطاقة الرياح وطاقة الشمس وغيرها من أجل التقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية المتناقص وأصبح ظاهراً للعيان المشكلات الدولية التي يسببها الاعتماد على البترول كمصدر رئيس للطاقة[3].

[1]- Rapport du Ministère Français de l'écologie et du développement durable, " Historique du développement durable "; ***Rapport du Sommet mondiale sur le Développement durable à Johannesburg***: 2002. P.P. 01. 02.
[2]- Jérôme Vaillancourt ," Evolution conceptuelle du développement durable ", ***Rapport de recherche: Regroupement national des Conseils Régionaux de l'environnement du Québec (RNCREQ)).*** 2éme Édition. Québec. PP..04.05.
[3]- Ibid.

شكل رقم 02:

يوضح العلاقة الترابطية بين التنمية المستدامة والبعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للتنمية.

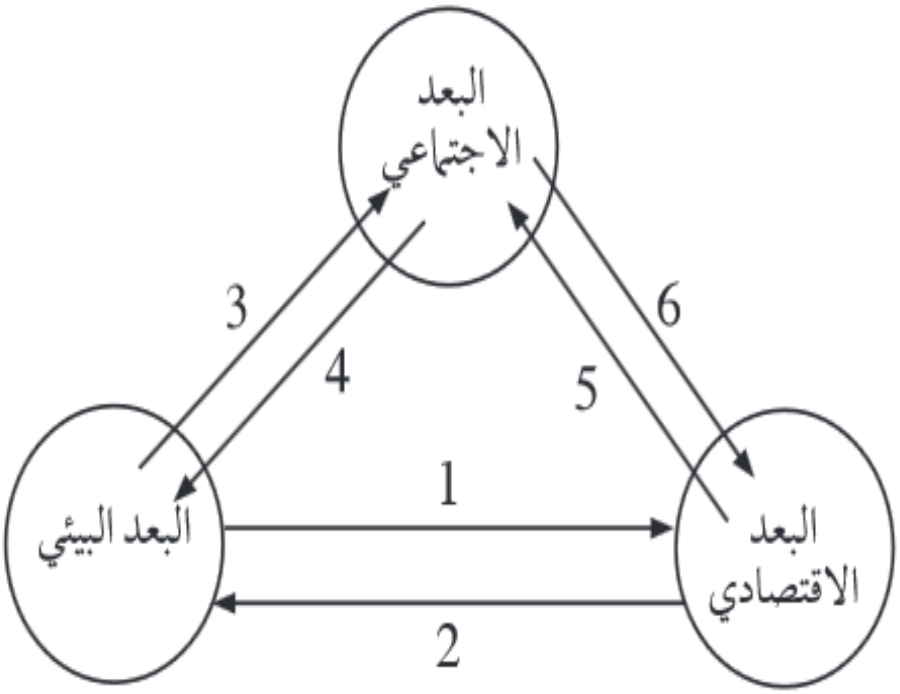

المصدر: الباحث بتصرف

الفرع الخامس: جدلية الأمن والتنمية

الأمن والتنمية عنصران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما حيثنقول: لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية, مقولة لا نختلف عليها أبدا, فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها, ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليه الدول وتسخر له كل الإمكانات المادية والبشرية وتعمل لمصلحة تطويره مختلف العقول الواعية المدركة لأهميته.فضعف التنمية وانخفاض أو انعدام الظروف المعيشية للفردتؤدي إلى ضعف الأمن وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائمالتي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت[1]، حيث يتحول الأمر إلى جرائم تقفخلفها مؤسسات إجرامية يصعب التعامل معها وهو الحال في دول منطقة الساحل الإفريقي[2]. كما أن ضعف الأمن واختلاله يؤدي إلى الاعتداء على الأموال والأنفس وبهذا تبدأ الأموال في الهجرة خارج مناطق الاختلال الأمني ولهذا يعد الأمن الوطني هو المطلب رقم واحد لجميع حكومات العالم وشعوبها فبتحقيقه يتحقق الازدهار والرقي والتقدم للأمم, وجميع كتب التاريخ تؤكد أن الأمم التي ازدهرت ونمت كان الأمن هو

[1]- Laurent Boussard, "Le complexe Sécurité et développement: Défis régionaux",***EOU Secrétariat club du Sahel***, N°.06.(Septembre.2012): P.06.

[2]- Center for Security Studies, "Sécurité et Développement: Entre gouvernance et concurrence ",***CSS ETH Zurich,*** N°.40. (Septembre.2008): P.01.

المحرك الأساسي لها، فإحساس الإنسان بالأمن على عرضه وماله ونفسه يكون الدافع الأساسي له للعطاء والتطور[1].

إن تحقيق التنمية والأمن ينطلقان من ركيزتين أساسيتين هما: العمل من الداخل أي:استقرار التنمية والأمن الداخلي،ويكون ذلكبالاهتمام بالأمن الوطني أو ما يسمى بالاستقرار الداخلي من أي تغيرات أو تقلبات .والعملمن الخارج: عبر الاهتمام بالأمن الخارجي وكل ما يرتبط بالعلاقات الدولية والمعاملات الخارجية. ولتحقيق الركيزتين السابقتين يتوجب على الحكومات والقادة– خاصة حكومات وساسة دول الساحل الإفريقي- التركيز على العناصر الآتية:

1- الاهتمام بالتنمية الاجتماعية

ويتم ذلك عن طريق معرفة متغيراتها خصوصا مع بروز بعض الظواهر السلبية في السلوكيات والتصرفات التي تبرز مع التطور المجتمعي والانفتاح على العالم والتي لم تعد تستطيع مناهج التعليم وقدرات الأسر التعامل معها مما يتطلب معه وضع رؤية اجتماعية مشتركة وهنا جاء اهتمام الحكومات بالمسؤولية الاجتماعية والانتقال من العمل الاجتماعي أو المميز أو التطوعي البسيط إلى المسؤولية الاجتماعية على الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص فالاهتمام بالتنمية الاجتماعية يؤكد أهمية تحقيق الاستقرار الأسري المؤدي إلى تحقيق الأمن المجتمعي وبدور تحقيق الأمن الوطني .

2- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والإدارات المحفزة لها

ويتم هذا عن طريق وضعالحكومات لإستراتيجيات وسياساتتحفظ للمواطنين حقوقهم المادية.

3- العمل على توفيرمختلف متطلبات العيش الكريم للمواطنين

من خلال إقامة خدمات ومرافق وأنشطة اقتصادية واجتماعية في مكان إقامتهم سواء في المدن أو القرى.

كما تبين لنا التجارب التنموية خلال العقود الماضية أن: تكامل التنمية والأمن وفقا للمفهوم الشامل للتنمية المستدامة تعتريها الكثير منالصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية،وما تحتاج إليه من إعادة النظر في مثل هذا التكامل خصوصا مع وجود عديد من الإرادات الوطنية والدولية المتداخلة والمتعارضة في بعض الأحيان مع بعضها البعض، في تحقيق التنمية بكل أبعادها، ولهذا فإن العمل نحو تحقيق التنمية والأمن بشكل متكامل يتطلب إعادة صياغة الكثير من الإستراتيجيات والأهداف والمهام لضمان التكامل الأمني والتنموي على أحسن حد.

[1]- Laurent Boussard. Op.cit. P.04.

المبحث الثالث: عدسات مقرابية لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي

سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على الأسس المرجعية الفكرية والعملياتيةلإستراتيجيةالإتحاد الأوروبي، هذه الأسس التي مكنت من بناء إستراتيجية أوروبية متكاملة عرفتبإسمإستراتيجيةالإتحاد الأوروبي الشاملة.

المطلب الأول: الثقافة الإستراتيجية الأوروبية كأساس مرجعي فكري لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي

لا يمكننا تشخيص وتحليل إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي،دون الرجوع إلى الإطار الفكري والاستراتيجي الذي ساهم بشكل كبير في بلورة الإستراتيجية الأوروبية بصفة عامة والذي يعرف " بالثقافة الإستراتيجية " La Culture Stratégique.

الفرع الأول: الثقافة الإستراتيجية كمصطلح متعدد الأوجه

هناك عدة استعمالات ومجموعة كبيرة من التعاريف لمصطلح الثقافة الإستراتيجية، حيث وجد مدلول هذا المصطلح استخدامات عديدة عبر مختلف الفترات الزمنية، حيث يساعد في الأول على فهم طبيعة الإختلافات التي يمكن أن تبرز في إطار الفكر الاستراتيجي للدول ذات الإمكانيات المادية المتقاربة،فهناك من يرى أن الثقافة الإستراتيجية هو ذلك المتغير الذي يشرح بطريقة مباشرة أفعال وتوجهات الدول كما يساعد على التوقع والتنبؤ بقراراتها المستقبلية، أما البعض الأخر فيعتبرون بأن الثقافة الإستراتيجية عبارة عن ذلك الخطاب الذي يهدف إلى إضفاء الصبغة الشرعية على النظام الاجتماعي والسياسي لدولة ما، ويتم في ذلك استخدام القوة القهرية لإبقاء هاذين النظامين على حالهما[1] .

ففي الأول كان يتم تطبيق مصطلح الثقافة الإستراتيجية على الدول القوية مثل، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، الصين،واليابان، وبعض المناطق مثل، الدول الإسكندنافية، والمحيط الهادئ والمؤسسات الأمنية (مثل منظمة حلف شمال الأطلسي)، من أجل دراسة الجوانب الرئيسة لسياساتها الأمنية. فقد كانت القضية التي تقوم بتطبيق مفهوم الثقافة الإستراتيجية لبعض علماء الدراسات في محاولة شرح الاستمرارية والتغيير في سياسات الأمن القومي. إضافة إلى ذلك، الأكاديميين المشاركين في دراسة الثقافة الإستراتيجية في محاولة خلق إطار يمكن من إعطاء إجابات دقيقة لفهم خيارات السياسات العامة الأمنية (وليس غيرها) التي تنتهجها الدول[2].

ويمكننا تتبع تطور الثقافة الإستراتيجية إلى السبعينات من القرن الماضي، فخلال هذه الفترة درس علماء مثل"سنايدر " سياسة الردع السوفيتية، وخلصت إلى أن المحللين الأميركيين قد فشلوا في التنبؤ بردود فعل الإتحاد السوفياتي، لأنهم توقعوا أن السوفيات سيردون بنفس الطريقة كما يفعل الأميركيون في بعض الحالات. ومع ذلك، أثبتت نتائج السياسات أن هذا النوع من 'التنبؤ السلوكي' نيابة

[1] -Stéphane Roussel," La recherche sur la culture stratégique: Quelques pistes de réflexion", ***Diplomatie*** , N°.29, (Novembre-Décembre 2007):P.23.
[2]- Ibid.

عن علماء الولايات المتحدة (استناداً إلى نماذج عقلانية الفاعل ونمذجة نظرية اللعبة في تحليل علاقات قوة عظمى) ثبت أنها خاطئة. ونتيجة لهذا الفشل في التنبؤ بردود الفعل، جاء عدد من العلماء إلى الاستنتاج بأن كل بلد له طريقته الخاصة في تفسير وتحليل ورد فعل للأحداث الدولية. وهكذا جلبت مسألة ثقافة الدولة الوطنية مرة أخرى إلى جدول الأعمال، وخلقت موجة جديدة من الأدب الذي ركز على تطوير أداة جديدة للتحليل، وهي ما سميت الثقافة الإستراتيجية[1].

وفقا لـ" أيان جونستون": يمكننا أننميز ثلاثة أجيال من علماء الثقافة الإستراتيجية. وكان من الأجيال الأولى من الأكاديميين الذين تحدثوا عن أهمية الثقافة الإستراتيجية" سنايدر"، التي عرفت الثقافة الإستراتيجية بأنها'"مجموع الأفكار التي تكيف الاستجابات العاطفية، وأنماط السلوك المعتادة لأفراد المجتمع المحلي التي تؤثر في الإستراتيجية الوطنية فيما يتعلق بالإستراتيجية النووية "[2].ويعرف Yitzhak Kleinالثقافة الإستراتيجية بأنها: " جميع المواقف والمعتقدات السائدة داخل جهاز الجيش L'appareilleMilitaire، والتي تعبر عن الهدف السياسي للحرب، وعن الطريقة الإستراتيجية الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة "[3].أما Bruno Colsonعرف الثقافة الإستراتيجية بأنها: تدل على الإرث الإستراتيجيPatrimoinestratégique، وعن التجربة الإستراتيجية العملية التي يتولى القيام بها الإستراتيجيون[4]l'œuvre des stratégistes.

لخص كارنيس لورد Carnes Lord مجموعة من الخصائص تقوم عليها الثقافة الإستراتيجية: الموقع الجغرافي، العلاقات الدولية، الايدولوجيا، الثقافة السياسية والعسكرية، التنظيم البيروقراطي وفي الأخير التكنولوجيا الحربية. لكن هذه الخصائص تختلف من دولة إلى أخرى، مما يشكل عائقاً في تشكيل معادلة جاهزة تنطبق على كل الدول[5].وبناءا على ذلك، فإن الأهداف الأوروبية في ميدان السياسة الخارجية

والأمنية، إنما تعكس وإلى حد بعيد البعد الجغرافي للدول الأوروبية، وموروثها الأيديولوجي والتاريخي والعسكري الذي أفرزته التجربة عبر مختلف المراحل التاريخية لنمو وتطور الدولة والأمة الأوروبية. فالموقع الجغرافي حسب ما ذهب إليه "Pierre Dabezies"يعمل عمل الموجه:كإطار أولاً للفعل الجماعي (سياسة القوة) وهو أيضا نافذة التاريخ l'histoire de L'œil التي تسمح بفهم التوجه" cheminement"[6].

[1]- Ibid.
[2]- ColsonBruno, "La culture stratégique américaine",.***Economica***,,Paris ,(1993): P.12.
[3]- شمسة بوشنافة، " دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد "، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم اللعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص. 87.
[4]- Bruno Colson, " La Culture Stratégique Française ",***Stratégique***. N°.53, (1992): P.P. 28 - 29.
[5]- Ibid. P. 29.
[6] -Ibid.

فموقع الدول الأوروبية كدول بحرية قارية، والذي جعلها معرضة للعديد من الحروب ضد مطامع القوى الأخرى من أجل المحافظة على استقلالها، أضفى على سياستها الخارجية وإستراتيجياتها الأمنية، خاصية هامة وهي التمسك بالإقليم وهي خاصية تحولت إلى أحد الهواجس التي سيطرت على تفكير صناع القرار. هذا بالإضافة إلى العامل التاريخي الذي ضاعف من أهمية الهاجس الجغرافي والأمني لدول الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: المرجعية العملياتية لتطور إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي: من الحلف الأطلسي إلى هوية أمنية مشتركة

في بداية الأمر يجدر بنا الإشارة بأن إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي في الأول كانت ترتكز فقط على الجانب العسكري، بحيث حفظت أوروبا استقرارها وأمنها على مدى 40 سنة عن طريق حلف شمال الأطلسي، الذي أمن الدفاع عن أوروبا الغربية في وجه حلف وارسو، وإثر سقوط هذا الأخير دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيام نظام عالمي جديد وبدأت بنسج خريطة جديدة للعلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية، في أماكن عديدة من العالم سعيا منها إلى تحديد شكل النظام العالمي الجديد بما يحفظ لها دور القوة العظمى الأولى والرئيسة في العالم. إثر هذا أخذت بعض الدول الأوروبية عن البحث في مكانتها وبدأ البعض ينظر إلى حلف الناتو كوسيلة للهيمنة الأمريكية على أوروبا، وسعت بعض الدول الأوروبية لبناء قوة أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي،فكان للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب موقفا قاطعا في وجه الطموح الأوروبي ما جعل الكثير من دوله تتراجع لتحقيقها هذا المراد[1].

كما سعت فرنسا جاهدا لتحقيق استقلال أوروبي يضمن المكانة الأوروبية ضمن حلف الناتو، فتم إنشاء الفيلق الأوروبي أو كما يسميه البعض الأخر القوة الأوروبية بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية كألمانيا، وإسبانيا،و ليكسمبورغ، كما تم أيضا إنشاء القوة الأوروبية البحرية بالتعاون مع إسبانيا وإيطاليا، وبقيت هذه القوة محدودة الإمكانيات ولا تحقق توازنا مع الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لعدم إجماع كل الدول الأوروبية عليها. وفي عهد الرئيس الأمريكي بيلكلينتن، إعترف الأخير بأن هناك أمن أوروبي مستقل عن أمريكا، وقبل بإقامة قوة أوروبية للدفاع عن أوروبا بمعزل عن أمريكا، وتم البحث مدة ثلاث سنوات (من 1994إلى 1997) وتم تتويج هذا بصورة فعلية بمعاهدة مستريخت. [2]

في ظل هذا تمت إقامة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تحوي 56 دولة، وهي عبارة عن ناد لحل الأزمات السياسية، ليس لها دور إنغماسي عسكري، بعد هذا تم إنشاء الإتحاد الأوروبي المكون من دول أوروبية المنضوية في حلف شمال الأطلسي ودول غير منضوية بعد، ويضم 15 دولة منها دول كانت سابقا في حلف وارسوا، لكن بعدما فشلت أوروبا في حل أزمة البلقان ولجوئها إلى حلف الناتو، تصادر الجدل مرة أخرى في أوروبا وتفاقمت القناعة بإلزامية إنشاء قوة أوروبية مستقلة. بعد هذا تم الإتفاق في

[1]- حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي ، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة بسكرة.2015.) ، ص 54.

[2]- نفس المرجع.

مؤتمر "سان مالو" على الاعتماد على سياسة أوروبية للأمن والدفاع وبناء القوة اللازمة لذلك بشكل توافقي مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

أما في عام 2000 وبالتحديد في معاهدة نيس بفرنسا، تم إدخال تعديلات جديدة تضمنت العديد من الإجراءات الهادفة لتدعيم وتعزيز التعاون الأمني والدفاعي الأوروبي، والهدف من هذا هو عدم ارتكاب نفس الأخطاء السابقة، حيث تم الإجماع على أنه يجب أن يكون هناك تدرج في نقل التعاون نحو مجالات السياسة العليا خاصة الأمنية والدفاعية منها قصد إعطاء دفعة قوية للإستراتيجية الأمنية الأوروبية[2].

الفرع الثالث: الأمن والتنمية كبرديغمات رئيسة في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

منذ الرئاسة البلجيكية للإتحاد الأوروبي (2001)، كان الاهتمام الأول للإتحاد الأوروبي مصبوب حول الهشاشة والإنكشافية، فقام الإتحاد الأوروبي بوضع سلم لترتيب الدول الهشة البعيدة والقريبة من الجوار الأوروبي Les Etats fragiles dans le voisinage lointain et proche de l'Europe، في حين اهتمت المعاهدة البحثية المستقبلية المتخصصة في سياسات الإتحاد الأوروبي بالبحث في هذا الموضوع منذ فترة طويلة. لكن بعد أحداث 2001/09/11، قام الإتحاد الأوروبي في إطار إستراتيجيته الأمنية لسنة 2003 بإعادة تصنيفه للدول المنكشفة والهشة باعتبارها أنها أصبحت أولوية أمنية. وجاء بعد هذا الإجماع الأوروبي بشأن التنمية لسنة 2005 الذي اعتمده المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي ليتم الاتفاق على خمسة تحديات من بينها إنكشافية الدول، من ذلك الحين أصبح موضوع التنمية أولوية محورية في الإستراتيجية الأوروبية[3].

[1]- لبدي، المرجع نفسه، ص 55.

[2]- رداف طارق، المرجع السابق، ص 85.

[3]- أروبا أمنية ص.03.

المطلب الثاني: المضامين العامة لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة

قام الاتحاد الأوروبي عبر إستراتيجيته الشاملة بالعديد من العلاقات الدبلوماسية مع جميع البلدان في العالم تقريبا، ولديه شراكات إستراتيجية مع اللاعبين الدوليين الرئيسيين، ويرتبط بشكل وثيق مع القوى الناشئة في سائر أنحاء العالم، وقد وقع اتفاقيات شراكة ثنائية مع عدد من الدول في المنطقة المجاورة له. أما بالنسبة للأعمال التي تهتم وتقوم بها إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، من أجل الدفاع عن مصالح أوروبا وتعزيز قيمها نجد:[1]

- ✓ يدعم الإتحاد الأوروبي عبر إستراتيجيتهالاستقرار في العديد من المناطق خاصة منها،منطقة البلقان.تتلقى مشاريع مساعدة في سبعة بلدان تمويلا من الاتحاد الأوروبي، تساعد في بناء مجتمعات مستقرة. ففي كوسوفو، نشر الاتحاد الأوروبي قوة شرطية لتحقيق العدالة قوامها 1900 جندي للمساعدة في تأمين سيادة القانون. بلدان منطقة البلقان الغربية هي بالفعل مرشحة أو محتملة الترشيح للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسة التوسعة.
- ✓ الاتحاد الأوروبي عضو في اللجنة الرباعية، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وتعمل اللجنة على دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام. يمثل حل الصراع العربي الإسرائيلي أولوية إستراتيجية لأوروبا . ينطوي هدف الاتحاد الأوروبي على تحقيق حل قائم على دولتين مع دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة قابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.
- ✓ يقدم الاتحاد الأوروبي لجيرانه علاقة متميزة في إطار سياسة الجوار الأوروبية، بحيث تهدف سياسته إلى تعزيز الازدهار والأمن والاستقرار لجميع الشركاء، وتجنب ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الشرقية.
- ✓ يعتبر الاتحاد الأوروبي من العناصر الفعالةضمن المفاوضات بخصوص بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ، وهو إذ يفتخر بتحقيق جدول منخفض الكربون على الصعيد المحلي هو على الأرجح الأكثر تقدما وتطورا في العالم، لا يزال لاعبا حاسما في هذه المسألة، ولا غنى عنه لدفع جدول أعمال طموح للتغيير. يركز الاتحاد الأوروبي عبر إستراتيجيته على بناء تحالف من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن تغير المناخ.
- ✓ تعمل إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة بشأن مجموعة من القضايا، يعكس إيمان الاتحاد الأوروبي في التعددية تمسكه بقواعد متفاوض عليها وملزمة في العلاقات الدولية، وهذا مدرج صراحة في معاهدة لشبونة، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي عبر إستراتيجيته، لاستبدال

[1]- Union européenne Action extérieure , " L'Unioneuropéennedans le monde ",***Rapport du service européen pour l'actionextérieure***, Brussels, Disponiblesur: http://eeas.europa.eu/around/index_fr.htm (01/03/2015).

أو تخفيف سياسات القوة بالقواعد والمعايير، مما يجعل بالتالي العلاقات الدولية أكثر مشابهة للنظام الداخلي: أكثر سلما ويمكن التنبؤ بها[1].

- ✓ تقوم إستراتيجية الإتحاد الأوروبي بمهمات عسكرية أو سياسية أو مدنية للمساعدة في بناء والمحافظة على السلام في عدد من البلدان في أوروبا وأفريقيا وخارجها.
- ✓ تلتزم إستراتيجية الإتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان وتعمل على ضمان احترامها عالميا.

لقد جعل الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان جانبا أساسيا من جوانب علاقاته الخارجية: في الحوارات السياسية التي يعقدها مع الدول الإفريقية التي تعرف إنكشافية أمنية،من خلال سياسته الإنمائية ومساعداته، أو من خلال عمله في المحافل المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة.

- ✓ تدعم إستراتيجية الإتحاد الأوروبي التنمية الاجتماعية والاقتصادية العديد من الدول، وهي على استعداد للمساعدة عندما يواجهون كارثة. يعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه معا أكبر جهة مانحة في العالم للتنمية والمساعدات الإنسانية. تبلغ مساهماتهم 60 ٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم[2].

[1]- Ibid.
[2]- Ibid.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول من دراستنا هذه توصلنا إلى أن: مفاهيم الإستراتيجية والأمن والتنمية عبارة عن مصطلحات واسعة لا يمكن تقديم تعريف دقيق وإجرائي لها، وهذا راجع لتطورها ولخضوعها للتحولات الدولية، فالتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن المنصرم: أثرت بشكل مباشر على إحداث نقلة نوعية في مضمون الأجندات للقوى الفاعلة عالميا، وتأتي في مقدمتها مفهوم الإستراتيجية والأمن اللذان ارتبطا إلى غاية الحرب الباردة بمفهوم القوة العسكرية للدولة، لكن بعد الحرب الباردة تحولا هذان المفهومان وتوسعا ليشملا أبعادا جديدة في ظل تنوع الفواعل الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل والعولمة وتراجع الحروب التقليدية وظهور تهديدات جديدة عابرة للحدود، أدت بتراجع سيادة الدولة وتراجع استقرارها.

وكذلك هو الأمر بالنسبة لمفهوم التنمية: إذ أصبحت الدول تهتم بالقضايا التنموية أكثر فأكثر، وهذا راجع للعلاقة التكاملية/ الترابطية التي تجمع التنمية بالأمن، فغالبية الأخطار والتهديدات المحدقة باستقرار وأمن الدول تكون في الأساس من ضعف وانعدام التنمية. بهذا نستنتج أن التنمية – هي ركيزة- محورية وأساسية لازدهار الشعوب والدول ولأمنهم واستقرارهم.

أما فيما يتعلق الأمر بإستراتيجية الإتحاد الأوروبي – فأصبحت هي الأخرى- لا تركز فقط على البعد العسكري للإستراتيجية وللأمن، بل أصبحت تهتم بقضايا جديدة، حيث أصبحت تربط أمن واستقرار أوروبا بأمن واستقرار جوارها القريب والبعيد، بما وضحناه سلفا بأن الأمن والتنمية لم يصبحا قضيتان وطنيتان أو إقليميتان بل أصبحا قضية دولية نتيجة للتحولات الأمنية العابرة للقارات.

الفصل الثاني:

الساحل الإفريقي بين الريادة الجيوسياسية والإنكشافية الأمنية

الفصل الثاني: الساحل الإفريقي بين الريادة الجيوسياسية والإنكشافية الأمنية

لكل منطقة من العالم مجموعة من المميزات والخصائص، التي تنفرد بها عن غيرها من المناطق الأخرى من المعمورة، إذ تسمح لها بتطوير وتنمية نفسها، كما يمكن أيضا لهذه الخصائص والمميزات أن تكون عنصرا رائدا يستقطب أنظار قوى من خارجها؛ تحاول استغلال هذه الأبعاد بطريقة تمكنها من التأثير في مجريات الأمور.

فبعدما كانت القارة الإفريقية بصورة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصورة خاصة تمثل الإطار الخلفي لبعض دول الإتحاد الأوروبي، -فرنسا على وجه الخصوص- في المراحل الاستعمارية للقارة السمراء، اشتدت المنافسة عليها بعد الحرب الباردة، حيث دخلت الصين حلبة المنافسة بقوة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بعض القوى الصاعدة إقليميا، الأمر الذي يشي بدخول هذه القارة مرحلة جديدة، تتحول فيها إلى مسرح عمليات ونقطة جذب، وساحة صراع على مناطق النفوذ الإستراتيجية وعلى الثروات والموارد بين مختلف القوى الدولية والإقليمية التي تعمل جاهدا على استحواذ القسم الأكبر من خيرات إفريقيا والساحل الإفريقي في ظل المعانات التي تعيشها الفئة الكبرى من شعوب هذه المنطقة.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف الأطر الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وكذا توضيح أهم الإنكشافات الأمنية لهذه المنطقة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافس دولي كبير عليها. ولتوضيح كل هذا سنقوم بتقسيم الفصل الثاني من الدراسة إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الساحل الإفريقي كمنطقة رائدة على المستوى الجيوسياسي

المبحث الثاني: بانوراما جيوأمنية للتهديدات والمخاطر الكامنة في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الساحل الإفريقي ضمن لعبة القوة الكبرى

المبحث الأول: الساحل الإفريقي كمنطقة رائدة على المستوى الجيوسياسي

يعد مصطلح الجيوسياسة أو الجيوبوليتيك Géopolitique من بين المواضيع التي انشغل بها الفكر الإستراتيجي، ذلك أنّ الإستراتيجية كصيغة وأسلوب عمل؛ تناقش أهم مرتكز تقوم عليه النظرية الجيوبولتيكية، والذي يطرح بصيغة افتراضية مفادها أنه تمت علاقة بين قوة الدولة وموقعها الجغرافي فالعامل الجغرافي يساهم إسهاما قويا في بناء الدولة، وزيادة أسباب ومصادر قوتها مما سينعكس على طريقة تفكيرها وتخطيطها الإستراتيجيين وفضلا عن أدائها وسلوكها الحركي.ويقصد بالعامل الجغرافي ذلك الحيز المكاني الذي تشغله الدولة وتتواجد فيه ضمن رقعة من الأرض وهو يتميز بنوعية وطبيعة مواردها وحجم إقليمها من حيث ضيقه أو اتساعه، وكذلك موقعها وعدد السكان فيها، كل هذه العوامل تعد مكونا أصليا في بناء الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تلعب دورا مهما في صياغة خططها الأمنية والعسكرية والتنموية. كما تهتم أيضا دراسة الجانب الجسيوسياسي للمناطق والدول؛ بتوضيح درجة التنافس بين مختلف القوى المجاورة والبعيدة لهذه الرقع الجغرافية، فحسب الباحث الفرنسي Yve la Coste فالجيوسياسة هي؛ "دراسة مختلف أنواع التنافسات Rivalités بين القوى على بعض المناطق المهمة... ويمكن قياس درجة قوة هذه الفواعل المتنافسة وفقا لإمكانياتها الداخلية والإقليمية والدولية، والقدرة على إسقاط هذه الإمكانيات خارج نطاق حدودها وعلى مسافات كبيرة"[1].

لكن يجب الإشارة عند الحديث على مصطلح الجيوسياسية، إذ يصادفنا مصطلح آخر يتداخل في كثير من الأحيان مع مصطلح الجيوبولتيك، وهو مصطلح الجغرافيا السياسية Political Geography غير أنه يجب التمييز بين المصطلحين، فالجغرافيا السياسية كعلم تدرس الحقائق الجغرافية الداخلية التي تساهم في تكوين شخصية الدول، كما أنّها تتناول دراسة الحقائق الجغرافية التي تكيف العلاقات الخارجية بين الدول في حين تحاول الجيوبولتيك أن تثبت أن الدولة كائن حي، أو أنها كالإنسان تمر بمراحل الولادة والنمو والنضوج والشيخوخة. من جانب آخر، إذا كانت الجغرافيا السياسية علم وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية والحدود والموارد والنواحي الأخرى المتصلة بالدولة، فإن الجيوبوليتيك؛ هو علم تحليلي متفرع من الجغرافيا السياسية يعالج معظم مفرداتها من زاوية المصلحة القومية للدولة ومستقبل حركتها السياسية الخارجية[2].

من ناحية أخرى؛ إن الجغرافيا السياسية تبحث من حيث الموضوعات وانشغالاتها الفكرية في الدولة من زاوية المكان الذي تشغله، أو الإقليم الذي تتمدد عليه أو تتواجد عليه، كمناخ، أشكال سطح الأرض والتربة والأنهار الموجودة ضمن الإقليم، حدوده السياسية...الخ. في حين أن الجيوبوليتيكي بحث في المكان من وجهة نظر الدولة.أي أهمية الحيز أو المجال الجغرافي الذي تشغله الدولة وأثر ذلك في رسم سياستها وخططها السوقية والتعبوية، بعبارة أخرى؛ إن الجيوبولتك تحاول الإجابة على تساؤل مفاده؛ كيف يؤثر المجال الجغرافي أو الإطار المكاني بكل مشتملاته ومكوناته في رسم سياسة الدولة أو بتعبير أدق

[1]- Pascal Boniface ," La géopolitique: qu'est –ce que la géopolitique ", ***IRIS***, Paris , (2011): P.12.

[2]- عبد القادر محمد فهيمي، المرجع السابق، ص 51.

في رسم وتحديد إستراتيجيتها القومية، كما يقول (كارل هاوسهفور): إنّ الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال. بينما الجيوبوليتيك تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة. إنّ الجغرافيا السياسية تدرس كيان الدولة كما هو فعلا، أي أنّها تدرس واقع حال ما هو قائم في حين أن الجيوبوليتيك ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة في ضوء واقعها الجغرافي، أي أنها تُعنى بدراسة ما ينبغي أن يكون.

إنّ الجيوبولتيك متطورة ومتحركة. بينما الجغرافيا السياسية أميل إلى أن تكون ثابتة. كما إنّ الجيوبوليتيك تجعل الجغرافيا السياسية في خدمة الدولة. بينما ترى الجغرافيا السياسية أنها صورة الدولة (موقعها، حدودها، مناخها، مواردها، تضاريسها)[1].

وبالتالي فإن دراسة الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي والمتفاعلة فيما بينها ستكون حلقة أساسية في فهم العديد من الأزمات التي تعرفها المنطقة، فلا أحد ينكر تأثير الطبيعة الجغرافية للمنطقة على السياسات الداخلية والخارجية لدول الساحل الإفريقي. وسيتضح ذلك أكثر في المباحث اللاحقة - دور هذه العوامل - في فهم الطبيعة المعقدة للصراعات الداخلية التي تتميز بها دول الساحل خاصة إذا علمنا أن الموقع الجغرافي للمنطقة لا يوفر لدولها سبل الانفتاح على المنافذ الخارجية أو تصميم خطط دفاعية تساعدها على مواجهة الهجمات العريضة من قوى مجاورة لها، ضف إلى ذلك فإن شساعة المساحة وقسوة المناخ جعل دولها غير قادرة على بناء استراتيجيات أمنية من شأنها مواجهة أخطارا الإرهاب والجريمة المنظمة التي أصبحت تُهدد أمن واستقرارها في الآونة الأخيرة[2].

[1]- عبد القادر محمد فهيمي، المرجع السابق الذكر، ص 58.

[2]- Gérard-François Dumont ,"La géopolitique des population du Sahel", Dans: La Sécurité du Sahara et du Sahel. ***Cahier du CREM***, N°.13, Paris, (Décembre 2009): P.33.

المطلب الأول: بانوراما جيوإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تشمل دراسة الجانب الجيوإستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي عدة متغيرات، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمها؛ انطلاقا من تحديد المفاهيم المتنوعة لهذا المجال الجغرافي وتسليط الضوء على مكانته الإستراتيجية وأهم الثروات التي يزخر بها، وكذا إبراز التركيبة البشرية لدول منطقة الساحل الإفريقي، وفي الأخير سنقوم بعرض مختلف التهديدات الأمنية التي تشهدها هذه الرقعة الجغرافية.

الفرع الأول: تحديد مفهوم وحدود منطقة الساحل الإفريقي

يقوم تحديد مفهوم منطقة الساحل الإفريقي على عدة مفاهيم يمكن حصرها على النطاق التالي:

1- المفهوم اللغوي لمنطقة الساحل الإفريقي

يعتبر التعدد الاصطلاحي Diversité conséptiologique للأسماء التي أطلقت على الساحل الإفريقي شفرة مفتاحية عن وضعيات وحدود جغرافية اختلفت باختلاف وجودها عبر الأزمنة. إذ يطلق على الساحل الإفريقي مجموعة من الأسماء أشهرها: بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى والساحل الصحراوي، فبلاد السودان تسمية عربية أطلقها المستكشفون العرب[1]، على الخط الفاصل بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء والتي كانت بها مملكة " غانا " خلال الفتوحات الإسلامية لغرب إفريقيا[2].أما بلاد تسمية "السيبة " أو "البلاد السائبة "، فهي تسمية تدل على المناطق الجنوبية للصحراء الخارجة عن نطاق الحكم الإسلامي، إبان قيام الممالك الإسلامية في شمال إفريقيا[3].

أما في النصوص العربية القديمة فيطلق عليها تسمية بلاد السلام[4]Pays de la paix.أما الصحراء الكبرى فتعتبر أكبر منطقة صحراوية في إفريقيا، وتقع في شمال القارة السمراء، تمتد من المحيط الأطلسي غربا وصولا إلى البحر الأحمر شرقا، منطقة قاحلة Zone désertique، تشكل حاجزا طبيعيا Paroi naturelle بين شمال إفريقيا ووسطها، تمتد الصحراء الكبرى من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر على طول 3000كلم، من الإقليم السوداني وبداية المناطق الإستوائية جنوبا حتى سواحل البحر المتوسط على طول 1500كلم[5].

أما تسمية الساحل الإفريقي؛ فهي عربية الأصل وتعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراءLe ravage ou la bordure méridionale du désert، يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا

---

[1]- Bernard Nantel , " La vulnérabilité du Sahel",Dans: la sécurité du Sahara et du sahel, ***Cahier du CREM***, N°.13, Paris, (Décembre 2009): P.47.

[2]- حبيب عمر الفهري، **عربي بين حضارتين**، ط.1. (نيامي: ددن، 2004)، ص3.

[3]-Mehdi Taje, "Les clés d'une analyse géopolitique de Sahel Africain". ***Diplomatie***, N°.38, (Juin 2009): P.15.

[4]- Mehdi Taje, " Les enjeux sécuritaires dans le Sahel Africain: Grille d'analyse", ***Tribune Libre,*** N°.08, Centre Français de recherche sur le renseignement. CF2R, (Juin 2010): P.01.

[5]- M. Milburn, "Les chars préhistoriques du Sahara: Sur quelques inscriptions énigmatiques des confins Nigéro-Fezzanis", ***le Saharien***, (1984): P.91.

من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى إثيوبيا شرقا[1].

خريطة رقم01: توضح دول منطقة الساحل الإفريقي

Source: Nabile.M. "Afrique, Cartes, Mali, RegionsSahel: Cartes du Sahel ", ***The briefing.Info***, (21. Avril. 2015): Disponible sur: http: //thebriefing.info/cartes-du-sahel/(12/12/2015)

2- المفهوم الواسع لمنطقة الساحل الإفريقي

حسب المفهوم الواسع لمنطقة الساحل الإفريقي فهو؛ الحيز الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا بعد جنوب الصحراء، يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي غربا[2]، ويقصد بذلك القوس الذي يضم: السودان، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا حتى السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا[3].ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر أكثر اتساعا وأشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، ذلك أن المنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بأكثر من 9 ملايين كلم²، تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـ4830 كلم، ومن الأجزاء

[1]- Mehdi Taje, "Sécurité est stabilité dans le sahel Africain ",***Occasionnel Paper*** ,Collège de Défonce de l'OTAN, VDC,Rome, (19 Décembre 2006) : P.06.

[2]- محند برقوق، " الساحل الإفريق بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "، ***العالم الاستراتيجي***، العدد.01، (د.س.ن): ص.12.

[3]- محند برقوق، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي"، ***الشعب***، عدد.144 ، (6 جانفي 2008): ص.12.

الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا بامتداد يقدر بـ 21930 كلم وبين خطوط الطول 12و20 درجة شمال خط الاستواء فهي تعد أكبر الأقاليم في القارة الإفريقية[1].

3- المفهوم الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

يرتبط المفهوم الجيوبوليتيكي أو الجيوسياسي للساحل الإفريقي بتحديد ورسم معالم المنطقة ابتداء من التطورات السياسية التي تعرفها المنطقة، وذلك بالاعتماد على مجموع الإسقاطات الإقليمية والدولية التي وضعت لها، حيث أن ضبط حدود منطقة الساحل الإفريقي يختلف باختلاف التصورات الجيوسياسية للفواعل الإقليمية والدولية المهتمة بها.

عرفت " لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS" والتي تم إنشاؤها سنة 1971 الساحل الإفريقي بأنه؛ ذلك الشريط الذي يضم الدول التالية: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد. ثم أضيف كل من الرأس الأخضر Cap-Vert، غينيا وبيساو، ونظراً لزحف الرمال كان من الضروري أن تضاف كل من السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا[2].وهناك من يعرف الساحل الإفريقي على أنه: حزام الفقر الأسود الذي يشمل: النيجر، بوركينا فاسو، تشاد، مالي، وموريتانيا[3].وإذا استندنا إلى معيار المشاكل والأزمات الإثنيةCrises Ethniques الكائنة به فهو: " قوس الأزمات الذي يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا[4].واستنادا إلى المعيار السياسي، فإن منطقة الساحل تشير إلى ساحل كبير " Un grand Sahel" يضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية وسياسية وبيئية بدأت منذ سنوات 70 وأهمها: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد، غينيا الاستوائية وتبلغ مساحته 5مليون كلم².[5]

أما بالنسبة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي – إستراتيجية من أجل الساحل - فاعتمدت على تعريف ضيق Définition étroite للمنطقة، فالساحل الإفريقي يمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال تشاد في الشرق. أما قلب منطقة الساحل فتشير إلى كل من: موريتانيا، مالي، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسة إلى جانب بوركينافاسو وتشاد[6].

---

[1]- أعمر عمورة، التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي – مقاربة جيو أمنية –، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر3، 2011)، ص.16.

[2]- Mehdi Taje , "Sécurité est stabilité dans le Sahel Africain ", Op.cit.

[3]- فليب عطية، **أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث**، (الكويت: مطابع السياسة، 1992)، ص.49.

[4]-محند برقوق، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، ***العالم الإستراتيجي***، العدد 07، الجزائر، (نوفمبر 2008): ص.8.

[5]- Y.Veline Poncet, Jean Yves Marchal , Edmond Bernus, " Le Sahel oublié ". ***Tiers Monde***. N°.134. (1993): P.P. 306.307.

[6]- Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield. "Une stratégie cohérent de l'UE pour le Sahel".***Rapport de la Direction générale des politique externes de l'union européenne***. Bruxelles.(Mai 2012), P.09.

خريطة رقم 02: توضح دول قلب منطقة الساحل الإفريقي

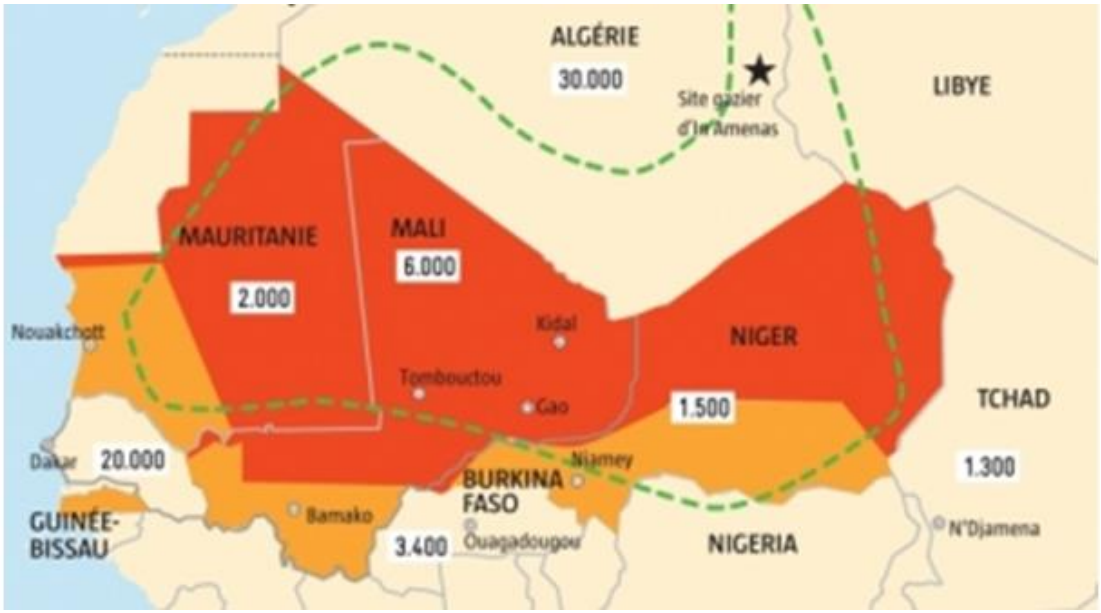

Source: Stéphane Joahny, "60.000 Français au Sahel et autant de cibles",***Le Journal du Dimanche***, (20. Janvier.2013): Disponible sur:

http: //www.lejdd.fr/International/Afrique/Actualite/60-000-Francais-au-Sahel-et-autant-de-cibles-587082(01/02/2014)

الفرع الثاني: المكانة الإستراتيجية لدول منطقة الساحل الإفريقي

تتمتع دول منطقة الساحل الإفريقي بالعديد من الثروات، هذه الأخيرة جعلت المنطقة تكون محل أنظار القوى العالمية الكبرى خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فناهيك عن الثروة النفطية الهائلة، يحتوي الساحل الإفريقي على العديد من الثروات المعدنية الكبيرة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الموارد الطاقوية

تحتوي القارة الإفريقية على حوالي 10 % من احتياط النفط العالمي المثبت[1]Brute، ويرتكز معظمه بنسبة 60 %في منطقة الساحل الإفريقي بالتحديد في ثلاث دول رئيسة منتجة له وهي: نيجيريا، الجزائر وليبيا، أما بالنسبة لاحتياطات الغاز المثبتة في القارة السمراء فتقدر بحوالي 8 % من نسبة الاحتياطات العالمية، يتوزع أكثر من 50 % من هذه النسبة في نيجيريا والجزائر[2].

[1]- Centr for security studies (CCS), "L'Importance stratégique croissante de l'Afrique ", ***Politique de sécurité Analyses du CSS***, N°.38, (2008): P.02.

[2]- Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique, "Développements économiques et sociaux récents et Perspectives 2010 en Afrique de l'Ouest sur les conditions économiques et sociales en Afrique de l'Ouest " ,***Rapport sur les conditions économiques et sociales en Afrique de l'Ouest***, (2010), P.14.

وفضلا عن ما تحويه إفريقيا من كميات معتبرة من الثروة النفطية والغازية، هذه الأخيرة تتميز بكونها سهلة الاستخراج والتسويق وذلك بحكم الموقع الجيوإستراتيجي للقارة الإفريقية خاصة بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

خريطة رقم 03: توضح الموارد الطاقوية الكائنة في منطقة الساحل الإفريقي

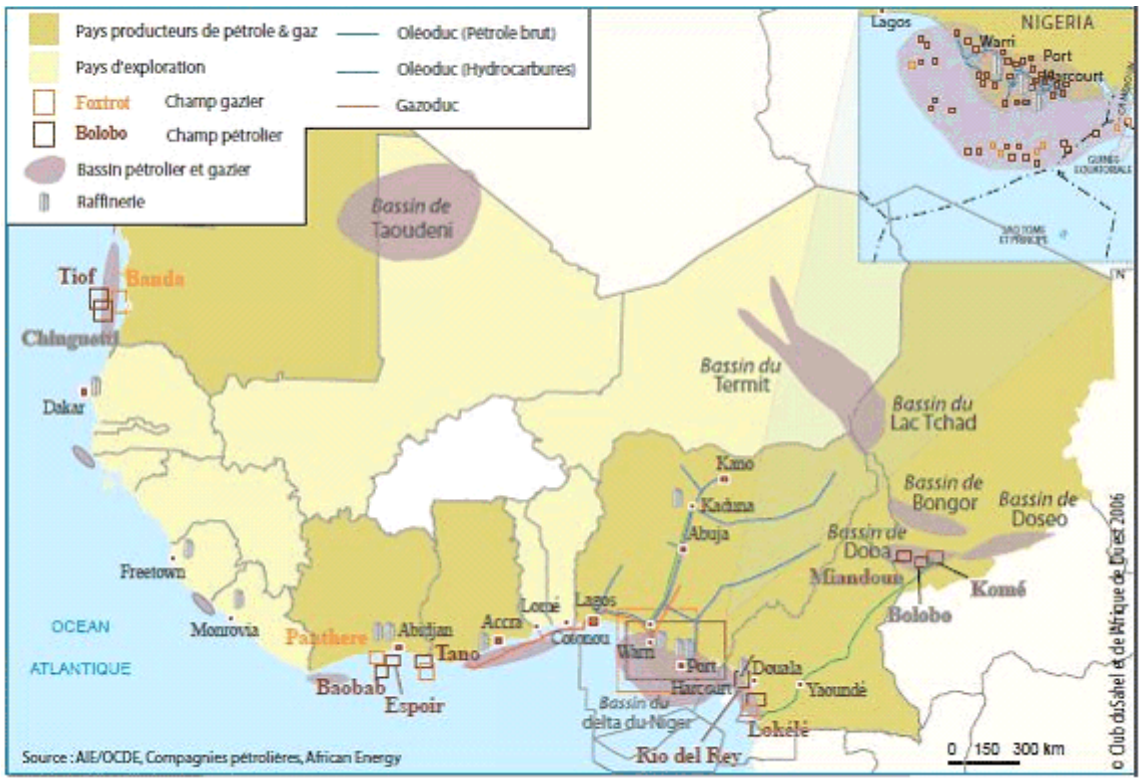

Source: Sahel: Pour une approche globale.(12. Aoute 2016): Disponible sur:

http: //www.senat.fr/rap/r12-720/r12-7208.htm (06/05/2015)

كما لا يمكن اعتبار المنطقة مركزا أو قطبا منتجا للنفط الآمن فقط، إذ وضعت مشاريع الغرض منها إنشاء أنابيب النفط انطلاقا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي عبر منطقة الساحل الإفريقي ومن نيجيريا نحو المتوسط في إطار المشروع المشترك الجزائر " لاغوس"[1].

[1]- Jacques Giri, **le sahel au XXIème: un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliennes**.(Paris: Karthala,1989).P.190.

خريطة رقم 04: توضح مسالك أنابيب الغاز من الساحل الإفريقي عبر الجزائر نحو شمال المتوسط

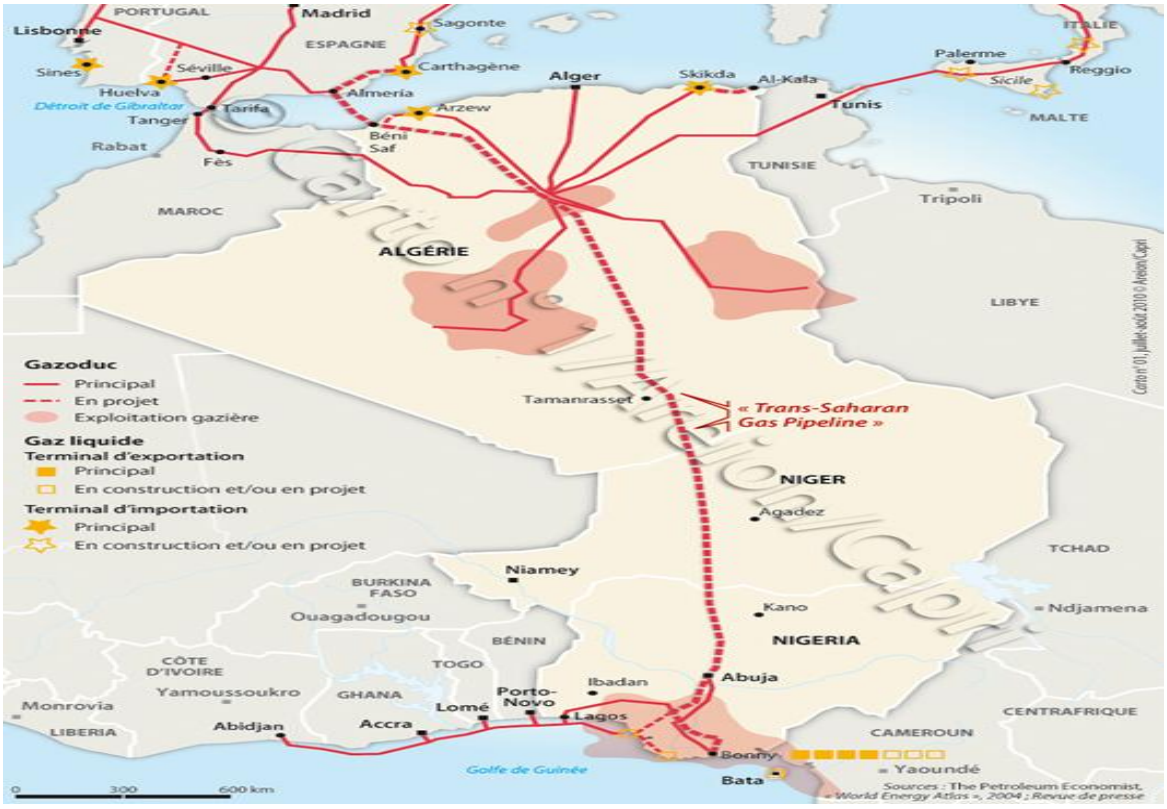

Source: "Le Sahara par les cartes un espace riche, parcouru et convoité".(31 Mai 2015): Disponible sur: http: //la-story.over-blog.com/2015/05/le-sahara-par-les-cartes.html(12/05/2015)

2- الموارد الأولية

تعد إفريقيا منجما ضخما Mine immense للموارد الأولية حيث يتم إنتاج حوالي 80 % من بلاتين العالم، وأكثر من 60 % من ألماس العالم و20 % من الذهب و40 % من الفوسفات و30 % من الكوبالت[1]. إذ تعتبر مالي من البلدان التي تعتمد في اقتصادياتها على صناعة التعدين واستخراج الذهب والألماس والنحاس والفوسفات، أما النيجر فبكونها بلد زراعي بالدرجة الأولى[2]، إلا أنها تتوفر على العديد من الموارد المنجمية؛ كالحديد، النحاس، الفضة، الفوسفات، والبترول. إضافة إلى بعض الموارد الطاقوية

[1] -Centr for security studies (CCS), "L'Importance stratégique croissante de l'Afrique ", Op.cit. P.02.

[2] -Club de Sahel et de l'Afrique de l'ouest, " Existe-t-il des guerres justes ? ", ***Le monde diplomatique***. N°.38,(Mai-Juin2009): P.P.28.29.

كاليورانيوم والفحم. هذان المصدران الأخيران يمثلان أهم مصدرين منجميين للبلاد[1].أما بالنسبة لدولة تشاد وبوركينافاسو ؛ فهما تزخران بمخزون هائل من الكربون، الذهب، الحديد، اليورانيوم والزنك[2].

خريطة رقم05: توضح الموارد الأولية بدول منطقة الساحل الإفريقي

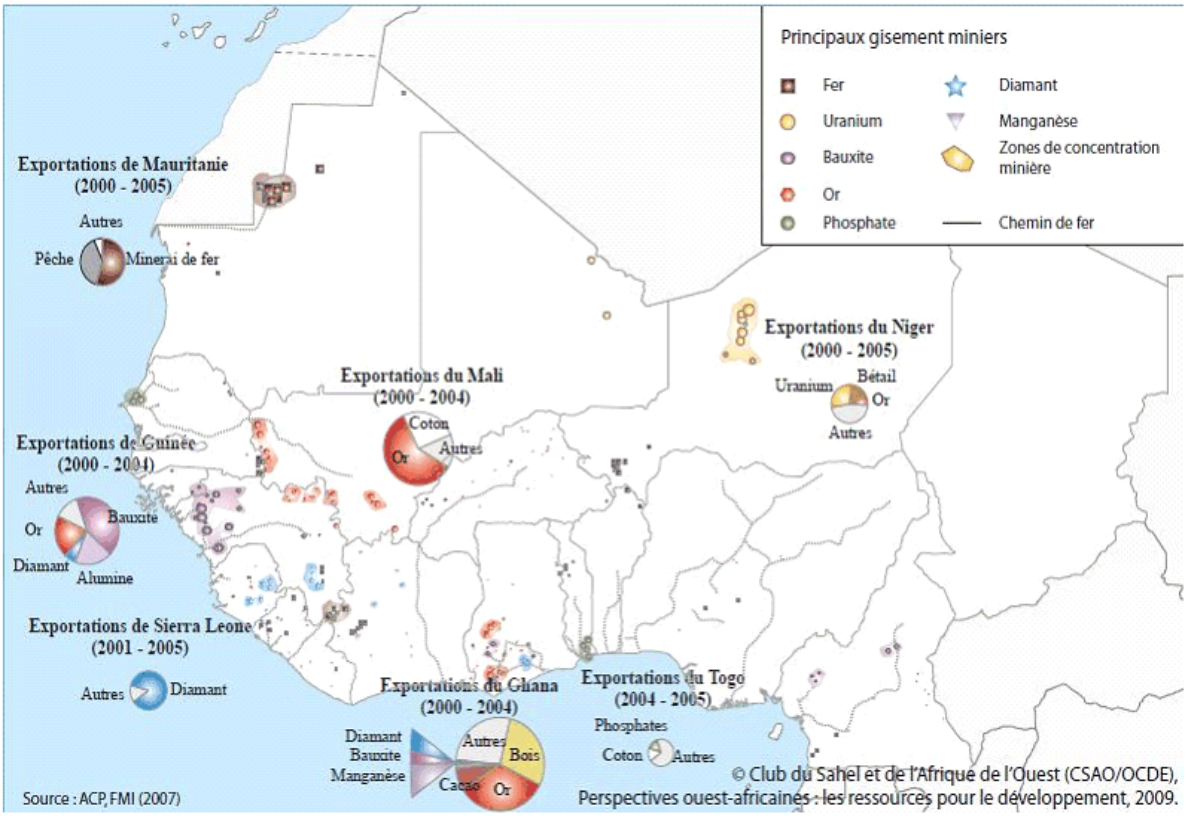

Source: Le Sahara par les cartes un espace riche, parcouru et convoité. Op.cit.

3- الموارد المائية

فيما يخص المياه، تصنف إفريقيا ثاني قارة بعد أستراليا من ناحية الجفاف[3]، إلا أن التقديرات تشير إلى أن القارة السمراء تمتلك حوالي 4 ألاف كلم³ من المنابع المائية العذبة المتجددة سنويا، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمعانات التي تعيشها الشعوب في مناطق أخرى من المعمورة[4]. فبالنسبة للأنهار العذبة في منطقة الساحل الإفريقي، فإن لهذه البلدان مجموعة من الأنهار أشهرها نهر النيجر (نهر دولي)، يقطع

[1]- Ahmed Oumaro ,Rouscoua Boulacar, " Bilan et analyse des aspects hydro-environnementaux, écologiques et socio-économique du bassin du fleuve Niger au Niger ", ***Rapport du Ministère des ressources en eux, programme des nations unis pour le développement - Niger: fonds pour l'environnement mondiale: PROJET: FEM PDF6B - RAF99G41/A/1G/50*** ,(2011), P.10.

[2]-OCDE/BAfD ," Perspectives économiques en Afrique: Tchad ", (2002). P.318. Disponible sur: http: //www.oecd.org/fr/pays/tchad/1824129.pdf(20/05/2014)

[3]- John Newby, "Eaux vivantes préserver la source de la vie: Des faits sue l'eau en Afrique ", ***WWF***, Pays –Bas, (Juillet 2002): P.01.

[4]- على حسين باكير، "التنافس الدولي على إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، (2009): ص.15.

البلاد من الناحية الجنوبية الغربية، على طول يبلغ 550 كلم، ابتداء من الحدود المالية إلى البينين ونيجيريا[1].

أما نهر " الكونغو " فيبلغ طوله حوالي 4160 كلم، وأيضا نهر "السنغال" الذي يحتل المرتبة السادسة من حيث الطول والخامسة من حيث المساحة في العالم، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى باعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب المستقبلية تتعلق بأزمة المياه، خاصة في ظل غياب اتفاقيات دولية أو ثنائية في منطقة الساحل الإفريقي لتنظيم استخدام الموارد المائية[2].

خريطة رقم 06: توضح الموارد المائية بدول منطقة الساحل الإفريقي

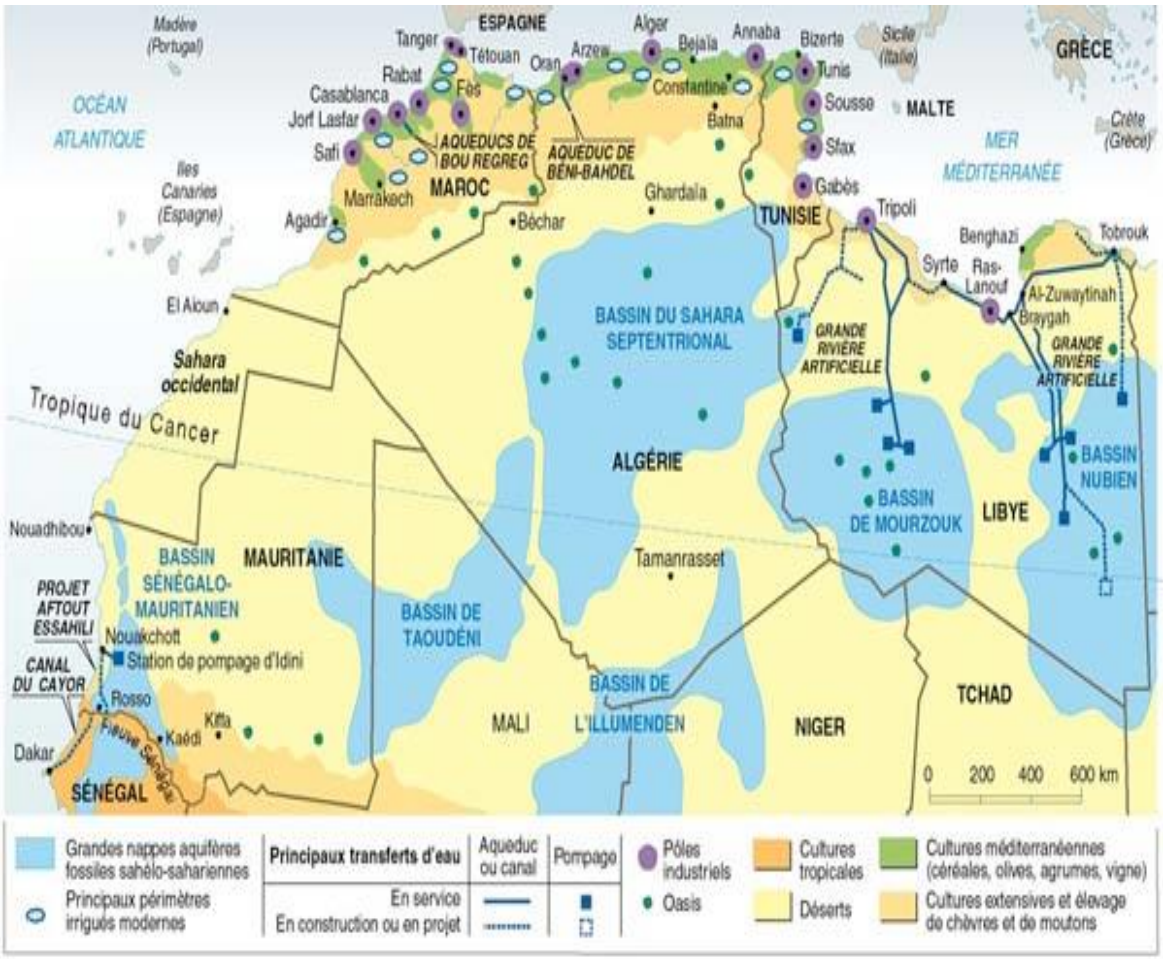

Source: Le Sahara par les cartes un espace riche, parcouru et convoité. Op.cit.

[1]- Aquastat," Niger: géographie, climat et population ", ***L'immigration en Afrique en chiffres- enquête Aquastat***, (2005): P.03.

[2]- عبد الله حامد إدريس، "الصراع حول المياه الدولية في ضوء القانون والاتفاقيات الدولية دراسة تطبيقية على نهر النيل". (22 فيفري 2012): من الرابط: http: //digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=428474&eid=2280(22/02/2014)

الفرع الثالث: جيوسياسة شعوب دول منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر دراسة البعد الديمغرافي و الإثني كذلك اللغوي والديني لمنطقة الساحل الإفريقي نقطة أساسية في فهم الكثير من الحركيات السببية المنتجة للعديد من الأزمات بالمنطقة، المتعلقة أساسا بطبيعة الصراعات الداخلية والحدودية على حد سواء.

1- طبيعة الكثافة السكانية بمنطقة الساحل الإفريقي

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية جد منخفضة Peuplement très Peu dense، يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية[1].حيث بلغ عدد السكان بالمنطقة 80 مليون ساكن في السنوات القليلة الماضية، وهي كثافة ضعيفة إلى متوسطة، أي أقل من 11 نسمة في كلم²، وهي بذلك أقل بثلاث مرات من الكثافة السكانية للقارة الإفريقية بـ 32 نسمة في كلم²، وأقل بخمسة مرات من الكثافة السكانية للعالم المقدرة ب 9 نسمة في كلم²، بالإضافة إلى ضعف الكثافة السكانية بالمنطقة، فإنها تعاني في نفس الوقت اختلالا واضحا في توزيعها، فهناك مناطق خالية من السكان، بلغت في بعض الأحيان أقل بعشر مرات من المعدل الوطني[2].

تشترك دول منطقة الساحل الإفريقي في نفس الخصائص الديمغرافية وهي؛ وجود كثافة سكانية ضعيفة جدا بجميع المناطق الشمالية Régions Septentrionales، كما أنها تكون مرتفعة جدا بالعواصم السياسية يعني في الجزء الجنوبي- الغربي، ففي موريتانيا: يتبين أن الهيكل الحضري L'Armature Urbaine مرتفع بصورة هائلة، بحيث يقطن ربع السكان في العاصمة نواكشوط (حوالي 680.000 ساكن) أما باقي المناطق الأخرى فتتميز بكثافة سكانية منخفضة جدا (1 نسمة في كلم²)، كما أن البدو الرحل ينتشرون على تسعة أعشار المساحة[3].

تعتبر " باماكو" Bamako عاصمة " مالي" وتضم لوحدها أكثر من 1.5 مليون ساكن أي ما يعبر عن 12 % من السكان ككل أما النصف الشمالي للبلاد فكثافته السكانية جد منخفضة.و بالمثل فإن ثلاث أرباع من مساحة النيجر عبارة عن مناطق صحراوية خالية، إذ تشهد العاصمة السياسية " نيامي" Niamey كثافة سكانية عالية حوالي 900.000 ساكن يمثلون لوحدهم ما يقارب 6 % من السكان وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت" بموريتانيا" و"مالي"، هذا راجع إلى الطبيعة الجغرافية للدولة، حيث أن الشريط الممتد على طول نهر النيل يشهد كثافة سكانية مرتفعة خاصة في ثلاث مدن هي: زيندر" Zinder، مارادي Maradi و" تاهوا" Tahoua تقع هذه الأخيرة في حدود " نيجيريا" و" بوركينافاسو" ورغم ذلك فمعدل المناطق الحضارية بالنيجر يقدر بـ 17 % وهي أدنى نسبة مقارنة بالدول الساحلية الأخرى، أما تشاد فوضعيتها لا تختلف عن باقي الدول الساحلية، حيث نجد أن الكثافة السكانية مرتفعة بالجن

[1]-Gérard-François Dumont, " la géopolitique des populations du Sahel ", Op.cit, P.33.

[2]- Ibid.

[3]- Gérard-François Dumont, Op.cit, p.34.

وبخاصة في العاصمة " نجامينا" N'Djamena حوالي 800.000 نسمة ما يمثل 8 % من مجموع السكان[1]، هذا الخلل في التوزيع السكاني نجده كذلك في بروركينافاسو، حيث تضم مدينة واغادوغوOuagadougou ومدينة بوبو ديؤولاسو Bobo Dioulasso ما يقارب 63.7 % من المعدل الوطني للسكان أما بقية المدن الأخرى فتعتبر شبه خالية[2].

وحده " السودان[3]" لا يشترك مع باقي الدول، حيث تتوزع الكثافة السكانية بنسبة متوسطة إلى مرتفعة بالجنوب لوجود العاصمة " الخرطوم" في المنطقة المشار إليها، وتقدر بـ 8 ملايين نسمة ما يعبر عن 20 % من مجموع السكان، تليها مدينة " ميناء السودان" Port-Soudan بـ 500.000 ساكن نظرا لأهميتها الاقتصادية رغم ذلك فإن الثلث الشمالي للسودان (شرق وغرب وادي النيل) عبارة عن صحراء[4].

خريطة رقم07: توضح نسب الكثافة السكانية لدول قلب منطقة الساحل الإفريقي

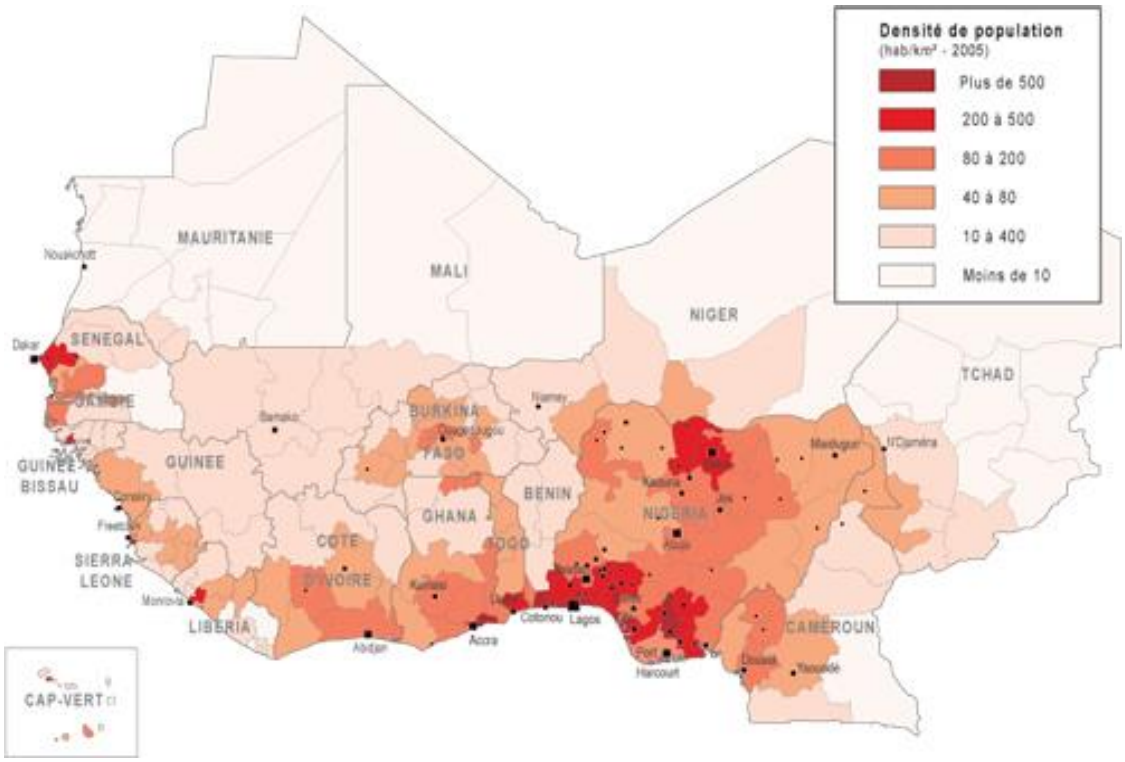

Source: Le Sahel un terreau propice au développement de la criminalité, (12 Novembre 2010).

Disponible sur: http: //goodmorningafrika.blogspot.com/2010/11/le-sahel-un-terreau-propice-au.html(01/06/2015)

[1]- Ibid. P.35.

[2]- Conseil National de Population du Burkina-Faso, " Politique nationale de population du Burkina-Faso", ***Rapport du Ministère de L'Économie et des Financesdu Burkina-Faso***, (Décembre 2000), P.08.

[3]- المعلومات المتعلقة بدولة السودان تم جمعها قبل تقسيم هذه الدولة.

[4]- Gérard-François Dumont, Op.cit, P.35.

من خلال التطرق إلى طبيعة التركيبة الديمغرافية بدول منطقة الساحل الإفريقي، تبين أنها ستكون من أهم العوامل المفعلة لسلسلة من المشاكل الجيوسياسية الداخلية وذلك من خلال المظاهر التالية: [1]

- ✓ سعت الدول المشار إليها منذ استقلالها والاعتراف بحدودها الدولية، بتحويل تلك المكاسب النظرية إلى إنجازات عملية من خلال فرضها حق السيادة على جميع أراضيها، لكن عمليا هذا المطلب كان صعب التجسيد، فبوجود مناطق صحراوية شاسعة أصبحت عملية مراقبة الحدود من قبل الحكومة عملية جد صعبة، كما حاولت السلطة المركزية إعمار هذه المناطق الخالية من السكان وحتى إن استطاعت تحقيق ذلك في بعض الجهات والمناطق وتوفير " جهاز أمني قوي" مدعم بإمكانيات عسكرية لا بأس بها، فإن ذلك لا يمكنها من تجاوز هذه العقبات بسبب الطبيعة القاسية للمنطقة، إذ تستعمل المسافات الشاسعة على فصل القوات الأمنية من جهة، ومن جهة أخرى فإن بعد القوات الأمنية عن المركز يعتبر عائقا كبيرا في التزويد بمصادر الطاقة اللازمة، هذا الأمر يتطلب إمكانيات لوجستية ضخمة وباهظة الثمن تفتقر إليها دول الساحل الإفريقي.
- ✓ إن عدم تمكن الحكومة المركزية من فرض سياستها على جميع الأراضي ولَّدَ إحساساً عند بعض الجماعات المحلية أو الجماعات الإثنية بأنهم ورثة الأرض، ما دفعهم إلى محاولة السيطرة على جزء من التراب الوطني.

يمكن لمثل هذا الوضع أن يزعزع استقرار الحكومة المركزية بدول الساحل الإفريقي في ظل سيناريوهين:

- ✓ السيناريو الأول: قد يؤدي التغير في الحكومة إلى وصول جهات قادرة على مكافحة التطرف أو التمردRebellions وهذا الوضع قد يساهم في تفجير النزاع بين الطرفين.
- ✓ السيناريو الثاني: إن التميز في الحكومة قد يسمح للمتمردين الاستيلاء على الحكومة المركزية، وبهذا يصبح الانتصار المحلي انتصاراً وطنياً[2].

كما يمكن ترجمة مختلف الصراعات التي مرت بها المنطقة إلى انتصارات عسكرية، مثالا عن ذلك دولة " تشاد"، فتاريخها منذ الاستقلال حافل بالانتصارات العسكرية، لكن بالرغم من ذلك فإن النصر العسكري غير قادر على تحقيق السلام، ولا قادر على إدارة مساحات شاسعة بها كثافة سكانية ضعيفة جدا. كما أنه في بعض الحالات يلاحظ رغم نجاح السلطة المركزية في التخلص من المتمردين الذين كانوا يسيطرون على جزء معين من البلاد، إلا أن هذا التفوق يبقى رهين اعتبارين أساسيين هما:

[1]- Ibid.

[2]- Ibid. P.36.

✓ إن تمكن الدولة من الحفاظ على المكاسب التي حققتها يبقى أمراً صعباً، لأنها قد تواجه غياب أو نقص الدعم الشعبي، فحتى وإن تعرضت بعض الأقليات للعنف المتمدن إلا أنها تبقى غير قادرة على مساندة الحكومة لقلة عددها.

✓ لا تمتلك الدولة كل الإمكانيات اللازمة لمراقبة كل المساحات الشاسعة، فالأمر يتطلب توفير إمكانيات عسكرية هائلة، وهذه الأخيرة ليست في متناول دول الساحل الإفريقي[1].

بعد التطرق إلى الكثافة السكانية الضعيفة بدول الساحل الإفريقي، هناك مؤشر آخر يساعد على فهم البعد الجيوسياسي لهذه المنطقة وهو التنوع الإثني والديني واللغوي.

2- خطوط الانقسام والتنوع الإثني بدول منطقة الساحل الإفريقي

إن ما يمكن تميزه بالعين المجردة هو أن شعب منطقة الساحل الإفريقي ينقسم إلى نوعين: الجنس الأبيض ذو البشرة الفاتحة ونجده في الجزء الشمالي للساحل الإفريقي، والجنس الأسود ذو البشرة الداكنة والمتمركز بالجزء الجنوبي منه. في موريتانيا يمثل عنصر "المور"Maure ثلث السكان وهم العرب الفاتحون الذين استوطنوا شمال إفريقيا، وعنصر "الأرتان"Harratin وهم الزنوج المنحدرين من سلالة العبيدEsclaves يتمركزون في الشريط الساحلي لنهر "السينغال" كما يخضعون لسيطرة العنصر الأول منذ استقلال موريتانيا، هذا الوضع خلق نوعاً من القهر والنقص لدى "الأرتان".إذا يمكن القول أن موريتانيا تمثل محل صراع بين "المور"، العرب البربرles arabo-berbères والأفارقة السود Négro-Africains[2].

أما في مالي؛ فيمكن التمييز بين ثلاثٍ وعشرين(23) إثنية تنقسم عموما إلى خمس قبائل رئيسة وهي:[3]

✓قبيلة المانديغا (Mandingue) وتضم " البامبارا Bambara، السومنكي Sominké، الملانكي Malinke والبوزو Bozo.

✓قبيلة البلسار وتضم: البال Peul، تكولر Toucouleur

✓قبيلة " الفولتايك voltaique وتضم: بوبو Bobo، سينوفو Sénoufo، الميانيانكا Miniankea.

✓قبيلة الصحراء: Saharien وتضم: المرور Maure، الطوارق Touareg و العرب.

✓قبيلة السونغاي Songhai.

[1]- Gérard-François Dumont, Op.cit, P.36.

[2]- ibid.

[3]- Dialla Kanaté ,"Situation au Nord-Mali: Une tentative de compréhension des pistes de solutions", Dans: Mamadou Lamine Doumbia (Éditeur), ***Cahier spécial: La crise du mali: Recueil de contributions***, (Décembre 2012): P.8.

يتمركز التسعة أعشار 9/10 من السكان في جنوب مالي وهم عبارة عن السود الأصلين Noirs Sédentaires، وبالتحديد في منطقة " مالي المفيدة " Mali Utile، وهذا لما تحتويه المنطقة من إمكانيات زراعية، تقطن بها أكبر مجموعة وهي " الماندينغا "Mandingues بنسبة 2.5 % من مجموع السكان، كما هناك أيضا اثنيه " البامبارا" [1].

تتوسط دولة " النيجر" منطقة الساحل، حيث نجد إثنية " الهاوسا " HOUSSA في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد بمعدل 5.6 % ثم يليه عنصر " الجيرما-سونغي" ma–Saghai.Djer بنسبة 22 % في الأخير نجد عنصر " طوارق الشمال" الذي يمثل 10 % من السكان، كما تضم دولة النيجر إثنيات آخرى مثل: " الفولا Fula، الكانوري، Kanouri، العرب، والتوبو Toubou أو الغورمنشي Gourmantché، بحيث تمتلك اثنية "الجيرما" القوة العسكرية، أما " الهاوسا" فتمتلك القوة الاقتصادية[2].

كذلك هو الحال لدولة تشاد فهي تحتوي على تركيبة عرقية معقدة تتكون من مجموعات إثنية متنوعة يمكن تصنيفها كالآتي؛ إثنية السارا Sara؛ وموطنها الجنوب المداري الرطب في حوضي الشاري واللوغون Logone وجنوب البحيرة كما تتفرع السارا إلى إثنيات كثيرة، يتحدثون في غالبيتهم اللهجات السودانية، وهم من العنصر الزنجي، يشكلون حوالي 43 %من مجموع سكان البلاد. نجد كذلك مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف: تضم في كنفها عدة إثنيات أخرى ترجع أصولها إلى قبائل محلية إفريقية وافدة، كإثني " المابا" Maba (تشكل حوالي 5 % من مجموع سكان البلاد)و كذلك إثنية "الهاجيرا"Hadjeraï (تشكل حوالي 2.6 % من مجموع سكان البلاد)، " إثنية البلال"Bilal(تشكل حوالي 2.5 % من مجموع سكان البلاد) و"العرب"(يشكل العرب حوالي 14 % من مجموع سكان البلاد)[3]، مجموعة التوبو جوران Toubou-Gorane تتمركز في جبال تيبستي وهضاب اندي، يوركو Yorko في شمالي تشاد وهي من أصول نيلية سوداء، تمثل نسبة 3.9 % من مجموع سكان البلاد[4].

أما بالنسبة لدولة بوركينافاسو فهي تضم حوالي ستين إثنية[5]، أهمها: إثنية الموسي Mossi(تمثل 48.6 % من مجموع سكان البلاد)، إثنية الفولاني Fulani (تمثل 7.8 % من مجموع سكان البلاد)، إثنية الغورمونتشي Gourmantché (تمثل 7 % من مجموع سكان البلاد)، إثنية البوبو Bobo (تمثل6.8 % من مجموع سكان البلاد)، اثنية البيسا-سامو Bisa-Samo تمثل 6.5 % من مجموع سكان البلاد)، إثنية الغورونسي Gourounsi (تمثل 6 % من مجموع سكان البلاد)، إثنية داغاري-لوبي Dagari-Lobi(تمثل

[1]- Gérard-François Dumont, Op.cit.

[2]- Ibid. P.37.

[3]- Gérard-François Dumont, "Géopolitique et populations du Tchad ", Dans: Michel Korinman (Éditeur), ***Outre-Terre: Pourquoi on meurt au Darfour***, N°.20, (Mars 2007): P.271.

[4]- ibid.

[5]- Youssouf Demble, "Cartographie des zones socio-rurales du Burkinafaso" ,***Faowater*** , (Juillet-Septembre 2010): P.09.

4.3 % من مجموع سكان البلاد)، إثنيةبواموBwamu(تمثل 3 % من مجموع سكان البلاد)، إثنية سونوفو-مركا- ديؤولاSénoufo-Marka-Dioula (تمثل 2.2 % من مجموع سكان البلاد)، وإثنيات أخرى تمثل 7.8 % من مجموع سكان البلاد[1].

خريطة رقم: 8 توضح خطوط الانقسام والتعدد الإثني بدول الساحل الإفريقي

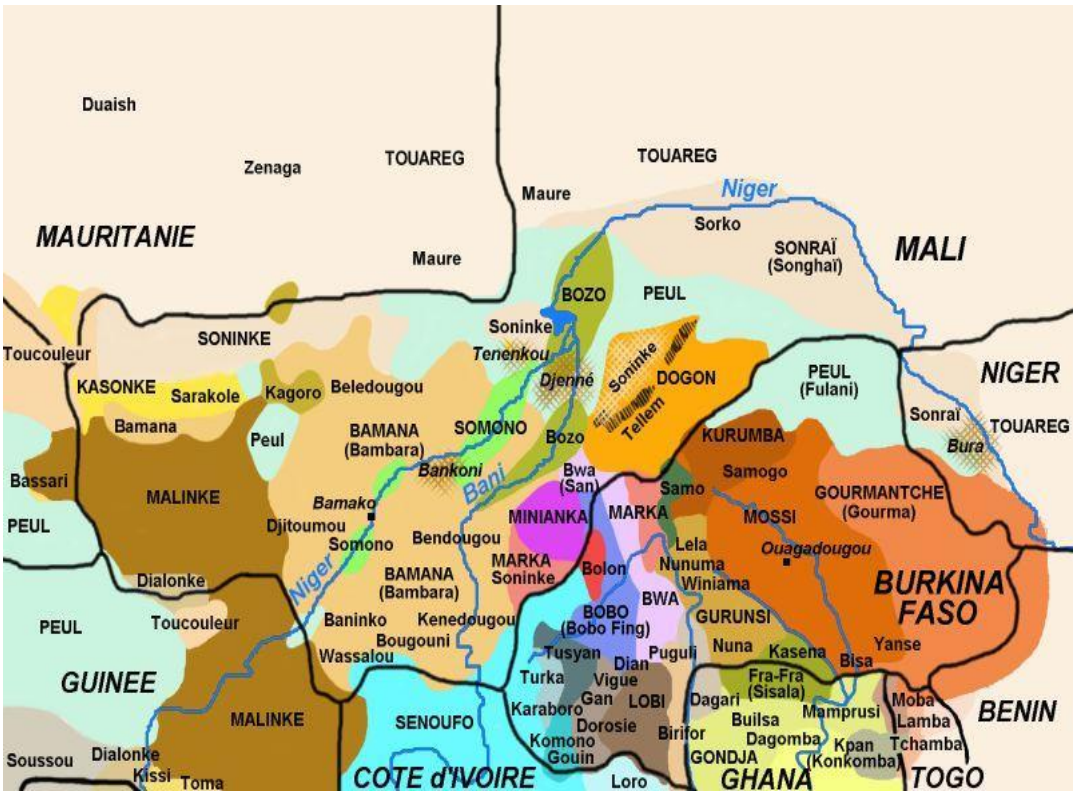

Source: Daniel cartier," Cartographie de la diversité ethnique au Sahel ", ***Encyclopédie universelle***, (25.01.2014): Disponible sur: www.encyclopedie-universelle.com(12/05/2015)

إذا يمكن القول أن سكان منطقة الساحل الإفريقي ينقسمون إلى عدة مجموعات إثنية، هذا ما جعل إمكانية القيام بجرد دقيق inventaire exacte لمجموع الإثنيات والعرقيات أمرا مستحيلا، فقد تتفرع الجماعة الواحدة إلى مجموعات عرقية فرعية، لتتفرع بدورها تلك العرقيات إلى مجموعات إثنية أخرى[2].في ظل هذا الوضع المعقد، هناك احتمال بروز مظاهر داخلية تحمل في طياتها مخاطر جيوسياسية تهدد استقرار الدول في منطقة الساحل الإفريقي نلخصها فيما يلي:

- ✓ فمن جهة قد تسعى الحكومة المركزية إلى بناء هوية وطنية مشتركة بصفة تعسفية، متجاهلة بذلك شروط الانسجام الاجتماعي داخل بعض الجماعات العرقية ومتجاوزة في نفس الوقت لخصوصيتها الثقافية والحضارية، مما يساعد على ظهور حركات للمقاومة داخل هذه الجماعات، هذا

[1]- Ministère des Affaires Étrangères et de la coopération régionale du Burkina-faso, " Populations et groupes ethniques du Burkina faso",(2014). Disponible sur: http: //www.mae.gov.bf/population %20ethnie.html(22/07/2015)

[2]- Gérard-François Dumont, " la géopolitique des populations du Sahel ", Op.cit.P. 38.

التراكم ينتج حالة من التوتر بين الحكومة المركزية والجماعات العرقية التي تشعر أنها تعرضت للاضطهاد والظلم. وتزداد في بعض الأحيان هذه الوضعية تأزما عندما تسعى الحكومة المركزية لتوطين الجماعات الإثنية المتنقلة (البدو الرحل) بالقوة حتى يتسنى لها مراقبتها والسيطرة عليها أكثر.

✓ ومن جهة أخرى يشعر بعض الأفراد بانتماءاتهم العرقية أكثر من انتماءاتهم القانونية وهذا ما يجعلهم يسعون للوصول إلى السلطة من أجل تعزيز إنتمائاتهم العرقية عن طريق إعطاء المزيد من الوزن والامتيازات لمجموعاتهم العرقية، هذا الوضع يمكن أن يتعمق أكثر عندما تصل مجموعة عرقية معينة إلى السلطة فتقوم بتوزيع معظم المزايا ومناصب العليا لصالح أفراد الجماعة الإثنية المنتمية إليها على حساب الجماعات الإثنية الأخرى.

✓ ضف إلى ذلك فإن قضية تعدد العرقيات داخل دول الساحل الإفريقي كان لها آثار جيوسياسية عابرة للحدود أوضح مثال على ذلك هو عنصر الزغاوة Zaghawae وهي مجموعة إثنية تتقاسمها كل من السودان وتشاد، حيث كان لها الدور البارز في مساندة المتمردين سواء في السودان أو تشاد في العديد من المرات من خلال تقديم الدعم اللوجستي للمتمردين فقد كانت أراضي السودان وتشاد مكانا للإعداد للهجوم أو لتراجع الجماعات المتمردة أثناء الحروب الداخلية ضد السلطة المركزية وهو ما انعكس سلبا على العلاقات السودانية التشادية[1].

3- الدين واللغة كمحددات جيوسياسية في دول منطقة الساحل الإفريقي

إضافةً إلى هذا التنوع الإثني ببلدان الساحل الإفريقي، نجد أن هناك تعدداً دينياً بين المسلمين والمسحيين وأصحاب المعتقدات الإفريقية الوثنية، لقد دخل الإسلام إلى منطقة الساحل الإفريقي عبر معبرين، فمن جهة دخل مع الفاتحين المسلمين، ومن الجهة الجنوبية عبر ليبيا ومصر، وفي كلتا الحالتين كان للتجار والقوافل التجارية دور مهم في انتشار الإسلام في منطقة الساحل الإفريقي[2].

فنجد في موريتانيا أن الدين الإسلامي هو الدين الأساسي، حيث حدد الدستور الموريتاني الدين الإسلامي دين الدولة مع وجود حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، بالنسبة لدولة مالي فهي تضم 96 % من المسلمين و4 % من المسيحيين الكاثوليك، و2 % من أصحاب المعتقدات الإفريقية

[1]- Gérard-François Dumont, "La sécurité du Sahara et du Sahel: La géopolitique des populations du Sahel",Op.cit. P.39.

[2]- Jean Schmitz, "L'islam en Afrique de l'Ouest: les méridiens et les parallèles",***Autrepart***, N°.16.(2000): P.P.18.19

الوثنية[1]. أما بالنسبة للنيجر فهي تضم 95 % من المسلمين والباقي هم مسيحيين ووثنيين[2]. أما بوركينافاسو فتضم 50 % من المسلمين، و40 % من أصحاب المعتقدات الوثنية، و10 % من المسحيين[3].

أما فيما يتعلق بتشاد والسودان، فتشاد لديها ازدواجية دينية وهذا راجع إلى الانقسام بين الشمال والجنوب، حيث نجد في الشمال يتمركز المسلمون، أما في الجنوب فنجد المسيحية، فنصف سكان هذه الدولة يدينون بالإسلام والثلث الأخر بالمسيحية أما الباقي فهم وثنيون، أما السودان فهو الآخر مقسم إلى شمال مسلم وجنوب مسيحي منقسم بين الكاثوليك والبروتيستان أما المسلمون فهم يمثلون 3/2 من عدد السكان في السودان، وتم تقسيم الجنوب وانفصاله عن الشمال لأبعاد دينية ساهمت بشكل كبير في التمييز عن الشمال. نتيجة لهذه التناقضات الموجودة في الساحل الإفريقي، فقد امتزج الدين الإسلامي بالعادات الأفريقية وأصبح هناك ما يمكن تسميته " بالاسلام الموفرق "، ويتمثل عادة في الطرق التي تلعب دورا كبيرا في الساحل الإفريقي والتي استطاعت أن تتكيف مع العادات والتقاليد الخاصة بالشعوب الإفريقية بشكل سمح لها بالانتشار السريع والرهيب، وتعتبر الطريقة " التيجانية " إحدى الطرق الدينية التي تشهد انتشارا واسعا في الساحل الإفريقي، كما تلعب دورا فعالا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4].

إضافةً إلى هذا التنوع الإثني والديني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد أن هناك تعدداً لغويا بين العربية ولغة المستعمر (الفرنسية والانجليزية) واللغة المحلية للقبائل المختلفة. هذه التركيبة الاجتماعية المفككة اثنيا، دينيا ولغويا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً وتحركات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية، مثل مشكلة الطوارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في "تشاد".

[1]- Massa Coulibaly, Anne Hatløy ," Les questions religieuses et ethniques au sud du Mali" , ***Rapport Fafo*** N°.06. (2015): P.10.

[2]- United States Department of State.Bureau of Democracy, HumanRights and Labor ," Rapport 2013 sur la libérté de religion dans le monde: Niger ", ***Rapport 2013 sur la liberté de religion dans le monde: Niger***, (2013). P.01.

[3]-Asalo maida "le Burkina faso: Entrez dans le monde de vote filleul ", ***Compassion***, (2014): P 01. Disponible sur: https: //www.compassion.ch/fileadmin/compassion-ch/dokument/Werden_Sie_Pate/Burkina%20Faso_FR.pdf(11/03/2015)

[4]- أمينة بوبصلة، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة الساحل الإفريقي،"(مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية تخصص: دراسات إفريقية، جامعة الجزائر3)، 2013، ص 23.

المطلب الثاني: عدسات مجهرية للأوضاع الداخلية بمنطقة الساحل الإفريقي

يعتبر الساحل الإفريقي مجال ما بعد الكولونيالية Poste colonial لكون الدول المكونة له مستعمرات سابقة، وبالتالي فإن هذه الدول عرفت أوضاعا لا تختلف كثيرا عن بقي أوضاع المستعمرات السابقة، حيث نجد عدة متغيرات جعلت من الساحل الإفريقي منطقة أزموية Zone crisogène بامتياز، والمنتجة لسلسلة من التهديدات الأمنية بالمنطقة. سنحاول في هذا المطلب التطرق لمختلف الأوضاع الداخلية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي والتي تعتبر المفعل الأول والرئيس لمختلف التهديدات الأمنية بدول بالساحل الإفريقي.

الفرع الأول: الأوضاع البيئية في منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر التغير المناخي من أهم التهديدات التي تخلف خسائر وخيمة على مختلف الأصعدة؛ البيئية، الاقتصادية، السياسية والأمنية، إذ أن منطقة الساحل الإفريقي معرضة بشكل خاص لمخاطر التغيرات البيئية بسبب الاحتباس الحراري[1]، هذه المنطقة موطن لبعض أفقر الأقوام في العالم، بلدان لن يكون بمقدورها أن تتحصل بمفردها على كلفة الاستراتيجيات التي تتطلبها عملية التكييف البيئي، حيث يبرز تقرير الهيئة الحكومية للدول المعنية بتغير المناخ لسنة 2007 أن مناطق الساحل الإفريقي، وحوض المتوسط وجنوب آسيا قد أصبحت أكثر جفافا بين العامين 1990، 2005 مضيفة بذلك مزيدا من الشرح في مصادر المياه في أرجاء تلك المناطق، ومن شأن تغير المناخ أن يترك وطأته الكبرى والأكثر إيلاما على المناطق والفئات البشرية الضعيفة الكائنة بالساحل الإفريقي، نظرا إلى دوره كعامل مضاعف للتهديد، خصوصا على المجتمعات التي تواجه مشكلات قائمة سلفا كالنزاعات المسلحة، الفقر واللامساواة في القدرة على الحصول على الموارد، إذ تشير النماذج المناخية إلى أن الارتفاع الذي يطرأ على درجات الحرارة نتيجة الاحتباس الحراري في منطقة الساحل يؤدي إلى تغيير في نمط هطول الأمطار كما أن التسارع في عملية التصحر وخسارة الأراضي الزراعية من شأنه أن يزيد في حالات قسوة الطقس كالجفاف والفيضانات وهذا بدوره يساهم في نقص المواد الغذائية ويؤدي أيضا إلى حدوث سوء في التغذية ومن ثم يؤدي إلى مجاعات[2].

إذ تعتبر ظاهرة المجاعة Famine من أهم المشاكل الأساسية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، وإن كانت الظاهرة تبدو ظاهريا أنها ترتبط بعوامل طبيعية فرضتها الظروف البيئية والمناخية القاسية للمنطقة، فإنّها ترتبط أيضا في العمق بأسباب ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، ثقافية واقتصادية، تجعل من "الجوع " مشكلة جيوسياسية في الأساس، فمن خلال التجربة التاريخية لمنطقة

[1]- Marie Trémolières , "Sécurité et variable environnementales: Débat et analyse des liens au Sahel" , ***Secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest***, Paris(2010): p.12.

[2]- بلقاسم عثمان عشا، " رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية"، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، (سلسلة أوراق بحثية، 2010)، ص. ص، 13، 14.

الساحل الإفريقي، يعتقد بعض الباحثين أنه لطالما استخدمت العديد من الحكومات المتعاقبة قضية "الجوع" كوسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: [1]

- ✓ تستخدم بعض الأنظمة السياسية الجوع كأداة لأجل إضعاف إحدى الجماعات الإثنية التي ترفض الخضوع للسلطة المركزية وهذا سعيا لإرغامها على الطاعة والولاء.
- ✓ تستغل بعض الأنظمة السياسية "الجوع" في منطقة معينة عن طريق تضخيم الأزمة من أجلال حصول على الدعم الدولي.

هناك العديد من الدلائل التي تؤكد محاولة الأنظمة السياسية الاستخدام السياسي والمتكرر لظاهرة المجاعة بالمنطقة، وفي هذا السياق يُميز المختصون في الشأن الساحلي الصحراوي بين ثلاثة أنواع من المجاعات: [2]

- ✓ مجاعة متجاهلة Famine niées: وهي مجاعة يتعمد النظام السياسي إنكارها وتجاهلها بغرض إضعاف وإقصاء أقلية معينة غير مرغوب فيها.
- ✓ مجاعة مفتعلة Famine crées: وهي مجاعة يقوم النظام السياسي بابتكارها عمدا، من أجل الحصول على مساعدات دولية عن طريق تجويع السكان في بعض القرى التي يزورها الصحفيون وتقوم الجهات الرسمية أيضا بإعطاء أرقام وإحصائيات عن نسبة المجاعة مبالغ فيها حتى تضمن حصول على تمويل إضافي لتعزيز قدراتها وقوتها.
- ✓ مجاعة حقيقية Famine exposées : هي مجاعة موجودة فعلا بمناطق معينة، لكن تقوم الحكومات بالإشهار بها والترويج لها أكثر، كتسليط الضوء مثلا على الصعوبات التي تواجهها مجموعة من السكان أو تضخيم تقديرات عدد الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة إلى المعونات الإنسانية وهذا بغرض الحصول على مزايا ومكتسبات معينة.

يتضح من كل ذلك أنّ تناول وسائل الإعلام والتقارير الدولية لقضية سوء التغذية والمجاعة في بعض دول الساحل الإفريقي، له مبررات وأهداف مختلفة.لكن هذا لا ينفي أنّ مشكلة المجاعة تعود بدرجة أولى إلى عوامل طبيعية تميز منطقة الساحل الإفريقي يمكن حصرها في ملاحظتين أساسيتين:

- ✓ شيوع الأساليب الزراعية التقليدية والبدائية في المناطق الريفية والتي تعتمد على ما يسمى بـ "اقتصاد الأسرة" هذا النمط الزراعي يجعله ضعيفا في مواجهة التقلبات الطبيعية المفاجئة، خاصة في ظل غياب التقنيات الزراعية الملائمة للتغيرات المناخية.

[1] - Gérard-François Dumont, "La sécurité du Sahara et du Sahel: la géopolitique des populations du Sahel",Op.cit.P.P. 44.45.
[2] - Ibid. P.45.

✓ إنّ وجود كثافة سكانية ضعيفة في معظم الأراضي الزراعية لا تشجع الحكومة على استخدام الأساليب المتطورة والبرامج الأكثر كفاءة التي يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

وبالتالي يمكن الوصول إلى حقيقة أساسية مفادها؛ أن أزمة الغذاء وانتشار المجاعة في منطقة الساحل الإفريقي هي قضية ذات طبيعة جيوسياسية ترتبط في كثير من الأحيان بسوء تسيير النظام السياسي في هذه الدول. كما يعد نقص المياه العذبة من المشكلات الوخيمة التي تواجهها معظم دول الساحل الإفريقي، لأن هذا المشكل له أثار سلبية تطرأ على صحة السكان، وهو أحد أسباب انتشار وتفاقم الأمراض بالمنطقة.

كما أن العواصف الغبارية هي من السمات الصحراوية الطاغية في بيئة الساحل الإفريقي، وتعد منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى المصدر الأكبر للمعادن الغبارية المحمولة في الهواء حيث تشهد بعض البلدان الساحلية عواصف غبارية هوجاء تمنع أشعة الشمس من الظهور، كما تقدر كميات الغبار التي تصدرها منطقة الساحل سنويا بمليار طن[1].

كما خيمت على منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة ظروفا مناخية استثنائية تمثلت في انخفاض حاد في مستوى الأمطار وهو ما أجبر عددا من حكومات المنطقة خاصة مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد وبوركينافاسو[2]، على إعلان تدخل سريع لمواجهة أسوأ الاحتمالات، وقد خصصت حكومات هذه الدول ميزانيات وبرامج خاصة للتخفيف من معانات المواطنين، كما نشرت عدد من منظمات الإغاثة العالمية تقارير ذكرت فيها تخوفها من حدوث مجاعات وشيكة بمنطقة الساحل، وقد حذر خبراء المناخ من حدوث جفاف غير اعتيادي في المنطقة منذ منتصف 2011 وذلك بسبب التيارات الباردة التي اجتاحت المحيط الأطلسي قبل وأثناء موسم الأمطار[2].

إذ شهدت منطقة الساحل الإفريقي تقلبية ملحوظة في هطول الأمطار على مدى عدة عقود، والمرتبطة بتغيرات في دوران الغلاف الجوي وما يرتبط من تغيرات في الأنماط المدارية لدرجة حرارة سطح البحر في المحيط الهادي وأحواض المحيطين الهندي والأطلسي، ويتعلق النقص في هطول الأمطار بالانخفاض في عدد أحداث المطر الهامة التي تقع أثناء ذروة فترة الرياح الموسمية (جويلية، سبتمبر)، وأثناء الفصل الممطر الأول في المناطق الكائنة جنوب خط العرض 9 شمالا. ويعد تناقص هطول الأمطار وفترات الجفاف الممتدة، ففي منطقة الساحل أثناء العقود الثلاثة الأخيرة للقرن الـ 20 من أكبر تغيرات المناخ في أي مكان على المعمورة[3]، حيث أن آخر موجة جفاف كبرى ضربت منطقة غرب الساحل وقعت

[1]-عثمان عشا، مرجع سابق.

[2]– Club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest",La zone écologique fragile des pays du Sahel", ***Atlas de l'intégration régionale: Série environnement***, (Avril 2006): P. 01.

[2]- إياد مكي، " عام 2011 يودع منطقة الساحل الإفريقي مخلفا جفافا حادا وأوضاعا سياسية وأمنية مضطربة "، (2012): من الرابط:
(11.09.2012)http: //sahelmedias.net/reports/1489--2011----------.html

[3]-Philipe Heinrigs , "Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel: Perspectives politiques ", ***Secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest***, Paris(2010): P.13.

في بداية السبعينات وأدت إلى كارثة إنسانية، كما تسببت في حدوث تغيرات سياسية في المنطقة، ولكن يبدو الآن أن الجفاف أصبح خاصية ثابتة فيها، ويقول في هذا الصدد خبراء الطقس أن موجات الجفاف جاءت على شكل جولات كل سبع أو ثمانية أعوام، ولكن آخر موجة جفاف وقعت في النيجر عام 2010 مشيرين إلى أن ذلك أعطى وقتا كافيا للسكان للتعافي[1].

معظم المشاكل البيئية التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي لها انعكاسات خطيرة على الصعيد الأمني للبلدان الساحلية، حيث يتوقع أن يشتد وقع الهجرة في مختلف أقاليم إفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى تزايد عدد اللاجئين البيئيين خصوصا أولئك المعرضين للكوارث المناخية، إضافة إلى لاجئيْ الحروب. أما تذبذب هطول الأمطار واتساع رقعة التصحر وانحسار الإنتاجية الزراعية فمن شأنها جميعا أن تزعزع مصادر الرزق الفلاحية، كما تقلل من مجالات الحصول على فرص العمل في المناطق الريفية، وهذا ما يسرع من حركة الهجرة نحو المدينة مما يزيد من الضغط على أنظمة الخدمات في المدن، كما تسبب الضغوط البيئية في نقص المواد الغذائية والمائية وبدورها تؤدي إلى نشوب نزاعات، ليس ضمن البلدان المعنية فحسب، بل فيما وراء حدود تلك الدول أيضا بحيث تطلق العنان لهجرة أمواج من اللاجئين البيئيين، وهذا ما يؤدي إلى هجرة الأدمغة وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي وتهديد الأمن الوطني لدول الساحل الإفريقي[2].

الفرع الثاني: الأوضاع السياسية في دول منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر الوضع السياسي الذي تعيشه بلدان منطقة الساحل الإفريقي من أهم المتغيرات التي ساهمت في خلق ما يعرف بالمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة فيما يلي:

1- الأسباب السياسية الداخلية

يبرز مصطلح الدولة الفاشلة عندما يتم الحديث أو تحليل الوضع القائم في منطقة الساحل الإفريقي، إذ يعرف مصطلح الدولة الفاشلة États défaillants أو failed States رواجا كبيرا في الأدب الدولي، وتعود نشأت المصطلح إلى المجازر التي ارتكبت في منطقة البحيرات الكبرى بالتحديد في روندا. ونقصد بالدولة الفاشلة؛ جهاز الدولة الذي لم يعد يلبي المهام الأساسية المخولة له بالخصوص ضمان أمن الشعوب و حمايتهم من جميع التهديدات، داخلية كانت أم خارجية[1]، كذلك هي الدول التي أصبحت غير قادرة على العمل ككيانات مستقلة، والتي لم تعد تتحكم في كل ترابها الوطني وفي انسجامها الداخلي وفي استمراريتها كوحدة سياسية[2]. ترجع أهم أسباب الفشل الدولاتي في أنظمة دول الساحل الإفريقي إلى مايلي:

[1]- إياد مكي، مرجع سابق.

[2]- عثمان عشا، مرجع سابق.

[1]- Serge Sur, "Sur les États défaillants", ***Commentaire*** ,N°. 112, (Hiver 2005-2006): P. 891.

[2]- Abdecelem Ikhlef , " Le Sahel défaillant: Arc de tous les risques",***Géo Stratégie Horizon***, ALGER, (Mars 2010): P. 05.

1-1- الضعف السياسي

ينبع الضعف السياسي للدولة في منطقة الساحل الإفريقي من عمق المخيال الجماعي للأفراد، المرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم الولاء الإثني وليس بمفهوم الدولة، وهو السبب الرئيس الذي جعل الدول الجديدة تفشل في خلق تركيبة مجتمعية حديثة تقوم على أسس المساواة في الحقوق والواجبات، وقادرة على تقديم ضمانات متساوية للجميع.فدولة ما بعد الاستعمار لا تزال غير قادرة على إثبات سلطتها على جميع أراضيها. وهو ما جعل العديد من الخبراء يعتقدون أن الساحل الإفريقي منطقة تعاني من سوء الإدارة والتسيير مزمنينchronique gouvernance mauvaise، هذا ما يجعلها رهينة أنظمة فاشلة ومعطوبةhypothéquant، إذ يمكننا القول "أن انكشافية الساحل تنبع في العمق من انكشافية الدولة[3]« La vulnérabilité du Sahel découled'une profonde vulnirabilité des états »

هذا الضعف هو نتيجة لتراكم سلسلة من العوامل الأزموية التي لا تزال تهيمن على السياسة المحلية للدول الساحلية الصحراوية بما في ذلك: [1]

- ✓ سيطرة النظام القبائلي والعشائري على الحياة السياسية.
- ✓ الانقسام التاريخي بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء المتعلق بتجارة العبيدالتي كانت منتشرة لدى بعض القبائل الإفريقية، والتي تعمقت بمجيء الرجل الأبيض أثناء الحقبة الاستعمارية.
- ✓ الهيمنة الاستعماريةDomination coloniale التي قامت بكسر أو عكس التسلسلات الهرمية التقليدية القبلية بطريقة عشوائية، ما أدى إلى إحداث شروخاتdécoupage عميقة بين بعض الإثنيات، هذا التقسيم أدى بدوره إلى تهميش اقتصادي وسياسي لبعض الجماعات العرقية كما توارثته الدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال[2].

2-1- الضعف الاقتصادي

يعتبر ضعف اقتصاديات الدول الساحلية من بين الأسباب التي ساهمت بصورة مباشرة في فشل وضعف أنظمة دول الساحل الإفريقي، هذا الضعف الاقتصادي عائد لمجموعة من الأسباب والتي هي: [3]

- ✓ ضعف الاقتصاد الوطني للدول الساحلية.
- ✓ هشاشة البنى التعليمية والاجتماعية لدول الساحل الإفريقي.

---

[3] - Mehdi Taje, "La sécurité du Sahara et du Sahel: L'importance stratégique du Sahel" , Paris, ***Cahier du CEREM*** , N°.13, (Décembre 2009): P. 13.

[4] - Tony Léon , Traduction de: Mathieu Bédard, " L'état de la démocratie libérale en Afrique ", ***www.Un monde libre.org***. P.10. Disponible sur: http: //www.audace-afrique.net/attachments/301_Tony %20Leon- %20Etat %20de %20la %20democratie %20liberale %20en %20afrique.pdf(11/11/2015).

[1] - Ibid

[2] - Mehdi Taje, "La sécurité du Sahara et du Sahel: L'importance stratégique du Sahel". Op.cit. P.14.

[3] - Ibid. P.P.15.16.

- ✓ عدم استقرار وهشاشةprécarisationالموارد الزراعية في المنطقة الساحلية، فهي تصنف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم.
- ✓ انتشار الفقر المدقع paupérisationوالبطالة المتزايدة وهي عوامل منتجة لليأس و تساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد والخلافات والتطرف.
- ✓ إن هذه العوامل لا تُشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعتبر شرطا أساسيا لعملية التصنيع.
- ✓ يعتبر الساحل الإفريقي منطقة طاقوية بامتياز، لكن المؤسف في ذلك هو تحويل مداخيل هذه الموارد لاسيما منها النفط نحو الإنفاق العسكري أو لتمويل مجموعات معينة في السلطة، وهو ما أدى إلى تفاقم مشاعر الإحباط ومطالب المستبعدين.
- ✓ كما تساهم الظروف الطبيعية القاسية والعوامل المناخية السيئة، كالجفاف والكوارث الطبيعية المفاجئة في تفاقم الوضع وتدهور اقتصاديات الدول الساحلية.

2- الأسباب السياسية الإقليمية والدولية

إضافة إلى الأسباب السياسية الداخلية، يعتبر الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي وكل ما يحويه من خصائص، كالحدود الشاسعة وغير المراقبة من طرف الدول المعنية، كذالك الطبيعة الصحراوية القاسية، كلها عوامل ساعدت على استمرارية حالة اللاأمن واللااستقرار في منطقة الساحل الإفريقي[1]. كما تساهم أيضا العوامل الخارجية في تفاقم إنكشافية المنطقة. فالاهتمام المتزايد للقوى العالمية الرائدة اقتصاديا وسياسيا، خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا مع الاستكشافات الطاقوية، خلق تنافسا شرسا بين الإتحاد الأوروبي - خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين- حول النفط في إفريقيا، حيث أن تنامي الأهمية الجيواقتصادية للساحل الإفريقي .

وازدياد حجم الرهان الذي تنطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية، الإقليمية والخارجية، والذي يعكسه التواجد الأجنبي تحت مبررات أمنية (تعاون أمني، اتفاقيات أمنية ودعم لوجستي)، شجع التنظيمات الإجرامية على التواجد في هذه المنطقة وجعلتها أرضية لعملياتها الإجرامية، كما أصبحت أيضا المنطقة أداة ومسرحا للصراعات للقبلية، تركت بلدان الساحل في مجابهة مباشرة مع تأثيرات هذا الصراع[2].

[1]- Mehdi Taje, " Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain ", Op.cit. P.08.

[2]- أعمر عمورة، المرجع السابق، ص.33.

الفرع الثالث: الأوضاع التنموية في منطقة الساحل الإفريقي

إن ما يميز واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دولها، ويعود فشل التنمية الاقتصادية في إفريقيا بالأساس إلى عدم الاستقرار السياسي للدول بسبب التصارع على السلطة وهو الأمر الذي انعكس سلبا على اقتصاديات الدول الإفريقية وتجارتها الداخلية والخارجية وعلاقتها مع الدول الأخرى، بمعنى على مساعي التنمية في إفريقيا.

و تعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى مناطق القارة الإفريقية التي تعاني من تحديات اقتصادية في غاية الأهمية وذلك راجع لجملة من الأسباب وهي: [1]

- ✓ عدم الاستقرار السياسي لدول المنطقة بسبب التصارع على السلطة والذي أدى إلى حدوث مجموعة من الانقلابات العسكرية coups d'états.
- ✓ ضعف المؤسسات السياسية في دول الساحل الإفريقي، إذ أن الدراسات تتحدث عن الدول الضعيفة أو بالأحرى الدول الفاشلة، التي يغلب عليها الطابع القبلي Tribalisme والحروب الأهلية. كما يذهب المختصون أيضا إلى أن السبب الرئيس للتخلف الاقتصادي بدول الساحل الإفريقي ناتج عن الدولة وعلاقتها بالمجتمع: فضعف الدولة وشغور المؤسسات للديمقراطية ساهم في عرقلة عجلة التنمية.
- ✓ يعد العامل البيئي من أهم الأسباب التي تعيق التنمية الاقتصادية في الساحل الإفريقي، وذلك لما تشهده المنطقة من تغيرات مناخية والمتمثلة أساسا في قلة وتباين نسب سقوط الأمطار والتصحر الذي يقلص بصفة مستمرة في الأراضي الزراعية وكذلك موجات الجفاف التي تشهدها المنطقة، فكل هذه العوامل ساهمت في تفاقم الفقر والمجاعة بالمنطقة[2].

كل هذه الأسباب ساهمت في تخلف التنمية الاقتصادية في الساحل الإفريقي، إذ أن الواقع الاقتصادي يتميز بالهشاشة والضعف، حيث أن معظم دول المنطقة الساحلية الصحراوية، تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا، وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2009 فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر فقط ب 8.914 مليون دولار، السودان 68.530 مليون دولار، مالي 8.279 مليون دولار، النيجر 4.905 مليون دولار، موريتانيا 9.201 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الضخمة التي تعاني منها هذه البلدان، فوفق إحصائيات 2009 لمجموعة البنك الإفريقي، والإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا فقد قدر حجم الديون الخارجية لـ " تشاد" بـ 2134 مليون دولار، مالي 1869 مليون دولار، النيجر 795 مليون دولار موريتانيا 2134 مليون دولار والسودان ب 34360 مليون دولار[3].

[1] - KevienR .Cox, Rohit Negi, "L'Etat et la question du développent en Afrique Subsaharienne", ***L'Espace Politique***, N°.07, (Janvier 2009): P.01.

[2] -Cilss ,"Le Réchauffement Climatique Menace Le Sahel", ***Morija***, N°.243, (Septembre 2009): P.02.

[3] - Ibid .

إن الوضع التنموي السيئ الذي تعيشه دول الساحل الإفريقي، أدى إلى خلق عدة مشاكل وتحديات أمنية والتي تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة خاصة الجفاف والتصحر اللذان يؤديان إلى تقليص الأراضي الفلاحية وإضعاف الإنتاج الزراعي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات الدول المعنية، فالعامل المناخي ساهم في انتشار الفقر والذي بدوره يؤدي إلى بروز مجاعات وتفشي مختلف الأمراض خاصة المتعلقة بسوء التنمية وبالتالي غياب التنمية الاقتصادية يساهم في تهديد الأمن الإنساني فيها، رغم امتلاك دولها مختلف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لسد حاجيات شعوبها.

الجدول رقم 1: أدناه يبين مؤشرات ونسب الفشل التنموي لدول قلب منطقة الساحل الإفريقي.

Indices et critères de développement	Mali	Mauritanie	Niger
Indice de développement humain	0.359	0.453	**0.295**
Indice de développement (rang mondial)	**175**	**159**	**186**
Dépenses de santé (en % du PIB)	2,9	**1,6**	2,8
Mortalité enfants de – de 5 ans (/ 1000 naissances)	**191**	117	160
Espérance de vie à la naissance (en années)	**51,4**	58,6	54,7
Dépenses en éducation (en % du PIB)	4,4	**2,9**	4,5
Durée moyenne de scolarisation (en années)	2,0	3,7	**1,4**
Taux d'alphabétisation des adultes	**26,2**	57,5	28,7
PIB par habitant (en $ constants de 2005)	1 077	1 751	**626**
Population vivant sous le seuil de pauvreté (en %)	**51,4**	21,2	43,1

Source: Henri Plagnol, Francois Loncele, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne " ,**Rapport d'information déposé en application de L'Article N°.145 du règlement par la commission des Affaires Etrangère Françaises**. L'Assemblée nationale Français. N°.4431, 6 mars 2012. P.11.

الفرع الرابع: الوضع الأمني في دول منطقة الساحل الإفريقي

تعرف دول منطقة الساحل الإفريقي مجموعة من المشاكل الأمنية الداخلية، مثل الصراعات السلطوية، وما عايشته من تصادمات حدودية ناتجة عن تقسيمات الحدود التي قام بها المستعمر في مرحلة رسم الحدود السياسية الكولونيالية لدول الساحل الإفريقي، وفيما يتعلق بالمشاكل الأمنية الخارجية فإن السيطرة الاستعمارية لم تزل، لكنها أتت بأوجه أخرى سواء كمانع للإمتداد الشيوعي إبان فترة الحرب الباردة، أو بغرض تعميم الأمن والسلم نتيجة للحروب التي عرفتها بلدان الساحل الإفريقي.

بالنسبة للأزمات الداخلية، فإن الغرض من التصارع على الحكم هو اقتسام الخيرات والموارد العامة الناتج عن الإحساس بالتهميش وعدم المساواة من قبل جماعة أو إثنية معينة داخل الدولة، لكن الوسائط التي تم الاعتماد عليها في تأييد الرأي العام من طرف إثنيات أو مجموعات محددة ضد السلطة الحاكمة، لم تركز على المطالب الاجتماعية والاقتصادية بل ركزت على الوسائط السياسية والقبلية[1].

[1]- عمورة، المرجع السابق، ص 38.

ومن أهم المسائل الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي نجد المسألة الطارقية. يعتبر الطوارق مجموعة من البدو الرحل الذين يبلغ عددهم حوالي مليون ونصف شخص[1]، ينتشرون في الدول الساحلية الرئيسة، مالي، النيجر، بوركينافاسو، كما نجدهم أيضا في الجزائر وليبيا، وهم يمثلون أكبر فئة اجتماعية أصلية في الساحل الإفريقي، يعتمدون على نمط معيشي يرتكز على رعي الأغنام والمواشي، وهم ينتشرون من جبال الأهاقار وجانت في الجنوب الجزائري إلى غاية داتا نهر النيجر في كل من بوركينافاسو وجنوب النيجر، ومن الحدود الليبية النيجيرية شرقا إلى غاية ضفاف نهر السنغال غربا. هم شعب أمازيغي يختلف عددهم مع إختلاف التقديرات فهي بين 1 و3 %، تعيش أغلبيتهم على الأراضي المالية والنيجر، يعتبر الدين الإسلامي الدين الوحيد للإثنية الطارقية وهم من أتباع المذهب المالكي[2].

من الناحية التاريخية، لقد كان السكان الرحل من وسط الصحراء تحت حكم الطوارق إلى غاية ظهور الإمبريالية الأوروبية في أواخر القرن 19، وبعدما تعرضوا للهزيمة العسكرية، استسلم الطوارق إلى القوات الفرنسية وذلك بعد مقاومة شديدة طالت عدة أعوام، كما برز أول تمرد للطوارق في النيجر بين 1916و1917، ويرجع هذا التمرد إلى عدم اهتمام الإدارة الاستعمارية الفرنسية بإنشغالات ومصالح ونمط عيش الطوارق[3].

ظهر نزاع الطوارق إبان الفترة الاستعمارية الفرنسية، ليتفاقم عقب الاستقلال من جراء إخفاقات الحكومات المتعاقبة في الوفاء بالاتفاقيات التي تم الوصول إليها معهم. وفي سنة 1958، قبل الطوارق على وضع السلاح مقابل الحصول على مناطق مستقلة خاصة بهم في الصحراء، ولكن بعد استقلال مالي والنيجر سنة 1960 قضي على حلمهم في تحقيق هذا المراد وبقي تمردهم قائما إلى يومنا هذا[4].

فبعد نهاية الفترة الاستعمارية الفرنسية في أغلب الدول الساحلية وجد الطوارق أنفسهم مشتتين بين الجزائر وليبيا، ومالي، والنيجر، وبوركينافاسو، وبعد ثلاثة عقود من الاستقلال، اهتزت مالي والنيجر من خلال حركات التمرد الطارقية المسلحة، حيث اندلعت الانتفاضة في مالي سنة 1990 عندما قام الانفصاليون الطوارق بمهاجمة الثكنات العسكرية في غاو، هذا ما دفع بالحكومة المالية سنة 1991 إلى التوقيع على اتفاقية تمنراست التي خلقت وضعا خاصا في الشمال لمنع مضايقة المدنيين من قبل الجيش المتمركز في الشمال، كما اتخذت حكومة مالي التدابير اللازمة لإدماج الجنود والضباط في الأماكن التي يتمركز بها الطوارق، لكن لم يتم تطبيق هذه الترتيبات أبدا[5].

---

[1]- Yonah Alexander,"The international Centre For Terrorism Studies (ICTS) ",***Special Update Report Terrorism in North, West and Central Africa: From 9/11 to Arab Spring***, (January 2012), P. 19.

[2]- Henri Plagnol et François Ioncle, " La situation sécuritaire dans les pays de la zone Sahélienne ", ***Rapport D'information,*** France, (06 mars 2012): P.20.

[3]- Emilio Sanchez de Rojas Diaz, " The Sahel: An Narchetypal Conflict ", In: ***Geopolitical of Conflicts 2012***, (Spanish Institute For Strategic Studies , February 2013). P.P.28. 29.

[4]- Ferdaous BouhlelHardy, "Crises Touarègues au Niger et au Mali", ***IFRI*** , Programme Afrique Subsaharienne, (Janvier 2008): P.05.

[5]- Ibid.

بعد وفات القائد الدكتاتوري " سيني كونتشي"Kountché، في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، عاد ألاف اللاجئين إلى النيجر، فبعد ما كانت دولة النيجر تعيش قرابة 13 عام من حالة الطوارئ، نجم عنها أزمة اقتصادية رهيبة، فلم يتم استيعاب القدر الهائل من اللاجئين، وقع اشتباك مسلح بين الطوارق وقوات الأمن في مدينة " تشين تبرادن"Tchin Tabaraden في شهر ماي من سنة 1990، من خلال القمع العنيف الذي شهده الطوارق. ولقد شهد أكتوبر سنة 1991 أول تمرد مسلح لطوارق النيجر، وتم استرجاع السلام عقب سلسلة من الاتفاقيات(1995، 1997، 1998)، كما تم أيضا الاعتماد على دستور جديد لا يقصي حق الأقلية الطارقية في النيجر سنة 2000[1].

أما في دولة مالي فلقد بدأت الانتفاضة الطارقية سنة 1990، عندما هاجم الطوارق الانفصاليين المرافق الحكومية في مدينة غاو، ولقد تمت الاستجابة من جانب القوات المسلحة في مالي إلى الثوران، وفي سنة 1994، قام الطوارق المسلحون الذين تم تدريبهم في ليبيا، بمهاجمة مدينة غاو مرة أخرى، مع الاستجابة الناتجة من قبل قوات النظام، مما أدى إلى حرب أهلية دامية، دفعت بالحكومة المالية وبالطوارق المتمردين إلى التوقيع على مجموعة من اتفاقيات السلام (1991، 1992، 1993، 1994)، أما في أكتوبر 1995 بدأت عملية إرجاع حوالي 120.000 لاجئ طارقي من الدول المجاورة بعد التوصل إلى تسوية مع الجبهة الشعبية لتحرير أزواد MPLA وغيرها من الجماعات والجبهات الطارقية، وتلت هذه الاتفاقية عملية حرق السلاح في تومبوكتو بتاريخ 27 مارس 1996[2].

في النيجر، بعد مرور 12 عاما من اتفاقيات 1995، استؤنف أيضا القتال ضد السلطة المركزية، ففي فيفري 2007، رفع الطوارق السلاح مرة أخرى في منطقة أغاديزAgadez، لمطالبة النظام الحاكم بالتوزيع العادل لأرباح اليورانيوم، كما بلغت درجة هجوم حركة النيجر من أجل العدالةMNJ، ولقد قامت هذه الأخيرة بمضاعفة هجماتها على المنشات العسكرية والقوات النيجيرية المسلحةFAN[3].

من خلال ماتقدم تبين لنا بأن؛ أزمة الطوارق في دولتي مالي والنيجر من الأمثلة الحية عن الأزمات الأمنية الداخلية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، حيث نجد بأن الأقلية الطارقية تشكل جزء من النسيج المجتمعي لدولة مالي والنيجر، لكنها تعاني الإقصاء والتهميش في كافة جوانب الحياة، سواء التنمية أو التعليم أو حقوق الإنسان أو المشاركة السياسية في الحكم، فإحساس الإثنية الطارقة بشعور اللامساواة واللاأمن إزاء إثنية الهاوسا التي تمثل الإثنية الحاكمة بجانب إثنيةالبومبرا، نتيجة تشتت الأقلية الطارقية بين دول عديدةّ، وكيفية تعامل السلطة إزائها، دفعها نحو تعزيز أمنها والعمل على وتر الإثنية قصد رد الاعتبار لها والمشاركة في الحكم، والتقسيم العادل للثروات، وهو الأمر الذي فهمته هذه الأخيرة على أنه خطوة نحو التصعيد ودخلت مع الإثنية الطارقية في حرب وقائية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذا النزاع.

[1]- Emilio Sanchez de Rojas Diaz, Op.cit. P. 30.

[2]- Ibid.

[3]- Frédéric Deycard, " Le Niger entre deux feux: La nouvelle rébellion touarègue face à Niamey ", ***Politique Africaine,*** N°.108,(4/2007): P.P. 127-128.

كما تزداد مشكلة أقلية الطوارق خطورة بمنطقة الساحل الإفريقي إذا ربطناها بمختلف الظواهر المرضية العابرة للحدود كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة - بكل أنواعها - والهجرة السرية، والتي أصبحت تجد في هذه المنطقة مناخا ملائما لممارسة نشاطاتها نتيجة لهشاشة الدولة وعدم قدرتها على توفير أدوات الضبط كمراقبة الحدود نظرا لشساعتها. في ظل هذه الظروف تأخذ قضية الطوارق بمنطقة الساحل الإفريقي أبعادا أمنية خطيرة سيكون لها تأثيرا واضحا على استقرار منطقة الساحل الإفريقي، وهذا نتيجة لتداخلها وارتباطها بظروف أمنية معينة وتقاطعها في نفس الوقت مع المصالح الإستراتيجية الكبرى للقوى الفاعلة في الساحة الدولية خاصة منها الإتحاد الأوروبي.

خريطة رقم 9: توضح أماكن تواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي:

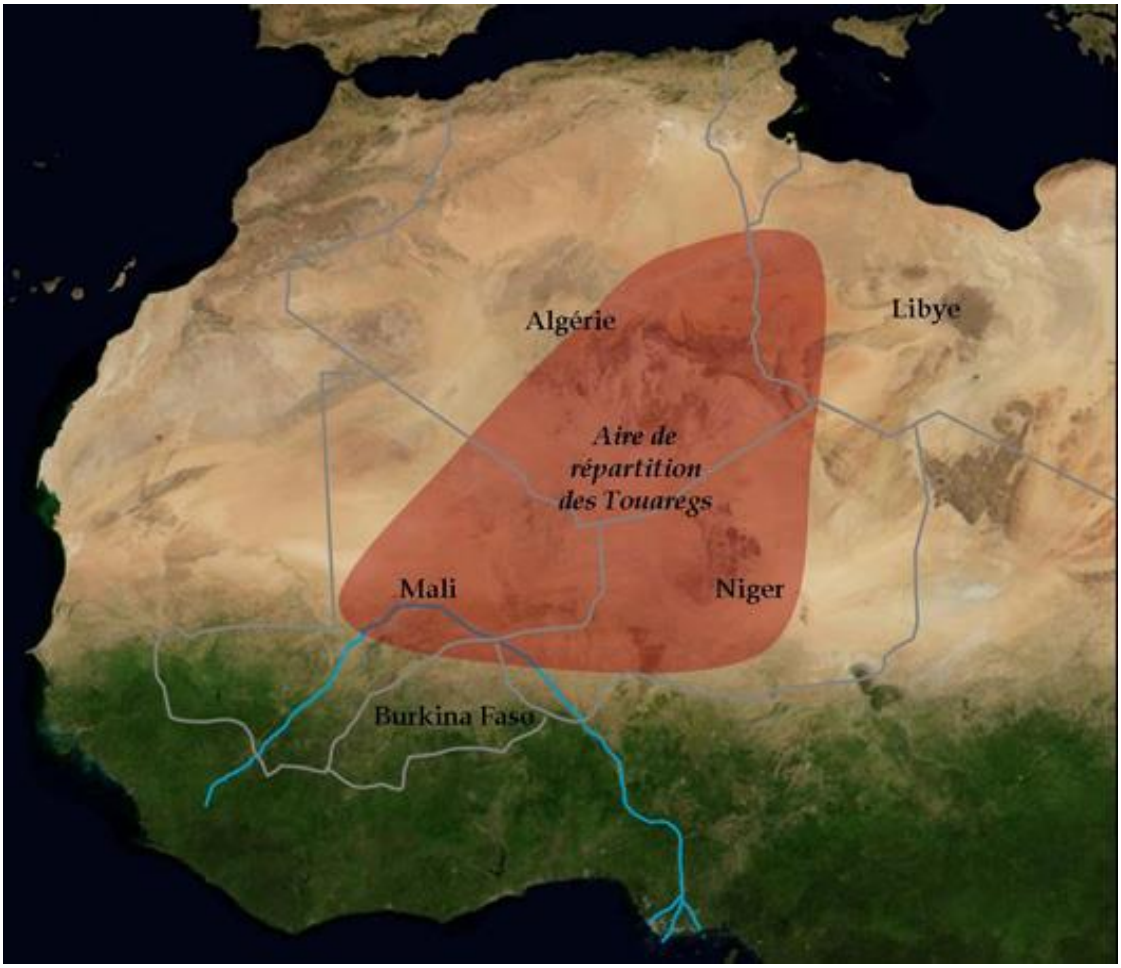

Source: "La revanche amère des Touarègues ", ***Herodote*** ,(06 Avril 2012): Disponible sur: https: //www.herodote.net/Cartes/carte_touaregs.jpg(06/09/2015)

المبحث الثاني: بانوراما جيوأمنية للتهديدات والمخاطر الكامنة في منطقة الساحل الإفريقي

تكمن في دول منطقة الساحل الإفريقي العديد من التهديدات والمخاطر هذه الأخيرة أصبحت تشكل إرهاصا كبيرا لأمن وتنمية بلدان الساحل، وتتمثل أهم هذه المشاكل الأمنية فيما يلي؛

المطلب الأول: التنظيمات الّإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

قبل التطرق إلى تحليل أبعاد ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وجب الوقوف عند تعريف ظاهرة الإرهاب التي أصبحت أهم انشغال يُعنى به المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، خاصة بعد أحدات الحادي عشر من سبتمبر التي أخرجت الإرهاب كتهديد داخلي يمس أمن الدولة إلى تهديد خارجي عابر للحدود يمس أمن واستقرار كل النظام الدولي. فقد أحدثت هذه الهجمات نقلة نوعية وخطيرة فينمط الإرهاب الجديد، ولاسيما من حيث دلالتها الواضحة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في نطاق وحجم العمليات الإرهابية. حيث مثلت هذه الهجمات نقطة تحول هامة في النظام الدولي وأصبح الإرهاب الجديد ومفهومه واحد أًمن الإشكال الرئيسة. إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية.هذا التحول في ظاهرة الإرهاب هو الذي زاد من صعوبة إيجاد إجماع بشأن تعريف هذه الظاهرة فبينما استطاع النظام الداخلي في كل دولة على حدا أن يعرف مفهوم الإرهاب، فقد فشل المجتمع الدولي في تحقيق ذلك.

الفرع الأول: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في المفهوم والأبعاد

قبل التطرق لواقع الإرهاب في دول الساحل الإفريقي، سنقدم مقاربة معرفية لهذا التهديد الخطير قصد فك كل الشفرات الدائرة حول مصطلحه.

1- تعريف الإرهاب

لفك الغموض الدائر حول مصطلح الإرهاب، سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف اللغوية والاصطلاحية والمتبنية كالأتي:

1-1- تعريف الإرهاب لغة

أتت كلمة رهبة في اللغة العربية من رهبه رهبا ورهبة، خافه وأرهب فلانا أفزعه وخوفه، وقد جاء لفظ الرهبة ومشتقاته في القرآن الكريم ثمان مرات، كما استعملت هذه الكلمة في اللغة اللاتينية، وبعد أن ضربت جذورها في لغات المجموعة اللاتينية، انتقلت فيما بعد إلى لغات أوروبية أخرى. ويعود استعمال أصل كلمة الإرهاب كمصطلح إلى فترة الثورة الفرنسية، وترتبط بما يسمى حكم الإرهاب، والذي رأى فيه "روبسبير" ورفاقه عنوانا للفضيلة، وفي ذلك يقول " روبسبير" أمام لجنة الصحة العالمية التابعة لمحكمة الرهبة: "يجب أن يكون الهدف الأول لسياستنا هو إرشاد الشعب بالمنطق، وأعداء الشعب

بالإرهاب. فالإرهاب ليس أكثر من العدالة الفورية والشديدة وغير المرنة، لذلك فإن عنوان الفضيلة هو تحطيم أعداء الحرية بالإرهاب وسوف يقدركم الناس المؤسسون للجمهورية" [1].

وحكومة الثورة هي استبداد ضد الطغيان، ولم تتحول هذه الكلمة من معناها القديم إلى المعنى الحالي والذي يضم أعداء المجتمع والخارجين على نظامه إلا بعد أن وصلت إلى إنجلترا، وجعلت عدة مفكرين وكتاب يطلقون على الجماعات التي تحاول الترويج لآرائها بأسلوب التخويف والإكراه بالإرهابيين. كما يتم تقديم تعريف لغوي لكلمة الإرهاب في العديد من القواميس: فيعرفها القاموس الفرنسي La Rousseبأنها: "مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة". أما قاموس Le Robertفيعرف الإرهاب بأنه: الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي[2].

1-2- تعريف الإرهاب اصطلاحا

دخلت فكرة الإرهاب عالم الفكر القانوني لأول مرة في المؤتمر الأول لتوحيد القانون العقابي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا عام 1930، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الجهات الدولية والإقليمية لوضع تعريف شامل للإرهاب وفيما يلي بعض التعريفات لمفهوم الإرهاب خاصة تلك التي وردت في الاتفاقيات الدولية: اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937: حيث تنص على أن الأعمال الإرهابية هي الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور.[3]

الاتفاقية العربية لسنة 1998؛ ترى الإرهاب على أنه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذ المشروع الإجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".[4]

أما الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب 1999 فقد عرفت الإرهاب أنه؛ أي عمل أو تهديد به يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الاتفاقية والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات أو السلامة البدنية أو الحرية أو الإلحاق إصابة أو وفاة أي شخص أو مجموعة من الأشخاص أو يسبب أو قد يتسبب في إلحاق إصابة أو الموارد الطبيعية أو البيئة أو التراث الثقافي، وبارتكابه يقصد: ترهيب أو إثارة حالة من الهلع أو الإجبار أو إقناع أو حمل أية حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة

[1]- محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 1999)، ص 21.
[2]- نفس المرجع، ص 22.
[3]- أمل اليازجي، محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، ط.1، (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص. 63.
[4]- نفس المرجع، ص 66.

الشعب أو جزء منه على المبادرة بعمل أو الامتناع عنه أو اعتماد موقف معين أو التخلي عنه أو العمل على أساس مبادئ معينة:

- ✓ إعاقة السير العادي للمرافق العمومية أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور أو خلق وضع عام متأزم.
- ✓ خلق حالة تمرد عامة في البلاد.
- ✓ أي ترويج أو تمويل أو إصدار أوامر أو مساعدة أو تحريض أو تشجيع أو محاولة أو تهديد أو تآمر أو تجهيز أي شخص بقصد ارتكاب أي من الأعمال المشار إليها سابقا.

وضع مجلس أوروبا[1]، تعريفا بيانيا للإرهاب ونص عليه في الميثاق الأوروبي الموقع في 10 نوفمبر 1976 في شأن منع وقمع الإرهاب وعدد الأعمال الإرهابية على النحو التالي:

- ✓ الجرائم الواردة في ميثاق لاهاي لسنة 1970 الخاص بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.
- ✓ الجرائم المنصوص عليها في ميثاق مونتريال لسنة 1971 الخاص بمنع الأعمال غير المشروعة الموجهة للطيران المدني.
- ✓ الجرائم الخطيرة المتضمنة الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية، أو الحرية والموجهة ضد أشخاص يتمتعون بالحماية الدولية مثل الدبلوماسيين.
- ✓ الشروع في ارتكاب هذه الجرائم أو الاشتراك فيها.

بناء على هذه التعاريف المتعددة لمصطلح الإرهاب، والتي بقيت رهينة الإدراكات الخاصة وإيديولوجيات معينة فإنه من المؤكد أن أحداث الحادي عشر سبتمبر-2001كان لها دور كبير في تحول نوعية ونمط الإرهاب فقد عرفت العديد من المناطق نشاطا تصاعديا في حركة التنظيمات الإرهابية تعتمد على آليات ووسائل أكثر تطورا وأشد خطورة، لعل كان أهمها على الإطلاق تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، هذان التنظيمان اللذان أصبحا يعرفان امتدادات واسعة في مناطق أخرى من العالم، كظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أصبح يعرف نشاطا متزايدا في منطقة الساحل الإفريقي.

2- الأسباب المؤدية للسلوك الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي

يمكن حصر بعض الأسباب والعوامل التي تساهم في تنامي ظاهرة الإرهاب على صعيدين داخلي وخارجي:

2-1- الأسباب الداخلية

يمكن حصر أهم الأسباب الداخلية المفعلة للسلوك الإرهابي فيما يلي:

[1]- محمد فتحي عيد، المرجع السابق، ص.30.

2-1-1- التخلف

والناتج بصورة رئيسة عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة، بحيث تتكون فجوة تتسع تدريجا بين الفقراء والأغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين الفئات الاقتصادية المهشمة، باختصار بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية بأي صورة كانت حتى وإن أدى ذلك إلى إفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع وبين من لا يملك ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات الشباب[1].

2-1-2- البطالة

استكمالا لما تقدم أعلاه، مع ملاحظة أن فصل هذه العوامل عن بعضها البعض هو لأغراض الدراسة الأكاديمية في حين أنها في الواقع مترابطة ومتداخلة، فالبطالة وانتشارها بصورة واسعة لدى فئة الشباب خاصة، سواء كانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة، فإنها تولد شعورا بالعجز واليأس من ناحية، وشعورا بالإحباط من ناحية أخرى إلى جانب شعور هؤلاء الشباب المرتبط بواقع الحياة المرير بأنهم ليس لديهم ما يغيروه أو يحافظون عليه بالاستمرار بالحياة، هذا الواقع مترابط مع جهات أو جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة لقاء أعمال صغيرة يستشعر معها الشباب أنهم يقومون بعمل ما وإن كان ذا طابع عنيف أو دموي ولكنه بالنسبة إليهم عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه، فالشاب الذي لا يجد له فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيا أو سياسيا أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح[2].

2-1-3- التوزيع غير العادل للثروة

فالموارد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجات الأساسية للناس وعلى نحو غير متوازن بعبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية تفرز قدرا متعاظما من الظلم الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان، وهنا الحرمان النسبي ليس بالضرورة ناتجا من الفقر والافتقار على المستوى الفردي، وذلك أن الأفراد القائمين بالإرهاب قد يكونون أغنياء بذاتهم ولكنهم انطلاقا من الإحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى ورد فعل متطرف مصحوب بعمل إرهابي.

2-1-4- الفساد الإداري والحكومي

والتي تسهم بها معظم البلدان والأزمات الاقتصادية المستمرة ابتداء من التضخم والكساد الاقتصادي إلى حالات الكسب غير المشروع في الصفقات التي تتم بشكل غير قانوني مع رجال الدولة أو الدخول في صفقات غير قانونية لتمرير العشرات من أنواع البضائع الفاسدة بجهود أشخاص ذوي نفوذ

[1]- Annette Paquot, "Les causes du Terrorisme", ***Le Devoir – Liberté de penser*** , (09 Juin 2006): Disponible sur: http: //www.ledevoir.com/non-classe/111171/les-causes-du-terrorisme.(10/09/2015)

[2]- S.E.K, "Terrorisme, causes, genèse, objectif et traitement", ***Leaders***, (05.01.2014). Disponible sur: http: //www.leaders.com.tn/article/12961-terrorisme-causes-genese-objectifs-et-traitement(10/09/2014)

في الدولة مثل هذه الممارسات تولد لدى الشباب أو الناس المحرومين سلوكا عدوانيا عنيفا من الكبت سرعان ما ينفجر بعمل عدواني منظم يستهدف الأشخاص والمؤسسات أو الدولة ذاتها مما يؤدي إلى تدهور الأبنية الاقتصادية - الاجتماعية للدولة، وهنا يتخذ الإرهاب صورا عديدة منها (حالات السلب والنهب وعمليات الاختطاف المنظمة المصحوبة بدفع فدية مالية معينة تستخدم لتمويل عمليات إرهابية على الصعيد السياسي من تنظيم حملات مسلحة وغيرها) وعلى أساس ما تقدم، يمكن صياغة معادلة تفسربأن:

الجهل + الفقر والافتقار + القمع والكبت والإقصاء والتهميش = ظاهرة الإرهاب.

هذه المعادلة لا تنفي أو تلغي دور العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب بل يمكن أن تساعد على تغذيتها وبالشكل الذي يقودها إلى حرب أو صراع اجتماعي مستمر[1].

3- الأسباب الخارجية

ترتبط البيئة الخارجية وصلتها بظاهرة (الإرهاب) أساسا ببعدي السياسات والقوى الخارجية التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر ضغوطا على دولة ما لإرغامها لإتباع نهج أو سياسة معينة، مما يولد حالة من العدائية والصراع لدى طبقات واسعة يمكن أن تستغل في تأجيج الصراعات الداخلية والخارجية.إن بحث ودراسة العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية كونها تؤشر مخرجات فعل الإرهاب ومحصلتها واحدة هي إشاعة روح الخوف والتهديد في جماعة معينة بقصد تحقيق أهداف معينة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية... الخ.وبالنظر لتعدد المداخل التي يمكن من خلالها معرفة وتشخيص ظاهرة الإرهاب اقتصاديا على المستوى الخارجي يمكن الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972كانت قد شكلت لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب التي تقف وراء شيوع ظاهرة الإرهاب اقتصاديا، وكان تشخيصها للأسباب الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

- ✓ استمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر يمكن أن يقود إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر بين مختلف شعوب العالم.
- ✓ الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية والذي يمكن أن ينتج بفعل ظاهرة التبعية.
- ✓ تدمير ما لدى بعض البلدان من سكان وأحياء ووسائط نقل وهياكل اقتصادية.
- ✓ الظلم والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ الفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل أو الإحباط.
- ✓ تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

[1]- Ibid.

كلهذه العوامل مجتمعة تشكل محور أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب عالميا ومن الطبيعي بحث وتفحص عوامل أخرى تقف وراء هذه الظاهرة .أبرزها حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية، فقد أكدت الأحداث أن التطور اللا متكافئ بين الدول المتقدمة والدول التي تسعى إلى النمو وما تمثله ظاهرة التبعية المتسمة بسيطرة الدول المتقدمة وانتشار الأنماط والأساليب المتعددة للجريمة المنظمة والتي تعتبر نتيجة تمرد على الواقع المعاش باتساع تلك الهوة بين عالم الشمال المتطور والجنوب الساعي إلى التطور، أدت إلى بروز أساليب متعددة لارتكاب أعمال إرهابية تعبر عن حالة الرفض للتبعية وللاستعمار والاستغلال على المستوى الدولي[1].

يضاف إلى تلك العوامل الخارجية المتمثلة بسياسات الدول المتقدمة، السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية وبالذات صندوق النقد والبنك الدوليين عبر برامجهما المتمثلة في الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي و المشروطية بإتباع سياسات معينة من قبل البلدان المطبقة لتلك البرامج، إذ أن تطبيق هذه البلدان لتلك البرامج قد أدى إلى سوء توزيع الدخل وتدهور القدرة الشرائية واتساع رقعة الفقر والتهميش، فضلا عن تجلي انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في النمو الكبير الذي حدث في أرقام البطالة إلى جانب تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين خريجي المعاهد والجامعات التي تولد معها ارتفاع في معدلات الجريمة والإرهاب في تلك الدول، ذلك أنه؛ كلما زادت فترة بطالة الفرد زادت احتمالات انجرافه بسبب تردي أحواله النفسية والاجتماعية والاقتصادية. كما ساعد التطور العلمي والتكنولوجي في وضع وسائل عصرية أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف المتوخاة بين أيدي مرتكبي الأفعال الإرهابية مثلا لانترنيت والهواتف النقالة ووسائل النقل الحديثة والأسلحة المتطورة مثل المسدسات والبنادق الصغيرة ذات الماديات البعيدة[2].

الفرع الثاني: واقع التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر القوس الساحلي L'Arc Sahélien، معبر Passerelle وملاذ Sanctuaire للعديد من المجموعات الإجرامية Groupes Mafieux والإرهابية، نظرا لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجستية وتكتيكية للتخطيط لمختلف العمليات الإرهابية، لتسهيل انطلاقها عبر أهداف محددة في المناطق المجاورة أو حتى نحو أهداف بعيدة المدى، ما جعل المجتمع الدولي يحول كل اهتماماته تجاه هذه المنطقة المنسية لفترة طويلة من الزمن، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي ودول المغرب العربي[3]. بدأت ملامح التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي، مع ميلاد ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد

[1]- Annette Paquot, " Les causes du Terrorisme ", Op.cit.

[2]- Fenouche Messaoud , Touati lotfi , Benhadj Karima, sous la direction de Houcine Boukara, " Le Terrorisme et ses liens avec le trafique de drogue en Afrique Subsaharienne " **, *Etudes stratégiques***, Institut Espagnol d'Etudes stratégiques,(2012): P. 41.

[3] -Mehdi Taje, "l'importance stratégique du Sahel", Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel, ***Cahier du CEREM*** , N°.13, Paris, (Décembre, 2009): P.23.

المغربي الإسلامي مع حلول سنة 2007، أين أقر إعلان التنظيم الجزائري السابق " الجماعة السلفية للدعوة والقتال"GSPC تغيير اسمه ليصبح " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"AQMI[1].

هذا الشكل القديم الجديد كان خلاصة تلاحم كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال المكونة من ؛ الجماعة المغربية المقاتلة، الجماعة الليبية المقاتلة والجماعة التونسية المقاتلة، تشترك هذه الجماعات في إيديولوجية سلفية جهادية مع تنظيم القاعدة الرئيس، و على الرغم من اختلاف أشكالها التنظيمية، وهو ما سمح ببناء تنظيم مركزي إقليمي سمي بـ " تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي" وهذا راجع لمجموعة من الأسباب الإستراتجية الخاصة بتنظيم القاعدة والمتمثلة في:

- ✓ فعلى مستوى التنظيمات الإرهابية المغاربية؛ هذه الأخيرة تلقت العديد من الضربات الموجعة التي جعلتها تفقد فعاليتها حيث تم اعتقال قيادات الجماعة الليبية المقاتلة، وفي نفس الوقت تلقت الجماعة السلفية للقتال في الجزائر ضربات أدت إلى زعزعت كيانها التنظيمي، هذه الضربات دفعت بالعديد من الجهاديين المغاربيين البحث عن ملاجئ بعيدا عن بلدانهم الأصلية، فكانت المنطقة الساحلية الصحراوية التوجه الجديد والوحيد الذي يمكنهم من تنفيذ مخططاتهم[2].
- ✓ أما على مستوى تنظيم القاعدة الأم؛ فقد تزامنت التحولات التي طالت التنظيمات السلفية الجهادية المغاربية خاصة "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" مع الإستراتيجية الجديدة التي بلورتها القاعدة سنة 2003 بعد احتلال العراق، التي تأسست على كون إقامة الدولة الإسلامية في العراق، وعليه أصبح كسب الحرب هناك رهانا محوريا، ولكسب هذا الرهان سعت القاعدة البحث عن المقاتلين واعتبرت منطقة المغرب العربي من منظور هذه الإستراتجية الجديدة خزانا بشريا لتغذية الحرب في العراق[3].

إذا فالتفاعل بين التحولات التي عاشتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال ورغبتها في إعادة بناء هيكلها بعد الضربات التي تلقتها والتحولات التي طالت إستراتجية تنظيم القاعدة بعد احتلال العراق ورغبته في بناء تنظيم مغاربي يساعد في عملية استقطاب وتحفيز وتنسيق بين المقاتلين وتكوينهم والتي نقلت مقر قيادة عملياتها إلى منطقة الساحل الإفريقي.

بهذا أصبح تنظيم القاعدة يعزز تواجده في منطقة الساحل الإفريقي وبقوة خارج سيطرة الدولة، وهذا بفضل التسهيلات التي وفرتها له الجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقا L'ex-Gsps، كما عبرت عن ذلك جريدة الوطن الجزائرية (25.أفريل.2009): " إن إستراتجية تنظيم القاعدة في المغرب العربي تسعى إلى توسيع عملياتها الإرهابية في الصحراء عن طريق زيادة عدد أعضائها من 60 عضو سنة 2004 إلى ما لا

[1]- Jean Jaurés, " AQMI: Un Problème Régionale",***Les Notes D'Orion***, L'Observatoire De La Défonce, N°.04,(Janvier 2011): P.03.

[2]- Michel Masson, "Les groupes islamistes se réclamant D'Al-Qaida au Maghreb et au Nord de L'Afrique_", ***Confluences Méditerranée***, N°.76,(Janvier 2011): P. 159.

[3]- Ibid. P.160.

يقل عن 250 عضو بحلول سنة 2009 حيث يرتكز تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على الجماعات السلفية لتنفيذ هجماتها لإرهابية في منطقة الساحل حتى يتمكن من السيطرة على الممر الاستراتجي الذي يربط بين موريتانيا، مالي، النيجر وتيبستي، في الشمال تشاد وصولا إلى قلب دارفور بالسودان. كما أن تغلغل أفكار وتوجهات الإسلاميين المتطرفين Islamistes extrémistes معتمدين بذلك على مبررات إنسانية Considérations Humanitaires ومستغلين في نفس الوقت الفراغ الحكومي Vide Etatique، قد يؤدي إلى مزيد من التطرف Radicalisation وزيادة عدد الإرهابيين التابعين لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

كما استفاد أيضا تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي من سيولة الأسلحة إبان التحولات الجيوسياسية الإقليمية خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي في خريف 2011، فمن خلال عملية ضخ الأسلحة، قام تنظيم AQMI بتعزيز نشاطاته. وعقب ثورة الطوارق في جنوب مالي في الثلاثي الأول من سنة 2012، بقيادة حركة أزواد MNLA، بعدما طالبوا في أفريل 2012 باستقلال المناطق الشمالية لدولة مالي، هذه المناطق التي تمثل مهد الطوارق. أما في السداسي الثاني من نفس السنة تمت إزاحة حركة الأزواد من طرف حركة التوحيد والجهاد MUJAO في غرب إفريقيا، والتي تعبر عن تحالف عدة تنظيمات جهادية إفريقية، ضمت في كنفها الإسلاميين الماليين " أنصار الدين"، وأفراد من تنظيم القاعدة المتمركزين في شمال مالي. كما قام أيضا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة في منطقة الساحل بالعديد من التفجيرات والاختطافات مست الأجانب، كما ساهم أيضا الفراغ الجغرافي الذي تعرفه منطقة الساحل الإفريقي، في توسيع نشاطات تنظيم القاعدة حتى وصل إلى المناطق السودانية والنيجيرية، بهذا تمكن تنظيم القاعدة بالتلاحم مع التنظيم الإسلامي بوكو حرام في نيجيريا[2].

يظهر الانتماء الروحي لجماعة بوكو حرام[3]، إلى تنظيم القاعدة في الاستشهادات بأقوال رموز القاعدة منها زعيم الحركة، واتضحت مؤخرا علاقة حركة بوكوحرام مع تنظيم القاعدة في بعض المواقف، هذا مابينه "موسى تنكو" - الناطق الرسمي باسم الحركة- في النشرة الهاوسوية بإذاعةBBCبعد مقتل قائدها حيث أكد انضمام حركة بوكو حرام إلى تنظيم القاعدة. وحسبما تنقلته بعض وكالات الأنباء في مواقعها على الإنترنيت، فإن هذه الحركة قد تم استدعاؤها من قبل أمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " أبي مصعب عبد الودود" للانضمام تحت سقف القاعدة، وكان من ضمن أطروحته التي صرح

[1]- Mehdi Taje, " l'importance stratégique du Sahel "Op.cit,P. 24.

[2]- Institut Goree , "Système de conflit et enjeux sécuritaire en Afrique de l'ouest ", ***Rapport –Dakar-***, (2012),P.121.

[3] - جماعة "بوكو حرام"؛ جماعة إسلامية نيجيرية تعني بلهجة قبائل الهوسا "التعليم الغربي حرام" تنشط في شمال نيجيريا وتسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية وهي حركة محظورة رسميا. تأسست الجماعة عام 2002 في ولاية " بورنو" بشمال نيجيريا بزعامة المدرس ورجل الدين محمد يوسف. لكن الوجود الفعلي للحركة بدأ خلال عام 2004 بعد أن انتقلت إلى ولاية " يوبي" على الحدود مع النيجر حيث بدأت عملياتها ضد المؤسسات الأمنية والمدنية النيجيرية. تسعى الحركة التي يطلق عليها أيضا اسم "طالبان نيجيريا" إلى منع التعليم الغربي والثقافة الغربية عموما التي ترى أنها "إفساد للمعتقدات الإسلامية", وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية بمجمل الأراضي النيجيرية بما فيها ولايات الجنوب ذات الأغلبية المسيحية. وتتكون الحركة أساسا من الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة بسبب رفضهم المناهج التربوية الغربية إضافة إلى بعض الناشطين من خارج البلاد على غرار بعض المنتسبين تشاديين.

بها لهم، أنه يحلم بتوسيع منطقة نفوذه لتشمل نيجيريا، لكن هناك بعض المصادر تؤكد أن الحركة على علاقة وطيدة مع التنظيم من خلال التيار السلفي الجهادي في الجزائر، والثوار في تشاد، خاصة أن ولاية " برنو" تحاور جمهورية تشاد[1].

خريطة رقم 10: توضح الحركات الإرهابية الرئيسة في دول منطقة الساحل الإفريقي.

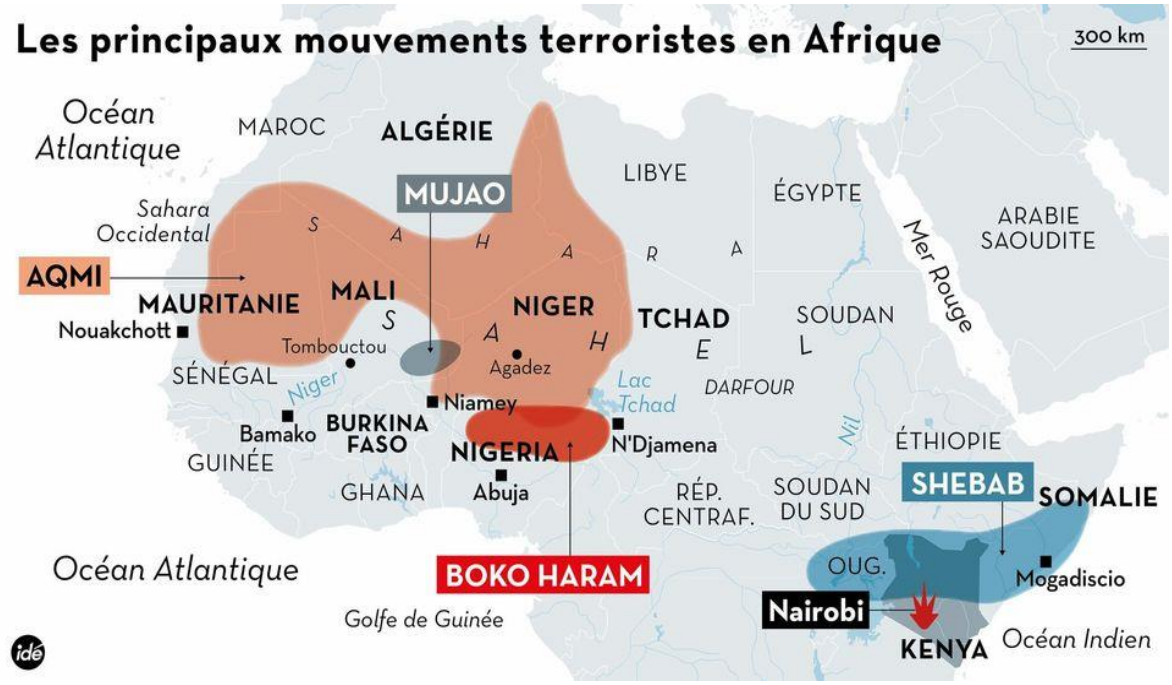

Source: Thomas Hofnung, "Un Arc de crise jihadiste", ***Libération***, (22septembre 2013), Disponible sur: http: //www.liberation.fr/planete/2013/09/22/un-arc-de-crise-jihadiste_933903 (15/12/2015)

بناء على ما تقدم توجب علينا التأكيد على أن الاهتمام المفاجئ بالمنطقة يرتبط في صميمه بتشابك كبير بين قضايا الطاقة من جهة وقضايا الأمن من جهة آخرى، فتكثيف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لنشاطاته في منطقة الساحل الإفريقي خاصة عمليات الاختطاف التي قام بها ضد الأجانب الكنديين والأوروبيين في كل من مالي والنيجر، يفسر أسباب تعزيز النفوذ الأوروبي والأمريكي في المنطقة من خلال مجموعة من الترتيبات الأمنية في الساحل الإفريقي، فالإتحاد الأوروبي يخشى أن تتحول منطقة الساحل أي الجسر الرابط بين إفريقيا الشمالية ومنطقة جنوب الصحراء إلى منطقة حاضنة للإرهاب "incubateur du terrorisme " كما يجمع العديد من الملاحظين بوجود تداخل واضح بين الظواهر الخطيرة بالمنطقة، كل هذه التطورات المتسارعة تجعل من الصعب فهم ديناميكية هذه المتغيرات مما ينتج أشكال جديدة من الظواهر الإجرامية المعقدة، ستزيد من دون شك من عوامل اللااستقرار واللاأمن في دول الساحل الإفريقي[2].

[1]- أحمد مرتضي، " جماعة بوكو حرام: نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا "، ***مجلة قراءات إفريقية***، العدد 12، (أفريل2012): ص.23.

[2]-- Mehdi Taje ,Op.cit,P.23

خريطة رقم 11: توضح مناطق تنفيذ العمليات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي

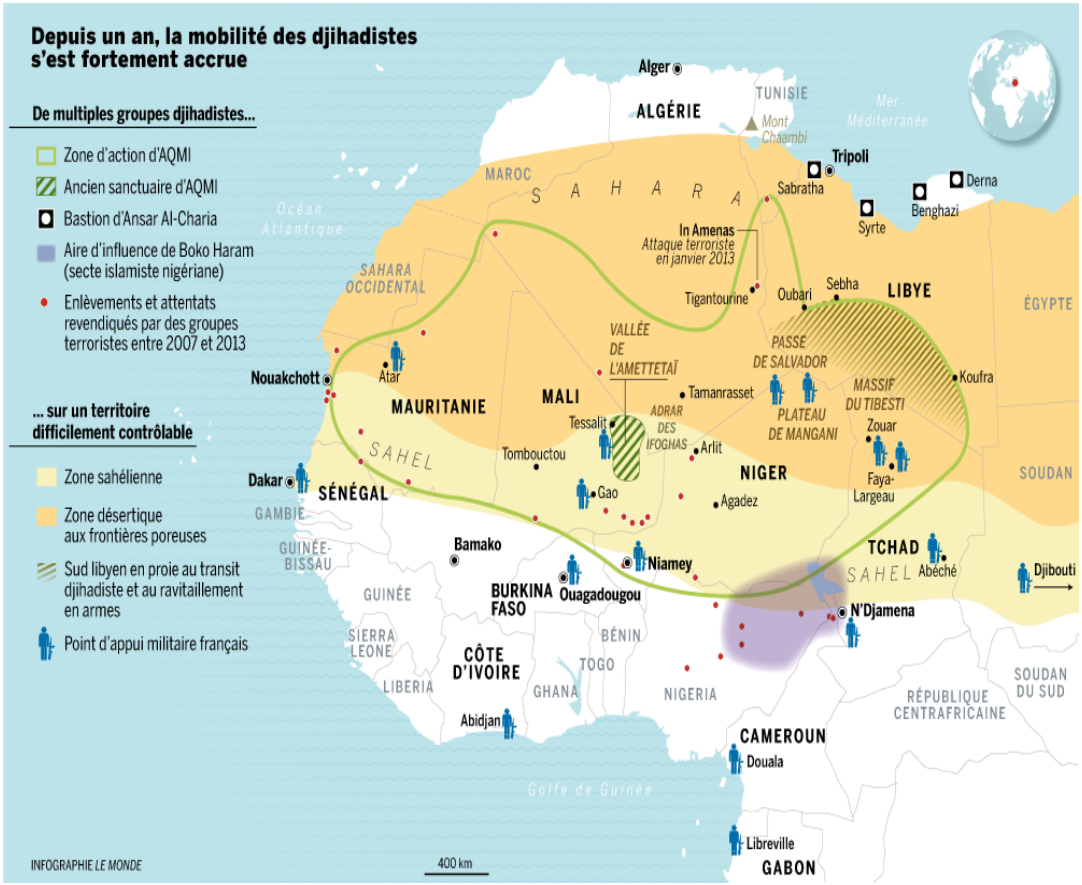

Source: Sékou Chérif Diallo," Le Sahel entre deux feux Djihadistes ",***Afrique Sociologie – Décryptage sociopolitique***, (14 Mars 2016). Disponible sur: https: //afriquesociologie.com/2016/03/14/le-sahel-entre-deux-feux-djihadistes/ (03/03/2015)

في الأخير يمكننا القول أن طبيعة العمليات التي أصبح يقوم بها تنظيم AQMIفي منطقة الساحل الإفريقي يكتنفها نوع من الغموض حول طبيعة الأطراف والفواعل الحقيقية التي تنسب إليها تلك العمليات سواء كان تنظيم القاعدة أو أية جهة أخرى لها مصلحة في استمرار حالة اللااستقرار في منطقة الساحل، فقد يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة L'Arbre qui cache la foret، لذلك فإن تناول وسائل الإعلام لقضية انعدام الأمن في الساحل الإفريقي غريبة وملفتة للانتباه، من خلال التركيز خاصة على عمليات اختطاف الأجانب وتجارة المخدرات، يجب تحليل كل هذا بعناية ودقة وربطه في نفس الوقت بأهداف واستراتجيات القوى الأجنبية بالمنطقة[1].

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر المشاكل الأمنية اللاتماثلية التي تهدد أمن واقتصاديات دول الساحل الإفريقي، فهي تمس الموارد المادية للدول الصحراوية، كما تستعمل جماعات الجريمة المنظمة

[1]- Mehdi Taje," Les Enjeux Sécuritaires Dans Le Sahel Africain: Grille D'analyse ", ***Tribune Libre***, N°.08, Centre Français de Recherche sur le renseignement .CF2R, (Juin 2010): P. 03.

مختلف الوسائل لكي تبلغ غاياتها وأهدافها، كالترهيب، والاختطاف، والابتزاز، كما تتعامل أيضا مع مجموعات أخرى كالجماعات الإرهابية التي توفر لها وسائل النقل والاتصال والسلاح. فقبل التطرق لواقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي توجب علينا الوقوف عند مفهوم هذا التهديد الخطير وإبراز العلاقة التي تربطه مع التهديد الإرهابي.

الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

يعرف الاتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة؛ في الفقرة الأولى من المادة الأولى من العمل المشترك المقدم بتاريخ03/فيفري/1998، بأنها " اقتران منظم لأكثر من شخصين يعملان في انسجام لارتكاب جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة أدناها أربع سنوات، سواء كانت غاية أو وسيلة للحصول على منافع قد تصل حد التأثير بشكل غير قانوني على السلطات العامة " [1].كما قدم الإتحاد الأوروبي مجموعة من التصنيفات تهدف إلى تمييز الأعمال الإجرامية المدرجة في خانة الجريمة المنظمة، عن غيرها من الأعمال الإجرامية العادية، إذ قدمت الاتفاقية المنشئة للديوان الأوروبي للشرطةEUROPOLبتاريخ 26/جويلية/1995 أحد عشر معيارا، رأت بضرورة توافر ستة منها على الأقل لإدراج أي فعل إجرامي على أنه جريمة منظمة وهي كالتالي:

- ✓ وجود نوع من توزيع المهام بطريقة ممنهجة بين مختلف أطراف المجموعة.
- ✓ وجود نشاط إجرامي منهجي على مدي زمني غير محدد.
- ✓ توفر عنصر الانضباط والصرامة والرقابة بين مختلف الأعضاء.
- ✓ استعمال هياكل تجارية أو ذات طابع تجاري.
- ✓ سعيها للقيام بتبييض الأموال.
- ✓ السعي للوصول إلى السلطة.
- ✓ السعي للتأثير على البناء السياسي وتستعمل لذلك وسائل الإعلام، و القضاء، و الإدارة العامة[2].

أما المنظمة الدولية للشرطة الجنائيةINTERPOL، فعرفتها بأنها" كل تجمع يضمن مجموعة من الأشخاص، ينشطون في أعمال غير شرعية بصورة متواصلة، يكون هدفها الأول إقامة مصالح عابرة للحدود"[3].هذا التعريف عرف تعديلا لعدم إشارته الصريحة إلى البناء الهيكلي والتنظيمي لهذا التهديد الأمني الخطير، وإلى اعتمادها العنف كوسيلة على الرغم من أن وصف الجريمة وحده كاف للدلالة على

[1]- Jean Michel Dasque, **Géopolitique du Crime Internationale**. (Paris: Ellipses Edition Marketing, 2008), P.P.10.11.

[2]- Christian Chocquet, **Terrorisme et Crime Organisée**, (Paris: L'Harmattan, 2003).P.21.

[3]- Xavier Raufer, Stéphane Quére ,**Le Crime Organisé**, 2ème Édition , (Paris: Presses Universitaire de France 2001). P76.

ذلك، فتم تعديل التعريف إلى الأتي: " أي جماعة من الأشخاص، لها بناء تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح السريع بطرق غير مشروعة وتستخدم في ذلك أساليب التخويف والفساد" [1].

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمدة في ديسمبر لسنة 2000، فعرفتها على أنها: " مجموعة منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة منذ مدة وتعمل بصورة متضافرة، بهدف ارتكاب جملة من الجرائم الخطيرة وفقا لنص الاتفاقية والسعي لتحقيق بصورة مباشرة أو غير مباشرة منفعة مالية أو مادية "[2]. كذلك يعرف مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكيFBIالجريمة المنظمة بأنها: " مؤسسة دائمة ذات هيكل منظم تقوم على التخويف والترهيب والفساد، والجماعات الإجرامية المنظمة دوليا هي مؤسسات إجرامية تمتد نشاطاتها غير المشروعة وتأثيراتها إلى خارج الحدود الوطنية[3].

بناء على مختلف التعاريف المقدمة للجريمة المنظمة، يمكننا استنتاج مجموعة من الخصائص ينفرد بها هذا التهديد الأمني الخطير عن غيره من التهديدات وتتجسد فيما يلي:

- ✓ التخطيط: يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار، ويتطلب أفرادا مؤهلين وذوي خبرة عالية.
- ✓ الاحتراف: وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة لأنّ الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقت قصير، وهذا الهدف ليس من أهداف الذين يبحثون عن الكسب المشروع.
- ✓ التعقيد: ويعتبر شرطا من شروط التنظيم فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه.
- ✓ القدرة على التوظيف والابتزاز: الإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتعاملون معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم.
- ✓ الخطورة على المجتمع: لا يستطيع القضاء أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة لان الأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنظيم أساس عملهم، وتأتي خطورتهم من كونهم موجودون ويمارسون الإجرام ولكن لا عقوبة ضدهم. كما تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية والفساد في الدولة.
- ✓ تحديد الهدف: تهدف الجريمة المنظمة إلى الكسب المادي السريع.
- ✓ التركيز على التحالفات الإستراتيجية: أي أن تعقد تحالفات مع غير من المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول وهذا لتفادي التناحر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية.

[1]- شريف سيد كمل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001)، ص54.

[2]- Jean Michel Dasque, Op.cit.P.11.

[3]- Christian Chocquet, Op.cit.P. 24.

✓ الطابع الدولي: تتصف أنشطة الجريمة عبر الدول بأنها لا تختصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى[1].

الفرع الثاني: علاقة الجريمة المنظمة بالإرهاب

تبرز العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال استشفاف ملامح التشابه والاختلاف بين الظاهرتين؛

1- أوجه التشابه بين الجريمة المنظمة والإرهاب

✓ تعتمد كل من الجريمة المنظمة والإرهاب على تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من الرهبة والسرية على العمليات الإجرامية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها من الأعضاء أو المتعاملين معها.

✓ تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والإرهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود ووسائلهما غير المشروعة.

✓ وحدة التهديدات التي تشكلها الجرائم المنظمة والإرهاب على الأمن والاستقرار الوطني والدولي.

✓ يتسم كل منها بالنزوح نحو العالمية وعبور الحدود، فالجماعات الإرهابية مثلها مثل الجماعات الإجرامية المنظمة، قد تعتمد إلى تجنيد إتباعها في دولة، وتدريبهم في دولة أخرى.[2]

2- أوجه الاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب

✓ إن الإرهاب يهدف إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة.

✓ الجريمة الإرهابية يمكن أن تقع من قبل مجرم واحد وهو ما أشارت إليه النصوص التشريعية التي عرفت الإرهاب بعكس الجريمة المنظمة فهي دائما جماعية.

✓ الإرهابيون يرفضون غالبا الاعتراف بجرائمهم ويرفضون وصف ما يقومون به من إرهاب " بالجريمة "، وقد يقومون بإصدار تصريحات سياسية بعد القيام بجريمة بينما الجريمة المنظمة فتحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء أنشطتها. [3]

---

[1]- Maria Luisa Cesoni, **Criminalité organisé: Des représentations sociales aux définitions juridiques**, (Bruxelles: Georg librairie de l'université.2004).P.10.

[2]- يونس زكور، " الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟" ***الحوار المتمدن***، العدد: 1811، (2007 / 1 /30) في:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid(12/12/2014)

[3]- نفس المرجع.

بذلك يمكن استنتاج أنّ الفارق الجوهري بين الجريمة المنظمة والإرهاب يكمن بالدرجة الأولى في الأهداف والغايات من وراء هذا التنظيم، فهدف الإرهاب هو إحداث تغيرات سياسية أو اجتماعية من خلال القضاء أو تغيير النظام القائم اعتقادا بشرعية ما يريد تحقيقه، أما الجريمة المنظمة فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الكسب المادي والربح السريع، كما أن أي تنظيم إرهابي ينطلق من ايديولجية وعقيدة يؤمن بها لذلك هو مستعد للتضحية بنفسه من أجل تحقيق ما يؤمن به، عكس تنظيم الجريمة المنظمة فهي لا تنطلق من عقيدة معينة وإنما الدافع الرئيس هو الطمع والرغبة في تكديس الثروة. ويمكن التمييز بين مرحلتين بارزتين لتحديد العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة: [1]

- ✓ **المرحلة الأولى:** التي كان يلاحظ فيها غياب احتكاك ملموس بين الجريمة المنظمة والإرهاب ويمكن حصرها تقريبا قبل ظهور الإرهاب الدولي أي بعد أحدات الحادي عشر سبتمبر 2001.
- ✓ **المرحلة الثانية:** عرفت بداية التنسيق واحتكاك بين الجريمة المنظمة والإرهابيين خاصة في المناطق التي تشهد غياب الدولة (الدولة الفاشلة) هذا التنسيق يفسر بوجود مصالح متبادلة بين الطرفين.

ورغم محاولة نفي بعض الأطراف لوجود علاقات تربط بين الإرهابيين وشبكات الجريمة المنظمة لغياب أدلة مادية ملموسة إلا أن من الأكيد أنه في ظل استمرار الفشل الدولاتي الذي أصبح يميز العديد من الدول لاسيما منها الدول الإفريقية، ستجد تلك العلاقة طريقا، خاصة في ظل توفر نفس الظروف السياسية والاجتماعية وحتى الجغرافية منها، وبالموازاة مع عجز الدول عن مراقبة حدودها وغياب إستراتيجية أمنية وقائية فعالة من شأنها أن تقلص من خطر الظاهرتين على حد سواء[2].

الفرع الثالث: صور ومظاهر الجريمة المنظمة

تعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة بحسب تطور المجتمعات ووسائل التكنولوجيا ومن صور الجريمة المنظمة ما يلي:

1- الاتجار غير المشروع بالمخدرات

تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر بـ 120 مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8 % من مجموع التجارة العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000، كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد، ومستواه في تلك الدول، فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز

1- Mark Taylor, "Security, Development and Economies of Conflict: Problems and Responses", ,***FafoAis***, Oslo, (2003): P.19.

2-GTZ Drugs and Development Programme,"Drugs and Conflict", ***Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit(GTZ) GmbH***, German ,Technical Cooperation, (September 2003): P.12.

القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها مما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات إجرامية أخرى[1].

2- الاتجار بالأشخاص

أنشأت الأمم المتحدة بروتوكولا جديدا عام 2000، ألا وهو بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر - خاصة النساء والأطفال- وذلك ليكون مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويهدف هذا البرتوكول إلى إيجاد شكل أفضل لتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها، وبالرغم من غياب المعلومات الدقيقة حول هذا النوع من التجارة بسبب الطبيعة الخفية لهذه الجرائم، إلا أن منظمة الائتلاف من أجل الرق وتجارة البشر، وهي منظمة أمريكية لحقوق الإنسان تم تأسيسها عام 1998 وتتلقى تمويلا حكوميا، وتعمل في دراسة أبعاد تلك الظاهرة، إذ تقدر أن مابين 600ألف شخص و800 ألف شخص يتجر بهم عبر الحدود الدولية كل عام، وينتج عن ذلك أرباح سنوية قدرها 9 مليارات دولار مما يضع الاتجار بالبشر في المرتبة الثالثة بعد تهريب السلاح والمخدرات في أنشطة الجريمة الدولية المنظمة، ومن ناحية أخرى فمنظمة محاربة الرق الدولية تقدر أن هناك ما يقارب 20 مليون شخص يعملون بنظام الرق، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة أنه لا توجد أية دولة في العالم غير معنية بهذه المشكلة، فقد أحصى التقرير 137 دولة مصدرة للبشر، حيث يتم استغلالهم في أعمال الدعارة والأعمال الشاقة بالإضافة إلى ذلك فإن عصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بهذا النوع من النشاط غالبا ما تكون متعددة الجنسيات من هوية أعضائها ونطاق عملياتها. ويعرف الاتجار بالبشر على أنه استدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة والغش والخداع لأغراض الاستغلال في الأعمال الشاقة أو الرق، ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في الفترات الموالية لأي صراع، فغالبا ما يكون اللاجئون والمرحلون من أوطانهم هم المستهدفون من طرف هؤلاء التجار[2].

و يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو باستعمالها وغير ذلك، من أشكال القصر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لعرض الاستغلال ويشمل كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قصرا أو الإسترقاقesclavage'أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء[3].

---

[1]- بسمة عولمي، " جريمة تبيض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها "، ***أصوات الشام***، (2010/05/10)، من الرابط: http: //aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184(19/02/2015)

[2]- هبة فاطمة مرايف، " الاتجار بالبشر...الشكل المعاصر لتجارة الرق "، ***السياسة الدولية***، المجلد 41، العدد 165، (يونيو2006): ص.ص 84.85.

[3]-Nations Unies, " Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants". P.02. Disponible sur: http: //www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/ProtocolTraffickingInPersons_fr.pdf(22/09/2015)

3- غسيل الأموال

يتضمن مصطلح غسيل الأموال العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في المضمون حيث؛ عرفته اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها: أنه عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم[1].

4- تهريب المهاجرين السريين

حسب الباحثM.Tribalatأن للهجرة مفهومان: أحدهما يعني الحركة أو الفعل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم.[2]أما الهجرة غير الشرعية فهي إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا[3].

في هذا المعنى فإن تهريب المهاجرين غير الشرعيين أو الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إذ تقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو (3.5 مليار دولار سنويا) وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، وتشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقا لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللاانسانية الماسة بالكرامة.

الفرع الرابع: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

شهدت القارة الإفريقية ومنطقة الساحل ظاهرة الجريمة المنظمة منذ القدم، فتاريخيا يمكن إرجاعها إلى ظاهرة"الوسيط"، ويقصد بهذا المصطلح الشخص أو الأشخاص الذين كانوا يربطون بين شركات الاحتلال والتجار المحليين، لكن بعد الحرب الباردة ازدادت وتيرة هذا النوع من التجارة غير المنتظمة، وبعد مرحلة الاستقلال السياسي والاقتصادي عرفت دول منطقة الساحل الإفريقي العديد من الأزمات الاقتصادية الحادة في ظل التصادمات العرقية والإثنية، نتيجة لفشل نموذج الدولة هناك في تسيير وإدارة الأزمة، والتوزيع غير العادل للثروات الأمر الذي أدى إلى العديد من الانقلابات في مالي والنيجر

[1]- بسمة عولمي، مرجع سابق.

[2]- M.Tribalat ,"Immigration" , ***Cahiers français***, N.291.(Mai - Juin 1999): P.P 40.41.

[3]- عبد النور ناجي ، "الأبعاد الغير عسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة الغير القانونية في المغرب العربي"، (ورقة بحث قدمت في إطار أعمال ملتقى الجزائر الأمن في المتوسط، الجزائر، قسنطينة، 2008).ص.04.

وغيرها من الدول الساحلية، كما تفاقمت هذه الأوضاع في ظل التنافس الإيديولوجي بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة[1].

كل هذه الإنتكسات أدت إلى كساد القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع الإنتاجي الأهم في معظم الدول الساحلية، وإغلاق المصانع القليلة الموجودة بعد انخفاض أسعار المواد الأولية في الثمانينات من القرن الماضي، الأمر الذي سمح بصعود فواعل غير دولاتية تتحكم في التجارة غير الرسمية، وتم تحالف الجماعات الإثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية وقامت بتوسيع نشاطاتها خارج الحدود بين مالي وتشاد، والصحراء الغربية والجزائر، وتقريبا كل المنطقة الممتدة في الصحراء الكبرى[2]. هذا الأمر سمح بظهور اقتصاديات غير رسمية التي تهيمن على الشبكات الإجرامية، إذ أصبح الاقتصاد الموازي يوظف 65 بالمائة من عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي، كما تمتد نشاطاته عبر ا إقليمية حتى دول شمال إفريقيا[3].

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي لا طالما عرفت بها المنطقة، بسبب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن، ويمكن اعتبار أن طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حد كبير في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية، فالدولة نفسها هي التي تنتج أو تساعد على خلق الطريق غير الشرعية بسبب ضعف أجهزتها القانونية والقضائية، مما أدى إلى انتشار مظاهر الفساد في أوساط المجتمعات الساحلية بما فيها أجهزة السلطة[4].

كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية -خاصة الإثنية منها-، إلى شيوع حالة من الفوضى، أجبرت آلاف الأفراد واللاجئين إلى التنقل العشوائي، وبالتالي تشريد العديد من السكان وهو الأمر الذي ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب استمرار الحروب والنزاعات و الأسوأ من ذلك فإن هذه الوضعية قد أدت بسكان منطقة الساحل الإفريقي إلى تقديم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعا للاستفادة من المداخيل المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية، بالإضافة إلى هذا يشهد الساحل الإفريقي ظاهرتين مختلفتين ومتصلتين في أن واحد Phénomène concomitant et paradoxal؛ إذ يوجد اختراق واضح وكبير في السنوات الأخيرة لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود Transnationalبمنطقة الساحل وغرب إفريقيا، بالموازاة تشهد المنطقة عملية تقسيم المناطق الداخلية بسبب الصراعات المسلحة، ومع مرور الوقت حدث تداخل بين المناطق الحكومية والمناطق الرمادية لينتج عنها أشكال جديدة ومعقدة من الفواعل والشبكات ذات طبيعة سياسية،

[1]- Sandrine Tollotin, "Fin de l'empire français", ***Croissance***, N°.412, (Février1998): P.35.

[2]- Ibid.

[3]- Gail Wannenburg, "Organized crime in west Africa", ***African Security Review***, N° 14, (2005): P.05.

[4] -Laurence Aïda Ammour ," Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest", Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel , ***Cahier du CEREM***, N°13, Paris, (Décembre 2009): P.58

اقتصادية، إثنية واجتماعية، وهو ما جعل الحدود الفاصلة بين المجالات العامة والمجالات الخاصة تمتاز بالغموض، فسمحت بذلك للممارسات الإجرامية بالتنقل بكل حرية في ربوع منطقة الساحل الإفريقي[1].

كذلك كان للجغرافيا الإنسانيةGéographie Humaine دورا مهما في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة، عند خضوعها لمنطق العصب (القبلية في معظمها)Logiques Claniques فهذه الأخيرة تساهم في توليد أشكال التجارة غير الرسمية، حيث أن هذه الولاءات تقوم بتجزئة الفضاءات الوطنية غير المراقبة من طرف الدولة وهو الأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية أو إقليمية، سياسية أو اقتصادية، بالتالي يتم دمج ربوع منطقة الساحل الإفريقي في النظام الدولي للجريمة المنظمة، منذ نهاية الثنائية القطبية أصبحت الشبكات الدولية، من القضايا المهمة في العلاقات الدولية وخاصة للقارة الإفريقية فقد أصبحت تمثل عاملاً قويّاً للاندماج في العولمة. حيث استفادت الشبكات الإجرامية من الناحية المالية في العديد من الدول الإفريقية بسبب ظروفها أثناء الحرب البادرة[2].

تكمن قدرة هذه الشبكات الإجرامية في العمل في عدة مجالات في وقت واحد وتغيير سلم نشاطها محليا، إقليميا ودوليا وفقا لاحتياجاتها ولمتطلباتها، مما يجعل من الصعب حصرها في اتجاه واحد ونهائي، الخاصية الثالثة هي أنها أعادت رسم خريطة جديدة للمناطق الجغرافية بحيث خلقت حدود لا تتطابق مع الحدود الوطنية أين يكون تحديد عملها وتحركاتها باستمرار، بحيث يمكنها من التكيف مع كل الأوضاع والتغلب على العقبات التي تواجهها، كما أن تزايد وتداخلL'Amplitude et L'Imbrication الشبكات الإجرامية يجعلها غير قابلة للتجزئة لأنها مرتبطة بشكل وثيق، حيث لا نستطيع فهم حقيقة الجريمة المنظمة دون دراستها في إطار كلي وشامل، بسبب تداخل نشاطاتها، كما أن هناك اعتماد متبادل في مصادر تمويلها، لكن لأغراض التحليل، سيتم دراسة مختلف نشاطات الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وفق مقاربة سوسيو-أمنية وهي منهجية لازمة لفهم الظروف الخاصة بكل نشاط لذلك سيتم التركيز على مايلي:

- ✓ تهريب المنتجات القانونيةContrebande de produitslicites
- ✓ تهريب للمخدرات وإنتاجهاProduction et du trafic de stupéfiants
- ✓ تجارة الأسلحة الخفيفة Trafic d'armes légères[3].
- ✓ تبييض الأموالBlanchissement d'argent
- ✓ الخطف من أجل الحصول على فدية Kidnapping pour avoir une rançon

وقبل استعراض تفاصيل كل نقطة على حدى يبدو من المناسب تقديم صورة عامة لديناميكية النشاط الإجرامي في منطقة الساحل والتي تمتد في مصادرها وتداعياتها لشمال إفريقيا ولبلدان إفريقيا جنوب الصحراء. حيث تظهر "نيامي" و"أقاديز" في "النيجر" و"قاو" في "مالي" باعتبارهما مناطق عبور

[1] -Ibid.

[2]- Ibid.

[3]- Laurence Aïda Ammour, Op.cit. P.59

رئيسة ومراكز مهمة للنشاط الإجرامي الذي يمتد من تهريب السلع والمواد المحظورة إلى تهريب البشر، كما تظهر مثلث جبال تيبستي شمالي تشاد منطقة تمركز أخرى لخطوط التهريب الإجرامي مستفيدا من الانفلات الأمني في ليبيا وشمال النيجر.

ومن جهة أخرى تبين الخريطة أدناه محورية الإقليم الليبي بالنسبة لمجمل خطوط نشاطات الجماعات الإجرامية، ويساهم ذلك جنبا إلى جنب مع انتشار مسلحي القاعدة وداعش وغيرهم من الجماعات الإرهابية في تقاطع النشاطات الإرهابية والإجرامية في مختلف هذه المناطق بما يجعلها أكثر خطورة، بالنظر لتوفر المال والسلاح وهما الدعامتان الأساسيتان لتساند العنف، ومن جهة أخرى بسبب الصدام المسلح بين المجموعات المتنافسة على توفير الحماية بمقابل، لخطوط الإمداد وملاذات التمركز الإجرامي. وتبقى الملاحظة الأساسية هي أن مناطق اللااستقرار السياسي توفر بيئة ملائمة لتفشي الإجرام المنظم بسبب غياب الضبط الحكومي للنشاط الاقتصادي وسقوط هذا الأخير في فخ الاقتصاد الموازي الذي تتحكم فيه العصابات والمافيا وتدعم استمراريته المجموعات المسلحة المتنافسة للسيطرة على الأقاليم المتنازع عليها.

خريطة رقم12: توضح خطوط نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

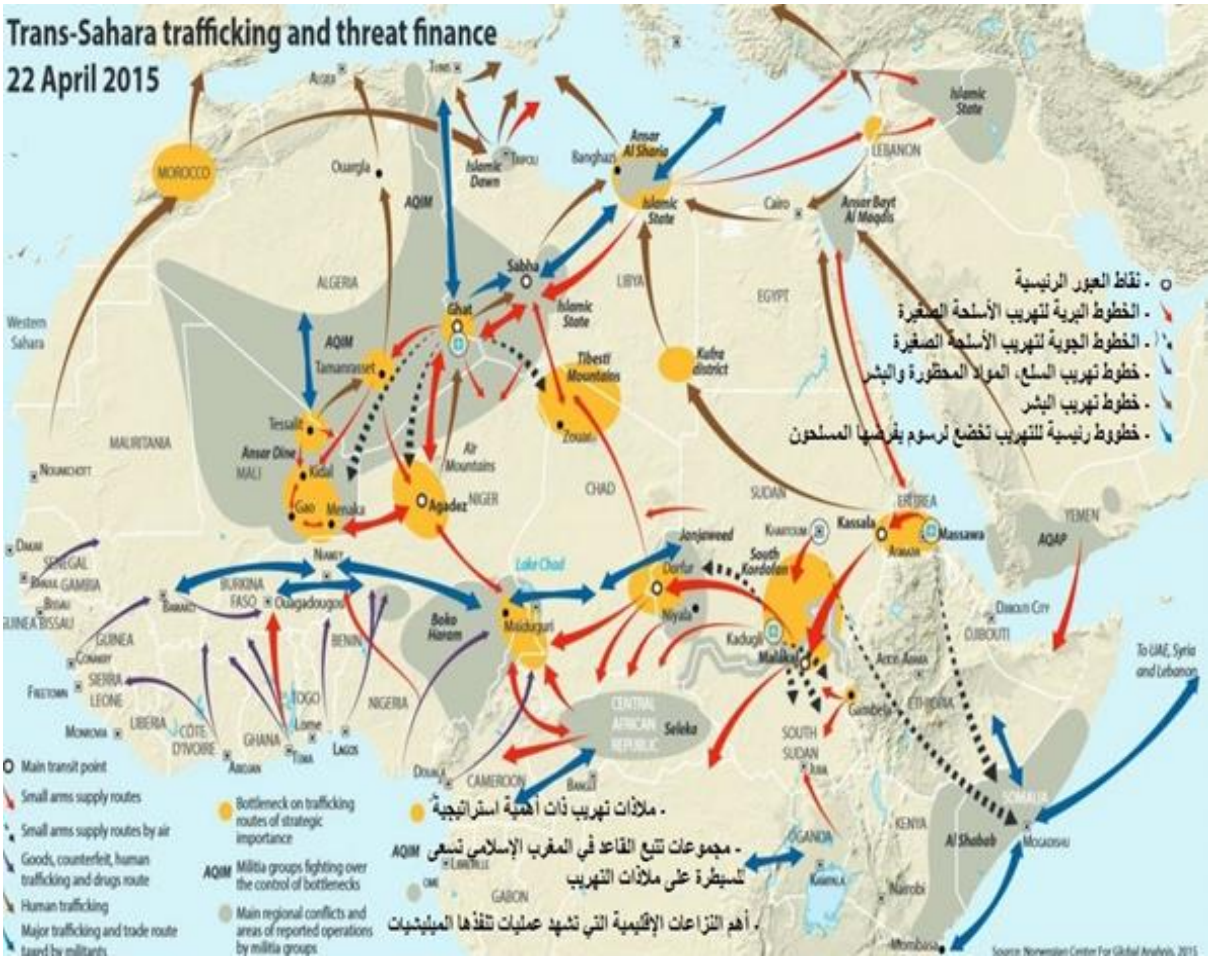

Source: " Immigration et crime organisé: Le rapport choc qui accable ",***Breizh-Info***,(Juillet 2015). Disponible sur: http: //www.breizh-info.com/2015/09/08/30671/immigration-et-crime-organise-le-rapport-choc-qui-accable(12/009/2015)

بعد تحديد مشهد شامل للجريمة المنظمة في منطقة الساحل بشكل خاص وارتباطاتها الإقليمية سيتم التفصيل في مختلف النشاطات الإجرامية ذات الصلة حسب المحاور المشار إليها:

1- تهريب المنتجات القانونية

يعتبر تهريب وتجارة السلع القانونية Produits Licites ظاهرة قديمة عرفتها منطقة الساحل الإفريقي، خاصة على الحدود البرية لمالي، النيجر، موريتانيا والمغرب حيث تمثلت هذه السلع في: المواد الغذائية الرئيسة القادمة من بعض الدول المغاربية ووسائل النقل مثل السيارات والسجائر وغيرها.يعرف هذا النوع من التجارة " بالتجارة غير الرسمية " Commerce Informel المنتشرة بكثرة في كل إفريقيا. ففي الأول كانت تتم المبادلات فقط بين السكان المحليين وكان الغرض منها هو سد حاجيات السكان في المناطق الفقيرة التي تعرف نقص كبير في المواد الغذائية، فكانت الطريقة والوسيلة الوحيدة للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة وأن الحدود لم تمثل حاجز أمام التجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية[1].

تباع السلع المهربة للصحراويين الذين يقايضونها بالإبل، الماعز أو المواد الغذائية والزراعية أما السجائر المهربة فتصل إلى نواكشوط ليتم تهريبها إلى المغرب عن طريق نواديبو Nouadhibou وتباع في الأسواق الداخلية للصحراء الغربية إضافة إلى السنغال، كما تعد الصحراء الغربية بمثابة مركز توزيع إقليمي Centre de distribution régional البضائع لجميع دول شمال إفريقيا، حيث يتم نقل البضائع بمساعدة سائقين محليين يتمتعون بخبرة كبيرة ودراية واسعة للصحراء، تتراوح أجرة كل واحد منهم ما بين 450 و680 دولار للرحلة الواحدة. كما تعتبر "موريتانيا" من أهم ثلاثة محاور لتهريب السجائر، وهي موانئ "لومي" Lomé و"كوتونو"Cotonou[2].

أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC سنة 2009 إلى أن السجائر المهربة عبر هذه المناطق تمثل حوالي 60 % من سوق التبغ الليبية(حوالي 240 دولار من العائدات على مستوى التجزئة) و18 % من السوق الجزائرية (حوالي 228 مليون دولار). تتألف الأطراف الرئيسة الفاعلة في هذا النوع من التجارة من مستوردي السجائر القانونيين، الذين يستوردون بضائعهم من مناطق التجارة الحرة مثل دبي، ولذلك فإن أفضل تفسير لهذه التجارة هو أنها إستراتيجية معتمدة من شركات التبغ للتحايل على الأنظمة الضريبية، أو كسر احتكار الدولة في شمال إفريقيا لتوزيع السجائر[3].

على غرار المواد الاستهلاكية المستوردة من الموانئ الموريتانية، والتي يتداولها التجار العرب في مدينة "تومبوكتو" بمالي، تجاوزت هذه التدفقات نظام الجمارك الرسمي في عملية أدت إلى نشوء ترتيبات غير رسمية بين التجار والمسئولين. وفي موازاة ذلك، نمت صادرات الإبل من مالي والنيجر إلى الجزائر وليبيا، وهي

[1] -Idem , P.60.

[2]- Laurence Aïda Ammour ,Op.cit, P.61.

[3]- ولغرام لاخر، " الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، ***أوراق كارنغي***، مؤسسة كارنغي: الشرق الأوسط، (سبتمبر 2012)، ص.ص، 06-05.

تعتمد في غالبية الأحيان على نفس الشبكات، كما قام التجار العرب بتعزيز وجودهم في هذا القطاع في كل من النيجر ومالي. أدى نظام تهريب المنتجات القانونية، إلى تآكل الأجهزة المركزية بسبب الفساد والتواطؤ بين المهربين والمسؤولين في دول منطقة الساحل الإفريقي، فخلال جزء من رحلتها، يتم نقل البضائع في شاحنات كبيرة على الطرق الرئيسة، بالتواطؤ مع مسؤولين أمنيين في مالي والنيجر. كما ساهم أيضا تهريب المواد الاستهلاكية ظهور عصابات أصغر حجما من المهربين، تقوم بنقل السلع من موريتانيا ومالي والنيجر وصولا إلى الجنوب الجزائري[1] .

2- تجارة المخدرات

يعتبر تعاطي المخدرات ظاهرة قديمة جدا عرفتها الإنسانية، فحسب بعض الباحثين يعود أصلها للعصر النيوليتيكيNéolithique، حيث كانت تسمى في المجتمعات البدائية بالنبتات السحرية Plants magiques[2]. أما بالنسبة لإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي فيعود اندماجهما في الاقتصاد العالمي لتجارة المخدرات إلى ثمانينات القرن الماضي، ومن أهم هذه المخدرات نجد: الكوكايين، والحشيش Cannabis، فقد أصبحت إفريقيا اليوم تمثل منطقة إستراتجية لتجارة المخدرات القادمة من كولومبيا، فينزيولا والبرازيل، عن طريق ميناء" بيساو والرأس الأخضر في الشمال، ويفسر ارتفاع تجارة المخدرات بالمنطقة بسبب: القمع الذي تعرضت له عصابات المخدرات في القارة الأمريكية خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ما دفع بهذه الشبكات إلى البحث عن مناطق جديدة تستطيع من خلالها تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية، كما تساهم نسبة الفساد والرشوة، المرتفعة بالقارة الإفريقية بدخول المخدرات، بهذا أصبحت إفريقيا تصنف ضمن القارات الأكثر استهلاك لمختلف أنواع المخدرات، ويمكن حصر الأسباب التي جعلت من إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي تتحول إلى منطقة مستقطبة لتهريب مختلف أنواع المخدرات ما يلي: [3]

- ✓ الطبيعة الصحراوية لمنطقة الساحل الإفريقي فهي عبارة عن أراضي يصعب مراقبتها والتحكم فيها.
- ✓ ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول الساحل، لأنها مجهزة فقط لضبط الأمن العام وليست مؤهلة للقيام بمهام البحث والتحقيق الصعبة.
- ✓ انتشار مختلف مظاهر الفساد والرشوة.
- ✓ قصور الجهاز القضائي وتخلفه، حيث أنه أصبح عرضة للتلاعب والفساد.

أما أهم المخدرات التي تعبر الساحل الإفريقي هي:

[1]- Judith Scheele, "Circulations marchandes au Sahara: Entre licite et Illicite ", ***Hérodote***, N°142, (Mars 2011): P.12.

[2]- Alain Labrousse , Michel Koutouzis, **Géopolitique du trafique de drogues**.(Paris: Economica , 1996) ,P.11.

[3]- Laurance Aide Ammour, " les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ***", SeguridadDefensa en et Mediterranea (SEDMED),*** Barcelona, (Octubre 2010): P.05.

2-1- القنب الهندي-دور المساحات المزروعة في المناطق الفقيرة

يمكن إرجاع أسباب انتشار زراعة القنب الهندي في منطقة الساحل، إلى الأرباح الهائلة التي تحققها زراعته مقارنة بالمنتجات الزراعية الأخرى، حيث تساهم زراعة هذا النوع من المخدرات بطريقة أو بأخرى في تقليص مستوى الفقر الذي يعانيه المزارعين في المناطق الريفية وحتى في المناطق الحضارية[1].

2-2- تهريب الكوكايين-دور الكارتلات العابرة للحدود وتفشي مظاهر الفساد

منذ بداية القرن الجديد أصبحت القارة السمراء تشكل تدريجيا منطقة عبور جديدة للكوكايين[2]. رغم أن الكوكايين لا يتم إنتاجه في إفريقيا، فحسب الأنتربول قدر الكوكايين التي يروج سنويا بإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بحوالي 1.8 مليار دولار سنة 2011، فمنذ نهاية التسعينات أصبحت تجارة الكوكايين تعرف نشاط كبيرا في هذه المناطق بواسطة أكبر " كارتلات" Cartels المخدرات في أمريكا الجنوبية، حيث تصل الكوكايين إلى غينيا بساو وسرليون عبر البحر ليتم نقلها بعد ذلك إلى السنغال وموريتانيا ثم إلى المغرب لينتهي بها الأمر بأوروبا. أما الطريق البري للكوكايين فيمر عبر موريتانيا والمغرب، أما الطريق الجوي يمر عبر الدار البيضاء ومالي[3]. كماتحولت موريتانيا بصورة تدريجية إلى سوق الجملة لتجارة الكوكايين المرسلة إلى السنغال والمغرب ليتم نقلها إلى أوروبا بواسطة الحاويات المخصصة لنقل وتصدير الأسماك[4].

2-3- الأفيون

يعتبر الأفيون مادة مخدرة من أصل نباتي تستخدم لصناعة الهيروين، وتعتبر القارة الأسيوية المنتج الأول للأفيون في العالم، تشير تقارير الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة إلى أن "أفغانستان تنتج من الأفيون سنويا حوالي 5300 طن، يتم تحويل 2700 طن منه إلى هيروين، تليها جمهورية اتحاد بيرمانيا الواقعة جنوب آسيا بإنتاج يصل إل 500 طن ويتم تحويل 450 طن منه إلى هيروين في نفس السنة. تعتبر أفغانستان نقطة انطلاق أكبر تجارة الأفيون الخام والمحول نحو أوروبا وإفريقيا[5].

---

[1]- Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ",Op.cit, P.63.

[2]- Alain Rodier,"Afrique de l'Ouest: vulnérabilités et facteurs d'insécurité ", Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, ***Cahiers de l'IRSEM***,N°.08. (2011): P.105.

[3]- Laurence Aïda Ammour ,Op.cit, P.64.

[4]- Ibid. P. 66.

[5]- منصور لخذاري، " إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر: 2006-2011"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم السياسية تخصص: تنظيمات سياسية إدارية، جامعة الجزائر 3، 2013)، ص 136.

خريطة رقم 13: توضح أنواع المخدرات وممرات تهريبها في منطقة الساحل الإفريقي.

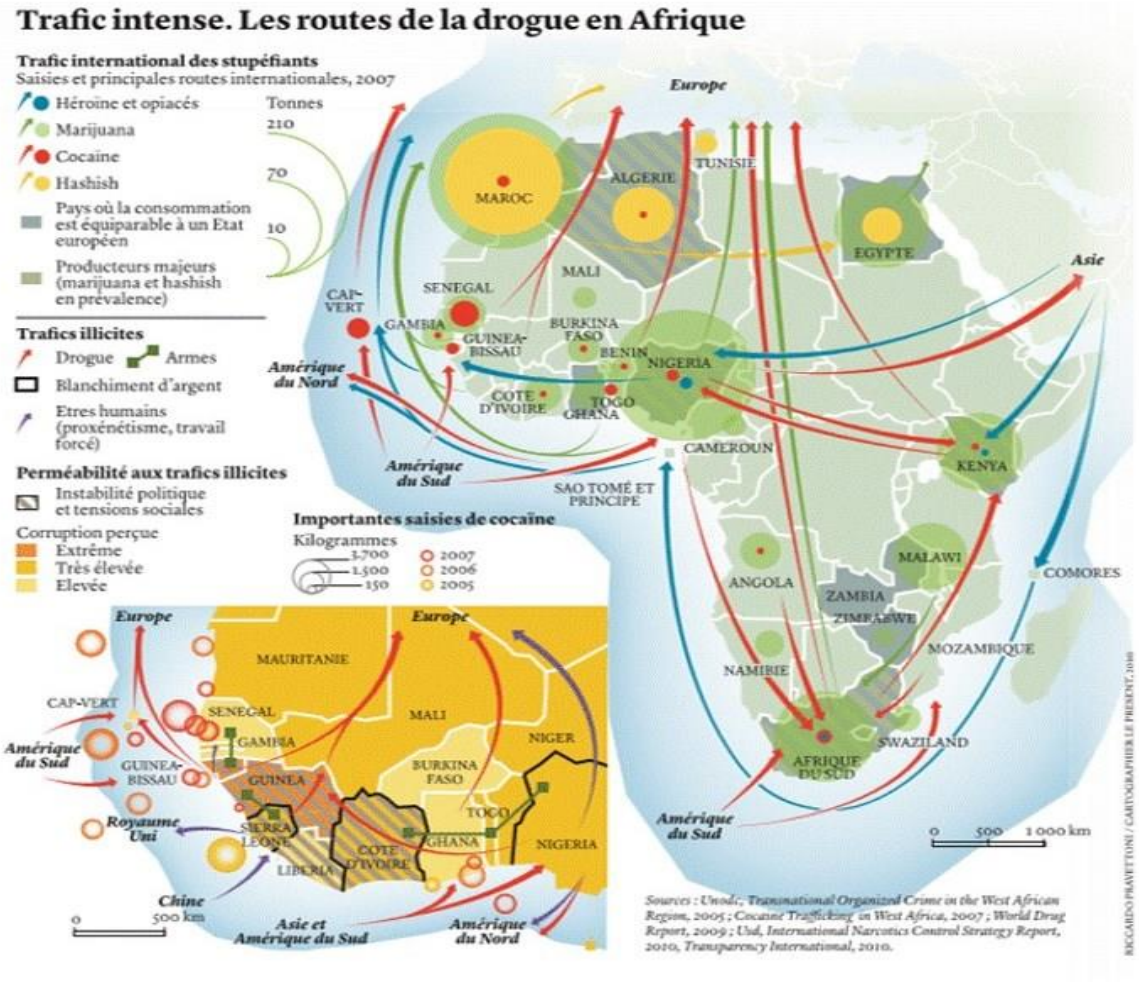

Source: Hubert Ledoux, " Trafics de drogues et fragilité des Etats ",***La revue de presse***, (13 octobre 2012). Disponible sur: https: //revuedepressecorens.wordpress.com/2012/10/13/trafics-de-drogues-et-fragilite-des-etats/**(06/05/2015)**

3- تجارة الأسلحة الخفيفة: دور الصراعات الداخلية المزمنة

حسب تقرير الأمم المتحدة، فإن الأسلحة المهربة التي تدخل غرب إفريقيا سنويا، تأتي من دول أوروبا الوسطى والشرقية، روسيا، الصين ودول إفريقية أخرى، إذ يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونية، لكن انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة إلى جهات غير قانونية، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا، حيث تبلغ حصة إفريقيا الغربية وحدها "8" ملايين قطعة سلاح، و100.000 كلاشنيكوف بمنطقة الساحل الإفريقي[1].

إن ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة هو تعقيدها وتعدد أطرافها، خاصة مع ظهور " السماسرة " Courtiers الذين يمثلون حلقة الوصل بين المشتري البائع،

[1]- Laurance Aïda Ammour ," les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ", Op.cit.P.6

والناقل والمقرض وشركات التأمين بغية ترتيب عمليات التنقل (الأسلحة) مما يجعل من الصعب السيطرة ومراقبة هذه الأطراف، خاصة في ظل استغلالها للثغرات القانونية، وتزويدها بالوثائق الإدارية بالتواطؤ مع إطارات مهمة داخل الدولة وهم الفواعل الأخطر في هذا النوع من النشاطات الإجرامية[1].

4- تبييض الأموال

من أجل استعمال الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات، تقوم عصابات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، بعملية تبييض الأموال من خلال أشكال مختلفة، ففي الكثير من الأحيان، يستثمر هؤلاء المجرمين الأموال المشبوهة في المشاريع العقارية أو عقود التأمين في الدول التي تتسم بوجود قوانين غير واضحة، ففي بعض الدول مثل بوركينافاسو والسنغال، أين السوق العقاري في زيادة مستمرة، فإن سهولة اقتناء المنازل والمباني يسهل من عملية تبييض الأموال، وعلاوة على ذلك، فإن هذا النوع من الاستحواذ يصعب اكتشافه نظرا لعدم وجود بيانات مركزية أوسجل عقاري[2].

5- الخطف للحصول على الفدية

ارتبط تزايد عمليات الاختطاف للحصول على فدية ارتباطا وثيقا بتنامي وجود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الساحل الإفريقي، والتي كانت محركا رئيسا له، ومنذ نهاية تمرد الطوارق في شمال مالي والنيجر في منتصف التسعينات، شملت ما يسمى باللصوصية المتبقية، التي تؤثر على الصحراء عمليات خطف الرعايا الأجانب من حين لأخر لغايات سياسية أو مالية. فالدوافع السياسية لنشر الرعب لعبت دورا محدودا في عمليات احتجاز الرهائن التي قام بها تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي، ومع أن التنظيم عبر في بعض الأحيان عن المطالب السياسية في الرسائل التي كان يبثها على شبكة الإنترنيت، إلى أن الأدلة المتوفرة تشير إلى أنه تم تأمين إطلاق سراح المواطنين الأجانب من خلال دفع الفدية[3].فهذه الأخير تمثل المغذي المالي الرئيس للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

[1]- Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op.cit, P.67.

[2]- Abdelkader Abderrahmane ," The Sahel: A crossroads between criminality and terrorism" , ***Institute français des relation internationales (IFRI)*** , Paris (10/10/2012): P.12.

[3]-ولغرام لاخر، المرجع السابق، ص، ص: 09-10.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالاتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الهجرة غير الشرعية من بين المشاكل الأمنية الجديدة التي ألقت بظلالها على منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد التحولات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخير، كما أن الحدود الموروثة عن الاستعمار بالنسبة للقبائل المجاورة لا تشكل حواجز عازلة، خاصة في بعض المناطق والدول التي أصبحت ترى في منطقة شمال إفريقيا وبعض مناطق الغرب الإفريقي على سواحل المحيط الأطلنطي، طريق للراغبين في الهروب من الفقر وتردي الظروف المعيشية التي تعرفها دول منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: مفهوم مصطلح المهاجرين غير الشرعيين

يعتبر مصطلح مهاجر غير شرعي عن مجموعة الأشخاص الذين يدخلون منطقة أو بلاد بدون تأشيرة أو بطرق غير قانونية، ويلجأ هؤلاء الأشخاص إلى عدة طرق للوصول على تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب والتسلل من خلال الحدود أو استعمال الوثائق وجوازات السفر المزورة[1].

وتنقسم هذه الظاهرة إلى نشاطين، الأول عبارة عن نشاط فردي والثاني مهني منظم، ففي النوع الأول يقوم شخص بمفرده أو في إطار مجموعة صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية بدون علم إدارة السفينة، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ وعادة ما يختفون داخل المخازن أو داخل المستودعات أو قوارب النجاة. وقد يستخدم بعض هؤلاء الأفراد الممرات البرية التي تقل نقاط ومراكز المراقبة من قبل حراس الحدود. أما النوع الثاني من التهريب البشري يتم عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب الإقليمية والعالمية، التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من طرف رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب[2].

الفرع الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

يمكن حصر الأسباب الرئيسة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، إلى عوامل إقتصادية، وإجتماعية، و سياسية، وأمنية التي يعيشها الأفراد في الدول الإفريقية:

1- الأسباب السوسيواقتصادية

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم الأسباب الدافعة لظاهرة الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، فالفقر والبطالة الذي تعاني منه جل الدول الإفريقية يدفع بالأفراد وخاصة الشباب منهم إلى البحث عن أماكن أفضل للتمكين الاجتماعي وتحسين ظروفهم المعيشية وتحقيق حياة أفضل من التي

---

[1]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة عير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص.17.

[2]- نفس المرجع، ص، ص 19، 20.

كانوا يعيشونها في بلدهم الأصلي، كما ساهم إخفاق الحكومات الإفريقية وعدم قدرتها على إيجاد حول حقيقية للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها شعوبها وعلى رأسها الفقر والبطالة.

2- الأسباب السياسية والأمنية

تتمثل في ضعف وتخلف دول الجنوب، وكذلك انتشار حالات اللااستقرار الأمني نتيجة الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية المسلحة والكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، فهي تشكل أسباب رئيسة في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت الدول الإفريقية دول طاردة للسكان بسبب ما تعانيه من أزمات خاصة تلك المتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل النمو الديموغرافي السريع لدولها، بينما أصبحت الدول الأوروبية دول جاذبة للهجرة نتيجة تقدمها الاقتصادي وتوفر فرص العمل وارتفاع نسب الشيخوخة فيها.

الفرع الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية المتعلقة بالاتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر الساحل الإفريقي نقطة عبور إستراتيجية دولية للعديد من المهاجرين غير الشرعيين، انطلاقا من الدول الساحلية مرورا إلى الدول الأوروبية عبر بلدان شمال إفريقيا، من خلال البحر الأبيض المتوسط عبر دول المغرب العربي التي تعد معبر رئيس إلى دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا، إيطاليا، وإسبانيا. فأصبحت منطقة الساحل الإفريقي بهذا تمثل معبرا آمن للمهاجرين غير القانونيين يؤمن لهم نقلهم عبر بعض الممرات الغير مراقبة من طرف الحكومات الساحلية. وعند القيام بدراسة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين في الساحل الإفريقي يمكننا التميز بين ثلاث أصناف من الهاجرين: [1]

1- فئة المهاجرين غير الشرعيين التي تبحث عن الاستقرار

هذا النوع من الهجرة معروف منذ القديم ويدخل ضمن الهجرة الطبيعية، تتجه عادة حركة الهجرة داخل دول القارة الإفريقية.

2- فئة المهاجرين غير الشرعيين التي تتخذ من دول المغرب العربي محطة عبور

تنشط في هذا النوع حركة الهجرة غير الشرعية خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الساحلية، تزامن ذلك مع سياسية تضيق الخناق على حركة الهجرة التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي ضد دول الجنوب، ما دفع العديد من المهاجرين للبحث عن طريق غير شرعي للوصول إلى العالم الآخر، أحد هذه الطرق هي المرور عبر دول المغرب العربي تمهيدا لدخولهم الأراضي الأوروبية، لكن الكثير منهم تعذر عليهم ذلك فانتهى بهم المطاف إلى الاستقرار في دول المغرب العربي، وهذا ما يفسر إلى حد كبير تمركز عدة جاليات إفريقية بمنطقة الجنوب الجزائري خاصة بأدرار وبتمنراست[2].

[1]- Gérard-François Dumont," La Géopolitique des Population du sahel", Op.cit. P.42.

[2]- Laurent Bossard," Un Atlas du Sahara-Sahel: Géographie, Economie et Insécurité", Dans: ***Cahiers de L'Afrique de L'Ouest, ED: OCDE***, (2014): P.P.133.134.

3- فئة المهاجرين غير الشرعيين الذين ينشطون في مجال التهريب

تصنف هي الأخرى ضمن الهجرة غير الشرعية، وهم الذين يتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب والإجرام. حيث أقرت أخر التقديرات لمعدل الهجرة الدولية للدول الساحلية الرئيسة - لا تدل على وجود معدلات سلبية للهجرة- إلا في مالي ولكن هذه التقديرات لا تنفي غياب حركيات الهجرة بالمنطقة، ومثال عن ذلك المعطيات التي قدمها البنك الدولي للسنوات الأخيرة، حيث قدرت نسبة المهاجرين في موريتانيا بأكثر من 3 % أي أكثر من 100.00 شخص هاجروا نحو أربع مناطق جغرافية هي: [1]

- ✓ الأولى تخص الهجرة نحو دول غرب إفريقيا خاصة السنيغال، نيجيريا وغامبيا
- ✓ الثانية تخص الهجرة نحو إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ✓ تليها الهجرة نحو أوروبا وخاصة فرنسا وايطاليا.
- ✓ في الأخير الهجرة نحو أمريكا الشمالية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر " مالي" الدولة الساحلية الإفريقية، التي تعرف أكبر معدلات الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، سواء كانت هجرة داخل القارة نفسها Intracontinentale، أو هجرة باتجاه القارات الأخرى Intercontinentale حيث تقدر نسبة المهاجرين بـ 1.2 مليون، أي ما يعادل 9 % من السكان، في حين يبلغ عدد المهاجرين إليها أقل من 50.000 وتعد فرنسا الدولة المستقطبة لأكبر عدد من المهاجرين الماليين، فحسب التقديرات الأخيرة للوزارة الفرنسية، بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي حوالي 50.000 مهاجر في فرنسا كما أن الدول الرئيسة التي يهاجر إليها الماليون هي: ساحل العاج، بوركينافاسو، نيجيريا، فرنسا، النيجر، الغابون، السنيغال أما في النيجر فقد قدر البنك الدولي عدد المهاجرين النيجريين بـ 438.000 مهاجر، أي ما يعبر عن 3 % من مجموع السكان، وذلك في اتجاهين رئيسين الأول: داخل دول غرب إفريقيا (الكوت ديفوار، بوركينا فاسو، نيجيريا، تشاد، الطوقو، و البينين)، أما الاتجاه الثاني فهو خارج إفريقيا نحو الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا[2].

[1]- Ibid. P.43.

[2]- Ibid.

خريطة رقم 14: توضح معابر المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا مرورا بدول المغرب العربي.

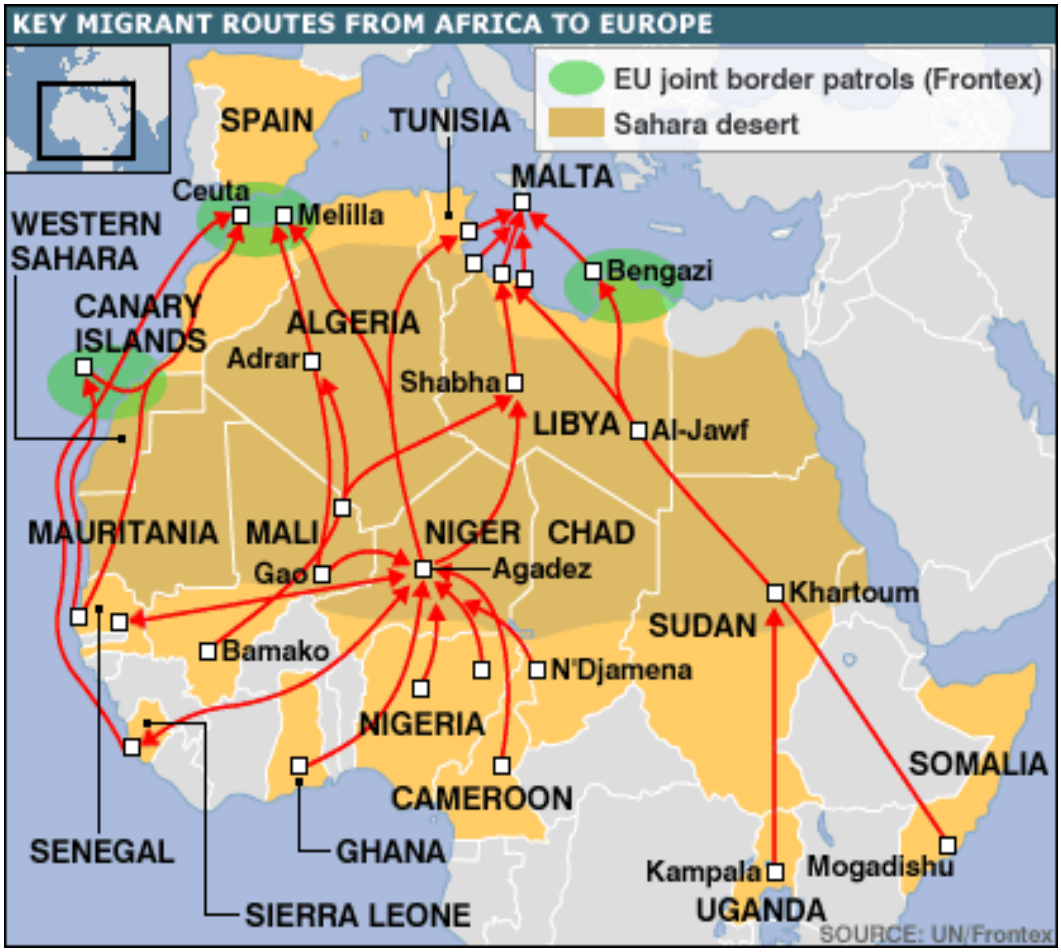

Source: Henri Plagnol, FrancoisLoncele, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne " ,Op.cit.P.28.

يمكن تفسير ظاهرة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، بوجود روابط منطقية تقليدية Logiques Traditionnelles تربط المنطقة بنفس المجال الجغرافي وببعض القرارات الجيوسياسية ومن جهة أخرى يمكن تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل وكغيرها من المناطق الأخرى في القارة الإفريقية بوجود تصور معين لدى الحكومات التي تساهم في تعزيز ظاهرة الهجرة السرية لسببين هما:

- ✓ تساهم الهجرة من تخفيض حالات الاستياءMécontentementsلدى المواطنين بسبب التحويلات المالية المرسلة من الخارج.
- ✓ ومن جهة أخرى تساعد الهجرة على التخلص من الفئة الساخطة للمجتمع بسبب الأوضاع المزرية التي يعيشونها.

إن ظاهرة الهجرة السرية لا تمثل في حد ذاتها تهديدا أمنيا رئيسا كما يعتقده البعض، ولكن قد تصبح كذلك إذا ما توفرت مجموعة من المعطيات والظروف المناسبة كاليأس والإحباط الذي قد يتعرض له المهاجرون فتستغله شبكات الجريمة المنظمة في تنفيذ أعمالها الإجرامية.كما قد تتقاطع الهجرة السرية في الكثير من الأحيان مع ظاهرة الاتجار بالبشر عن طريق المتاجرة بالمهاجرين من قبل شبكات الجريمة المنظمة، حيث يقومون بتهريبهم إلى الخارج بغية استغلالهم في أعمال الدعارة Proxénétisme، أو في الأعمال الشاقة[1].

[1]- Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op.cit, P.73.

المبحث الثالث: لعبة القوى الدولية والإقليمية حول منطقة الساحل الإفريقي

بعدما كانت إفريقيا تمثل الإطار الخلفي لبعض دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا وإنجيترا في المراحل الاستعمارية للقارة السمراء، اشتدت المنافسة عليها بعد الحرب الباردة، حيث دخلت الصين حلبة المنافسة بقوة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى إيران بصفتها قوة صاعدة إقليميا، الأمر الذي يشي بدخول هذه القارة مرحلة جديدة، تتحول فيها إلى مسرح عمليات ونقطة جذب وساحة صراع على مناطق النفوذ الإستراتيجية وعلى الثروات والموارد بين مختلف القوى الدولية والإقليمية التي تعمل جاهدا على استحواذ القسم الأكبر من خيرات إفريقيا في ظل المعانات التي تعيشها الفئة الكبرى من شعوب هذه القارة. سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم السياقات التي تستقطب أنظار القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي، كذلك سنبين مختلف القوى الدولية التي دخلت حلبة التنافس على إفريقيا والساحل الإفريقي.

المطلب الأول: السياقات العامة المفعلة لظاهرة التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

تمتاز منطقة الساحل الإفريقي عن غيرها من المناطق برزمة من الخصائص والمميزات هذه الأخيرة جعلتها عرضة لما يعرف بالتنافس أو التكالب الدولي من طرف القوي التقليدية الاستعمارية (فرنسا)، كذلك القوى الصاعدة(الصين، الهند، البرازيل...)، فالهدف الأول من هذا التنافس هو محاولة هذه القوى تأمين إحتياطاها الطاقوية في ظل التناقص العالمي لهذه الموارد. يترجم كذلك هذا التوجه من خلال تقوية دور الدول المنتجة للبترول في إفريقيا مثل السعودية وإيران، التي تمنح للدول الإفريقية الفرصة في مواجهة القوي الاستعمارية، ويتم هذا بخلق سياسات وفرص شراكة قوية[1]. من خلال هذا يمكننا رصد الرهانات الرئيسة المحركة لحضور القوى الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي والتي هي:

- ✓ الاستحواذ على الموارد الباطنية التي تزخر بها منطقة الساحل الإفريقي (البترول والغاز).
- ✓ الاستحواذ على اليورانيوم الذي يتم استعماله في الصناعات المدنية والعسكرية.
- ✓ الاستحواذ على مناجم الماس.
- ✓ الاستحواذ على الأراضي الزراعية[2].

[1]- Mahdi Taj,"Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'ouest et au Sahel", Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, ***Cahiers de l'IRSEM***,N°08. 2011.P.136.

[2]- Ibid.

المطلب الثاني: نحو ترتيب للقوى التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي: من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة

قام جوزيف ناي Joseph Ney سنة 1990، بتقديم قراءة جديدة لمفهوم القوة الأمريكية، فميز نوعين من القوة، الصلبة Hard، والناعمة Soft. فمن خلال هذا التحليل، القوة الصلبة تجمع بين الوسائل السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وتقوم بفرض السيطرة والهيمنة عن طريق القوة والنزاع إذا استوجب الأمر ذلك، أما القوة الناعمة بخلاف الأولى فهي تسعى إلى تحقيق الأهداف الدولية عن طريق تفعيل القدرات المؤسساتية والوسائل الدبلوماسية الحميدة التي تنص عليها أجندة المجتمع الدولي. فمن خلال تقسيم جوزيف ناي للقوة يمكننا فهم تموقع القوى الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، عن طريق استخدامها لعدة وسائل للقوة[1].

الفرع الأول: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كقوى صلبة في منطقة الساحل الإفريقي

تعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أهم القوى البارزة في منطقة الساحل الإفريقي، ويتجلى هذا فيما يلي؛

1- فرنسا والساحل الإفريقي: من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة

تعد فرنسا قوة استعمارية تقليدية في إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة، فعلاقاتها التاريخية مع مستعمراتها السابقة مكنتها بتطوير إستراتيجية تأثير Stratégie d'influence، حيال دول الساحل الإفريقي، هذه الإستراتيجية التأثيرية التي تعتمد مضامينها على الوسائل السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدينية، والثقافية، واللغوية، من خلال المنظمة العالمية للفرونكوفنيةOIF، بهذا تظهر فرنسا كقوة صلبة في منطقة الساحل الإفريقي، بامتلاكها لهذه الوسائل خاصة العسكرية منها، فالكتاب الأبيض للأمن والدفاع الفرنسي Livre blanc de la sécurité et la défonce de la France، لسنة 2008، نص على عقد العديد من الاتفاقيات والبرامج العسكرية التي تجمع بين فرنسا والعديد من الدول الإفريقية، هذه البرامج سمحت لفرنسا من إنشاء العديد من القواعد العسكرية في دول منطقة الساحل الإفريقي[2].

كما تتمكن فرنسا من استرجاع مجدها في القارة الإفريقية، من خلال تبنيها لموقف يمكننا أن نقول بأنه يتحكم عن بعد En retrait في دول الساحل الإفريقي، مكن لفرنسا من أوروبةEuropéanisation وأفرقة Africanisationإستراتيجيتها. بفضل كل هذا تمكنت فرنسا من الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي. كما يمكننا اعتبار فرنسا بأنها قوة ناعمة في

[1]- Idem. P. 137.

[2]- Mahdi Taj. " Rôle des puissances étrangères en Afrique et au Sahel ", ***La géopolitique sur le Net***, (21 juin 2010): Disponible sur: http: //www.realpolitik.tv/2010/07/cartographie-du-role-des-puissances-etrangeres-en-afrique-de-louest-et-au-sahel/(20/03/2014)

إفريقيا والساحل الإفريقي، فبفضل سنوات الاستعمار الفرنسي التي عاشته دول الساحل الإفريقي، تمكنت فرنسا من التغلغل في أعماق المجتمعات الإفريقية بفرض هيمنتها عن طريق الثقافة واللغة، وبتكوينها للنخب الحاكمة في الدول الإفريقية، في هذا الإطار تتمركز باريس كفاعل خارجي رئيس يسيطر على المدى القريب والبعيد على غالبية الدول الساحلية الإفريقية[1].

2- الولايات المتحدة الأمريكية كقوة صلبة في منطقة الساحل الإفريقي

تعود البوادر الأولى للاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية إلى سنة 1958، أين تم إنشاء بتاريخ 02 سبتمبر من نفس السنة " مكتب الشؤون الإفريقية الخارجية"، بتوصية من نائب الرئيس الأمريكي " دوايت إيزنهاور" Dwight Eisenhower، و"ريتشارد نيكسون Richard Nixonعقب زيارته إلى غانا، أتبعته خطوات دبلوماسية ترجمت التقارب المراد إحداثه بين الإدارة الأمريكية وإفريقيا بفتح السفارات الأمريكية بالبلدان الإفريقية حديثة الاستقلال، تجسيدا لما بات يروج في الأوساط السياسية الأمريكية على إن" الولايات المتحدة الأمريكية تزعم إلى إقامة علاقات مباشرة مع الدول الإفريقية، ولن نتعامل معهم بعد ذلك من خلال حلفائنا الأوروبيين[2]. فإفريقيا في ذلك الوقت لم تكن تتمتع بمكانة كبرى ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، حيث كانت على هامش أولوياتها باعتبار إفريقيا ودول الساحل الإفريقي منطقة نفوذ فرنسا، كذلك هو الأمر بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي التي لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية سياسة بارزة حيالهما[3].

لكن بعد مرور سنوات قليلة من انتهاء الحرب الباردة، أخذت الولايات المتحدة منحنا أخر لإستراتيجيتها وهو القوة الصلبة تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي، حيث قامت أمريكا بقفزة نوعية في سياستها حيال إفريقيا والساحل الإفريقي، معتمدة في ذلك على جملة من الترتيبات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والدينية (تأثير الكنائس الإنجيلية Eglisesévangélistes في إفريقيا والساحل الإفريقي)، والعسكرية(تقديم العديد من البرامج الأمنية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات والقرصنة التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي)، فبفضل هذه الترتيبات تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز مكانتها والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وتأمين احتياطاتها النفطية في منطقة الساحل الإفريقي[4].

3- الصين والساحل الإفريقي: بين تقاطع القوة الصلبة واللينة

يتميز الحضور الصيني في إفريقيا ومنطقة الساحل بالهدوء والثبات على خلاف الحضور الفرنسي والأمريكي في المنطقة، حيث تعتبر الغاية الاقتصادية المحرك الرئيس للصين في إفريقيا، ما أثار امتعاض

---

[1]- Mahdi Taj, « Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'ouest et au Sahel",Op.cit.P. 138.

[2]- منصور لخذاي، المرجع السابق، ص 219.

[3]-Yahya H.Zoubir ," Les Etats-Unis et le Maghreb Central: Un intérêt croissant ", Dans: Abdi Nouredine (Editeur) , ***Algérie, Maghreb, Méditerranée***, Paris: Institut de monde Arabe ,(2006): P. 226.

[4]- Mahdi Taj. " Rôle des puissances étrangères en Afrique et au Sahel ", Op.cit.

القـــوى الأخـــرى ذات المصـــالح الإســـتراتيجية، ويبـــرز هـــذا فـــي مقولـــة الباحـــث "جوليـــان بوكيلولوسـايLossay– JulienBokilo، : " أثـار الاسـتثمار المتصـاعد للصـين في إفريقيـا قلـق الشـركاء التقليديين للقارة، خاصة وأنها جاءت بمقاربة جديدة للشراكة مبنية على أساس الاحترام المتبادل انطلاقا من القاعدة الاقتصادية "رابح-رابح"، وهي الإستراتيجية التي فتحت لها أبواب إفريقيا على مصرعيها أمام دهشة وارتياب منافسيها"[1].

إذا يمكن القول بأن الدور الصيني في منطقة الساحل الإفريقي لديه ظاهريا اهتمامات اقتصادية، استثمارية، وتنموية للقارة الإفريقية، لكن عند تتبع الدور الصيني في الساحل الإفريقي يتبين أن الصين لـديها اهتمامـات أخـرى كبيـع الأسـلحة الصـينية للعديـد مـن الـدول السـاحلية التي تعـرب حـروب أهليـة وصراعات إثنية. وهذا ما سنبينه في المبحث الأخير من الفصل الثاني للدراسة.

[1]- منصور لخذاري، مرجع السابق الذكر، ص 224.

المطلب الثالث: تنافس القوى الخارجة الأخرى على منطقة الساحل الإفريقي

من بين أهم القوى الخارجية التي تحاول التجذر في منطقة الساحل الإفريقي نجد:

الفرع الأول: الدور الروسي

تعمل روسيا جاهدا إلى خلق دور لها في منطقة الساحل الإفريقي، معتمدة في ذلك على القنوات الدبلوماسية حيث أنها تحاول على إظهار نفسها ليست كقوة متنافسة، وإنما كقوة مسئولة وحريصة على الحفاظ على سيادة دولة السودان، لكن في واقع الأمر فإن روسيا لا تختلف كثيرا عن الصين، فهي تحاول استغلال " الثغرات الغربية" لتعزيز وجودها ونفوذها في السودان، وحتى في منطقة الساحل، مثلما عززت وجودها ونفوذها بقوة في نيجيريا من أجل التأثير في مشروع خط أنابيب نقل الغاز TSGPوهو الخط الذي سيربط منطقة " وراي" Wari في نيجيريا بمنطقة بني صاف بالجزائر من المحتمل أن يبدأ عمله سنة 2016، هذا المشروع الذي يتوقع أنه سيؤدي إلى اضطرابات جيوسياسية كبيرة بمنطقة الساحل الإفريقي[1].

الفرع الثاني: الدور الإيراني

يؤكد العديد من المحللين على الدور المتنامي الذي أصبحت تلعبه طهران في منطقة ساحل الإفريقي، يمكن تفسير هذا الاهتمام بوجود طوائف شيعية بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث تنتشر الأقلية بصفة خاصة في كل من موريتانيا، السنغال، مالي والسودان كما أن هناك من يعتقد أن طهران تمارس أيضا في الخفاء نوعا من الدبلوماسية السرية، معتمدة في ذلك على الجهاز ألمخابراتي الإيراني وبعض العناصر من حزب الله اللبناني، بهدف التأثير على النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في الساحل الإفريقي. ما يؤكد صحة هذا الطرح هوما نقلته وكالة ستراتفورStratforالأمريكية في رسالة إخبارية بتاريخ 26 مارس 2009 أن إيران قامت بتكليف عناصر من حزب الله يمتلكون وثائق مزورة بغرض شراء أسلحة غير مشروعة من تجار سودانيين ولعل هذا ما يفسر إلى حد بعيد قيام إسرائيل في منتصف شهر أفريل2009 خلال الحرب على غزة بقصف قافلة من الشاحنات على الحدود المصرية السودانية. ووفقا لمصادر أخرى هناك من يعتقد أن إيران، تقوم بنقل أسلحة (صواريخ بعيدة المدى) انطلاقا من إيران وإيصالها إلى حماس عبر الحدود المصرية السودانية، مرورا بشبه جزيرة سيناء المصرية، عن طريق حفر أنفاق تحت الحدود مع قطاع غزة[2].

الفرع الثالث: الدور الإسرائيلي

تسعى إسرائيل التأثير في الفضاء الساحلي تحقيق رهانين رئيسين، يتمثل الأول في محاولة إضعاف دولة عربية تمثل العمق الاستراتيجي لمصر، وتهديد أمن المياه لهذا البلد، أما الرهان الثاني فيتمثل في تشجيع إقامة دولة جنوبية في السودان "صديقة" لإسرائيل، هي خطوة مهمة لتحقيق طموحاتهافي منطقة

[1]- Mehdi Taje,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel ", Op.cit.,P. 21.

[2]- Mahdi Taj, " Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'ouest et au Sahel", Op.cit.P.144.

الساحل الإفريقي، كما هناك العديد من القرائن التي تؤكد السياسة النشطة لإسرائيل في المنطقة، إذ تبث فعلا تورط إسرائيل في تقديم أسلحة متطورة للمتمردين في دارفور، والدليل على ذلك هو سرعة تحسن الإمكانيات اللوجستية للمتمردين في وقت قصير جدا كما لا يجب التغاضي أيضا عن الدعم التي تقدمه إسرائيل للحكومة التشادية في مواجهة الخرطوم، فقد تحولت المنطقة إلى سوق حقيقية للأسلحة إسرائيلية. هذا الدعم الإسرائيلي يمكن تفسيره من خلال عدة معطيات والتي هي:

- ✓ تعدد العلاقات بين إسرائيل وحركات التمرد الرئيسة خاصة منها الحركة من أجل المساواة والعدالة.
- ✓ تعليم المتمردين تقنيات القتال خاصة داخل المخيمات الإيريتيرية.
- ✓ مساندة اللاجئين القادمين من دارفور من خلال الحضور الفعلي الإسرائيلي في مواقع اللاجئين لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة[1]

الفرع الرابع: الدور الأوروبي

أخيرا يمكن التطرق إلى الدور النسبي الذي كان يلعبه الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي، لو أنه بقي محدودا بسبب النفوذ التاريخي لبعض الدول الأوروبية في منطقة الساحل، لاسيما منها فرنسا. في هذا السياق يمكن الإشارة فقط إلى العملية التي تبنها الإتحاد الأوروبي بصفة رسمية في المنطقة من خلال القوات L'Eufor التي قادها الاتحاد الأوروبي في تاريخ 15 مارس 2008، في كل من تشاد وإفريقيا الوسطى والتي دامت سنة كاملة، تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، على الرغم من أن هذه القوات حاولت أن تكون محايدة وأن يقتصر دورها على ضمان سلامة اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني[2]. لكن بعد تاريخ 2008 وفي خضم التنافس الكبير للقوى الدولية سواء كانت تقليدية أو صاعدة على منطقة الساحل الإفريقي، كان من الضروري أن يقوم الإتحاد الأوروبي ببلورة إستراتيجية جديدة توجه خصيصا لمنطقة الساحل الإفريقي، يضمن عبرها مكانته ويعزز مصالحه الإستراتيجية في إفريقيا والساحل الإفريقي.

[1]- Mehdi TAj," La sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel ", Op.cit. P.19

[2]- Mahdi Taj, " Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'ouest et au Sahel ", Op.cit.P.143.

خلاصة الفصل الثاني

تم من خلال هذا الفصل؛ دراسة مختلف الجوانب الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وتفكيك العلاقة التي تربط بين هذه الرقعة الجغرافية ومختلف التهديدات الأمنية التي تشهدها، حيث ساعدت الطبيعة الصحراوية للساحل الإفريقي وتركيبته الإثنية والقبلية، وكذلك النمط السياسي السائد في دوله على تفاقم وتسارع التهديد الإرهابي، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والتنموية في هذه المنطقة.

كما قمنا بتبيين أهم الخصائص الجوإستراتيجية للساحل الإفريقي، فموقعه الجيوسياسي الممتاز وثرواته المتعدد (موارد باطنية، موارد طاقوية، موارد مائية)، جعلت القوى الفاعلة في الساحة الدولية توجه أنظارها نحو هذه المنطقة التي كانت لفترة طويلة من الزمن منسية ومستغلة من بعض القوى الدولية الاستعمارية كفرنسا، فبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبعض القوى الإقليمية والدولية الأخرى مجال المنافسة على الساحل الإفريقي. كان من الضروري أن يقوم الإتحاد الأوروبي ببناء إستراتيجية جديدة خصصها لهذه المنطقة من أجل تعزيز نفوذه وإعادة استرجاع ريادته في مستعمراته السابقة. وهذا ما سنقوم بتوضيحه بصورة دقيقة في الفصل الثالث من الدراسة.

الفصل الثالث:

مضامين إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: مضامين استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

لا مراء في أن الإتحاد الأوروبي أعطى عناية فائقة لمسألة استرجاع نفوذه في مستعمراته السابقة - منطقة الساحل الإفريقي- مسترشدا في تحركه هذا على امتداد التحولات التي اعترت سياسته الأمنية والخارجية برمتهما. وفي الواقع، فإن وعي الإتحادالأوروبي- فرنسا خاصة- بأهمية وجوده في المنطقة يكشف بالدرجة الأولى، عن إدراكه لمركزية الساحل الإفريقي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة. فكثيرا ما تحول هذا الجزء من العالم إلى منطقة رمادية Zone Grise أي مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية.

ومن ثم فإن الإتحاد الأوروبي- فرنسا- الذي يبنى منظوره للعلاقات الدولية على نبذ هذه القوى، شعر بأنه لا مناص له، من طبع حضوره في الساحل الإفريقي بطابع خاص يميزه عن باقي القوى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين. أضِفْ إلى ذلك، فإن هذا الحضور " المتميز" ضروري لتدعيم مصالحه المكثفة مع دول الساحل الإفريقي. فهذه الضرورة المصلحية فرضت على الإتحاد الأوروبي وفرنسا، استمرار شحذ وسائلهما، للاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي يوفرها الساحل الإفريقي.

في هذا السياق يمكن القول أن الحضور الأوروبي – الفرنسي- في هذه المنطقة هو محاولة لتحقيق هدفين رئيسين؛ يسعى الأول إلى تقديم الإتحاد الأوروبي وفرنسا كمخاطبين، لابد منهما، يتوافرا على ذاتية مستقلة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المنبعثة من منطقة الساحل الإفريقي ويحققان التنمية في هذه المنطقة. أما الثاني فيستهدف البحث عن وضعية إستراتيجية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيطية. لتوضيح كل هذا سنقوم بتقسيم الفصل الأتي إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحلالإفريقي: دراسة في المحددات والسياقات

المبحث الثاني: طرق وآليات تنفيذ إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي - من منظور القطب الفرنسي

المبحث الأول: محددات وسياقات إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم المحددات والسياقات الإستراتيجية التي دفعت بالإتحاد الأوروبي بإنشاء إستراتيجية موجه خصيصا لدول منطقة الساحل الإفريقي، بهدف استرجاع تمركزه ضمن هذه المنطقة التي يعتبرها من بين المناطق التي يتوجب عليه استرجاع نفوذه فيها والتي تزيد من هيمنته في الساحة الإفريقية والمتوسطية وحتى دوليا.

المطلب الأول: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الإستراتيجي الأوروبي

اعتمد الإتحاد الأوروبي على أربعة محددات إستراتيجية في عملية بلورة إستراتيجيته الموجهة خصيصا لمنطقة الساحل الإفريقي والمتمثلة فيما يلي؛

أولا: المحدد التاريخي الكولونيالي

يعتبر العامل أو المحدد التاريخي من أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي قصد بلورة إستراتيجيته الموجهة إلى الساحل الإفريقي. فمن الناحية التاريخية و الحضارية تعد إفريقيا قارة جماعية ومتنوعة Continent Pluriel Et Divers، منفجرة من ناحية المواريث الثقافية Héritages Culturels، كذلكهو الأمر بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي التي تزخر بثقل تاريخي وحضاري كبير، فلقد شكلت ملتقى لأهم الحضارات البشرية، منذ العصور القديمة، كما أنها تزخر بموروث ثقافي ولغوي عريق[1]. كما تعتبر كذلك إفريقيا بصورة عامة ومنطقة الساحل بصورة خاصة الفناء الخلفي لدول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، ففي خطاب له عبّر الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" أنه بدون قارة أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخاً في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الأفريقية كانت مجد فرنسا والدول الأوروبية كلها، ومنطقة نفوذهاالتاريخية[2].

فدول الساحل الإفريقي التي كانت ولا زالت تعتبر مستعمرات أوروبية سابقة تمثل الإرث التاريخي لأوروبا، حيث نجد أنها مازالت تحمل في كيانها مخلفات الامتداد الأوروبي، ويتجلى هذا في الامتداد الحدودي وسوسيو لغويSociolinguistique، التي عملت ولا تزال تعمل أوروبا على ترسيخه، فهذه الامتدادات ساعدت الكيان الاستعماري الأوروبي على تغذية مختلف التناقضات القبلية والإثنية من خلال سياسة فرق تسد، أو من خلال تفضيل جماعة إثنية على آخرى، وإعطائها نصيبا أكبر في الحكم والسلطة. كما عمل الاستعمار الأوروبي على تقسيم الأقليات بطريقة تعسفية مهملا بذلك الجانب

[1]- Association Pollens, "La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique ?",(5. Novembre. 2003): Disponible sur:
http: //www. eleves. ens. fr/pollens/seminaire/seances/afrique/index. htm. bk(22/06/2014).

[2] -Gaspard-Hubert LonsiKoko, "L'empreinte africaine de Français Mitterrand ", ***Une dynamique nouvelle***. (13 Janvier 2016). Disponible sur:
http: //www. alwihdainfo. com/lonsikoko/L-empreinte-africaine-de-Francois-Mitterrand_a48. html (22/06/2014).

الأنثروبولوجي للأقليات الإثنية الإفريقية، وكان الهدف من كل هذا تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الإفريقية والساحلية[1].

الفرع الثاني: المحدد الجيوإستراتيجي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي نقطة إلتقاء بين القارة الإفريقية والأسيوية، فهي تمثل نقطة هامة من حيث موقعها الجغرافي وهذا انطلاقا من امتداده الكبير من غرب إفريقيا حتى شرقها -السودان- فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي، بهذا يعتبر الساحل الإفريقي فضاء جيوسياسي لا يمكن التخلي عنه. كما تعد منطقة الساحل الإفريقي رقعة جغرافية بالغة الحساسية لإقامة القواعد العسكرية، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى إنشاء قواعد عسكرية في هذه المنطقة قصد إعطاء بعدا عالميا للسيطرة على مناطق النفوذ الإستراتيجية والغرض من هذا هو الحفاظ على مصالحه الحيوية في هذه المناطق.

إن استقرار منطقة الساحل الإفريقي، يعني استقرار المصالح الأوروبية و المتمثلةأساسا في مصادر الطاقة واليورانيوم،حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8. 7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي،كما تشير الدارسات إلى أن دول قلب الساحل تمثل ثروة بترولية هامة[2]. إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية،فإن منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خطأنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب،ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدولالساحلية الثلاث في 3 جويلية 2009[3].

الفرع الثالث: المحدد الأمني

اعتمد الإتحاد الأوروبي في بلورته لإستراتيجية المتعلقة بالساحل الإفريقي، على المحدد الأمني، باعتباره أن الساحل الإفريقي يشكل منطقة حاضنة لمجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية، في هذا الشأن وصف منسق مكافحة الإرهاب بالإتحاد الأوروبي، أن التهديدات القادمة من منطقة الساحل الإفريقي تمتاز بالتعقيد والتداخل، كما أن التقرير الأوروبي للتهديدات الأمنية الجديدة لم يتبلور بصورة بارزة إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لسنة 2001، حيث لخصت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

---

[1]-AduBoahen,"**Histoire générale de l'Afrique: L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935"**. (Paris, édition Unesco , 2000), P. 336.

[2]-Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia. Op. cit. . P. 09.

[3]- Malek Merouani," Le gazoduc transsaharien coûtera plus de 12 milliards de dollars ", ***EL Djadel*** , (24 Février 2009): Disponible sur:
http: //www. lemidi-dz. com/index. php?operation=voir_article&id_article=evenement%40art11%402009-02-24 (02/01/2014).

أهم التهديدات التي يواجهها الأمن الأوروبي بالتركيز على الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية[1].

بهذا يرى الإتحاد الأوروبي بأن التحديات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي يمكنها أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة و الجريمة المنظمة)،عن طريق جنوب المتوسط[2]. فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربيةوالبحر الأحمر. كما شكلتالأزمة في مالي والنيجر وتنامي نشاط تنظيم القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في: [3]

- ✓ الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة.
- ✓ السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي،ومراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والإستراتيجي وذلك لمشاطئته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

الفرع الرابع : المحدد التنافسي

في إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في منطقة الساحل الإفريقي، يتسارع الاتحاد الأوروبيإلى ضمان أهدافه وحماية مصالحه المتواجدة في هذه المنطقة، وكذا مواجهة كبريات الشركات الدولية في الساحل الإفريقي،حيث نجد الشركات الاسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر،قطر بتروليوم kugpecفي استغلال البترول في موريتانيا، كما عمل على تقوية علاقاته مع مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة ENI، هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر، شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجريا حيث أمضتفي سنة 2011اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم[4].

كما يعمل الإتحاد الأوروبي جاهدامن أجل التصدي للنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة و إمساكأمريكا بالملف الأمني و من ثم،فان "مشروع "إستراتيجية من أجل الساحل" هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية. فمنذ نهاية الحرب الباردة،بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في إفريقيا و تكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي و الأمني خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز،حيث احتل

[1]- Adam D. Rotfeld ,"L'UE a-t-elle besoin de la PESD ? " ,***Politique Etrangère***,N°. 02. (2004): P. P. 364. 366.

[2] -Luis Simon. Op. cit. P. 09.

[3]- رأفت إجلال ،"السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ". ***السياسة الدولية***. العدد 145. (يوليو 2001). ص. 10.

[4]- BérangèreRappent. "Les états sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux: L'union Européenne en particulier " , ***Grip***, (06. 12. 2012): P. P. 02. 04.

الجانب الأمني مركز الاهتمام الأمريكي،وذلك في إطار السعي الأمريكي لتأمين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقياومنطقة إفريقيا السوداء كحلفاء في ظهرها[1].

المطلب الثاني: السياقات العامة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

بلورة إستراتجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في دول قلب منطقة الساحل الإفريقي بناء على مجموعة من السياقات العامة، والتي هي:

الفرع الأول : السياق الاقتصادي: الساحل الإفريقي كمنطقة مريضة بالنسبة للإتحاد الأوروبي

عند الحديث عن التنميةالاقتصادية في إفريقيا والساحل الإفريقي يتبادر في مخيالنا للوهلة الأولى إفريقيا السوداء، القارة الفقيرة التي ازدادت فقرا في الربع الأخير من القرن الماضي. تساؤلات كثيرة عن مدى استفادة الشعوب والمجتمعات الأفريقية خاصة الساحلية منها من القروض والمنح والمساعدات الاقتصادية التي قدمتها الدول الأجنبية على مدى الأعوام الماضية. . أين ذهبت هذه الأموال؟ ولماذا وصلت المشكلات التنموية في القارة إلى ما وصلت إليه؟. يمكن حصر الأسباب الرئيسة التي أدت بتخلف برامج التنمية في دول منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:

1- الأسباب الخارجية [2]

تتعلق الأسباب الخارجية، بعلاقة الدول الإفريقية بالقوى الخارجية, ومن أهم هذه الأسباب المساعدات الخارجية وأزمة المديونية. فقد بدأت الدول الإفريقية في الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية منذ استقلالها وحصلت عليها من دول المعسكرين الشرقي والغربي في إطار ظروف الحرب الباردة ورغبة كل معسكر في استقطاب حلفاء له في القارة. وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت المساعدات الغربية إلى دول القارة الإفريقية مساعدات مشروطة بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. كما تثير قضية المساعدات والقروض الخارجية عدة تساؤلات؛ فهل فعلا تقدم هذه المساعدات والقروض لدعم التنمية في دول الساحل الإفريقي المستقبلة لها، أم أنها تقدم لتحقيق أغراض خاصة للدول المانحة سواء لدعم بعض الأنظمة السياسية الإفريقية التي تحقق مصالحها أو كوسيلة لدفع الدول المستقبلة للمعونات لوضع سياسات تعزز من السيطرة الاقتصادية لهذه الأطراف الخارجية.

ولا شك أن الاعتماد على هذه المساعدات والقروض الخارجية يخلق قيدا من التبعية قد لا يمكن التخلي عنه, فقد اعتمدت دول القارة إبان الحرب الباردة على المساعدات التي كانت بمثابة مبدأ ثابت في علاقاتها مع القوى الخارجية واعتبرت أن هذا المبدأ سيظل ثابتا. لكن ذلك المبدأ تغير إلى آخر أكثر واقعية بدأت دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة التركيز عليه في إطار علاقاتها مع دول القارة السمراء , وهو مبدأ التجارة وليس المساعدات باعتباره أكثر ملائمة لتحقيق مصالحها. ولكن من ناحية أخرى غالبا ما يثار

[1]- André Bourgeot. "Sahara de tous les enjeux", ***Hérodote***, N°. 142, (2011): P. 46. 47.

[2]- مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، " المشكلات التنموية في إفريقيا"،**تقرير مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية**، الدوحة،(مارس 2013). ص 1.

أن الفقر والافتقار إلى المهارات يجعل مساعدة الدول الغنية للقارة الإفريقية أمرا حتميا في السنوات القادمة. ومازالت العديد من الدول الإفريقية تعتبر المساعدات الخارجية بندا هاما في ميزانياتها. وطالما ظل هذا الوضع ساريا فستسير خطط التنمية وفقا لما تراه الدول المانحة. كما وصلت نسبة الديون في كثير من دول القارة إلى معدلات عالية, فارتفاع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا جنوب الصحراء من 51% إلى حوالي 100% خلال السنوات الأخيرة الماضية. ويمكن ملاحظة أن هناك عدة دول إفريقية يزيد حجم الديون على ناتجها المحلي الإجمالي ولا يوجد سوى عدد محدود من الدول التي تعتبر ديونها في مستوى التحكم[1].

والمصادر الرئيسة لهذه المساعدات والقروض تأتي من بريطانيا وفرنسا -كدول استعمارية سابقة إلى جانب بعض منظمات العولمة الاقتصادية – صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص - إذ تسعى هذه الأخيرة على حماية مصالحها في إفريقيا والساحل الإفريقي،والولايات المتحدة واليابان والتي تسعى إلى تأمين وصول بعض المواد الخام إليها من بعض الدول الإفريقية، هذا بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين. وهذه المؤسسات بدأت منذ الثمانينيات في ربط قروضها ومساعداتها ببرامج التكيف الهيكلي التي تتضمن تطبيق سياسات الخصخصة وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الغربية وتخفيض الدعم عن بعض السلع الأساسية، ثم بدأت تلك المشروطية الاقتصادية تقترن بالمشروطية السياسيةConditionnalité politique التي تتطلب تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كشروط للحصول على المساعدات والقروض. وعلى مدى أكثر من 40 عاما تلقت فيها الدول الأفريقية المساعدات والقروض الخارجية مازال يثار العديد من التساؤلات: ماذا حققت تلك المساعدات؟ ولماذا لم تؤد إلى تحسين مستويات المعيشة أو توفير شروط تحقيق التنمية المستدامة؟.

2- **الأسباب الداخلية**

لا تنتج مشكلات التنمية الإفريقية من مصادر خارجية فقط حيث توجد عدة مصادر وأسباب داخلية للأزمات الاقتصادية الإفريقية، وهي التي لخصها تقرير التنمية للإتحاد الأوربي سنة 2009 بالقول إن معظم هذه الدول تعاني من أزمة في الحكم وكفاءة الدولة. فهذه الدول ينتشر الفساد في جهازها الإداري والسياسي حيث تنظر النخب الإفريقية لموقعها على أنه مصدر لإثرائها. كما تعاني من عدم الاستقرار المجتمعي والسياسي الذي يؤثر بدوره في الأداء الاقتصادي. فبعد استقلال الدول الإفريقية دخل العديد منها في حروب أهلية. وما زالت الصراعات الأهلية دائرة في بعض دول القارة (مالي، النيجر. . .)[2].

[1]- RoukiaAboud, Traduction de: Yannick Chevalier-Delanoue, "Perspectives économiques régionales: Afrique Sub-Saharienne", ***Etudes économiques et financières***, (9. Avril. 2009). P. 12.

[2] -Mobilisation de la recherché Européenne pour les Politiques de Développement, "Vaincre la fragilité en Afrique: Une nouvelle approche Européenne ", **Rapport Européen sur le développement**, 2009. P. 07.

ضف إلى ذلك عدم وجود القوة البشرية المناسبة لتحقيق التنمية نظرا لانخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية في كثير من دول الساحل الإفريقي. كما أن العديد من دول القارة زاد إنفاقها العسكري على إنفاقها على قطاع التعليم والصحة. ومن أخطر المشكلات الصحية التي تواجه القارة انتشار مرض الإيدز الذي أعلنت منظمة التجارة العالمية أن حوالي 25 مليون مواطن يعانون منه مما أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع في خمس دول إفريقية أواخر عام 2000 إلى أقل من 40 عاما).[1]

ومن ناحية أخرى تعاني معظم دول الساحل الإفريقي من تدهور في بنيتها الأساسية اللازمة للتنمية، ولدعم القطاعات الصناعية فيها التي ما زالت لا تحتل نسبة كبيرة من الدخل القومي بسبب عدم وجود عمالة ماهرة، ومحدودية الأسواق المحلية، وعدم توافر التكنولوجيا المتقدمة، مما لا يجعل القارة الإفريقية بصفة عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة مصدرا لجذب الاستثمار الأجنبي الإيجابي.

بناءا على هذه الأسبابالداخلية منها والخارجية، أصبح التعاون في المجال التنموي بين الإتحاد الأوروبي ودول الساحل الإفريقي منذ عام 2000 صعبا نوعا ما، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها؛ التحولات العميقة على ضوء اتفاقية "كوتونو"[2]COTONOUو الهشاشة التنموية والأمنية التي تعيشها دول الساحل الإفريقي. كما أصبحت هذه الرقعة الجغرافية مقيدة بمجموعة من المشاكل المحلية؛ كعدم الاستقرار المحلي و اللاأمن. فإذا اعتبرنا بأن الساحل الإفريقي يمثل المنطقة العازلةzone tampon للجوار البعيد لدول الإتحاد الأوروبي، فهو في نفس الوقت يمثل المنطقة المريضة zone endémique بالنسبة للإتحاد الأوروبي، كل هذه الأسباب تدفع الإتحاد الأوروبي بتفعيل قوي لإستراتجيته على أرض الواقع لاحتواء الإنكشافية التنموية/ الاقتصادية التي تعيشها دول منطقة الساحل الإفريقي[3].

الفرع الثاني: السياق السياسي: واقع الحكم الراشد في دول منطقة الساحل الإفريقي

قبل التطرق لواقع الحكم الراشد بدول الساحل الإفريقي استوجب علينا الأمر الوقوف عند مفهوم الحكم الراشد وأسسه وكذا توضيح العلاقة القائمة بين الحكم الراشد والتنمية خاصة المستدامة منها.

1- الحكم الراشد: دراسة في المفهوم- الأبعاد –الآليات

يعتبر الحكم الراشد من بين البرديغمات الأساسية التي اعتمدهاالإتحاد الأوروبي ضمن عملية رسم إستراتيجيته للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي,وهذا قصد ترسيخ أطر الدمقرطة في

[1]- مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، " المشكلات التنموية في إفريقيا " نفس المرجع السابق، ص 02.

[2] - إتفاقية "كوتونو" أو كما تعرف بالفرنسية L'Accord de Cotonou؛ هي اتفاقية جمعت بين الإتحاد الأوروبي ودول إفريقية ودول الكاريبي والباسيفيك ACP، تم إمضائها بتاريخ 23-جوان-2000، في عاصمة البينين الاقتصادية، بعد انتهاء صلاحية اتفاقية "لومي"، دخلت اتفاقية "كوتونو" حيز التنفيذ بتاريخ ؛ 01-أفريل -2003، تهدف إلى ضمان التوازنات الماكرو اقتصاديةMacro- économique، وتحقيق التنمية في القطاع الخاص وتحسين القطاعات الاجتماعية، وتفعيل التكامل الإقليمي و تعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة.

[3]- Luis Simon, Op. cit. P. P. 22. 23.

الأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي، وللقيام بتوضيح دقيق للحكم الراشد توجب علينا التطرق لمفهومه ولأبعاده ولآليات تحققه.

1-2- مفهوم الحكم الراشد

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الحكم الراشد بأنه؛ ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2000فيعرفه بأنه: هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". و يعرفه البنك الدولي بأنه،" التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- ✓ عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- ✓ قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- ✓ احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها"[1].

الملاحظ من خلال هذا العرض لتعاريف الحكم الراشد، أنه بالرغم من اختلافها غير أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي و الرئيس لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية و استقرار و أمن الأفراد و المواطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد تحديدا في سياقه السايسي هو: "هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم "[2]. ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد.

2- أبعاد الحكم الراشد

للحكم الراشد عدة أبعاد، يمكن تقديمها على النحو الأتي:

1-2- البعد السياسي

[1]- الأخضر عزي ، جلطي غالم، "*قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد*"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، العدد 21، (2005): ص. 16.

[2] -حسن كريم،" مفهوم الحكم الصالح"، في: إسماعيل الشطي(محررا)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص97.

يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها[1]، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية والتي تعتبر شرطا أساسيا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسئولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[2].

2-2- البعد التقني

المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[3]. و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

2-3- البعد الاقتصادي والاجتماعي

والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة[4].

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد). و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات[5]، التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاحوعقلانية

---

[1]- المرجع نفسه، ص97.

[2]- James Rosenau," Globalization and governance: Blesk for solution", ***International Politics and Society,*** (03. 2003): P. 11.

[3]- حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

[4]- حسن كريم، نفس المكان.

[5] - هذه المؤشرات تعتبر بمثابة معايير لقياس الحكم الراشد داخل الدولة، و قد وضع البنك الدولي 22 مؤشرا لاختيار وتحقيق الحكم الراشد، 12 منها يخص المساءلة و 10 يخص جودة الإدارة، و يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة، بحسب عدد الدول، و بحسب معدل صلاح الحكم الراشد، و تتراوح علامة الدولة من الصفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم.

- مؤشر المساءلة يخص أربع مجالات: (درجة انفتاح المؤسسات السياسية، درجة المشاركة السياسية و نوعيتها، درجة الشفافية و مدى تمتع الحكومة بالشرعية، درجة المساءلة السياسية و التي تضم الحقوق السياسية و حريات الأفراد).

الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع المواطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم. كما أن الحكم الراشد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة والطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة[1].

3- عناصر الحكم الراشد

تتحدد عناصر الحكم الراشد من خلال العناصر التالية:

3-1- الديمقراطية

تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المُصلِحَة والمبنية على أرض الواقع، بمعنى تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

3-2- حقوق الإنسان

من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

3-3- سيادة القانون

بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، وإلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلّة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، ويتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.

3-4- مؤسسات المجتمع المدني

إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحكم الراشد، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

3-5- الإدارة الحكومية

- أما بالنسبة لمؤشر جودة الإدارة: فيشمل (درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، احترام و تطبيق القانون، الإدارة المالية).

[1] - Agnès Pouillaude, " La Bonne Gouvernance: Dernière né des modèles de développement – Aperçu de la Maurétanie", ***Document de travail***. N°. 37. (2010): P. P. 01. 04.

ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شريكا في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

3-6- الإدارة غير المركزية

على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع. وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحكم الراشد يتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقد للحكومات، وهي توسع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء وعصرنة النظام السياسي وترتيب أولوياته[1].

4- آليات الحكم الراشد

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم[2]، و تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي،و لكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

4-1- الشفافية

وهي من أهم خصائص الحكم الراشد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها[3].

4-2- المشاركة

بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبرعن مصالحهم

---

[1]- Dominique Bessire, Céline Chatelin, Stéphane Onnée, "Qu'est-ce qu'une Bonne Gouvernance", ***HAL***, (06. Décembre. 2010). P. P. 04. 06.

[2]- Ibid.

[3]- Carole Doueiry Verne, " Ethique et Transparence: Les Deux piliers d'une Bonne Gouvernance ", P. P. 01. 02. Disponible sur:
http: //www. fgm. usj. edu. lb/pdf/a32008. pdf (02/12/2015).

وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية. كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني. ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[1].

4-3- حكم القانون

بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائصالحكم الراشد بأسلوب علمي ومتخصص[2].

4-4- المساءلة

بمعنى أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء[3].

4-5- الإجماع

بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات[4].

4-6- المساواة

يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فهم متساوون في الحقوق والحريّات والكرامة[5].

4-7- الكفاءة

---

[1]- Conseil de L'Europe, "Les 12 principes de bonne gouvernance au niveau local et outils de mise en œuvre ", (12/03/2014): Disponible sur:
http: //www. coe. int/t/dgap/localdemocracy/Strategy_Innovation/12principles_fr. asp (02/12/2015).

[2]- Ibid.

[3]- Ibid.

[4]- Ibid.

[5]- Ibid.

الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع[1].

4-8- العدل

والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية[2].

4-9- الرؤية الإستراتيجية

حسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول[3].

4-10- اللامركزية

إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى[4].

ويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض، وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم. إذن فالسياسات التي يرسمها الحكم الراشد يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين عامة، وبالتالي تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدم المساواة، و بالتالي استيعاب مضامين الحكم الجديد بمفهومه الموسع و الذي يركز في جوهره على ضمان أمن الأفراد داخل دولهم أو تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة

[1]- Ibid.

[2]- Ibid.

[3]- Ibid.

[4]- Conseil de L'Europe, "Les 12 principes de bonne gouvernance au niveau local et outils de mise en œuvre", Op. cit.

القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي[1].

ومن خلال ما تقدم، يمكن رصد العلاقة القائمة بين الحكم الراشد والتنمية،فعلى الدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة. إن الحكم الرشيد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة، والى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

من خلال ما تم ذكره فان الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشدتعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات الساحلية[2].

2- واقع الحكم الراشد في دول منطقة الساحل الإفريقي

حسب التصريح الذي قدمه الوزير الأول Martin Ziguele لدولة إفريقيا الوسطى خلال "منتدى باماكو"، يتضمن الحكم الراشد في طياته مقومات الديمقراطية الحقيقية، التي تقوم على مبدأ تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين عبر عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم في إدارة وتسيير شؤون الدولة، ويكفل لهم مجموعة من الآليات التي تمنحهم الحق في متابعة اختياراتهم و قرارات المسئولين و فق مبدأ المسائلة و كذلك الشفافية و غيرها من مبادئ الحكم الراشد– السالفة الذكر-. ويعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمعالسياسي بدول الساحل الإفريقي، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالا واعدة علىالمرحلة الحالية، ويستبشرون خيرا بما قد يحصل، سيما وأن فكرة الانتقال نحو أنظمةتعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية،

[1]- Dominique Bessire, "Qu'est-ce qu'une Bonne Gouvernance", Op. cit.

[2]- Antoine Bernard,"Quelques réflexions fondées sur l'expérience de la Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme", Dans: La Bonne Gouvernance: Objet et condition du financement. ***Acte de la table rond préparatoire***. N°. 03. (2011). P. P. 250. 252.

قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها. فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كماأضحت مطلبا من بين المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضرورات والاحتياجاتالأولى التي أصبح المواطن الإفريقي بصفة عامة والساحلي بصفة خاصة في حاجة ماسة إليها[1].

كما ساهمت العديد من العوامل الداخلية، الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية، أزمة المشاركة السياسية، وعي المجتمع المدني و النخب السياسية بضرورة التغيير،و كذلك الخارجية، الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية التي رافقت التغيرات التي شملت النظام السياسي الدولي، في تحريك رياح التغيير والنقلة السياسية في الساحل الإفريقي، حيث تم تسجيل خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي والإداري بهذه الدول، عن طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة الممثلة في المراجعات الدستورية التي طالت جل الدول الساحلية، و تسجيل خطوات اقتصادية و اجتماعية هامة، و كذا تنمية حقوق الإنسان، و قد ساهم في تحقيق هذه المنجزات و لو نسبيا انخراط بعض النخب الإفريقية في عملية التحول الديمقراطي[2].

لكن رغم هذه المحاولات للانتقال نحو الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي، فالوضع السياسي يبقى يعاني الكثير من النقائص على صعيد طبيعة نظم الحكم غير الديمقراطي، بالرغم من انتقالها الديمقراطي، الذي اقتصر حسب الدارسين على الجوانب الشكلية الصورية للتحول دون أن يمس جوهر الديمقراطية الفعلية. لكن هذه الإصلاحات و التغييرات نحو تطبيق الديمقراطية و الحكم الراشد صوحبت بالعديد من النقائص و التي حدت بشكل كبير و شكلت عوائق أمام التحول الفعلي نحو الديمقراطية في الدول الإفريقية[3]. فبالاعتماد على مؤشرات و مقاييس الحكم الراشد التي اعتمدها البنك الدولي فعلى مستوى مؤشر المسائلة الذي ينطوي على الانفتاح السياسي و درجة المشاركة السياسية و نوعيتها و كذلك الشفافية والمسائلة السياسية، فنلاحظ أن الدول الساحلية لا تعرف مشاركة سياسية فعالة وحقيقية، بل تشهد عزوف سياسي، و هذا راجع لأزمة الهوية والأزمات العرقية و الشعور بالاغتراب داخل نفس الوطن[4].

إضافة إلى انتشار ظاهرة الولاء القبلي أو الولاء لجماعة معينة، هذا من شأنه أن يضعف إقبال المواطنين على المشاركة في وضع السياسات العامة للدولة أو الانتخابات، كما أن الحكم في دول الساحل الإفريقي يتميز بوجود قاعدة ضيقة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات و لعملية صنع القرار بشكل عام وصنع السياسات بشكل خاص، كما أن نسبة قبول الشعوب الساحلية للحكومات القائمة ضئيلة، إذ لا

[1]- Martin Ziguele, "La fragilité des états Africains…", (Intervention de S. E. M. le Premier ministre Martin Ziguele au 14ème Forum de Bamako Face au constat partagé d'instabilité et de fragilité d'un grand nombre d'Etats africains: Que faire pour construire des Etats plusrobustes ? , Forum de Bamako. (14. Mars. 2014). Disponible sur: http: //www. forumdebamako. com/la-fragilite-des-etats-africains/(13/03/2014)

[2]- Caritas, " Contraintes liées à la fragilité de L'Etat", ***Caritas***, (Octobre. 2014): P. 06.

[3]- Ibid. P. P. 06. 08.

[4]- Ibid.

نلتمس التفاف شعبي كبير و هذا ما يفسر لنا ظاهرة الانقلابات (في موريتانيا ومالي مثلا)، لأن الأنظمة الساحلية كثيرا ما تستند في وجودها إلى المشروعية التاريخية (الثورية)، إضافة إلى غياب استقلالية السلطات.

كما أن دول وحكومات الساحل الإفريقي مازالت تضع قيودا على حرية الإعلام و نشاط الجمعيات أما على مستوى مؤشر جودة الإدارة و الذي ينطوي علىدرجة الفساد و نوعية الإدارة، فنجد أن درجة الفساد في دول الساحل الإفريقي مرتفعة بشكل كبير. أما بالنسبة للمجتمع المدني والأحزاب السياسية في دول منطقة الساحل الإفريقي، فيمكن القول بأنهما فاشلان على جميع الأصعدة وهذا راجع إلى أنالأحزاب السياسية والمجتمع المدني في دول الساحل الإفريقي يخضعان لمنطق القبيلة والإثنية، وكذا الفساد المتخلل داخل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في دول الساحل الإفريقي. في ظل هذه الظروف السياسية التي تنعدم فيها الأسس الديمقراطية، كان من الضروري على الإتحاد الأوروبي كشريك سياسي للدول الإفريقية والساحلية، أن يأخذ بعين الاعتبار مقاربة الحكم الراشد ضمن إستراتيجيته الموجهة لدول الساحل الإفريقي قصد محاولة تطبيق الأسس الديمقراطية ومكافحة الفساد السياسي في هذه المنطقة[1].

الفرع الثالث: السياق الأمني: إنكشافية الساحل الإفريقي: بين تعدد الفواعل وتنوع المشاكل

بناء على الهشاشة المستوطنة fragilité endémique في مختلف هياكل وقطاعات دول الساحل الإفريقي، تلعب القوى الخارجية والفواعل غير الوطنية دورا محوريا في الحياة الاجتماعية والسياسية،والاقتصادية للمنطقة. كما يمكن تقسيم هذه القوى الفاعلة في منطقة الساحل الإفريقي إلى قسمين، القسم الأول يضم؛ الفواعل الخارجية-الإقليمية كالجزائر وليبيا، والفواعل فوق الإقليمية Extrarégionauxكالإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين. أما القسم الثاني فيضم، الفواعل غير الوطنية[2] والتي تضم بدورها؛ قبائل البدو الرحل المحليين Groupes nomades autochtonesكالطوارق، والخلايا الإرهابية إضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة. كل هذه الفواعل تتداخل فيما بينها وتلعب دورا فعالا في تأزيم الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقيفي ظل غياب التنمية والأمن[3]. سيتم توضيح كل هذه الفواعل وتسليط الضوء على التفاعلات الجيوسياسية الحاصلة بينهم والتي تعتبر من السياقات الرئيسة التي دفعتالإتحاد الأوروبي إلى صياغة إستراتيجية لبلدان الساحل الإفريقي.

1- وصف سياقات الفواعل المحلية والديناميكيات الجيوإستراتيجية الرائدة في الساحل الإفريقي.

[1]- Prise de position de Caritas, Op. cit. P. P. 08. 09.

[2] - لفحم دور الفواعل غير الوطنية ودورها القوي في منطقة الساحل الإفريقي يرجى العودة إلى الفصل الثاني من الدراسة.

[3]- Luis Simon, Op. cit. P. 14.

لفهم أوضح لمختلف سياقات الفواعل المحلية ولديناميكياتهاالجيوإستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي، سنقوم بتقسيمها على النحو الأتي:

1-1- السياق الإقليمي: نحو فهم دقيق للفواعل الإقليمية الرائدة في الساحل الإفريقي

تعتبر الجزائر وليبيا الفاعلين الإقليميين الخارجيين الرئيسين في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن هذه الدول تمتد على المناطق الشمالية للقارة الإفريقية وصولا إلى الساحل الإفريقي، كما أنهما تلعبان دور الوسيط بين منطقة الساحل الإفريقي والجوار الأوروبي[1].

1-1-1- الجزائر كقوة إقليمية رائدة في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فهي تمثل عمقا استراتجيا للجزائر ضمن جناحها الجنوبي، إذ جعلت هذه الأخيرة تؤثر وتتأثر بكل ما يحصل بالساحل الإفريقي، هذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مقاربة أمنية ناجعة بالمنطقة والغرض منها مجابهة مختلف التهديدات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي والتي تشكل خطرا كبيرا على الأمن القومي الجزائري. كما تضع الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بلدان المنطقة أمام منعطف حاسم يفرض عليها التأسيس لمرحلة جديدة من العمل الجهوي المشترك وفق مقاربة براغماتية ترتكز بالأساس على مواجهة التهديدات الأمنية. في هذا الإطار، نجد بأن الجزائر سعت منذ استقلالها إلى بناء السلم والأمن في إفريقيا عامة والساحل الإفريقي على وجه الخصوص، من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي جل مصالح دول هذه القارة، والعمل على" أفرقة الحلول "Africanisation Des Solutions ورفض كل التدخلات الأجنبية في القارة السمراء.

1-1-1-1- المعضلة الأمنية للجزائر في ظل إنكشافية منطقة الساحل الإفريقي

لفهم وتفكيك المعضلة الأمنية للجزائر في ظل المخاطر والتهديدات الأتية من منطقة الساحل الإفريقي سنقوم بالتطرق للعناصر الآتية:

1-1-1-2- في مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية: نحو تفكيك شامل للعقيدة الأمنية للجزائر

يشير مفهوم العقيدة الأمنية لأية دولة على أنها مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة. وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. بالتالي فإن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تمثل الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية هوالذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها. فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها،

[1]- Ibid.

كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[1].

1-1-1-3- محددات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

أخذت الإستراتجية الأمنية الجزائرية مع تسعينيات القرن الماضي بعدا براغماتيا جديدا، لكن هذا الأخير لم ينف بعض المحدداتخاصة التي اكتسبتها الجزائر إبان الحرب التحريرية[2]،تتمثل أهم محددات العقيدةالأمنية الجزائرية فيما يلي: [3]

- ✓ **المحدد التاريخي**: يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضال كافة الامبراطوريات والدول التي احتلتها فما من بلاد دخلت الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصرا مؤثرا في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أوالخارجي على حد سواء.
- ✓ **المحدد الإيديولوجي**: يعتبر مرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية، حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963-1976 -1989، وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام ايديولوجي هي المنهج الوحيد بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، ولقد رسمت الاشتراكية عقيدة أمنية للجزائر قرابة ثلاث عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 وتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.
- ✓ **المحدد الجغرافي**: تعد الجغرافيا عاملا محددا لهذا الأمن، فالجزائر تحتل موقع يعتبر نقطة تقاطع إستراتجية متعددة الأبعاد: البعد المغاربي – البعد المتوسطي – البعد الإفريقي،هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة،حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أومكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.

---

[1]- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، ***مجلة المفكر***، العدد 05، ص. 290.

[2]- Yahy. H. Zoubir ,"Les Etats Unis et L'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération ", Dans: L'Algérie face aux crises, ***Maghreb-Machrek*** , N°. 200, Paris,(Eté 2009): P. 72.

[3]- بورعة علي جهاد،" الجزائر بين توجه استراتجي وعقيدة أمنية – الجزء الأول–"، ***المجلة الإفريقية للعلوم السياسية:***

http: //bchaib. net/mas/index. php?option=com_content&view=article&id=123: -securite-&catid=9: 2010-12-09-22-52-31 (2013/10/12) . .

1-1-1-4- مضامين الإستراتيجية الأمنيةالجزائرية

يمكننا تلخيص مضامين الإستراتيجية الأمنية الجزائرية فيما يلي: [1].

- ✓ **عدم التدخل العسكري خارج الحدود الوطنية**

تركز العقيدة الأمنية والدفاعية الجزائرية Doctrine de Sécurité et de Defense Algérienneعلى حماية التراب الوطني، حيث هناك مبدأ يمنع القوات الجزائرية على التدخل خارج الحدود البريةأوالبحرية للدولة. هذا المبدأ ينبع من التاريخ الجزائري،فمبدأ عدم الانحياز Non-alignement يمثل ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الجزائرية. وحتى إن لم يبرز هذا المبدأ بوضوح، فالمادة 25 من الدستور الجزائري تنص على تقوية Consolidation وتطوير القدرات الدفاعية للأمة. تمحورت هذه المادة على: الجيش الوطني الشعبي والمتوجب عليه المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع على السيادة الوطنية كما يتوجب عليه أيضا ضمان الحماية والأمن للحدود البرية، الجوية والبحرية للدولة الجزائرية.

- ✓ **إمكانيات الجيش الوطني الجزائري**

تعمل الجزائر دوما على تطوير قدراتها الدفاعية، بحيث أنها تكرس 3. 3 من ناتج الدخل الوطني للقطاع العسكري، كما لديها قوة لا يستخف بها على الساحة الإقليمية. كما تشارك الجزائرفي اتفاقيات التعاون الجماعية، إذ أنها شاركت في مبادرة الدفاع « 5+5 »التي انطلقت سنة 2004 وتضم خمسة دول شمال متوسطية(فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال ومالطا) ودول جنوب متوسطية أخرى (المغرب، تونس، موريتانيا وليبيا). ترى الجزائر بأن هذه المبادرة تعزز من دورها في الساحة الدولية. أيضا تمتلك الجزائر العضوية في الإتحاد الإفريقي. فيما يخص التعاون في المبادرات العسكرية، فلقد شاركت في الدراسات المتعلقة بتجسيد برنامج " القوة الإفريقية للانتظار "Force Africaine en Attente التي يمكنها الشروع في العمل ابتداء من سنة 2015 كما تستطيع القيام بعمليات المراقبة Opérations D'observations وحفظ السلام. إضافة إلى العضوية في الإتحاد الإفريقي، الجزائر عضوة في الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي. تمثل الجزائر قرب هيئات الحلف الأطلسي من طرف سفيرها ببروكسل، كما أنها مهتمة بالدورات التكوينية المدرجة ضمن الحوار المتوسطي. للجزائر عدة اتفاقيات ثنائية عسكرية خاصة مع روسيا التي تعتبر الشريك المميز للجزائر، تستمد منها العتاد العسكري (طائرات حربية ونقالات عسكرية، مروحيات هجومية مصفحة Blindés. . .). بالإضافة إلى الشراكة الثنائية العسكرية التي تجمع بين الجزائر وروسيا، تسعى الجزائر دائما لعقد اتفاقيات ثنائية في الميدان العسكري مع دول أخرى، وبهذا

[1]-Jean-Pierre Dufau , ***Rapport fait: AU NOM DE LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES SUR LE PROJET DE LOI*** N° 73: Autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de ladéfenseentre le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement de laRépublique Algérienne Démocratique et Populaire « PROCÉDURE ACCÉLÉRÉE » , Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale Française ,(Paris: Assemblée National Français , N°343. 7. Novembre 2012), P. 07.

أمضت الجزائر على اتفاقيات عسكرية تجمعها بدول عضوة في الحلف الأطلسي من بينها: ايطاليا، تركيا، اسبانيا والمملكة المتحدة[1].

1-1-1-5- الساحل الإفريقي كجبهة إنكشاف للأمن الوطني الجزائري

يمكن تحديد أهم المشاكل المصدرة من منطقة الساحل الإفريقي والتي تشكل تهديدا حقيقيا على الأمن الوطني الجزائري فيما يلي:

1-1-1-5-1- مشكلة أقلية الطوارق

اعتبرت منطقةانتشار الأقلية الطارقية من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى[2]. امتازت الأقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري، خلافا عن هذا تعرضت الأقلية الطارقية الكائنة بمالي والنيجر إلى الإقصاء والتهميش من طرف حكومتهما. نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات أزواد التي تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدهاإلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات،اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامه كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. حيث أصبحت الجزائر طوال نزاع الطوارق في مالي والنيجر المضيف بامتياز L'Hot par Excellence لأعداد هائلة من طوارق مالي والنيجر[3]. يمكن إجمال تأثيرات قضية اللاجئين الطارقيين على الأمن القومي الجزائري من خلال ما يلي:

- ✓ يشكل تواجد هذا النوع من اللاجئين مشاكل أمنية للبلد المستقبل لهم (الجزائر) ذلك أنه ما يشكل اللاجئين منظمات مسلحة انطلاقا من تراب البلد المستقبل.
- ✓ يؤدي تزايد اللاجئين الطارقيين إلى عرقلة وإعاقة المجهودات التنموية الجزائرية المخصصة إلى الجهة الجنوبية.
- ✓ إنّ استقرار اللاجئين لمدة طويلة،دون توفر الظروف المعيشية المناسبة، قد يدفعهم للبحث عن الطرق غير الشرعية لتحسين ظروفهم المعيشية، ويشجع تورطهم في نشاطات الجريمة المنظمة، كالدعارة وتجارة المخدرات، كلها ظواهر يمكن أن تنعكس بالسلب على التماسك الاجتماعي في

[1]- Ibid. P. P. 07. 08.

[2]- قوي بوحنية، " استراتيجيه الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي "،**تقرير مركز الجزير ةللدراسات**،(2012. 07. 03): ص 03.

[3]- نفس المرجع، ص. 03.

منطقة الجنوب الجزائري،خاصة وأنّ التقارير الأخيرة قد كشفت عن وجود في مدينة تمنراست لوحدها يقارب 40 جنسيةإفريقية[1].

- ✓ قد تستخدم بعض الأطراف الخارجية ورقة الطوارق لتبرير تواجدها في الجنوب الجزائري تحت غطاء إنساني[2]

تكمن خطورة قضية الطوارق بمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري بعد محاولة أطراف خارجية توظيف القضية لتحقيق مصالح معينة بالمنطقة، إذ تحاول هذه الأطراف الضغط على الجزائر لتقديم تنازلات معينة باستعمال ورقة الطوارق، حيث تسعى فرنسا البحث عن أي فرصة ممكنة لتشويش على الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الطارقي في كل من المالي والنيجر، لأنها ولحسابات جيواستراجية ترفض أن تكون الجزائر قوة إقليمية في المنطقة، أخيرا لا يمكن التغاضي عن التصرفات اللامسؤولة لزعيم الليبي السابق "معمر القذافي" الذي حاول إيهام الطوارق بإمكانية إقامة دولة طارقية في الصحراء الإفريقية، بهدف تحقيق طموحات توسعية في المنطقة، إضافة إلى ذلك فإنّ التطورات الأمنية الأخيرة في المنطقة قد زادت الأمر تعقيدا، بعد امتداد نشاطات الإرهاب الدولي في المنطقة، حيت تحاول نفس الأطراف إيهام المجتمع الدولي بوجود اتصال وتعاون بين جماعات الطوارق وعناصر من تنظيم القاعدة، ولا شك أنّ استمرار هذهالإدعاءات سيزيد من حالة الاحتقان داخل جماعات الطوارق المتمردة في الساحل، وهوما سيكون له انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري خاصة في ظل عدم الوصول إلى تسوية عادلة لنزاع الطوارق في كل من مالي والنيجر.

1-1-1-5-2- الإرهاب والجريمة المنظمة

مع إدراك السلطات الجزائرية لأهمية حل الصراع الطوارقي فإنها تأخذ أيضًا بعين الاعتبار التحدي الذي يمثله تطور الإرهاب في المنطقة، مثل النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري إضافة لحركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا التي شنّت مؤخرًا هجمات في الجنوب الجزائري. كانت الجزائر تعتقد أن التهديد الذي يمثله الإرهاب قد تم تضخيمه لكنها في الوقت الحالي تعترف بكونه حقيقة واقعة لا يمكن التغاضي عنها سيما مع ظهور حركات عابرة للحدود الوطنية تنشط في الإرهاب وتجارة المخدرات، خصوصًا أن هذه الحركات بدأت في التواصل والتنسيق فيما بينها،ومما لا شك فيه أن إمكانية التحالف بين المنظمات الإرهابية والطوارق كما حدث في وقت سابق بين تنظيم أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على سبيل المثال سيؤثر بشكل واضح على جهود الوساطة الجزائرية لحل قضية الطوارق، و هوالسبب الكامن وراء محاولات الجزائر الدءوبة لفصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية[3].

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. المرجع السابق، ص. 55.

[2] - Héléne Bravin ,"La Question Touarègue: Première Partie ", ***Tribune*** , N°. 420, (Janvier 2012): P. 03.

[3]- يحي الزبير،" الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحروب ومكافحة الإرهاب "، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**،(28. نوفمبر. 2012): ص 04.

إنّ انتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر له أبعاد خطيرة على الأمن القومي الجزائري، ليس فقط لأنّ هاته التهديدات يمكن أن تمتد إلى عمق التراب الجزائري عبر الحدود الجنوبية، ولكن الأخطر من ذلك أن تجد بعض الأطراف الخارجية مبررا للتدخل في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، هذا الطرح بدأ يتأكد بعد الإعلان عن تأسيس العديد من البرامج الأمنية الخارجية – الأوروبية والأمريكية خاصة-، التي مازالت تبحث عن الدولة الإفريقية المناسبة لاحتضانها، بعدما فشلت في إقناع الجزائر في تحقيق هذا المطلب. يتأكد هذا الطرح أيضا مع محاولة فرنسا التدخل في المنطقة من خلال الحضور العسكري في العديد من العمليات لتحرير الرهائن الفرنسيين المحتجزين من طرف التنظيمات الإرهابية وهي العمليات التي أثارت استياء الجزائر، حيث أدت إلى توتر العلاقات بينها وبين كل من موريتانيا والمالي، وبالتالي إنّ استمرار التهديدات الأمنية وتعقدها قد يعرض الجزائر في المستقبل إلى مزيدا من الضغوطات الخارجية، بل ويمكن أن يجبرها على تقديم تنازلات معينة بدعوى مكافحة الإرهاب في المنطقة. تزداد خطورة الانكشاف الأمني للجزائر في الضفة الجنوبية بتقاطع التهديدات الأمنية التقليدية مع التهديدات الأمنية الجديدة، من خلال قضية الطوارق مما قد يُعقد الوضع الأمني من خلال رؤيتين:

- ✓ الرؤية الأولى: أصبحت قضية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي تأخذ منحنى خطيرا بعد محاولة بعض الأطراف اتهام عناصر من جماعات الطوارق المتمردة في كل من النيجر والمالي بتنسيقها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، من خلال تواطئها في عمليات اختطاف الأجانب هذا من جهة ومن جهة أخرى من خلال تواطئها مع عناصر الجريمة المنظمة بالمنطقة لاسيما منها تُجار المخدرات والأسلحة وغيرها من الأنشطة المحظورة مقابل تمويل هؤلاء بالأسلحة الضرورية وغيرها. ويبني هؤلاء تصورهم على سهولة تنقل عناصر التنظيمات الإرهابية في منطقة صحراوية تمتاز بشساعة لا يمكن التحكم في ممراتها ومسالكها إلا بواسطة أشخاص ذوي خبرة كبيرة في المنطقة وهم البدوأوالطوارق الذين يعرفون أسرار وخبايا الصحراء، فسهولة تنقل التنظيمات الإرهابية والتخطيط الجيد لعمليات الخطف رغم الإجراءات الأمنية المشّددة إنما يدل على تلقيهم مساعدة مباشرة من جماعات الطوارق مقابل حصول هؤلاء مداخيل مالية وأسلحة لمواجهة الأنظمة المركزيةونفس الأمر يقال عن تعاونها مع عناصر الجريمة المنظمة التي تضمن لها التأمين اللازم مقابل تزويد الطوارق بكميات من الأسلحة المُهربة. وما زاد خطورة هذا الطرح هومحاولة الأنظمة استثمار هذا الاعتقاد لضرب المعارضة الطارقية ووصف المتمردين بالإرهابيين لكسب دعم الولايات المتحدة في إطار حربها على الإرهاب. إنّ مثل هذا الوضع سيعرض الأمن الجزائري إلى تهديد ذلك إنّ استمرار الضغط على جماعة الطوارق قد يضطرها ليس فقط إلى التحالف مع التنظيمات الإرهابية وإنما الانضمام إليها وتبني نفس إيديولوجيتها خاصة في ظل تعنت الأنظمة وعدم الاستجابة إلى مطالب هذه الأقلية التي ظلت تعاني التهميش والإقصاء وهو الأمر الذي سيزيد من صعوبة

الوصول إلى تسوية عادلة لهذا النزاع، قد يؤدي ليس فقط إلتهديد أمن الدول المعنية بالنزاع وإنما إلى ضرب استقرار منطقة بأكملها. ستكون الجزائر أولى المتضررين فيها[1].

✓ الرؤية الثانية: وهي ترتبط بالأولى ففي ظل استمرار هذا الوضع فإنّ إمكانية تدخل عسكري أمريكي في المنطقة يبقى أمرا واردا، بحجة ضرب التنظيمات الإرهابية بما فيها جماعات الطوارق التي تساندها وهوالأمر الذي قد يثير تعاطف أقليات الطوارق في مناطق أخرى لاسيما منها الجزائر مما سيزيد من اتساع بؤرة النزاع وانتشاره نحومناطق أخرى في الساحل الإفريقي. إلى جانب الإرهاب هناك خطر آخر أصبح يهدد الجزائر في ضفتها الجنوبية وهي ظاهرة الهجرة السرية التي تزايدت في السنوات الأخير بشكل يدعوللقلق حيث ارتفع حجم تدفق المهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات الإفريقية سعيا للوصول إلى أوروبا عبر المغرب العربي، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب وجود شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة من المالي والنيجر نحوالجزائر وعبر المغرب إلى أوروبا[2].

1-1-1-6- الترتيبات الأمنية الجزائية حيال إنكشافية منطقة الساحل الإفريقي

في مناخ يسود فيه التنافس والتوتر بين دول المغرب العربي خاصة بين الجزائر والمغرب، تسعى الجزائر للبروز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة جل التهديدات الأمنية المنبعثة من الساحل الإفريقي وهذا لما تمتلكه من قوة اقتصادية، عسكرية وبشرية[3].

1-1-1-6-1- جهود الجزائر لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

منذ استقلالها تسعى الجزائر دائما المشاركة في جميع المسارات الهادفة لحل النزاعات ومكافحة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، من خلال جميع المحافل الدولية سواء في منظمة الأمم المتحدة، حركة عدم الانحياز، جامعة الدول العربية أومنظمة الوحدة الإفريقية ما يعرف حاليا بالاتحاد الإفريقي. حيث أن الجزائر لا تدخر أي جهد لتعزيز الوعي العام والدولي بالخطر الذي يشكله الإرهاب الدولي، ومع الخبرة الطويلة والمؤلمة في مجال مكافحة الارهاب، تأخذ الجزائر المبادرة على المستوى القاري لتشجيع مكافحة هذا التهديد وإرتبطاته التي بدأت تأخذ أبعادا كبيرة خاصة في المنطقة الساحلية الصحراوية مع قضية احتجاز الرهائن. في هذا الإطارأوضح السيد "عبد القادر مساهل" الوزير المكلف بالشؤون المغاربيةوالإفريقية في مقابلة خاصة أجراها مع مجلة الجيش (العدد 567،أكتوبر2010) أن رؤية الجزائر في مكافحة الإرهاب تنطلق من ضرورة وجود تعاون إقليمي منظم وعملياتي وعلى إرادة

---

[1]- Tanguy Berthemet, "Comment l'Aqmi a pris place dans le désert malien",***le figaro,*** **(**22. Septembre. 2010) ,Disponible sur: http: //www. lefigaro. fr/international/2010/09/22/01003-20100922ARTFIG00669-comment-l-aqmi-a-pris-place-dans-le-desert-malien. php (01/02/2014).

[2]- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص. 50.

[3]- مهدي تاج، " المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي "،**تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، (2011): ص 03.

سياسة مشتركة لخوض معركة حاسمة ضد الإرهاب[1]. كما تبني الجزائر تصورها هذا انطلاقا من مرجعيتين أساسيتين:

- ✓ العشرية السوداء: اكتسبت الجزائر نتيجة الأزمة السياسية التي عايشتها لأكثر من عشر سنوات خبرة واسعة في مجال مكافحة الإرهاب[2].
- ✓ يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أهم مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، بحيث تعتبر الجزائر كل التدخلات الأجنبية في المنطقة الساحلية بأنها تشكل تهديدا لأمنها الوطني[3].

كما اعتبرت الجزائر أنّ التهديدات التي يشهدها الساحل الإفريقي تستلزم تعاون جميع الدول الساحلية خاصة المعنية بخطر انتشار الإرهاب ونشاطات الجريمة المنظمة، لذلك حاولت دائما تأسيس مقاربة جماعية ApprocheCollectifs، تجمع بين الفهم الدقيق لطبيعة الظواهر التي تتعامل معها وبين متغيرات البيئة الدولية والإقليمية التي قد تزيد من حالة اللاإستقراروااللاأمن بالمنطقة، إذا ما تعاملت معها دول المنطقة دون وعي وإدراك مسبق، وتستند المقاربة الأمنية للجزائر إلى المدركات التالية: [4]

- ✓ كون الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود.
- ✓ العلاقة التي تربط بين الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة.
- ✓ إنّ أي تدخل أجنبي في الساحل قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية بالمنطقة .
- ✓ إنّ محاربة الإرهاب يقتضي مقاربة متعددة الأبعاد: أي مقاربة إستباقية-وقائية، ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية وحتى ثقافية

انطلاقا من هذا التصور كانت الجزائر السباقة إلى دعوة دول المنطقة إلى بذل كل الجهود والتعاون من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، لمنع أي مبرر للتدخل الأجنبي في المنطقة قد يزيد من حالة اللاأمن فيها، تجلت هذه الجهود من خلال سلسلة من اللقاءات والندوات بين دول المنطقة أثمرت بتحقيق النتائج التالية:

---

[1]-مقال من دون مؤلف،"مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر"، ***مجلة الجيش***، العدد 570، (جانفي 2011): ص. ص 38. 39.

[2]-Cherif Dris, " L'Algérie et le Sahel: De la fin de l'isolement à la régionalisation contraignante ", Dans: L'Algérie face aux crises, ***Maghreb-Machrek***, Op. cit. P. 59

[3]-Yahy. H. Zoubir ," Les Etats Unis et L'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération ", Dans: L'Algérie face aux crises ,Op. cit. P. 73.

[4]- M'hand Berkouk," Le Sahel de toutes les menaces**", *Elmoudjahid*,** N°. 14190, (30. Avril. 2011): P. 31.

1-1-1-6-2- الندوة التنسيقية لدول الساحل الصحراوي

عقدت في الجزائر يوم 16 مارس2010، أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي، بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لكل من: الجزائر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر وتشاد، بهدف بحث مسألة الوضع الأمني بمنطقة الساحل وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة غير الوطنية؛ من تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، المتاجرة بالبشر والهجرة غير الشرعية، التي تعكر صفو بناء صرح تنموي بالمنطقة[1]. لقد كان للجزائر الدور الكبير في عقد هذه القمة، حيث أكدت حرصها على ضمان الاستقرار في منطقة الساحل طبقا لقواعد حسن الجوار والتضامن بين دول المنطقة، وهذا ما تدعم من خلال تصريحات وزير الخارجية مراد مدلسي: " إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون التنازل وكذا واجب التضامن الذي يحدوا توجهنا نحو أوطاننا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا علينا احترامها"[2]. من خلال أشغال هذه الندوة تم ضبط عمل الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والمتمثل في:[3]

- ✓ تقييم شامل للوضع الأمني لمنطقة الساحل المتميز باستمرار التهديد الإرهابي، وهذا لارتباطه بالجريمة العابرة للأوطان التي تمثل عاملا لعدم استقرار المنطقة.
- ✓ ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن وبناء التنمية والاهتمام بالمواطن كمركز في بنائها.
- ✓ ضرورة تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي(خاصة فئة الشباب).
- ✓ حرص الوزراء على التذكير أن الوقاية من الإرهاب ومحاربته يجب أن يكون في إطار مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة، تتمحور حول ما يلي: [4]
  - على المستوى الوطني: يتوجب على مسئولي الدول المعنية في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب والجريمة المنظمة بكل حزم وإصرار على اجتثاث كل التهديدات اللاتماثلية.
  - على المستوى الثنائي :تدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية لمكافحة التهديدات اللاتماثلية المضرة باستقرار وأمن المنطقة.

---

[1] - عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات، " جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب ". ***مجلة الجيش***، العدد561 ،(أفريل 2010): ص.26

[2] - عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات .نفس المرجع .ص26 .

[3] - عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات .نفس المرجع .ص.28 .

[4] - نفي المرجع.

- على المستوى الإقليمي: ترقية تعاون إقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية وبناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة جل التهديدات اللاتماثلية المتواجدة في المنطقة.
- على المستوى الدولي: مشاركة فاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب وتدعيم كل المساعي والمبادرات الدولية الساعية إلى مكافحة وتقويض الظاهرة الإرهابية.

تعتمد الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على خبراء متخصصين من عدة دول إفريقية :نيجيريا، سيراليون، ليبيا، مالي، تونس وموريتانيا، التي أسندت إليهم مهمة الإشراف على ورشات تكوينية حول تعزيز مكافحة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا، وهذا من خلال تكوين محققين مختصين في مكافحة تمويل الإرهاب مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المصادر التمويلية مثل: تبييض الأموال، احتجاز الرهائن والنشاطات التجارية غير الرسمية ودراسة نطاق هذه الظاهرة المعقدة.

1-1-1-6-3- لجنة قيادات الأركان المشتركة(اتفاق تمنراست)

تمكنت الجزائر في إطا المسار التكميلي لندوة الوزاريةالتنسيقية لدول الساحل الإفريقي،من رسم خارطة إدراكية لأمن المنطقة،وذلك بتشكيل لجنة قيادات الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات في الساحل الإفريقي مقرها "تمنراست "[1] حيث عقدت دول الساحل الإفريقي(الجزائر - ليبيا - مالي - النيجر - موريتانيا)يوم الأربعاء 12 أوت" 2009 اجتماع تنسيقي أمني" بولاية تمنراست الجزائرية برعاية "مجلس السلم والأمن الإفريقي"،وقد خصص جدول أعمالهل عرض تفاصيل الخطة الأمنية لمحاربة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، وتحديد أساليب وأدوات إطلاق عملية جماعية لمواجهته، وكذا دراسة متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل من أجل التصدي المشترك للجريمة المنظمة وتهريب السلاح على شريط الحدود لدول المنطقة، وإبان عقد الاجتماع،حرصت الحكومة الجزائرية التأكيد على التأكيد أن محاربة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي يقوم على إعطاء الأولوية لحمايةمصالح دول المنطقة بعيدا عن "الوصاية الخارجية"، وأن القوة العسكرية النظامية لدول الساحل الإفريقي هي" قوة ذاتية "التكويني تمثل دورها الأساسي في تحقيق مصالح دول المنطقة،و دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 ،حيث فوض مجلس السلم والأمن الإفريقي لهذه الدول تشكيل قوة عسكرية نظامية تتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع الميليشيا القبلية في الصحراء (من قبائل الطوارق والعرب والزنوج. . .). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة الأمنية قد جاءت نتيجة لعدة عوامل:

[1] - عبد النور بوخمخم، فضيل سعيدي، "أسس تنسيقية للمخابرات وبلمختار اخترق الساحل بالمال والمصاهرة"، ***يومية الخبر***، العدد 518 (19. جانفي 2010). ص 20.

- ✓ اجتماعات عسكرية مطولة عقدها ممثل وهيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمسةبالعاصمةالليبية" طرابلس".
- ✓ لقاءالقمة الهام الذي جمع قادة الجزائر،ليبيا ومالي: عبدالعزيز بوتفليقة، الرئيس السابق معمر القذافي وأمادو تومانوتوري،على هامش قمةعدم الانحياز بشرم الشيخ شهرجويلية2009.
- ✓ الاشتباكات التي اندلعت في نيجيريا بين الجيش ومتمردي جماعة" بوكوحرام" التي تعد على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة،وبسبب ما وردمن أنباء حول احتمال حدوث تدخل أجنبي في هذه الخطة الأمنية،سارعت الجزائر إلى عقد اجتماع طارئ في مدينة تمنراست. تقوم الخطة الأمنية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي على ستة بنود،تهدف بالأساسإس لتسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل بما يمكنها من:
- ✓ مطاردة الإسلاميون المتمردين وراء الحدود.
- ✓ ضرب معاقل تنظيم القاعدة.
- ✓ تجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي.
- ✓ السيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية.

يرى العديد من المحللين أنّ قرار إنشاء القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجّهة إلى المجتمع الدولي تعبر فيها الدول المعنية وبالخصوص الجزائر عن رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة لاسيما منها النوايا الفرنسية والأمريكية، وبتالي فإنّ هذا القرار سيضع الدول المعنية أمام الواقع لتتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أوالفرنسي. مع أنّ مشروع القيادة العسكرية بتمنراست من الناحية النظرية أومن الناحية النصية فكرة جيدة، إلا أنّه يبقى التقييم الفعلي يرتكز على الجانب العملياتي أكثر، أي مدى إلتزام دول الأعضاء بمسؤولياتهم اتجاه المبادرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد العديد من الباحثين أنّ غياب ثلاثة فواعل رئيسية في المنطقة وهي تونس، ليبيا ومغرب سيؤثر على نجاح هذا المشروع، أي أنّ الإشكال ليس أمنيا فقط وإنما سياسيا أيضا[1]

4-6-1-1-1- مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيين

يعتبر مشروع تجريم دفع الفدية Criminalisation du Payement de Rançon للإرهابيين من أهم الإنجازات الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي، فبعد أن استطاعت إقناع الإتحاد الإفريقي بالمصادقة على لائحة تجرم دفع الفدية للإرهابيين في قمة سرت بليبيا المنعقدة في 01 جويلية 2009، ثم الحصول على تزكية من قبل دول عدم الانحياز في اجتماع شرم الشيخ في نفس الشهر، لتنتهي مرة أخرى بفضل دبلوماسيتها النشيطة إلزام المجتمع الدولي بتبني نفس موقفها من خلال إصدار

[1]-Alain Rodier," Au Sahel, une coopération internationale engageant les pays concernés est indispensable mais difficile à mettre en œuvre", ***El Watan***, N°. 6029, (Lundi. 23. Août 2010): P. 07

قرار على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 لائحة تجرّم دفع الفدية للأشخاص والمجموعات المدرجين في لائحة الإرهاب. حيت تعتبر لائحة تقديم الفدية شكل من أشكال التمويل الإرهابي، وهي القضية التي ناضلت الجزائر من أجلها، كما تمكنت من إقناع مجلس الأمن من تبنيها. أهم ما جاء في اللائحة التأكيد على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممنوع عليها قديم الفدية للإرهابيين بغرض الإفراج عن رهائنها وشددت على ان القرار يحمل صورة الإلزام القانوني[1].

كما تعد اللائحة رقم 1904 المكملة للائحتين: 1373 المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب و اللائحة 1267 المتعلقة بتمويل نشاطات الخلايا الإرهابية، تتويجا كبيرا للمجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر التي اعتبرت نفسها من أكثر الدول تضررا من ظاهرة دفع الفدية على أساس أنها تساهم بشكل مباشر في إعطاء نفس قوي للجماعات الإرهابية، يتيح لها الحصول على السلاح والمتفجرات. زيادة على ذلك، فإنّ دفع الفدية يذهب عكس اللوائح التي صدرت في إطار تجفيف منابع الإرهاب، حيث تفيد أرقام غير رسمية أنّ الدول الغربية دفعت ما يزيد 50 مليون أورو للإرهابيين في منطقة الساحل، خلال سنوات قليلة فقط، كفدية لإطلاق سراح رعاياها المختطفين، كما فعلته ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وسويسرا والنمسا والسويد، التي دفعت فدية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالساحل لتحرير رعاياها من أيدي الخاطفين. كما مارست تلك الدول، خاصة إسبانيا وفرنسا، ضغوطا رهيبة على مالي وموريتانيا والنيجر للإفراج عن إرهابيين مسجونين لديها مقابل تحرير رهائن أوروبيين مختطفين، وهوالسلوك الذي أدانته الجزائر واعتبرته تواطؤا مع الإرهاب الدولي[2].

1-1-6-1-1-5- جهود الجزائر لحل مشكلة أقلية الطوارق

تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛لاسيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي. وقد خاضت الجزائر من مبدأ ومنطق حسن الجوار والوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة .كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة

[1]- مقال بدون مؤلف، "مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل الجهود التي تبذلها الجزائر"، المرجع السابق الذكر، ص 39.

[2]- ح. سليمان،" الجزائر تقنع مجلس حقوق الإنسان الأممي بفتح نقاش حول دفع الفدية "، ***جريدة الخبر***، العدد 6148، (السبت 16 أكتوبر. 2010): ص. 17.

العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل(لقاء الجزائر العاصمة الأول من29 إلى 30 ديسمبر1991 لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس1992 لقاء تمنراست من 16 إلى20 أفريل1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 يناير 1994) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبوكتو حفل" شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع[1].

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20فبراير2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق : الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق يوليو /تموز، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم؛ أمّا الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي(كيدال، تمبكتووغاو)وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس2008 ولم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة فاشتد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس شهر مارس2003 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام(من 24 إلى 28جويلية2008) وتُوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود .وحرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحومائتي عضومن الطرفين بالتساوي. إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لمكانة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار واطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعَّب من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتال المستمر[2].

1-1-1-7- البعد التنموي ضمن الإستراتيجيةالأمنية الجزائرية حيال منطقة الساحل الإفريقي

أصبح الاقتصاد والأمن وجهين لعملة واحدة، عنوانها التنمية والاستقرار، فعلى الدول المعنية بمجريات الأمور في الفضاء الساحلي وعلى رأسها الجزائر، ربط الإجراءات الاقتصادية بأخرى عسكرية لغرض تحقيق اللأمن والتنمية.

1-1-1-7-1- دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد

[1] - قوي بوحنية، نفس المرجع السابق ص.05

[2] - قوي بوحنية، نفس المرجع السابق، ص.06.

تمثل التنمية فى إفريقيا معضلة رئيسية فشلت معظم الجهود التنمية المبذولة في التغلب عليها، ومحاولة القضاء على أحد أسبابها على الأقل والمتمثلة فى ثالوث التخلف والفقر والمرض. في هذا الصدد جاءت مبادرة رئيس جنوب إفريقيا "تابومبيكي " بمساعدة رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة " والرئيس النيجيري " أوبا سانجو" لإعداد خطة تنموية في القارة عّرفت باسم "الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن. كما طرح الرئيس السنغالي "عبد الله واد " مبادرة أخرى أطلق عليها اسم "مخطط أوميغا "،OMEGAPLAN- وقد ركزت على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية[1].

وبما أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين المبادرتين، فقد تقرر في قمة " لوزاكا " الجمع بينهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد بهدف عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين، وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بـ: مبادرة الشراكة الجدية من أجل تنمية إفريقيا NEPAD. تهدف هذه المبادرة إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الرائد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة[2]. لقد حثت هذه الوثيقة على تدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث تنص المبادئ الجديدة المنبثقة عن مبادرة النيباد على وضع الآليات الضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجوتحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب. وعلى العموم، تهدف مبادرة النيباد إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسة: [3]

- ✓ تبيين وتوضيح الاحتياجات التنموية الإفريقية ضمن الأجندة العالمية، خاصة من طرف الشركاء التنمويين لإفريقيا والمجتمع الدولي.
- ✓ خلق " براديغم جديد " Paradigme Nouveau للتنمية الإفريقية من خلال إلتزاممهيكلEngagement Structuré بين إفريقيا وشركائها في التنمية.

[1]-علي عمروالفار. " المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية". ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 149، (2002): ص. 240.

[2]- علاء جمعة. " قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات ". ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 159، (2005): ص. 02.

[3] -Groupe de la Banque Africaine de Développement, ′Proposition visant la création d'une unité d'appui au NEPAD". P. 03. Disponible sur:
http: //www. afdb. org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/NEPAD_-_Proposition_visant_%C3%A0_la_cr%C3%A9ation_de_l_Unit%C3%A9_du_NEPAD. PDF(05/06/2015)

- ✓ المساهمة في حل مختلف النزاعات الكائنة بالدول الإفريقية.
- ✓ تعزيز الإرادة السياسية لرؤساء الدول والحكومات، من أجل خلق ظروف ملائمة للتنمية المستدامة، وتجسيد كل المشاريع الإنمائية السوسيو-إقتصادية في إفريقيا.
- ✓ المناداة بتنسيق جيد وإشراك المؤسسات الإفريقية في إطار تجسيد مختلف المشاريع التنموية[1].

1-1-1-7-2- المساعدات المالية الجزائرية الموجهة للساحل الإفريقي

في إطار المساعدات المالية، قامت الجزائر ببذل العديد من الجهود للدفع بهذه الدول نحوالرقي والازدهار. كما أنها لم تبخل في مد يد المساعدة للدول المعوزة التي تعيش ظروفا اقتصادية، اجتماعية ومناخية حساسة خاصة مالي وموريتانيا[2]، حيث قدرت فاتورة المساعدات للدول الإفريقية شهر جوان 2010 بعشرة ملايين دولار تجسدت في15 ألف طن من الأرز[3]. كذلك من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم التعاون بين دول منطقة الساحل، منحها مساعدة مالية بقيمة 10 ملايين دولار لدفع التنمية في شمال مالي، لاسيما في مجالات التزويد بالمياه، الصحة والتكوين. فضلا عن مشاريع الهياكل القاعدية التي تشرف الجزائر على انجازها لدعم التنمية في دول الجوار[4]. وحسب تصريح وزير الخارجية المالي، " سومايلومايغا"، فإن الجزائر قررت منح مساعدات مالية بقيمة 10 مليون دولار لضمان تنمية حقيقية في المناطق الواقعة في شمال مالي، وسيتم استعمال هذا المبلغ في تمويل مشاريع مرتبطة بقطاع الصحة، الماء والتكوين[5].

1-1-1-7-3- هيئة تنسيق العمل الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي

ضمن الإطار التنموي للفضاء الصحراوي، قررت الجزائر والجمعيات التابعة للصليب الأحمر بمنطقة الساحل الإفريقي، إنشاء هيئة لتنسيق العمل الإنساني، تتولى مهمة تطوير الدبلوماسية الإنسانية DiplomatieHumaineوتجميع الموارد اللازمة لتنفيذ خطة تعمل على ضمان التنسيق بين مختلف التنظيمات العضوفي هذه الهيئة الجديدة. وقد تم التوصل إلى خلق هذه الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، البوركينابي، الليبي، المالي، الموريتاني، النيجيري والهلال الأحمر لدولة تشاد، في ختام أشغال منتدى الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمرين لمنطقة الساحل المنعقد في الجزائر، مقرها هوالمقر الحالي للهلال الأحمر

---

[1]- Ibid.

[2]- Mihoub Mezouaghi,"_Algérie: Une trajectoire de puissance régionale incertaine", ***L'actuelles de L'Ifri*** , (10 Décembre 2010): P. 03.

[3]- ب. سهيل. "مساعدات غذائية بقيمة 10 ملايين دولار لست دول إفريقية". ***يومية الخبر الجزائرية***، العدد 6015،(جوان 2010): ص. 4.

[4]- م. بوسلان. "مساهل يعلن عن لقاء بين دول الساحل وشركائها في سبتمبر: الجزائر تدعم الحل السلمي في ليبيا وتلتزم بالقرارات الدولية". ***يومية المساء الجزائرية***،(01 جوان. 2011): ص. 4.

[5]- عزيز طواهر. "تحديد مخطط هجوم استعجالي وسريع ضد أي تحرك إرهابي محتمل". ***جريدة صوت الأحرار***،(29 أفريل. 2011): ص. 03.

الجزائري الكائن بالجزائر العاصمة. إن هذا الجهاز المكلف بمتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل، مفتوح على جميع المؤسسات والمنظمات الإنسانية وذات الطابع الخيري الموجودة في المنطقة والتي تتقاسم نفس الانشغالات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية،وتجدر الإشارة؛ إلى أن خلق هذه الهيئة جاء بعد تسجيل الجزائر والبلدان المذكورة حالة التدهور الإنساني التي تعرفها العديد من المناطق في الفضاء الإفريقي الصحراوي وبعد تنامي ظاهرة الإرهاب والنزاعات المسلحة في عدد من دول الساحل كمالي على سبيل المثال. هذه الأزمات أدت إلى تفاقم المشاكل المرتبطة بالأمن الغذائي المنقوص وانتشار الأمراض المتنقلة، بسبب حالات النزوح للمتضررين في المناطق الحدودية وفي ظروف إنسانية مزرية تتطلب التواجد المستمر للمنظمات الخيرية لتأمين المساعدات للنازحين، كالأغذية والأفرشة والأدوية والخيام[1].

إضافة لكل هذه الترتيبات الأمنية الجزائرية لإقرار الأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي، كانت الجزائر حلقة الوصل بين الفرقاء الماليين. حيث عقدت مجموعة من اللقاءات التشاورية بينها، قبل الدخول في مشاورات أوسع ترعاها الحكومة الجزائرية، من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة حول أسس التفاوض بشأن الأزمة شمال مالي. وصرح"مولود ولد رمضان"، مسؤول العلاقات الخارجية بالحركة العربية الأزوادية، أن الحركات الأزوادية تتوقع من الجزائرلعب دور مهم جداً، من أجل إيجاد حل نهائي وفعال للمشكلة بين الحركات الأزوادية، وحكومة مالي، ويتكون الوفد الذي وصل الجزائرمن ممثلين عن الحركة العربية الأزوادية وحركة تحرير أزواد والمجلس الأعلى لأزواد وهي تنظيمات تمثل أهم مكونات قبائل وسكان شمال ماليولجوء هذه الحركات إلى الجزائرللتفاوض مؤشر على أن وسطاء آخرين في المنطقة فشلوا في تجاوز الخلافات الحاصلة بين المتمردين في الشمال وحكومة باماكو.[2] بناء على كل هذا توضح لنا الدور المحوري والرئيس الذي تلعبه الجزائر ضمن المعادلة الأمنية لدول منطقة الساحل الإفريقي.

1-1-2- ليبيا وترابطاتها التاريخية والجيوسياسية مع منطقة الساحل الإفريقي

حسب المنظور الجيوسياسي والتاريخي؛ تعتبر ليبيا شريك رائد ضمن ديناميكيات منطقة الساحل الإفريقي، فخلال العقود الماضية لعب نظام القذافي دورا مهما في المناطق الجنوبية لليبيا وهذا بالاشتراك بصورة مباشرة في عمليات التكوين العسكرية والتمويلات المقدمة إلى مالي والنيجر، كما قدم القذافي أيضا دعما مادي وعملياتي لجبهة البوليزاريو، كما قام بتعزيز التقارب بين مالي والنيجر عن طريق استعمال السيولة المالية النابعة مباشرة من مخزون الغاز والبترول الليبي. كل هذا كان بقصد تعزيز دور ليبيا في دول قلب منطقة الساحل الإفريقي. كما عمل القذافي على انتهاج "إستراتيجية الفناء"stratégie duChaos فمن جهة كان يقدم التمويلات المادية لحكومة باماكو، ومن جهة أخرى كان يقدم التمويل المادي والسلاح للجماعات الطارقية في شمال مالي هذه الأخيرة كانت في ثوران دائم على حكومة باماكو[3]. بهذا يتبين أن

---

[1]- كريمة ب. " توحد جهود دول المنطقة لتأمين حاجيات النازحين: الجزائر والصليب الأحمر ينشئان هيئة لتنسيق المساعدات الإنسانية بالساحل ". ***يومية الفجر***، (17 جوان2012): ص. 04.

[2]- مراد،" المتمردون الطوارق يلجئون للوساطة الجزائرية لحل الأزمة بمالي"، ***جزايراس***، (15-01-2014): متحصل عليه من: http: //www. djazairess. com/essalam/31861 (2015/06/11)

[3]- Lui Simon, Op. cit. P. 14.

لليبيا علاقات إستراتيجية مع دول منطقة الساحل الإفريقي هذه العلاقات قامت بتأزيم الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي بعد سقوط نظام القذافي وهذا ما سنراه في الفصل الأخير من الدراسة.

1-1-3- السياق الدولي: ديناميكيات الفواعل الخارجية والفوق إقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي

تنشط في منطقة الساحل الإفريقي العديد من الفواعل الدولية أهمها:

1-1-3-1- الحضور الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

كانت القارة الأفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي حاضرة بقوة منذ بداية الحرب الأمريكية علي الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية أن إفريقيا والساحل الإفريقي بكل ما يتعلق بهما من عوامل عدم استقرار وحروب يمكن أن تمثل ملاجئ آمنة للعناصر والتنظيمات الإرهابية، ولم ينس المسئولون الأمريكيون ما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات إرهابيةفي إفريقيا والساحل الإفريقي،وقد احتل إقليم شرق إفريقيا والصحراء الكبرى موقعا متميزا من الدعوات الأمريكية المطالبة بمحاربة الإرهاب في القارة السمراء، بالنظر لوجود عناصر من تنظيم القاعدة فى هذه المناطق نتيجة لإقامة أسامة بن لادن في السودان لبضع سنوات بل وإعلانه عن تكوين تنظيم القاعدة عام 1996 من شرق أفريقيا حيث كانت أولى عمليات هذا التنظيم تفجير السفارتين الأمريكيتين عام 1998. يضاف إلى ذلك الرسائل التي كان يبعثها قادة التنظيم والتي كانت تؤكد على مشاركة عناصر من تنظيم القاعدة في الحرب الأهلية في الصومال وتشجيع مقاومة التواجد العسكري الأثيوبي فيه، ووجود فصائل القاعدة في المغرب الإسلامي التي تقوم بعمليات اختطاف وتفجيرات في مختلف دول القارة الأفريقية، بالإضافة إلى بوكو حرام في نيجيريا[1]. كل هذه الأسباب دفعت بأمريكا على تقدير برامج أمنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي. وتعزيز نفوذها ودورها في هذه الدول.

1-1-3-2- الحضور الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الآخذ في الانتشار بسرعة في أرجاء المعمورة، تتوجه أنظار بكين الآن إلى القارة الإفريقية والساحل الإفريقي. وهذا الاهتمام الصيني بهما ليس بالأمر الجديد. ففي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية الصينية، وعلى صد المد الاستعماري الغربي. وفي أعقاب الحرب الباردة، تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صيغة براغماتية كالتجارة، والاستثمار، والطاقة. وفي السنوات الأخيرة، أخذت بكين تنظر إلى القارة الإفريقية باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة. وبدأت أمريكا تجد مع حلفائها وأصدقائها أن رؤيتها لقارة إفريقية

[1]- مادي إبراهيم كانتي، " إنتقال الحرب الدولية على الإرهاب إلى إفريقيا"، تقارير المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية"، القاهرة،(2014. 08. 10): متحصل عليه من:
http: //www. rcssmideast. org/Article/2448/-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84- (2015/11/02)

مزدهرة تحكمها ديمقراطيات تحترم حقوق الإنسان، وحكم القانون، وتؤمن بحرية السوق، تواجه تحدياً عبر النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا والساحل الإفريقي. وتقوم جمهورية الصين الشعبية بمساعدة وتحريض الأنظمة الدكتاتورية القمعية والمعدمة في إفريقيا عبر إضفاء صفة الشرعية على سياساتها المضللة والثناء على نماذجها التنموية باعتبارها تناسب ظروفها الوطنية الخاصة. وتعرض بكين النموذج التنموي الصيني الفريد، والنمو الاقتصادي الكبير الذي تحققه تحت إشراف دولة شمولية منضبطة يحكمها حزب واحد، وتتمتع بكامل السلطة، إن لم نقل السيطرة، على جميع نواحي النشاط الاقتصادي- باعتباره مثالاً يجدر أن يحاكيه الآخرون. يضاف إلى ذلك أن الصين تكافئ أصدقاءها الأفارقة بالدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يفاقم من حالات النزوح القسري التي يتعرض لها السكان، ومن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البلدان المضطربة كالسودان وزمبابوي. ونتيجة لذلك، فإن الدعم الصيني لأعمال القمع السياسي والاقتصادي في الساحل الإفريقي يقف في مواجهة النفوذ التحرري لشركاء إفريقيا التقليديين من الأوروبيين والأمريكيين. وتعكس الحملة القوية التي تشنها الصين لتطوير روابط وثيقة مع بعض البلدان الإفريقية سعي بكين على الصعيد العالمي لعزل تايوان دبلوماسياً (سبع من الدول الـ 26 التي لها علاقات دبلوماسية كاملة مع تايوان هي دول إفريقية). إن الأثر الأكثر ضرراً للاهتمام الصيني المتجدد بإفريقيا هو أن الصين تضفي شرعية على الأنظمة القمعية في إفريقيا وتشجعها، الأمر الذي يزداد معه احتمال وجود دول ضعيفة وفاشلة. ويجب أن تتنبه أمريكا أيضاً إلى احتمال تشوش وصولها في المدى الطويل إلى مصادر المواد الخام والطاقة المهمة لأن الشركات الصينية "تغلق"هذه الموارد وتكرسها للسوق المحلية الصينية للمحافظة على النمو الاقتصادي للصين[1].

بناء عل كل هذه السياقات الأمنية والجيوسياسية كان من الضروري على الإتحاد الأوروبي أن يفعل دوره من خلال خلق إستراتيجية تكون موجهة إلى دول الساحل الإفريقي يضمن عبرها مكانته ويسترجع من خلالها مصالحه الإستراتيجية في هذه المنطقة من القارة الإفريقي.

[1]- مقال من دون مؤلف، " النفوذ الصيني في إفريقيا. . تهديد كبير لمصالح واشنطن"، ***المجلة***، متحصل عليه من:
http: //www. siironline. org/alabwab/derasat(01)/302. htm(2014/09/11)

المطلب الثاني: مضمون إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

بناء على التحولات الدولية المستمرة من جهة، وأمام الإنكشافة الأمنية التي تشهدها إفريقيا ودول منطقة الساحل الإفريقي بالتحديد، برزت حاجة الإتحاد الأوروبي إلى ضرورة بلورة مقاربات أمنية جديدة في إطار إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي الأمنية، تتماشى مع طبيعة المشاكل والتحيات التي يعرفها الساحل الإفريقي. ففي إطار هذه المقاربات الأمنية الجديدة اعتمدالإتحاد الأوروبي على بناء إستراتيجية جديدة تعتمد في مضمونها على البعد الأمني والتنموي.

بدأت بلورة هذه الإستراتيجية منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، حيث برز القلق الأوربي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا. وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة، تقدمت ثمانية دول أوربية وهي (فرنسا، ألمانيا، الدانمارك، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوربية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة، وهي الجهود التي كللت في ستة 2011 بتبني إستراتيجية الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي[1].

الفرع أول : محاور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

أتت مبادرة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، كمقاربة واعدة تنص و تعترف بالعلاقة الترابطية- التداخلية Interdépendance، الموجودة بين الأمن والتنمية، إذ أصبح هذا المصطلح شائع في جل الأدبيات الأكاديمية، كما أصبح مكسب رئيس بالنسبة للإتحاد الأوروبي ولسياسته الخارجية[2]. فالتركيز على الأمن الذي يعتبر محور بقاء الدولة،والتنمية هي محو استمرارية الدولة، فالإتحاد الأوروبي من خلال هذا المنطق يحاول مساعدة الدول الساحلية الصحراوية في تحقيق الأمن أي القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة وعلى الهجرة غير الشرعية وعلى كل النزاعات التي يشهدها الساحل الإفريقي، ومن ناحية أخرى ضمان الاستقرار وتحقيق التنمية بالمنطقة، ويتم هذا من خلال الدفع بالعجلة التنمية في بلدان الساحل الإفريقي، وتقليل نسب الفقر والقضاء على أزمة الغداء، فالهدف من هذه الإستراتيجية تحقيق الأمن للجانبين أي للطرف دول الساحل الإفريقي و للطرف الأوروبي[3]. تقوم إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي على أربعة محاور رئيسة والتي هي: [4]

---

[1]- Luis Simon. Op. cit. P. 09.

[2]- Roland Sourde, "L'Union et L'Afrique Subsaharienne: Quel partenariat ",***Occasional Parer***, N°. 58. (Mai. 2005): P. 36.

[3]- MyrtoHatzigeorgopoulos, " The EU's Strategy For The Sahel: A New Turn in EU External Action?",***ISIS Europe***, (January 2013): P. 01.

[4]- William Assanvo, "Réflexions sur la stratégie sur la stratégie européenne de sécurité et de développement au Sahel". ***Notes D'Ovida***, N°. 05. (Octobre. 2001): P. P. 02. 04.

1- **المحور الأول:** تشجيع التنمية،الحكم الراشد، وحل الصراعات. إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة ومنحهم فرص اقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة والعمل على تقوية مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

2- **المحور الثاني:** تشجيع التعاون الدبلوماسي: من خلال تطوير رؤية مشتركة وتعاون إقليمي بين الدول المعنية بهدف مجابهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة.

3- **المحور الثالث:** تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون. حيث أن عدم الاستقرار في المنطقة سببه مشكل التنمية وعدم سيطرة الدولة وعدم قدرة القوات المسلحة على ضمان وفرض وجودها الفعال في هذه المناطق، بسبب نقص المعدات والتكوين، وعليه فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل تضمن تقوية قدرات المؤسسات الأمنية والأمن ودولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

4- **المحور الرابع:** تحسين المستوى الاقتصادي: ويركز هذا المحور على محاربة عوامل بروز تطور العنف من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية في منطقة الساحل.

شكل رقم 3: يوضح محاور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

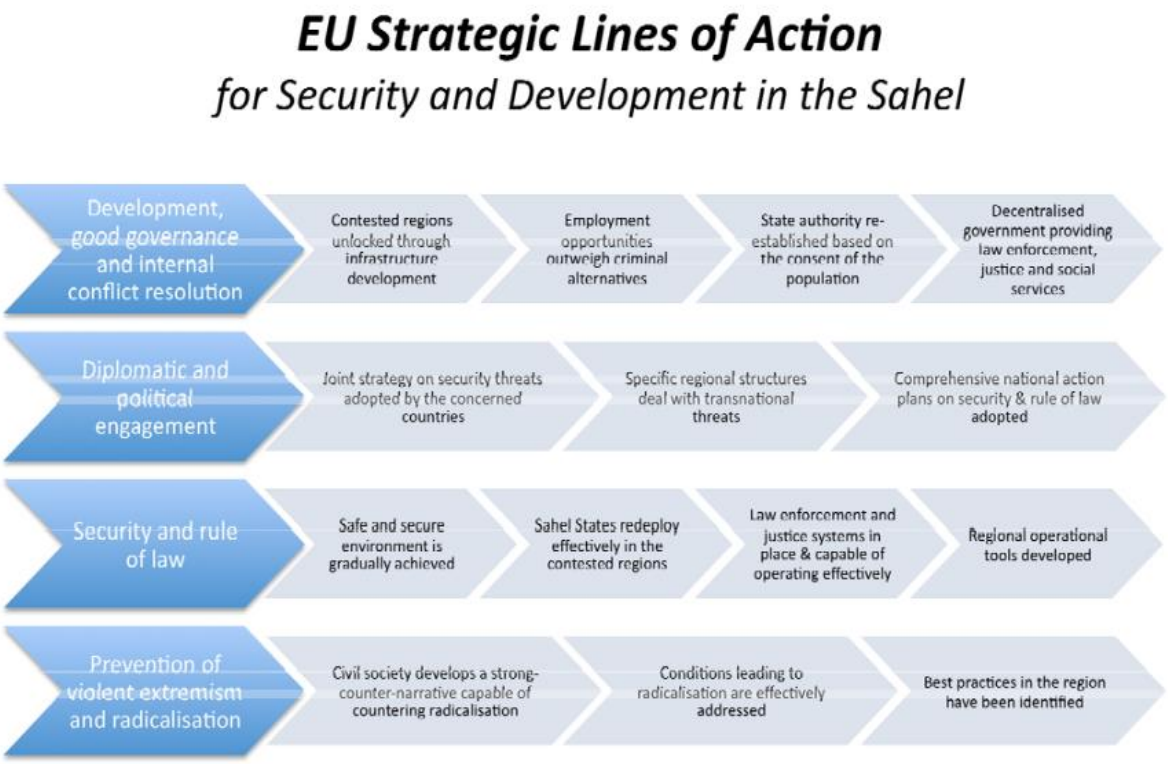

Source: Luis Simon. Op. cit. P. 28.

المبحث الثاني: طرق وآليات تنفيذ إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى طرق وآليات تطبيق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، لكن قبل الخوض في هذه الطرق توجب علينا الأمر تسليط الضوء والعودة مجددا إلى السياقات العامة الموجهة لمحاور إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي:

المطلب الأول: الميكانيزم التنموي: الإتحاد الأوروبي كقوة تنموية/ إقتصادية في الساحل الإفريقي

تعطي إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، أهمية كبرى لعملية مكافحة حالات عدم الاستقرار في هذه المنطقة، حيث يعمل الإتحاد الأوروبي جاهدا على القضاء على المشاكل التي يعرفها الساحل الإفريقي والتي يعتبر منبعها الرئيس انعدام التنمية[1]. حيث ركز على البعد السوسيو اقتصادي، وكذلك البعد السياسي للتنمية في دول منطقة الساحل الإفريقي.

فبالنسبة للتنمية الاقتصادية؛ يعمل الإتحاد الأوروبي من خلال إستراتجيته المقدمة لدول الساحل الإفريقي، بتعزيز الاقتصاديات العامة للدول الصحراوية وخلق فرص تنموية فيها، كما يعمل أيضا على تعزيز الهياكل والبنى الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق فرص جديدة للعمل للجماعات المهشمة اجتماعيا في دول الساحل الإفريقي. أما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية فإستراتجيته تهتم بتعزيز ثقافة التعاون بين مختلف شعوب منطقة الساحل الإفريقي وتوسيع فرص التعليم للقضاء على الجهل والأمية وتقديم الخدمات الصحية. وبالنسبة للتنمية السياسية، فهو يعمل ضمن إستراتجيته على إصلاح مؤسسات الدول الساحلية عن طريق إيجاد حلول نابعة من داخل الدول الساحلية للقضاء على التوترات الاجتماعية والسياسية،وتشجيع عملية دعم الحوار السياسي الداخلي، وترسيخ مبادئ الحكم الراشد وتشجيع النزاهة والمحاسبة المحلية للأداء وتقوية حضور الدولة[2].

أما على المستوى الدبلوماسي، فيهتم الإتحاد الأوروبي بتطوير رؤية شاملة للدول الشركاء قصد مجابهة جل التهديدات الأمنية التي تعيشها دول الساحل الإفريقي، والتعامل مع المشاكل التنموية عن طريق إقامة حوار دائم على أعلى المستويات ومخاطبة الشركاء المعنيين بما فيهم دول المغرب العربي والمنظمات الإقليميةكالإتحاد الإفريقي والدولية كالأمم المتحدة بشكل أكبر لتعزيز الحوار حول الأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي[3].

كما خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أورو منها: حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي والنيجر، أما

[1]- Fernanda Faria ,"La gestion des crises en Afrique subsaharienne: Le rôle de L'UE", ***OccasionalPaper*** , N°. 55, (Novembre 2004): P. 38.

[2]- Luis Michel, "Stratégie de L'union européenne pour L'Afrique", ***Rapport de la Commission européenne***, Luxembourg. (2006): P. 15.

[3]-Fernanda Faria, Op. cit. P. 43.

مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إلى جانب مبلغ 150 مليون اورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوربي للتنمية لدعم الحكم الراشد وسيادة القانون وترقية القطاع الاقتصادي والتنمية الريفية وتعزيز البني التحية في دول الساحل الإفريقي[1].

جدول رقم 02: يوضح المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي وإستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل

	صندوق التنمية الأوربي الصندوق 10	إستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل
مالي	533 مليون أورو	50 مليون أورو
موريتانيا	156 مليون أورو	8.4 مليون أورو
النيجر	458 مليون أورو	91.6 مليون أورو

Source: Luis Simon. Op. cit. P. 30.

أما بالنسبة للقطاع التجاري، فيعتبر الإتحاد الأوروبي من المدعمين الرؤساء للتجارة في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي، ففي إطار مبادرته لتجيع وتقديم المساعدات قصد تعزيز التجارة وترقية السياسات التجارية اعتمد مجلس الإتحاد الأوروبي سنة 2007 الإستراتيجية الأوروبية للمعونة من أجل التجارة، ويتجلى الهدف الأساس من هذه الإستراتيجية في تمكين دول منطقة الساحل الإفريقي، من استخدام القطاع التجاري بشكل أكبر لتفعيل وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة للعمل والدفع عجلة التنمية والحد من الفقر في بلدان الساحل الإفريقي، وتتجلى أيضا هذه الإستراتيجية على زيادة التمويلات المخصصة للمساعدات التجارية والمقدرة بـ 2 مليار أورو سنويا، في هذا الصدد يعمل الإتحاد الأوروبي جاهدا من أجل الضغط على دول الساحل الإفريقي قصد التوقيع على اتفاقيات شراكة جديدة، كما تواجه عملية المفاوضات التجارية مع الدول الإفريقية صعوبات كبرى، بسبب عدم تماشي هذه الاتفاقيات مع توجهات منظمة التجارة العالمية من جهة، فضلا عن عدم مراعاتها للأولويات التنمية في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي، حيث يتجلى الغرض الأساس من هذه المعونة التجارية في إبقاء السوق الإفريقية سوق استهلاكية للمتوجات الأوروبية فقط[2].

و إلى جانب هذه المساعدات و لمواجهة الأزمة الغذائية،فان المفوضية الأوروبية خصصت مبلغ 337 مليون اورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012. هذا الى جانب مشاريع التنمية

1- الإتحاد الأوروبي ، " الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، (13. أكتوبر. 2013): متحصل عليه من (12/01/2016)http: //www. alakhbar. info/index/docu/115-2013-10-13-20-05-42. html

2- مجموعة من الخبراء، "الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي والدول الإفريقية في مواجهة التحديات الحالية والمستقبل معا"، (لوكسومبورغ: ددن،2011)، ص. ص 65،66.

الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون اورو موجهة لكل من بوركينافاسو،مالي، النيجر، موريتانيا و التشاد. كما اقر الاتحاد الأوروبي مبلغ 164,5مليون اورو من الصندوق الإضافي توزع على ست دول افريقية و هي: موريتانيا بمبلغ13 مليون اورو،بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون اورو،مالي ب15 مليون اورو،النيجر ب42,5 مليون اورو،التشاد ب 35 مليون اورو و السنغال ب5 مليون اورو[1].

[1]- "L'Union Européenne et le Sahel",***Fiche d'information***. Bruxelles,(16. janvier. 2013). P. 02. Disponible sur: http: //www. consilium. europa. eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803. pdf(13/06/2015)

المطلب الثاني: الميكانيزم الأمني: الإتحاد الأوروبي كقوة عسكرية / إنغماسية في الساحل الإفريقي

اعتبرت أحداث 11 سبتمبر 2001، النقطة المحور الأساس لإصدار رؤساء دول الإتحاد الأوروبي خريطة عمل مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية في مناطق عديدة من العالم ومنها منطقة الساحل الإفريقي، حيث دعا الإتحاد الأوروبي بضرورة صياغة برنامج أمني يركز على؛ تعزيز التعاون الشرطي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية وإنهاء تمويل الخلايا الإرهابية، كما ينادي بضرورة تعزيز الأمن الجوي و تعزيز التعاون الأمني داخل دول الإتحاد الأوروبي[1]. كما اقترحت المفوضية الأوروبية بتاريخ 19 سبتمبر 2001 قرار يهتم بعملية مكافحة الإرهاب ومختلف الأفعال الإجرامية[2]، والتي دخلت حيز التنفيذ في قانون العقوبات الجنائية للإتحاد الأوروبي- تزامنا مع هذا- اعتمد الإتحاد الأوروبي قائمة تضم أسماء الأشخاص والجماعات المشتبه فيهم المتورطين في الأنشطة الإجرامية[3].

وقصد التمكن من سد الإنكشافات السياسية والاجتماعية والأصولية، وكذا صد التهديدات الأمنية القومية و الفوق قومية، حاولت إستراتجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي من خلال مرتكزها الأمني على التركيز على العناصر التالية:

- ✓ مجابهة التطرف الراديكالي، ومنع العنف الأصولي.
- ✓ تقوية القدرات الأمنية لدول الساحل، وتعزيز حكم القانون وتطبيقه في القطاعات التي تحارب الإرهاب والجريمة المنظمة بطرق كفئة وبأساليب متخصصة[4].
- ✓ تعزيز الأمن الجوي ودعم القرارات الدولية الصادرة عن الجهات الرسمية وغير الرسمية، قصد محاولة رسم خطط تهدف إلى محاربة التهديدات الأمنية، وأيضا تقديم تعاون أمني فعال قائم على تدريب جيوش دول الساحل الإفريقي[5].

ولتحقيق هذه الأهداف وتعزيز سياسته الأمنية والدفاعية المشتركة، قام الإتحاد الأوروبي بإطلاق العديد من المشاريع ذات الأبعاد العسكرية والأهداف الإنغماسية من أجل تقوية حضوره الأمني في دول منطقة الساحل الإفريقي، حيث قام بإطلاق ثلاث مهام عسكرية/إنغماسية في إطارالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع المشتركة[6]. وتتجلى هذه المهام الأمنية فيما يلي:

---

[1]- Stratégie européenne de sécurité,"Une Europe sure dans un monde meilleur", Bruxelles, (Décembre. 2003): P. 06. Disponible sur:
http: //www. consilium. europa. eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR. pdf(02/01/2015)

[2]- James Cockayne, Jason Ipe, Alistair Millar, "Implementing the un global conter- Terrorism Strategy in North Africa",***Back Grond Paper*** , N°. 24-25,(May. 2010): P. 04.

[3]-Nora Bensaleh, "Cooperation in the Europe,Nato and the European Union". ***Rand***, (2003): P. 120.

[4]- Daniel Fiott, Hans Hoebeke, " The crisis where do European and African perspective meets", ***Polity Drief***, N°. 02,(Match 2013): P. 25.

[5]-Anne-Sophie Traversac, "L'union européenne et la lutte contre le terrorisme ", ***CREC***, Paris,(2015): P. 06.

[6]- "Pour le renforcement du dialogue et de la coopération entre le G5 Sahel et L'UE ", ***Feuille de Route***, Premier bilan semestriel et perspective 2016/2017, (20. Novembre. 2015): P. 05.

الفرع الأول: مهمة الإتحاد الأوروبي لتكوين الجيش المالي: Mission UETM

بتاريخ 18 ديسمبر 2013 وبطلب من الحكومة المالية، وعلى أساس القرار رقم 2085 لمجلس أمن الأمم المتحدة، قام الإتحاد الأوروبي بإطلاق مهمة تكوين الجيوش المسلحة المالية EuropeanTraing Mission

مقرها الرئيس هو مدينة "باماكو" وتتم التدريبات بمدينة " كوليكورو koulikoro المتواجدة بحوالي 60 كلم من المنطقة الشمالية- الشرقية لمدينة باماكو، تمت هذه العملية خلال عهدتين انطلاقا من شهر ماي لسنة 2014 لتنتهي في شهر ماي من سنة 2016، كما خصص الإتحاد الأوروبي مبلغ 33. 4 مليون أورو للعهدة الثانية التي استمرت على نطاق 24 شهر. كما تقوم مهمة تكوين الإتحاد الأوروبي للجيش المالي على الركيزتين الآتيتين :الركيزة الأولى: تقديم النصائح الإستراتيجية لقادة وزارة الدفاع المالية، أماالركيزة الثانية فتهتم بتكوين/ تدريب قوات الجيوش المالية فقط وعدم دخولها في عمليات القتال[1].

تهدف عملية تكوين الجيوش المسحلة المالية إلى:

- ✓ تقديم الخبرة والإرشادات، خاصة في مجال القيادة العملياتية، من أجل تمكين القوات المالية من تحقيق سيادة مستقلة للأمن والإستقرار الوطني.
- ✓ تقديم الدعم اللوجيستي، والموارد البشرية.
- ✓ القيام بالتحضير العملياتي / الإستخباراتي.
- ✓ تكوين الوحدات المقاتلة للجيش المالي[2].

الفرع الثاني: المهمة المدنية للإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي: عملية EUCAP SAHEL-NIGER

بطلب من حكومة دولة النيجر، قام الإتحاد الأوروبي في جويلية 2012، بإطلاق مهمة مدنية في إطار PSDC، تحمل اسم EUCAP SAHEL-NIGER[3]. مقرها مدينة "نييامي"، تهتم هذه العملية بوضع مقاربة ضمنية- متماسكة، وشاملة ترتكز على حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي –بتحديد في النيجر-، كما تقوم هذه العملية بتقديم المساعدة لحكومة النيجر عن طريق تعزيز مخططهم الأمني،ويتم ذلك عن طريق التكوين و التأطير العملي،وخصص الإتحاد الأوروبي مبلغ قدره 18. 4مليون أورو لإنجاح هذه العملية، كما تضم هذه العملية حوالي 80 خبير دولي، أغلبيتهم ينحدرون من القوات الأمنية التابعة للإتحاد الأوروبي. كما تم تعديل الأهداف الأساسية لهذه المهمة في جويلية 2014، تماشيا مع الخبرة المكتسبة خلال تطبيقها في السنتين الأولى[4].

---

[1]- UE –Action extérieure, " Politique de sécurité et de défense commune: Mission de formation de L'UE au Mali (UETM- Mali)", (Mars. 2016). P. 01.

[2]- Ibid.

[3]- L'UE, Fiche d'information," L'union européenne et le Sahel ", Bruxelles, (14. Mars. 2013): P. 02.

[4]- EU –External Action, "Common Security and Defence Policy: Mission civile EUCAP SAHEL NIGER". (Avril 2016): P. 02.

تتجلى الأهداف الرئيسة من هذه المهمة في: [1]

- ✓ دعم توافقات L'interopérabilité قوات الأمن النيجيرية ومساعدتهم في تطوير إستراتيجيتهم العملية.
- ✓ تعزيز القدرات التقنية للفواعل الأمنية النيجيرية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- ✓ دعم سياسات الموارد البشرية، من خلال؛ تكوين وإدارة العتاد اللوجيستي قصد تعزيز الهدف الأول والثاني على مدى مستمر.
- ✓ دعم قدرات الفواعل الأمنية من أجل إحتواء موجات الهجرة غير الشرعية وكل ما ينتج عنها من أفعال إجرامية.

الفرع الثالث: المهمة المدنية للإتحاد الأوروبي في الساحل: عملية EUCAP SAHEL-Mali

في الثاني عشر من شهر جانفي 2015، ومن وراء الطلب الذي قدمته الحكومة المالية، أطلق الإتحاد الأوروبي مهمة EUCAP – MALI، والتي تعتبرعملية تكميلية لمهمة EUTM-MALI، وهم العمليتين الرائدتين

للمقاربة الإقليمية للإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي. تهتم مهمة EUCAP-MALI، بمرافقة الحكومة المالية في إصلاح جهازها الأمني الداخلي من أجل تحقيق أكبر للأمن والاستقرار للشعب المالي، كما تدخل هذه المهم ضمن إدارة السلطات المالية التي اتخذت سنة 2015 نقطة الشروع في عملية إعادة هيكلة قواتها الأمنية والدفاعية. تضم هذه المهمة فرقة مكونة من مجموعة من المستشارين والمكونين الأمنيين يعملون مع قادة وزارة الدفاع المالية وهذا قصد تحسين تسير الموارد البشرية وإعادة تنظيم التكوين العسكري وتكوين القيادات العسكرية القادمة. كما قدر المبلغ المالي الذي أنفقه الإتحاد الأوروبي في هذه العملية في سنة 2016 بـ 15. 25 مليون أورو[2].

تهدف عملية EUCAP MALIالعسكرية إلى تحقيق العناصر التالية:

- ✓ تحسين الفعالية العملياتية للقوات المسلحة المالية.
- ✓ إعادة بناء السلم الهرمي لقوات الجيش المالي.
- ✓ تعزيز دور الجهات الإدارية والقضائية في عملية تحقيق الأمن.
- ✓ تسهيل إعادة انتشار القوات المسلحة للجيش المالي في المناطق الجنوبية من البلاد[3].

[1]- Ibid. P. 03.

[2] -Albrecht Conze," EUCAP forme des formateurs pour pérenniser son impact au Mali" ; ***Journal d'information de la mission EUCAP SAHEL-MALI***, N°. 02. (Mai. 2016): P. 06.

[3]- EU –External Action, " PSDC: Mission civile: EUCAP Sahel - Mali ", (Juin 2016): P. P. 01. 02

إضافة إلى هذه المهام العسكرية التي قدمها الإتحاد الأوروبي في إطار إستراتجيته الموجه إلى دول الساحل الإفريقي، تم انطلاق العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الاستقرار (6. 7 مليون أورو خلال الفترة 2012-2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل لتكوين قوات القمع و تقاسم المعلومة والخبرة. كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2. 2 مليون أورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية (.SIPAO. (système d'information de la police d'Afrique de l'ouest، وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس(البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأنتربول. كما منح أيضا الصندوق الأوربي للتنمية مبلغ 41 مليون أورو ما بين 2012 و 2017 لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات، أما برنامج مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر 19. 7 مليون أورو من قبل الصندوق الأوربي للتنمية[1].

الفرع الرابع: دورالإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير شرعية وتسيير الحدود في الساحل الإفريقي

فيما يتعلق بمكافحة موجات الهجرة غير شرعية وتسيير الحدود في دول الساحل الإفريقي، نضم حوار سياسي حول ضرورة وضع خطة عمل مركزها الأساس دول قلب منطقة الساحل، - خاصة النيجر التي تعتبر منطقة عبور، ومالي التي تمثل بدورها نقطة انطلاق/ عبور لموجات الهجرة غير الشرعية[2]، قام الإتحاد الأوروبي بإطلاق مجموعة من الترتيبات قصد مجابهة خطر الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي والتي هي:

1- الصندوق الائتماني لحالة الطوارئ: Fond fiduciaired'urgence

يقصد بالصندوق الائتماني لحالة الطوارئ في إفريقيا؛ تلك الآلية المبتكرة التي تنص عليها اللائحة المالية للإتحاد الأوروبي، والتيتستخدم في مجال التعاون الإنمائي لحشد عدد كبير من التمويلات المقدمة من مختلف الجهات المانحة من أجل استجابة سريعة ومشتركة ومرنة ومتناسقة للأبعاد لمختلف حالات الطوارئ. فقامت المفوضية الأوروبية بإنشاء صندوق ائتماني لحالة الطوارئ في إفريقيا بهدف تحقيق الاستقرار ولمكافحة الأسباب العميقة المغذية لظاهرة الهجرة غير الشرعية والانتقال العشوائي للأشخاص في دول الساحل الإفريقي، حيث قامت بتخصيص مبلغ قيمته 1. 8 مليار أورو من ميزانية الإتحاد الأوروبي للتنمية، كما قامت الدول الأعضاء للإتحاد بتدعيم هذا الصندوق بحوالي 81. 3 مليون أورو. تستفيد من هذا الصندوق الدول الإفريقية الواقعة في الطريق الرئيسة للهجرة من إفريقيا إلى أوروبا

[1]- Luis Simon. Op. cit. P. 29-30.

[2]- Feuille de route, Op. cit. P. 11.

كدول الساحل الإفريقي، دول القرن الإفريقي ودول إفريقيا الشمالية [1]. ويتبين الهدف الرئيس منه، في إعادة الاستقرار بدول الساحل الإفريقي وإدارة الهجرة على نحو أفضل، كما سيعمل على الوصول للأسباب الجذرية المفعلة للهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشيةعن طريق خلف فرص العمل، وتعزيز المساواة بين مختلف الإثنيات وتفعيل برامج الأمن والتنمية[2].

2- مشاريع أمننة الهجرة وتسيير الحدود في منطقة الساحل الإفريقي

بتاريخ 13 جوان 2016، اعتمدت مفوضية الإتحاد الأوروبي مجموعة من المشاريع في مجال أمننة الهجرة وتسير الحدود، ترمي هذه المشاريع إلى تقوية القدرات الأمنية لدول الساحل الإفريقي[3]. و من بين المشاريع التي قدمتها إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في هذا المجال نجد:

2-1- مشروع : PARSEC MOPTI –GAO

تم تصميم هذا المشروع خصيصا لتقوية التعاون في مجال أمننة الهجرة وتسيير الحدود بين دولة مالي، بوركينافاسو و النيجر. يهدف هذا البرنامج إلى:

- ✓ تقوية الأمن في منطقتي "موبتي"MOPTI و "غاو"GAO ، وحسن تسيير الحدود بينهما.
- ✓ تحسين أمن المواطنين وأمن الأقاليم في إطار تعزيز دولة القانون ويتم هذا، عن طريق تقوية وتعزيز عملية تسيير المناطق الحدودية وكذا تسيير موجات الأشخاص المتنقلين من طرف مؤسسات الدولة[4].

2-2- مشروع: POGIF

يهتم هذا المشروع بعملية تسيير الحدود في دولة "البوركينافاسو"، ودعم إستراتيجية هذه الدولة في مجال تسيير مناطقها الحدودية، ويتم هذا عن طريق:

- ✓ تقوية الأطر القانونية لعملية تسيير الحدود وتعزيز دور الدولة في هذه المناطق.
- ✓ تفعيل عمل مختلف الفواعل المعنيين بعملية أمننة الحدود وذلك بالتنسيق مع الدول المجاورة لبوركينافاسو[5].

[1] -Commission européenne – Fiche d'information," Un fonds fiduciaire d'urgence de l'union européenne pour l'Afrique", ***Velleta***, (12. Novembre. 2015): P. 01.

[2]- Ibid. .

[3]- Feuille de route, Op. cit. P. 10.

[4] - Ibid.

[5] -Ibid.

2-3- مشروع: AJUSEN

يهدف هذا المشروع إلى دعم الأنظمة القضائية والأمنية لدولة النيجر، من أجل مكافحة موجات المهاجرين غير الشرعيين، تجارة المخدرات و الاتجار بالأشخاص[1].

2-4- مشروع: GAR – SI

تم إنشاء مشروع "مجموعة المراقبة والتدخل السريع في الساحل "، من وراء الاجتماع الوزاري للأمن والدفاع لدول الساحل الإفريقي بمدينة "نيجامينا" في مارس 2016. يضم هذا المشروع مجموعات دركية إسبانية، فرنسية، إيطالية، وبرتغالية، تعمل غلى تطوير عمليات الوقاية التي تقوم بها القوات الوطنية لدول الساحل الإفريقي، من أجل تحكم فعال في الأقاليم والمناطق الحدودية، وتعزيز التعاون الحدودي بين مختلف الأجهزة الأمنية لدول الساحل قصد تقديم إستراتيجية أكثر فاعلية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود[2].

[1]- Idem. P. 11.

[2]- Ibid. P. 11.

المطلب الثالث: الميكانيزم السياسي: الإتحاد الأوروبي كقوة دبلوماسية في الساحل الإفريقي

شجع الإتحاد الأوربي مجمل المقاربات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث شرعة دول هذه الأخيرة بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى مجابهة الإنكشافات الأمنية والتنموية، في إطار الامتيازات الممنوحة من قبل إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل. سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف المقاربات الوطنية والإقليمية المشجعة من طرف الإتحاد الأوربي.

الفرع الأول: دور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في تعزيز المقاربات الوطنية في دول الساحل

من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي على المدى الطويل، كان من الضروري أن يقوم الإتحاد الأوروبي بتطوير المبادرات السياسية والعملياتية في مجال الأمن والتنمية التي قامة بصياغتها دول الساحل الإفريقي[1]. فنجد بأن "مالي"؛ قد وضعت في إطار سياستها الوطنية لمكافحة حالات اللا أمن وكذلك في إطار مكافحة الإرهاب " البرنامج الخاص للسلام، والأمن والتنمية لجنوب مالي"

Programme spéciale pour la paix, la sécurité et le développement au nord du Mali PSPSDN

الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في جنوب البلاد، بالموازاة مع هذا البرنامج تعتبر الحكومة المالية من بين الحكومات الساحلية التي تنادي بضرورة عقد اجتماعات تنسيقية

دورية لحكومات وقادة دول الساحل الإفريقي، قصد تحديث الإستراتيجيات المقدمة لمكافحة حالات اللاأمنواللااستقرار بالمنطقة، كما قامة مالي أيضا بخلق مكتب جديد يهتم بقضايا مكافحة الإجرام المنظم والاتجار بالمخدرات[2].

أما "موريتانيا" فوضعت بدورها إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب، ترتكب هذه الإستراتيجية على البعد الديني/ العقائدي، والبعد الثقافي/ الأكاديمي، والبعد السياسي/ المعلوماتي، والبعد الأمني/ الدفاعي إضافة إلى بعد العدالة. وفي سنة 2010 وضعة الحكومة الموريتانية قانون جديد للمعاقبة الخلايا الإجرامية والإرهابية وكل الأشخاص المتورطين فيهما. كما شرعة حكومة "النيجر" بالتحضير لإستراتيجية خاصة تتعلق بمكافحة اللاأمن والإرهاب، كم شرعت كذلك في وضع خطة عمل لإصلاح قطاع العدالة والقضاء، هذا الأخير يسعى بدوره إلى إنشاء غرفة خاصة تهتم بقضايا الإرهاب والتهريب. كذلك هو الأمر بالنسبة لـ "بوركينافاسو"؛ التي قامت بتطوير إستراتيجيتها التنموية خاصة في

[1]- Rapport du service Européen pour l'action extérieure, "Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel ", (2014). P. 05. Disponible sur:
https: //eeas. europa. eu/delegations/mali/documents/strategie_sahelue_fr. pdf(03/02/2016)
[2]- Ibid.

شقها الاقتصادي، بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكانها ولمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[1]. كل هذه المبادرات والمقاربات التي وضعتها دول الساحل الإفريقي في إطار تحقيق الأمن والتنمية، كانت معززة من طرف الإتحاد الأوروبي سواء من الجانب التنموي/ المالي أو العملياتي/ العسكري، لكن يختلف تفاعل الإتحاد الأوربي من دولة إلى أخرى حسب اختلاف مصالحه في تلك الدول.

الفرع الثاني: دور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في تعزيز المقاربات الإقليمية في دول الساحل

يعمل الإتحاد الأوروبي جاهدا على تعزيز المقاربات الإقليمية حيال منطقة الساحل الإفريقي، فبنسبة لمقاربات الدول المغاربية؛ قام الإتحاد الأوروبي بخلق حوار سياسي متقدم بينه وبين مختلف الهياكل القانونية الكائنة بين شركائه في دول المغرب العربي خاصة الجزائر والمغرب، وفي إطار سياسة الجوار الأوروبي PEV، تم خلق العيد من الاتفاقيات بينه وبين شركائه (الجزائر والمغرب) قصد تطوير وتنسيق الأعمال المتعلقة بالأمن في المنطقة المتوسطية والساحلية خاصة في ظل التحولات التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي[2].

1- بنسبة للتعاون الأمني والتنموي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر

أكد مسئولون أوروبيون أهمية تقوية علاقات التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مختلف الميادين السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية، معتبرين الجزائر فاعلا أساسيا في المنطقة، كما خصصت مجلة "بارليامنت" الصادرة عن البرلمانالأوروبي، ملحقا استثنائيا للجزائر جاء في 28 صفحة، وتناول العلاقات الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر التي وصفت بالشريك الهام للاتحاد في الميادين السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية. وتطرق الملحق إلى العلاقات التاريخية التي تربط الجزائر بالدول الأوروبية، مبرزا علاقات التعاون الشامل بين الجانبين وما يتضمنه من أبعاد سياسية وأمنية وثقافية، فضلا عن الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر، "وتجعلها شريكا هاما بالنسبة لأوروبا". وأجمع المسئولون الأوروبيون الذين ساهموا في الوثيقة الإعلامية للبرلمان الأوروبي علىضرورة العمل على تقوية علاقات التعاون القائمة بين الاتحاد والجزائر، مبرزين الفرص الكبيرة المتاحة لتحقيق التكامل في الأهداف المسطرة من قبل الجانبين[3].

---

[1]- Ibid.

[2]- European Union External Action Service, "Strategy for Security and Development in the Sahel", (2014): P. 05.

[3]- محمد. ب، حسينة. ل، "برنامج – باج- يدخل الخدمة بـ 26 مليون أورو"، ***جريدة المساء***،(17جانفي. 2016). متحصل عليه من: http: //www. el-massa. com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A8%D8%A7%D8%AC-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%80-26-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88. html (12/12/2016)

وأشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي،"ايلمار بروك" إلى أن الجزائر والاتحاد الأوروبي "مدعوان لتوسيع آفاق شراكتهما الحالية من خلال تعزيز التعاون في المجالات ذات الأولوية وتحديد طموحات البلدين في إطارها بشكل أكبر، معتبرا موقع الجزائر "كقوة عسكرية" يؤهلها لتصبح حليفا هاما للاتحاد الأوروبي "ليس فقط في شمال إفريقيا وإنما كذلك في منطقة الساحل كذلك". ودعا النائب الأوروبي الألماني الجنسية، الاتحاد الأوروبي إلى إبداء اهتمام أكبر بمجالات الأمن والهجرة في علاقاته مع الجزائر، مؤكدا أهمية إضفاء مزيد من الليونة في هذه العلاقات من خلال تدعيمها في إطار مراجعة سياسة الجوار "بالنظر إلى دور الجزائر في استقرار المنطقة". كما أكد أن "الجزائر التي تعد شريكا تجاريا كبيرا وهاما وقريب جغرافيا، تتوفر على سياسة مستقرة في المنطقة"، ما يستدعي حسبه "تدعيمها واعتبارها شريكا في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بما في ذلك الاتجار بالأشخاص". من جهتها، شددت النائبة الفرنسية، توكيا صايفي، على ضرورة أن يعزز الاتحاد الأوروبي شراكته مع الجزائر التي "تعد فاعلا أساسيا في المنطقة" من أجل مواجهة التحديات المشتركة للهجرة والتهديد الإرهابي، ودعت إلى "تعزيز الشراكة بين الاتحاد والجزائر بشكل عاجل"، مشيرة إلى أن كلا الجانبين يواجهان نفس التحديات ومنها مسألة الهجرة وتسيير المخاطر المرتبطة بالإرهاب. [1]

2- أما بالنسبة للإستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي –إفريقيا

تم تبنيها في شهر ديسمبر سنة 2007 خلال القمة الثانية للإتحاد الأوروبي- إفريقيا، تقوم هذه الإستراتيجية بتقديم برنامج شامل للعلاقة مع القارة الإفريقية[2]، بالتركيز على:

2-1- قضايا السلام والأمن

أصبح الاتحاد الأوروبي شريكا سياسيا يعزز قيادة إفريقيا في معالجة الأزمات والصراعات الإفريقية، فإن إفريقيا والاتحاد الأوروبي يريان أنه لا تزال هناك مجالات يمكن للجانبين البناء فيها من أجل دفع تعاونهما قدما، ليس فقط في تعزيز السلام والأمن في القارتين، وإنماأيضافي التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحة العالمية[3]، كما تسليط الضوء على أهم النقاط التي يتوجب العمل عليها قصد تحقيق السلم والأمن وهي كالتالي: [4]

2-2- زيادة الدعم لأجندات والقدرات الإفريقية، وخاصة جهود الاتحاد الأفريقي للتشغيل الكامل لهيكل السلام والأمن الإفريقي.

2-3- التغلب على تحدي توفير تمويل مستدام وممكن توقعه ومرن لدعم عمليات السلام التي تقودها إفريقيا.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- " 4ème Sommet UE- Afrique ", ***Feuille de Route 2014/ 2017***. Bruxelles. (2014): P. 01.

[3]- Conseil de L'Union Européenne, "Le partenariat stratégique Afrique –UE: une stratégie commune Afrique – UE ". Lisbonne, (Décembre 2007). P. P. 02. 03.

[4]- Feuille de route 2014/ 2017, Op. cit. P. P. 05. 06.

2-4- تدعيم الحوار والتعاون المؤسسي، وتبادل وجهات النظر بشكل منهجي، وكذا الموافقة على وتنفيذ مواقف مشتركة إزاء القضايا العالمية.

2-5- دعم وتعزيز دور المجتمع المدني والأطراف الفاعلة غير الحكومية فيأجندة الأمن.

2-6- الحكم وحقوق الإنسان

يعني وضع تعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان كسمة محورية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقياأن الجانبين سيبذلان جهودا مشتركة تجاه تعزيز فاعلية النظام متعدد الأطراف، وتعزيز قيم الديمقراطية، والحكم، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان[1].

2-7- التجارة والتكامل الإقليمي:

هذا المجال، يعمل كل من الاتحاد الأوروبي وإفريقيا تجاه تحسين الحوكمة الاقتصادية ومناخ الاستثمار في إفريقيا. وستكون الأهداف الرئيسية التي يسعى إليها الحوار بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا قصد تحقيق الأهداف الأتية:

2-8- تنمية القطاع الخاص، بدعم من الاستثمارات الأجنبية، من اجل تقوية جانب الإمدادات للاقتصاديات الإفريقية.

2-9- تنمية وتقوية شبكات البنية التحتية المادية المطلوبة لتحرك الاشخاص والسلع والمعلومات.

2-10- التكامل التجاري، وهو أمر حيوي لزيادة تدفقات التجارة من الجنوب للجنوب، ومن الشمال للجنوب[2].

2-11- قضايا التنمية الرئيسة: كما يركز الاتحاد الأوروبي وإفريقيا على تقديم إسهامات رئيسية لتحقيق أهدافالألفية للتنمية[3].

وفق هذه الإستراتيجية سيتم إشراك الإتحاد الأوروبي كشريك إستراتيجي ضمن إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي[4].

3- وبالنسبة لمنظمة الإيكواس

والتي أنشأت بدورها خطة لعمل إقليمي شامل قصد تعزيز الحكم الراشد والسلم والأمن، كما تبنت أيضا دول غرب إفريقيا إستراتيجية موحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ضمن التعاون الإقليمي الذي يجمعها مع مكتب الأممالمتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الذي يعمل كذلك مع

[1]- Conseil de L'Union Européenne, "Le partenariat stratégique Afrique –UE: une stratégie commune Afrique – UE ". Op. cit. P. 03.

[2]- Ibid.

[3]-Feuille de route 2014/ 2017. Op. cit. P. 07

[4]- European Union External Action Service, "Strategy for Security and Development in the Sahel". Op. cit. P. 06.

دول الساحل الإفريقي في عملية مكافحة الإجرام المنظم. كل هذه الاستراتيجيات مدعومة من طرف الاتحاد الأوروبي من خلال تنسيق موضوعي وجغرافي. . . وتقوية العلاقات السياسية والتعاون العملياتي مع الإكواس قصد تثبيت أكبر لأهداف إستراتيجية الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي[1].

كما يقوم الإتحاد الأوروبي بتطبيق إستراتيجيته في منطقة الساحل الإفريقي، عن طريق ورقة الدور الفرنسي، بناء على العلاقات الوطيدة التي تجمع دول الساحل الإفريقي وفرنسا. وهو محل موضوع المبحث الموالي.

[1]-Rapport du service européen pour l'action extérieure, "Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel ", Op. cit. P. 06.

المبحث الثالث: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي- من منظور القطب الفرنسي

لتعزيز نفوذه ولنجاعة إستراتيجية حيال دول الساحل الإفريقي، يعمل الإتحاد الأوروبي على استخدام وتفعيل ورقة الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، فبناء على العلاقات التاريخية التي تجمع فرنسا ودول الساحل جنوب الصحراء يمكن للإتحاد الأوروبي أن يعزز إستراتيجية للأمن والتنمية في هذه المنطقة. سنتناول في هذا المبحث دور القطب الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وأهم الوسائل التي يستعملها الإتحاد الأوروبي من خلال الدور الفرنسي للسيطرة على منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات الفرنسية الإفريقية

يعتبر تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية حافلا بالمراحل، إذ يبدأ بمرحلة الاستعمار، مرورا بمرحلة تصفية الاستعمار، حتى يصل إلى مرحلة التعاون.

الفرع الأول: مرحلة الاستعمار

يدخل الاستعمار الفرنسي لإفريقيا في إطار تقسيم القارة السمراء إلى عدة مناطق سياسية بين القوى الأوروبية في نهاية القرن الـ 19 إثر مؤتمر برلين (1884-1885)، لكن ترجع بوادر الاستعمار الفرنسي في إفريقيا قبل مؤتمر " برلين" بحوالي قرن اثر اتفاقية " فارساي" 1783 باحتلال السنغال[1]. يليها استعمار الأنهار الجنوبية (غينيا حاليا) سنة 1859، و سواحل الغابون في 1862، التي اعتبرت كمراحل أساسية للتغلغل الفرنسي في إفريقيا الغربية و ما بين 1880-1895 تم إنشاء السودان الفرنسي (مالي حاليا) و التي أدمجت فيها بعد ضم " إفريقيا الغربية الفرنسية" إلى جانب كل من: موريتانيا، السنغال، ساحل العاج، بوركينافاسو، النيجر و البينين، التي أسست في 1904، بعدها تم تأسيس " إفريقيا الاستوائية الفرنسية سنة 1910 و التي ضمت كل من الغابون، كونوغو برازفيل، إفريقيا الوسطى و تشاد، أما من الناحية الشرقية فاستطاعت أن تدمج منطقة جيبوتي الواقعة في خليج تاجوا" في القرن الإفريقي إلى مستعمراتها الإفريقية في 22 جويلية 1989 و التي عرفت باسم " الساحل الصومالي الفرنسي"[2].

الفرع الثاني: مرحلة تصفية الاستعمار

جرت عملية تصفية الاستعمار Processus de décolonisation ما بين الحربين العالميتين لكنها برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، تحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي سابقا كما تميزت هذه العملية بنوع من التعدد و التعقيد Multitude et Complexe و لها تسلسل زمني وجغرافي محدد، أما بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي كانت العملية تدريجية Progressive

[1]- Yves Jean Saint-Martin, **Le Sénégal sous le second empire, (**Paris: Les éditons Karthala, 1989), P. 94.

[2]- Jules Duval, "Les Colonies et la Politique coloniale de la France" **,** ***France: Arthus Bertrand***, (1864). Disponible sur:
http: //www. manioc. org/patrimon/FRA11039(20. 01. 2013).

و منظمة بقانون " ديفير" 11956 Defferre، الذي أقرته حكومة " غي موليه" و الذي يعطي استقلالية واسعة للأراضي الإفريقية و التي يمكن لها أن تؤسس جمعية محلية Assemblé Locale هذه الأخيرة تعين بنفسها مجلس الحكومة و بما في ذلك نائب الرئيس الذي يتوجب عليه أن يكون إفريقي، بعد فشل سياسات الإتحاد الفرنسي التي نص عليها الدستور الفرنسي لسنة 1946 و الذي أنشأت من خلاله الجمهورية الرابعة و بعد عودة " شارل ديغول" إلى السلطة قام بإنشاء " الجماعة الفرنسية" CommunautéFrançaise حيث تنادى المستعمرات الإفريقية للاندماج فيه و تمهيد الطرق الاستقلال[2]. كما شهدت سنة 1960 استقلال 14 دولة إفريقية من بينها دول الساحل الإفريقي و التي كانت عابرة عن مستعمرات فرنسية[3].

الفرع الثالث: مرحلة التعاون

لم تكن مرحلة تصفية الاستعمار آخر مرحلة عرفها تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية إذ طورت فرنسا علاقات جديدة مع مستعمراتها السابقة، هذه العلاقات مبينة على التعاون بمختلف أنواعه مثال عن ذلك التعاون في المجال المالي و النقدي (FRANC CFA) و التعاون العسكري عن طريق المساعدات التقنية AMT و برنامج RECAMP و التعاون في المجال الثقافي (عن طريق الفرونكوفونيةFrancophonie) ومن بين كل الاتفاقيات التي عقدت بين فرنسا و دول الساحل الإفريقي تبقى المعاهدات و البروتوكولات المتعلقة بالتعاون في المجال الأمني العسكري الأقدم. فمنذ عملية تصفية الاستعمار في إفريقيا احتفظت فرنسا بوجودها العسكري في مستعمراتها الإفريقية السابقة بإنشاء فناء خلفي Prés–Carré عن طريق عقد اتفاقيات تمكنها من البقاء كشريك مميز[4].

[1]- Association pollens, "La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique? ", Op. Cit.

[2]- " La France face à la décolonisation de 1945 à 1962 ". Article disponible sur: http: //www. cndp. fr/crdp-reims/cinquieme/decolonisation. htm(07. 02. 2013).

[3]- "50 ans d'indépendances en Afrique subsaharienne: Regards croisés ", Article disponible sur: http: //www. ritimo. org/article654. html(25. 12. 2012).

[4]- Philippe Hugon, " La France et l'Afrique: vers une nouvelle équation stratégique ?" , Dans: Jean Dufourcq (éditeur),Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, ***Cahiers de l'IRSEM***,P. 126.

المطلب الثاني: أبعاد الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

يرتكز الدور الفرنسي حيال إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي على عدة أبعاد نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، و عن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، فإذا علمنا أن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها و أنها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها لقدرنا قيمة دول الجنوب بالنسبة إليها غير أن فرنسا أدركت بعد الحرب العالمية الثانية أن المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي ستزداد حدة، سيكون مجالها الرئيسي هو أوروبا و آسيا و الشرق الأوسط، ومن ثم أصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحا أمام النفوذ الفرنسي و بعيدا عن المنافسة مع الدولتين العظيمتين هو القارة الإفريقية و لمزيد من الاستفادة الاقتصادية من القارة، قسمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدول الإفريقية إلى أربعة مجموعات رئيسية و كانت المجموعة الأولى مكونة من المستعمرات فيها عاملا رئيسيا في ازدهار الاستثمارات الفرنسية ونذكر على سبيل المثال السنغال، الكوت ديفوار، الجابون، الكاميرون أما المجموعة الثانية فكانت تتكون من دول أفقر و لكنها و اعدة بالنسبة لمواردها الاقتصادية بالإضافة إلى أهمية موقعها الاستراتجي و نذكر على سبيل المثال: تشاد، موريتانيا، إفريقيا الوسطى، أما المجموعة الثالثة فتكونت من الدول الافريقية التي كانت قد ابتعدت بنظامها الاقتصادي و السياسي عن دائرة الدول الغربية، وقد تناقصت الاستثمارات فيها،حتى بلغت الحد الأدنى لها في الثمانينات و نذكر منها: بنين و مدغشقر. أما المجموعة الأخيرة فكانت الدول الإفريقية التي لم تخضع في يوم من الأيام إلى السيادة الفرنسية و التي تضم أراضيها كنوزا من الثروات الطبيعية المختلفة و قد نفذت إليها فرنسا تدريجيا منتهزة فرصة إما وحدة اللغة التي تجمع فرنسا بالمستعمرات البلجيكية السابقة و إما ضعف الدولة المستعمرة القديمة كبلجيكا و بريطانيا و البرتغال ونذكر على سبيل المثال: الكونجو الديمقراطية (زائير سابقا) رواندا بوروندي، أنجولا، موزنبيق، كينيا، زمبابوي، نجيريا، موريشيوس، سيشل، ليبيريا سيراليون و جنوب إفريقيا[1].

أما بنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي ففرنسا تسعى إلى الوصول بشكل أكبر على المواد الأولية الاستراتجية (بترول-يورانيوم) و تقديم فرص متميزة لشركات المتعددة الجنسيات الفرنسية مثل: شركة توتال TOTAL، كما أن الاستثمارات الفرنسية لا تغطي فقط مجال المعادن و المحروقات، بل تشمل عدة مجالات آخرى، وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة السمراء من خلال العديد من الآليات أهمها التجارة البينية" فمازالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام و المصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرنكوفونية و الاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكوفونية و انشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الإفريقية و فرنسا،

[1]-رأفت إجلال، المرجع السابق. ص. 10.

بالإضافة إلى منطقة الفرنك التي ترتبطها 16 دولة من غرب و وسط إفريقيا و تمكن لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية[1].

الفرع الثاني: البعد السياسي

تسعى فرنسا إلى تحويل الفرانكفونيةLa Francophonie من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية بغية انشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية و هو ما يعني انتشار تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوساكسوني الأمريكي، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الساعية للحد من الهيمنة الأمريكية. كما تسعى فرنسا في هذا الإطار على الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية، و في سبيل تحقيق هذا المطلب السياسي توظف فرنسا أدوات اقتصادية و ثقافية، فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون و التبادل الاقتصادي و التكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية. دائما في المجال السياسي، تظم التمويل السري للأحزاب السياسية الفرنسية عن طريق تحويل ايجارات المواد الأولية، ويمكن ذكر على سبيل المثال في هذا الشأن القضية التي أثارت ضجة هائلة في الساحة الفرنسية حيث هناك مزاعم تفيد تلقي الرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي" مبالغ مالية من طرفالرئيس الليبي السابق " معمر القذافي من أجل تمويل حملته الانتخابية لعام2007[2].

الفرع الثالث: البعد الإستراتيجي والدبلوماسي

تسعى فرنسا دائما إلى الحفاظ و تعزيز دورها الريادي كقوة تارخية كبرى، تتمتع بمراكز متقدمة في المنظمات و المؤسسات الدولية باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، يتمتع بحق الفيتو، ولها مصالح عالمية و إقليمية ورثتها من العهد الاستعماري[3]. أما في الوقت الحالي فهي تسعى، جاهدا لاحتواء النفوذ الأمريكي و خاصة الصيني المتزايد في منطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى الحفاظ على القواعد العسكرية المنتشرة على طول منطقة الساحل الإفريقي[4].

الفرع الرابع: البعد الثقافي

يعد نشر و ترقية اللغة الفرنسية واجب تاريخي، إذ قبل إشناء منظمة الفرانكفونية، كان هنالك ما يدعي " بوكالة التعاون الثقافي و التقني" التي أنشأت سنة 1970، و يقول دومنيك وولتون كما جاء في كتابه " غدا الفرنكوفونية Demain la Francophonie " لقد بنت فرنسا أقدم سياسة ثقافية خارجية،

---

[1]- Thomas Deltombe , Benoit Orval, "Quand la françafrique passe au privé " , ***Recherches internationales***, N°85, (Janvier-Mars 2009): P. 41.

[2]- France-Soir, "Sarkozy-Kadhafi: Les révélations de Mediapart ". Article disponible sur: http: //www. francesoir. fr/actualite/politique/revelations-mediapart-sarkozy-doit-s-expliquer-pour-le-camp-hollande-217449. html(02/02/2014).

[3] -Thomas Deltombe , Benoit Orval. Op.cit.

[4]- L'Express, " Etat des lieux des bases militaires françaises en Afrique ", Disponible sur: http: //www. lexpress. fr/actualite/monde/afrique/etat-des-lieux-des-bases-militaires-francaises-enafrique_835100. html. (14/06/2015)

لكن العولمة اضعفتها، لذلك يجب تعزيزها و توسيعها " و لهذا تعتبر اللغة الفرنسية اليوم ردة فعل ثقافي لفرنسا[1].

المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية الفرنسية حيال منطقة الساحل الإفريقي

تعد السياسة الأمنية و الدفاعية[2] الفرنسية في إفريقيا إحدى العناصر و الركائز الأساسية لقوة فرنسا وبالفعل نفوذها في العالم، هذه السياسية مبنية على اتفاقيات التعاون و الدفاع. ففرنسا تسعى عن طريق هذه الاتفاقيات: الدفاع عن الدول الإفريقية عامة و الساحلية خاصة و تسوية مختلف النزاعات الكائنة بها[3]. و لتفعيل هذه السياسة الأمنية و الدفاعية في إفريقيا من جهة و للحفاظ على نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي من جهة أخرى، تستعين فرنسا بمجموعة من الترتيبات الأمنية التي هي:

الفرع الأول: برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام Programme RECAMP

منذ منتصف التسعينات، كان التعاون العسكري CoopérationMilitaire بين فرنسا و الدول الإفريقية مبني على أساس واحد و هو العلاقات الثنائية Relations Bilatérales المخاطة منذ بداية الاستقلال و المتمحورة حول المساعدات المباشرة المقدمة من قبل البلد الأم السابق AncienneMétropole لمستعمراتها القديمة AncienneColonie، لكن مع مرور الأيام تطور هذا التعاون (المساعدات المباشرة) وعوضت بتصور جديد، و هو التعاون الجماعي Multilatéralisme و الانفتاح

[1]-David Mbouopda, "La mentalité française à travers la coopération France-Afrique ",***Revue mondiale des francophonies***. Disponible sur: http: //mondesfrancophones. com/espaces/afriques/la-mentalite-francaise-a-travers-la-cooperation-france-afrique/(27/04/2016)

[2] تم تحديد تعريف دقيق للسياسة الأمنية الفرنسية في قانون الدفاع الفرنسي Code de la défense استنادا للمادة **L1111-1** المعدلة بقانون **N°2002-928.Art.5** بتاريخ 29-جويلية-2009، بأنها: السياسة التي تهدف إلى تحديد كافة التهديدات و المخاطر التي قد تؤثر على حياة الأمّة، ولاسيما فيما يتعلق بحماية السكان و الإقليم و ديمومة مؤسسات الجمهورية، و تحديد الاستجابات التي يتعين على السلطات العامة توفيرها. تعمل السياسة الدفاعية على ضمان الأراضي الفرنسية و حماية مواطنيها من الهجمات المسلحة، فهي تساهم كذلك في مكافحة التهديدات الأخرى التي يمكن أن تهدد الأمن الوطني. و تنص كذلك، على احترام التحالفات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. كما أنّها تشارك، في إطار المعاهدات الأوروبية حيّز التنفيذ في السياسة الأوروبية للأمن و الدفاع المشترك. كما تتمثل أهم ركائز السياسة الأمنية والدفاعية الفرنسية في العناصر التالية: – **المعرفة والتوقع**: أعطيت لهما الأولوية لأنهما يضمنان استقلالية القرارات و يتيحان لفرنسا الحفاظ على المبادرة الإستراتيجية. و لهذا الغرض قررت الحكومة الفرنسية إلى غاية 2020 بزيادة نسبة النفقات من أجل تطوير التقنيات الجديدة في مجال الأقمار الصناعية، والهدف منه تطوير القدرات الاستخباراتية.

الردع النووي: فهو لا يزال الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الوطنية و العسكرية الفرنسية . فهذا السلاح يجعل الدول التي تفكر في ضرب فرنسا أو الاعتداء عليها بدون أن تسبب و تلحق لنفسها أضرارا لا يستهان بها. – **الحماية** : لا تزال الحماية في قلب الإستراتيجية الأمنية الفرنسية، و ذلك بسبب ظهور نقاط الضعف الجديدة التي يتعرض لها، بشكل مباشر، كل من السكان والأراضي الفرنسية. – **القدرة على منع الصراعات والتدخل في المناطق النزاع**: ويتم تركيزها على محور جغرافي ذي أولوية، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية في إفريقيا و غويانا-الأنتيل.

[3]- Roland Adjovi ,"La Politique Africaine de La France ", ***Annuaire Français des Relations Internationales. AFRI***, N°02,(2001): P. 427

L'ouverture. حيث سيعرف التعاون العسكري بين فرنسا و إفريقيا منعطفاً جديداً Nouveau Tournant مع نشأت برنامجRECAMP .[1]

1- **بوادر ظهور البرنامج**

تعود في الحقيقة نشأت برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلامRECAMPمع انتهاء عملية " توركواز"Opération Turquoise في " رواندا ". إذ تم تجربته بالسينغال، الغابون و في الأخير تنزانيا. حيث كانت مهمته الأولى مساعدة الدول الإفريقية بالقيام لوحدها على وضع منظمات محليةRégionalesوتحت محلية Sous Régionales في مجال الأمن و حفظ السلام مع المساعدة الفرنسية. كما حصل هذا البرنامج على الشرعية الدولية من خلال الدعم و المساندة المقدمان من طرفالأمم المتحدة بالاتفاق مع منظمات الوحدة الإفريقية سابقا التي تعرف اليوم بالإتحاد الإفريقي[2].

2- **شروط عمل برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام**[3].

إن الدعم المقدم للدول الإفريقية في إطار برنامج RECAMP يجب أن يحترم بعض الأسس الرئيسية:

- ✓ يجب أن تكون العملية العسكرية تحت عهدة مقدمة من قبل مجلس أمن الأمم المتحدة.
- ✓ يجب أن تكون العملية ضمن الفصل الرابع من ميثاقCharte الأمم المتحدة التي تستلزم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.
- ✓ يجب أن تكون القوة العسكرية التي تقود هذه العملية منظمة من طرف دول إفريقية متطوعة.
- ✓ يمكن أن تتدخل بعض الدول غير الإفريقية حينما يستلزم الأمر ذلك، بالمساعدة، التكوين، العتاد والتمويل المادي.

3- **مبادئ برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام**

يرتكز برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام على أربعة مبادئ وهي:

- ✓ التعاون: تأخذالقراراتالسياسيةبالتعاونوالتشاورمع الدول الإفريقية.
- ✓ الانفتاح على كل الدول الإفريقية.

[1]- Doudou SallaDiop,"La Nouvelle coopération France-Afrique en matière de Sécurité ", Dans: PierrePascallon (éditeur), **La Politique de Sécurité de la France en Afrique**, (Paris: Edition L'harmattan,2004), P. 127

[2] - Ibid. P. 127.

[3]- Claude Borgis , "De Nouvelles Modalités D'Aide Militaire Française Indirecte: Vers Une « Africanisations » De La Sécurité" , Dans: PierrePascallon (éditeur), **La Politique de Sécurité de la France en Afrique**, (Paris: Edition L'harmattan, 2004). P. 117.

- ✓ الشفافية خاصة فيما يتعلق بالهبات Donations.
- ✓ عدم بقاء القوات في منطقة واحدة: فكل القوات التي تشارك في عمليات حفظ السلام تحتفظ بخصوصياتها الوطنية و تكون خاضعة لإرادة دولها كما يجب أن ترجع هذه القوات لموطنها الأم بعد انتهاء التدخلات العسكرية[1].

4- مجالات عمل البرنامج

:يرتكز برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام على ثلاث محاور أساسية

4-1- المحور الأول: التكوين La Formation

حيث تم إنشاء مدرسة خاصة لحفظ السلام بمدينة Zambakro بساحل العاج، و الجديد في هذا البرنامج التكويني هو عدم تركيزه فقط على عمليات حفظ السلام. بل انفتاحه على خبراء Experts، مدرسين Instructeurs و متمرنين Stagiaires قادمين من كل الدول الإفريقية[2].

4-2- المحور الثاني: التدريب L'entrainement

في إطار تمديد التمارين متعددة الجنسيات ExercicesMultinationaux المنظمة بين فترة و آخرى من طرف فرنسا ضمن برنامج RECAMP، تنظم دورات تكوينية تشارك فيها مجموعة من الدول الإفريقية كما يتم تدريب القوات العسكرية على طرق إدارة الأزمات Gestion des Crises.

4-3- المحور الثالثالالتزام بتقديم الخبرة لهذه القوة و تطويرها[3].

الفرع الثاني: المساعدة العسكرية التقنية: Assistance Militaire Technique

تعرف المساعدة العسكرية التقنية على أنها طريقة عمل كلاسيكية لقوة عسكرية تعمل وفق مصالحها الإستراتيجية. و بأن فرنسا تمتلك قوة عسكرية معتبرة هذه الأخيرة تمكنها من تأطير القوات العسكرية الأجنبية التي أمضت معها اتفاقيات عسكرية من هذا النوع[4].

1. الإطارالعام للمساعدة العسكرية والتقنية الفرنسية في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي:

قصد ضمان الأمن الفرنسي من كل التهديدات المتوقعة التي تهدد مصالحها الاستراتيجية تستعين فرنسا باتفاقيات التعاون مع دول الساحل الإفريقي (مستعمراتها السابقة) و ذلك من أجل تحقيق هدفين رئيسيين هما:

---

[1]- Doudou Salla, Op. cit,P. P. 127- 128.

[2]- Claude Borgis, Op. cit, P. P. 117-118.

[3]-CICDE, "Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Pais",**Concept Interarmées**, N°. 179, (22. Septembre. 2011): P. 22.

[4]- François Chauvancy, "L'Assistance Militaire Opérationnelle à une Force Armée Etrangère "***,Doctrines Tactique*** , N°. 23,Paris, Centre interarmées de Concepts de doctrines et d'expérimentations (CICDE), (Décembre, 2011): P. 12.

- ✓ تعداد جيوش إفريقية و تأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد كيانها و إستقرارها، و ضمان استقلالها و سيادتها، عن طريق تقديم مساعدات عسكرية تقنية ولوجيستية و إلى حد ما عن طريق نشر جنود فرنسيين على أراضيها الوطنية.
- ✓ إبقاء و تعزيز الهيمنة و السيطرة الفرنسية على مستعمراتها القديمة بعد عملية تصفية الاستعمار وهذا ما يجعل الدول الإفريقية تكون دائما داخل دائرة التبعية السياسية، العسكرية (الأمنية) والاقتصادية. كل هذا قصد تعزيز نفوذها في إفريقيا خاصة بعد دخول فواعل جدد مسرح الساحل الإفريقي.

تندرج المساعدات العسكرية و التقنية ضمن إطار التعاون إذ أن فرنسا أبرمت مجموعة من اتفاقيات الدفاع مع 23 دولة[1]. من بينها الدول المكونة لمنطقة الساحل الإفريقي كما تختلف درجة التعاون ما بين هذه الأطراف فإلى جانب المساعدات التي تقدمها فرنسا لهذه الدول في المجال العسكري، هناك ملاحق أضيفت لهذه الاتفاقيات العسكرية تتيح لفرنسا مساندة قوات بعض الدول الإفريقية في الأوضاع الطارئة و مساندة الحكومات في استتباب الأمن و الاستقرار إلا أن هذه الأعمال تمثل تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية من طرف فرنسا، الأمر الذي جعل فرنسا تعيد النظر في اتفاقيات التعاون المبرمة في الماضي. كما تتعهد الدول المستفيدة من " إتفاقيات" المساعدة العسكرية والتقنية " ألا تناشد إلا فرنسا من أجل إقتناء العتاد العسكري و لوازمه و كذلك صيانته، كون هذا التخصص غير كاف بالنسبة للجيوش الإفريقية، فبإمكان هذه الأخيرة طلب الدعم اللوجستي من القوات الفرنسية.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق يحدد حجم أو طبيعة المساعدات العسكرية و التقنية المقدمة للدول الإفريقية. هذه الثغرة في صياغة الاتفاقيات الطوعية،وتجدر مبرراتها في كون فرنسا حريصة على الحفاظ على " بعض" التوازن الإقليمي و الاستقرار السياسي في مستعمراتها السابقة، وبالمناسبة تحتفظ فرنسا بحق رفع و زيادة مساعداتها وفقا للقوة التي تريدها أن تصعد في المنطقة. إذا فالمساعدات العسكرية و التقنية تزيد و تنقص حسب الأهداف التي تريد فرنسا تحقيقها، ومن أجل ضمان ولاء الدول الإفريقية تمنع عنهم فرنسا كل إمكانية التزويد بالعتاد من الدول أخرى[2].

2. المساعدة العسكرية العملياتية: الصورة الجديدة للمساعدة العسكرية و التقنية

تبين العمليات العسكرية الجارية على أهمية و حاجة المساهمة الفعالة في تكوين، وتنظيم و إعداد القوات العسكرية المحلية الإفريقية، حيث أن المساعدة العسكرية التقنية AMT كانت أساس نشأة المساعدة العسكرية العملياتيةAMO. إذ أصبحت اليوم طريقة عمل مكملة للعمليات العسكرية

[1]-Pascal Chaigneau, "La Politique Militaire de la France en Afrique ***", Politique Etrangère***,Vol. 50, N°. 1, (1985): P. 258.

[2]-Abdelhamid Bessaa, "La Présence Militaire Française en Afrique Subsaharienne ", (Alger: Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences politique, Université d'Alger, 2010). P. 29.

التقليدية و تكيفها مع الأوضاع الدولية الجديدة، فهي تسمح لفرنسا تعزيز الشراكة دون الإضرار بأمنها ومصالحها الحيوية، كما تسعى إلى خلق تأثير كبير للجيش الفرنسي على القوات المسلحة الإفريقية للدول المستفيدة من هذه الاتفاقيات. يمكن للقوات الفرنسية أن تحد من تكاليفها السياسية، المالية و البشرية من خلال التزام فرنسا بدعم الجيوش الإفريقية عن طريق التكوين و التدريب العالي، من وخلال هذا العمل تساهم القوات الفرنسية في إستراتجية الأمن الوطني التي يحددها الكتاب الأبيض للأمن و الدفاع لسنة 2008[1].

إلى جانب المساعدة العسكرية التقنية هناك المساعدات العسكرية التقنية AMO خلافا للأولى التي تعمل في زمن السلم و الاستقرار تعمل الثانية (AMO) في بيئة غير آمنة و معادية أو شبه معادية، وهذا إذا ما كانت الدولة المدعومة لا تلبي وظائفها السياسية الكاملة أين تشعر فرنسا بأن هناك إنتشار لنفوذ قوى أجنبية كمحاولة إنقلاب أو تمرد للإطاحة بالنظام السياسية القائم و كذا في حالة عدم استطاعت الدولة السيطرة على ترابها الوطني من جميع أنواع التهديدات و الاختراقات الأمنية و التي بإمكانها أن تشكر خطر على الأمن الفرنسي. كما يمكن للمساعدات العسكرية العملياته " أن تمتد إلى استثمار من خلال التعاون العسكري المستقبلي وتطويرمنبعدإستراتيجيةالأمنالوطنيوبالتالي السياسة العامة الأمنية.

الفرع الثالث: برنامجEeuroRecamp

يعتبر برنامج EeuroRecamp مبادرة أمنية أوروبية فرنسية الأصل، التي ترتكز بالأساس على سنوات الخبرة التي قدمها برنامج Recampوالذي يضم العديد من الشركاء الأفارقة والأوروبيين وغير الأوروبيين، كما يعتبر هذا البرنامج أحد وسائل السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية (PEDS) تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي التي تهدف إلى تحقيق الأمن بالقارة السمراء. هذه المبادرة الأمنية موضوعة تحت مراقبة اللجنة الأمنية والسياسية التي قامت بتعيين فرنسا مؤخرا كالدولة المؤطرة لبرنامج EeuroRecamp[2]. يهدف البرنامج إلى تكوين مختلف القوات الإفريقية سواء كانت مدنية، عسكرية أودركية[3].

إضافة لهذه البرامج الأمنية المقدمة إفريقيا والساحل الإفريقي، تقوم فرنسا بفرض هيمنتها وحضورها في الساحل الإفريقي عن طريق منطقة الفرنك La Zone Francأو فرنك الجماعة الفرنسية بإفريقيا، إذ هناك علاقة وطيدة و بنيوية تربط الأمن الوطني بمفهوم المصلحة الوطنية، فهذا الارتباط

[1]-Nicolas Sarkozy,**Défonce et sécurité nationale: Le livre blond** ,(Paris: La Documentation Française , Juin 2008). P. 74.

[2]"-EURORECAMP – AMANIA AFRICA ", (2008-2010): ***UE- PES***. (Juillet. 2009): P. 02.

[3]- Tanguy Struy de Swielande, **LaChine et les grandes puissances en Afrique: Une approche géostratégique et géoéconomique**. (Belgique: Presse universitaire de Louvain), 2010. P. 124.

العضوي فيما بينهما جعل المصلحة الوطنية أحد أهم مرتكزات السياسة الأمنية الفرنسية و بين المصالح الإستراتجية الفرنسية في إفريقيا و في الساحل الإفريقي بالخصوص[1].

تمثل منطقة الفرنك الفرنسي وعملتها، النظام المالي الاستعماري الوحيد الذي نجا من عملية تصفية الاستعمار في إفريقيا، والذي لا يزال قائم إلى يومنا هذا، فالتطبيق التدريجي لهذا النظام هو نتيجة الخيارات الإستراتجية قصد ضمان المصالح الاقتصادية و السياسية الفرنسية في إفريقيا، حيث قام هذا النظام بإلغاء العملات الإفريقية المحلية و إنشاء البنوك الخاصة المستعمرين لكي تسيطر عليها فرنسا. عقب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 تراجعت فرنسا نحو مستعمراتها لحماية اقتصادها و تجارتها الخارجية من تداعيات الأزمة، و وفرت منطقة الفرنك اثر تأسيسها لسنة 1939 وسيلة للحفاظ على هذه السياسة و الإستراتجية الأمنية كما أنها تمنع التبادل التجاري مع الدول الغير منظمة في منطقة " الفرنك".

أما فيما يخص عملة " الفرنك" المستعمرات الفرنسية بإفريقيا، فتم إنشائها سنة 1945 بهدف عدم تأثر قيمة الفرنك الفرنسي على أسواق الممتلكات الإفريقية لفرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[2]. و بهذا تحتفظ فرنسا على موقعها الريادي بقيادتها للتجارة الخارجية لمستعمراتها و تجديد سيادتها عليها. وبعد عملية تصفية الاستعمار الفرنسي في إفريقيا، قررت معظم الدول البقاء داخل الحيز الفرنسي بالإمضاء على اتفاقيات التعاون المالي و الانضمام لمنطقة الفرنك. يرتكز نظام " فرنك الجماعة الفرنسية بإفريقيا " على المبادئ التالية: [3]

- ✓ حرية حركة رؤوس الأموال بين فرنسا و منطقة الفرنك الإفريقي.
- ✓ مركز احتياطي النقد الأجنبي في الخزانة العامة الفرنسية.
- ✓ تثبيت التكافؤ بين اليورو" و الفرنك CFA، وحرية التحويل منه إلى اليورو.

[1]- Demba Moussa Dembélé, "Le franc CFA en sursis " ,***Le Monde Diplomatique***,(Juillet 2010). Article Disponible sur: http: //www. monde-diplomatique. fr/2010/07/DEMBELE/19360(12/12/2014)

[2]- "Le franc CFA: Un outil de contrôle politique et économique sur les pays africains de la zone franc ". Article disponible sur:
http: //survie. org/francafrique/colonialisme/article/le-franc-cfa-un-outil-de-controle(20/12/2015).

[3]- Philippe Henry Dacoury-Tabley, "Comprendre les mécanismes monétaires de la zone Franc CFA: Les principes de la coopération monétaire entre la France et les pays de la Zone Franc CFA" ,***LeTemps***, (24. 01. 2011). Article disponible sur:
http: //news. abidjan. net/h/388506. html(20/12/2015)

خلاصة الفصل الثالث

بناء على ما تم تقديمه في هذا الفصل من الدراسة تبين لنا أن، تعتبر إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي تعبر بصورة دقيقة عن الإرادة القوية للإتحاد الأوروبي (فرنسا على وجه الخصوص)لاسترجاع نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل تزايد التكالب الدولي على الساحل الإفريقي. إضافة إلى ذلك تكشف مجل البرامج الأمنية والتنمية التي قام الإتحاد الأوروبي ببلورتها ضمن إستراتيجية الموجه إلى دول منطقة الساحل الإفريقي على التحول النوعي الذي مس السياسة الأمنية والدفاعية للإتحاد الأوروبي، التي أصبحت تهتم بالعلاقة الترابطية/ التكاملية الكائنة بين الأمن والتنمية في عمليات حفظ الأمن والسلم، كما أنها ترتكز على الوقاية لتكون قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية في حالات الأزمات الدولية والقارية، أين بإمكان وجود تهديد للرعايا الأوروبيين أوللمصالح الإستراتيجيةالأوروبية في إفريقيا والساحل الإفريقي، كما أن انفرادالإتحاد الأوروبي(فرنسا) نوعا ما بهذه البرنامج يمكنها من استغلال نفوذها من أجل تسليح وتجهيز القوات الإفريقية بالعتاد الأوروبي- خاصة الفرنسي منه - الأمر الذي جعل الاقتصاد الأوروبي (الفرنسي) ينتعش بعد حالة الركود الكبير الذي عرفته.

وبالنسبة للترتيبات العسكرية/الأمنية الأوروبية والفرنسية، التي من شانها أن تسمح للدول الساحلية الإفريقية بتشكيل جيوش وطنية على الدفاع عن استقلالهم والحفاظ على سيادتهم، ومجابهة كل التحديات الأمنية التي تعرفها بلدانهم، فهي تعتبر في حقيقة الأمر وسيلةوسيلة للحد من هذه السيادة عن طريق رابطة التبعية وهذا الحد راجع للبنود السرية الملزمة وغير العقلانية لاتفاقيات التعاون الأمني/ العسكري بينها وبين الدول الإفريقية.

فيما يتعلق بالدور الأمني للإتحاد الأوروبي حيال منطقة الساحل الإفريقي في ظل الحضور الدولي في المنطقة، فيتبين أنه معرض لتنافس شرس، إذ أن كل القوى الدولية تسعى إلى محاولة تعزيز نفوذها بالساحل الإفريقي قصد الاستحواذ على الثروات الكائنة به مستعملتا في ذلك مجموعة من الترتيبات الأمنية والاقتصادية الموجهة إلى إفريقيا والساحل الإفريقي. وهذا ما سنراه في الفصل الأخير من الدراسة.

الفصل الرابع:

مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية تجاه الساحل الإفريقي

الفصل الرابع: مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية تجاه الساحل الإفريقي

تتأثر كل إستراتيجية بمجموعة الأحداث الحاصلة على الساحة الدولية والإقليمية. هذه التحولات ستؤدي بتغيير مجريات الأمور بالنسبة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي كما أنها تنعكس بصورة مباشرة على أمن، استقرار وتنمية بلدان الساحل الإفريقي، وتنعكس أيضا على محتوي إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الموجهة لهذه المنطقة من العالم. كما أن التحديات الناتجة من هذه التحولات الدولية والإقليمية ستلعب دورا رائدا في المستقبل الأمني والتنموي لدول الساحل الإفريقي. ولفهم أوضح لكل هذا قمنا بتقسيم الفصل الأخير من دراستنا إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تأثير التحولات الدولية والإقليمية على منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي حيال أزمات الساحل أم أزمة استراتجيات غير ناجعة

المبحث الثالث: مستقبل دول الساحل الإفريقي في ظل إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية

المبحث الأول: تأثير التحولات الدولية والإقليمية على منطقة الساحل الإفريقي

لفهم واضح وتحليل منطقي لمجموع التحولات الراهنة التي تنعكس بصورة مباشرة على إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، سنقوم بتقسيمها إلى؛ تحولات دولية راهنة، وتحولات إقليمية راهنة.

المطلب الأول: التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على منطقة الساحل

تتمثل أهم التحولات الراهنة والحاصلة على الساحة الدولية والتي تنعكس بصورة مباشرة على دول الساحل الإفريقي وعلى إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي في هذه المنطقة فيما يلي:

الفرع الأول: تأثير موجات العولمة

يعتبر مصطلح العولمة، تعريب للمصطلح الإنجليزي Globalisation وللمصطلح الفرنسي Mondialisation، وهي أهم آلية أفرزها النظام الدولي الجديد أو بالأحرى النظام المالي العالمي، من أجل تثبيت وتدعيم معالمه، فهي نتاج لذروة التطور الذي عرفه هذا النظام بل أن هناك من يجعلها مرادفا للنظام الدولي الجديد[1]. فتأثيرات العولمة التي تلقيها على دول العالم هي التي دفعتنا على التركيز عليها، إذ سوف نتطرق للعولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية/ القيمة والاتصالية، بهدف محاولة فهم تأثير العولمة على دول منطقة الساحل الإفريقي.

1- العولمة الاقتصادية

يعرف "سيمون ريش" Simon Reich العولمة الاقتصادية بأنها: "سلسلة الظواهر المتصلة والتي تشمل تحرير الأسواق وإزالة القيود عنها، والتي تقوم على تراجع وظائف الدولة وخصخصة التقنية وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود وتكامل رأس المال "[2]. كما أشار "روبير ريش" Robert Reich في كتابه المعنون بـ "الاقتصاد المعولم"، للعولمة الاقتصادية بقوله: "نشرع اليوم بالعيش في تحولات ستعيد تركيب الناس والاقتصاد في القرن الواحد والعشرين، وسوف لن يكون بعد الآن منتجات وتكنولوجيا وطنية، ولا شركات وطنية، ولا صناعات وطنية، كما لن يكون هناك اقتصاد وطني"[3]. وهناك من يعرف العولمة الاقتصادية بأنها؛" زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس

---

[1]- عبد الناصرجندلي، " الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في النظام الدولي الجديد"، ص 02. متحصل عليه من:
http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-2010/07.pdf(13/02/2015)

[2]- محمد عبد القادر حاتم، **العولمة مالها وما عليها**، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2005)، ص.19.

[3]- موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي**، (بيروت: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2001): ص.38.

الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات. وإنها تمثل كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يعيشها العالم والمتمثلة في تزايد نطاق وحجم التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل"[1].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن؛ العولمة الاقتصادية تعنى بسيادة نمط اقتصادي واحد ألا وهو نمط الاقتصاد الرأس مالي، والذي يقوم بالأساس على المبادلات التجارية الحرة، اقتصاد السوق والمنافسة والاعتماد المتبادل بين الدول، ويتم كل هذا عن طريق فتح الأسواق من المالية ووحدتها من خلال رفع الحواجز والقيود الجمركية، ويتم تجسيد كل هذه المعطيات من خلال مؤسسات العولمة الاقتصادية والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات المالية الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية. كل هذه المؤسسات أصبحت اليوم تقرر محول الدول[2].

شكل رقم 04: يوضح مؤسسات العولمة الاقتصادية

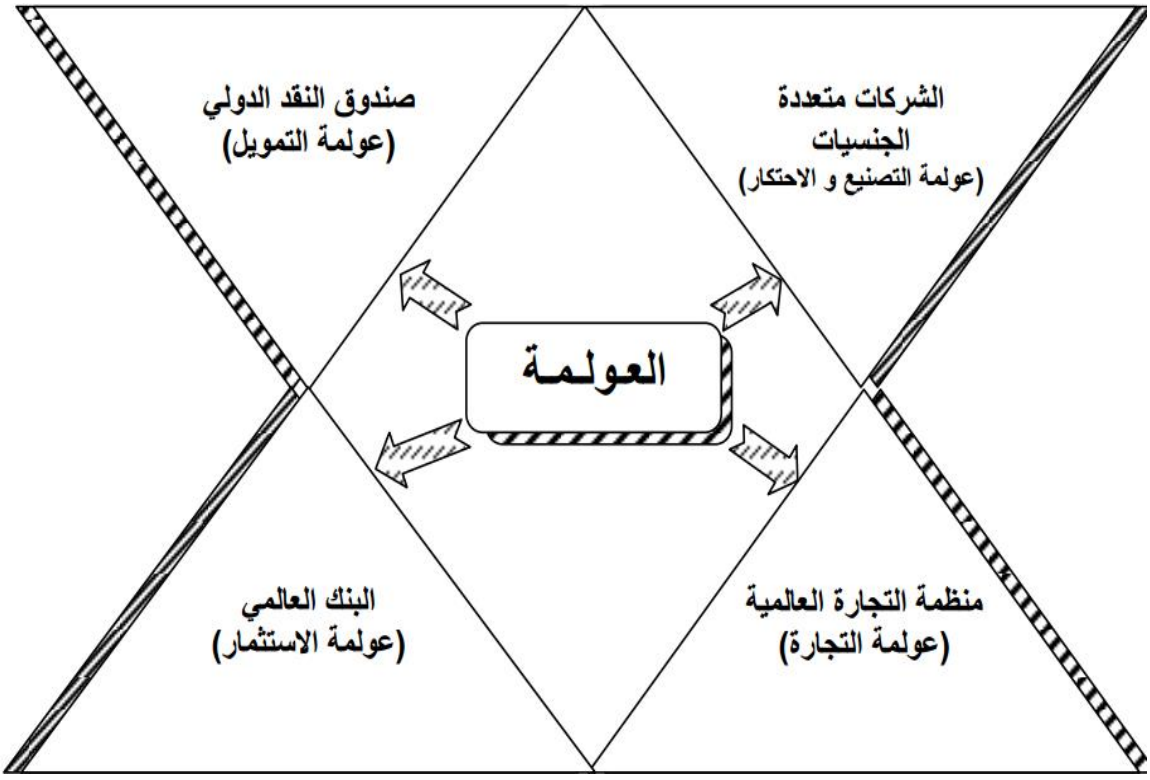

المصدر: عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.06.

[1]- عبد الخالق عبد لله، "العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التعامل معها "، ***مجلة عالم الفكر***، المجلد:28، العدد 01،)ربيع 1998):ص.54.

[2]- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.04.

2- العولمة السياسية

إن الغموض الذي يكتنف العولمة السياسية أكبر، قياساً إلى عولمة الاقتصاد .تشير آراء المفكّرين المختلفة إلى وجود تشتت وعدم انسجام، وفيما يعتبر البعض أنها تحققت أو ستتحقّق، يراها البعض مستحيلة الحدوث، وتعتقد فئة أخرى أنها نُفّذت إلى حدٍّ ما، وتركت آثاراً ملموسة، ولكن ثمّة اعتراضات عليها، بحيث لا يمكن توقع تحققها. ويوجد فريق آخر لا يعتقد أنّ العولمة السياسية تسبّبت في اندماج سياسيّ، وإنما يعتبرون أنّها قد أثارت حساسية الدول، ونمّت الشعور القومي وتسبّبت في معاداتها. وذهب البعض إلى أنّ العولمة السياسية تعني نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحلّ محلّ الدولة وتهيمن عليها. على كلٍ، بفعل موج العولمة في مجال الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات وقضايا البيئة و... ازداد اعتماد الدول من ناحية العلاقات السياسية ببعضها البعض، وتغيّر دورها وقدرتها، ولكن ينبغي أن نرى هل ستنتهي هذه المرحلة إلى الاندماج النهائي، وحذف الحدود الجغرافية.دعا" دانيل بل" قبل حوالي 20 سنة بأن "مؤسسة الدولة القوميةصغيرة جداً لمسائل الحياة الكبرى، وكبيرة جداً لمسائل الحياة الصغرى"[1].

بمعنى آخر أن موج العولمة السريع جلب مسائل جديدة تبيّن عجز مؤسسة الدولة وعدم جدواها. إن كان هذا الأمر صحيحاً وممكناً فمن الآن وصاعداً ستصطدم المسائل ما فوق القومية، وفي النهاية "المجتمع العالمي،" بالدول القومية والمحلية. يمكن أن يكون التعريف المختصر والسائد للعولمة السياسية على هذا النحو: "العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي،... مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة[2]". أو بشكل أكثر إيجازاً: العولمة السياسية "هي تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العالمية شريكاً للدولة في صنع قراراتها السياسية[3]".

---

[1]- غسان حمدان،" عن العولمة السياسية وما إليها"، ***مجلة الأوان***، (04 فيفري 2010): من الرابط:
http://www.alawan.org/article6812.html (15/12/2014)

[2]-أحمد مصطفى عمر، **إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك**, ط.02، (د.ب.ن، في سلسلة كتب المستقبل العربي،2004)، ص. 162.

[3]- غسان حمدان،المرجع السابق.

هنا نأخذ بعين الاعتبار رأي المنظر البريطاني "ديفيد هيلد"، عن كيفية تحقق العولمة السياسية. يبدأ "هيلد" من مستوى العلاقات غير السياسية بين المجتمعات، لإدراك هذا الأمر، ومن ثمّ يوجّه بحوثه خطوة خطوة إلى إضعاف الدولة القومية، وفي النهاية استقرار الحكومة العالمية بديلاً عن الحكومة القومية، ويشرح هذه المراحل على هذا المنوال:[1]

- ✓ يُضعف ازديادُ العلاقات الاقتصادية والثقافية من قدرة الحكومات ونفعها في مستوى الدولة القومية. فلم تعد للدول السيطرة على نفوذ البضائع الاقتصادية وورودها من حدودها القومية.
- ✓ يُضعف ظهور الشركات ما فوق القومية، والمؤسسات غير الحكومية (NGO)من قدرة الحكومات يوماً بعد يوم، ويُقلّص من خياراتها.
- ✓ يجب أن تنسجم أغلب النطاقات التقليدية لمسؤولية الحكومة والأعمال الخاصة للدول الوطنية مع المعايير والمناهج الدولية، وأن يتم تعريفها (قضايا مثل: الأمن القومي، المصالح القومية، والتهديدات.
- ✓ إن الدول مضطرة أن تعرف حاكميتها في إطار وحدة سياسية أكبر، مثل الاتحاد الأوربي، آسيان، أوبك، نفتا و... وأخيراً تتقلص السيادة القومية للبلدان في داخل مؤسسات دولية وإقليمية، وتضعف سيطرة الدول في حوادث سياسية، قومية، وإقليمية.

يبدو من مقتطفات آراء محققي العولمة السياسية، أنّ هذه الظاهرة، إنْ تحققت فعلاً، ستضعف الحدود الجغرافية وستزول في النهاية، وستأخذ السياسة وجها عامّا وصبغة لا قومية، وستتغير المفاهيم السياسية مثل: القدرة، السيادة، الأمن، المصالح القومية، والفرص والتهديدات و... بشكل جذريّ. يعتبر بعض المفكّرين حدوث العولمة السياسية أمراً قطعياً، بل يعتقدون بأنّها قد تحقّقت إلى حدٍّ ما. فالعولمة تتّسع وتتعمّق لتشمل كلّ الأبعاد الحياتية اليومية، وتؤثّر في كلّ الجوانب بما في ذلك الجانب السياسي الذي يشمل السلوك والوعي والفكر والحدث والقرار السياسي، الداخلي منه والخارجي. لقد أصبحت السياسة معولمة، والبشرية تعيش عصر العولمة السياسية.

3- العولمة الثقافية والاتصالية

إن المقصود بالعولمة الثقافية بالطبع هو التقارب الذي يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها، وانصهارها جميعا في بوتقة ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة

[1]-D.Held, "Democracy and Global order: From modern state to cosmopolitanGovernance". ***PolityPress.*** Cambridge, (1995):P. 126

واحدة.ولاشك أن آليات تحقيق هذا التقارب قدزادت في السنوات العشرين الماضية لدرجة أصبح الإنسان معها في أي مكان في العالم المترامي الأطراف خاضعا لتلقي كل أو على الأقل معظم ثقافات الشعوب المختلفة عبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعبر كل تلك المخترعات (الانترنيت،هواتف الجيل الثالث والرابع،...) التي سهلت له الاطلاع على فكر الشعوب المختلفة وعاداتها وتقاليدها وديانتها وعلى كل ما تنتجه قرائح هذه الشعوب في اللحظة نفسها التي تنتجه فيها أو بعد ذلك بقليل[1].

إن الهدف المعلن للعولمة الثقافية/الاتصالية هو خدمة البشرية عامة، وذلك بتوحيد المصير، وإزالة الحواجز الجغرافية، وإشاعة القيم الإنسانية وحمايتها، وتوحيد الجهود لتحسين حياة الإنسان عن طريق نشر التقنية الحديثة من مراكزها في العالم المتقدّم إلى أقصى أطراف الأرض، والمساعدة في حلّ مشكلات جميع الدول حباً في الخير للإنسانية. وهذه الأهداف هي أقصى ما يتمنّى المرء، ولكن ما خفي كان أعظم، فالتبعات العميقة للعولمة تبطن محو الهويات المختلفة للمجتمعات وتكريس الهوية الغربية. ولا شك أن ذلك يبرر الإخفاقات النفسية المزمنة في منطقة الساحل والتي تترجم من جانب آخر اتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة تجاه النموذج الجذاب في اعتقاد قاطني الساحل، وهو أوربا.

الفرع الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001

تعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر لسنة 2001، من بين أهم التحولات التي عرفتها الساحة الدولية وذلك؛ بكونها التاريخ الرئيس الذي عزز سيمات النظام الدولي الجديد، الذي يقوم بإنفراد النظام الرأس مالي الأمريكي بقيادة العالم، وبدأ هذا النظام يقدم إيديولوجيته وأفكاره باعتباره المؤهل الأول لتسيير العالم، وأنه سيعمل على تقديم وتعميم ثقافته وقيمه على كافة دول العالم، وأن حضارته قد انتصرت ويجب الأخد بها، هذا ما قام بالترويج له " فوكوياما" في كتابه "نهاية التاريخ"، حيث أن أحداث 11 سبتمبر من سنة 2001، هي التي أحدثت ذلك النوع من الفرص التي نمتها الحرب العالمية الثانية، من أجل إعادة ترتيب العالم، كما ساهمت كذلك تلك الأحداث في إضفاء المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وتكريس النظام أحادي القطبية. الذي ولد فعليا بعد حرب الخليج الثانية (1991)، -لكنه بقي يفتقر للشرعية – غير قادر على الإفصاح الحر عن نفسه حتى جاء تاريخ 2001/09/11، وتم إعادة تقسيم العالم إلى عالم شمال/جنوب[2].

[1]- Dominique Wolton, " Mondialisation, Diversité Culturelle,Démocratie ", ***Synergies Brésil***, N°.Spécial 01. (2010):P.P. 15.16.

[2]- James H.Mittelman ,Norani Othman, **Strategy transcended global instability and strategic crisis** , (New York: Rout ledge 2004), P.238.

كما أعيد الحديث من جديد عن صراع الحضارات كما أشار إليه "هينتنجتن"، حيث صار الحديث عن المفهوم نفسه يعني تم تقسيم العالم إلى جزئيين عالم خير والمتمثل في عالم الشمال، وعالم الشر الذي تمثله الدول العربية الإسلامية، فبعد الهجمات التي قام بها تنظيم القاعدة أصبح الحديث بصورة كبيرة عن ما يسمى " بالإرهاب الإسلامي" وضرورة إستأصاله بكل الطرق. كما ظهرت أيضا الكثير من التصريحات التي قدمها كبار الساسة تتهم الإسلام بالإرهاب وتعبر عن المسلمين بالإرهابيين[1]. بناءا على هذا كانت أحداث 2001/09/11 نقطة الحسم بالنسبة للولايات المتحدة الامريكة، فكانت نقمة عليا في الجانب الاقتصادي، أما أمنيا وعسكريا فجعلتها تتزعم العالم وتحضا بالشرعية الدولية في سلوكاتها وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول بحجة مكافحة الإرهاب. وعلى مستوى الساحل الإفريقي يبدو أن الفشل في محاصرة الإرهاب في المناطق التي انطلق منها في المقام الأول، جعل الظاهرة تستهدف بؤر التوتر والمناطق الأكثر فقرا والتي تعتبر بمثابة المناطق الأكثر قدرة على الجذب والتجنيد لصالح الخطابات المتطرفة والجماعات الإرهابية.

الفرع الثالث: الأزمات المالية الدولية

من بين أهم الأزمات المالية التي عرفتها الساحة الدولية في السنوات القليلة الماضية نجد:

1- الأزمة المالية لسنة 2008

واجه العالم منذ صيف عام 2008 أزمة مالية عاتية ضربت بموجاتها المتلاحقة عددا من كبريات المؤسسات المالية العالمية في أعظم اقتصاديات العالم بفعل مجموعة من الأسباب- أهمها قروض الرهن العقاري- في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي صائفة 2007 تزايدت حالات التخلف عن سداد دفعات الرهن العقاري بصورة هائلة كما تزايدت أيضا حالات حبس الرهن بسبب عدم قدرة المقترضين في الولايات المتحدة الأمريكية من تسديد دفعات قروض الرهن العقاري لمساكنهم، وكانت هذه مؤشرات تدل على أن سوق قروض الرهن القاري قد دخلت في أزمة حقيقية وفي ظل تزايد حالات التخلف عن التسديد وتزايد حالات حبس الرهن، اتجهت أسعار العقارات نحو الانخفاض الحاد، وقد أدى هذا إلى خسائر كبيرة جدا خاصة في قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية[2]. لذا هبت الحكومات حول العالم لاتخاذ التدابير التي من شأنها الحد من آثار هذه الأزمة وامتدادها ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. إلا أن الآثار السلبية لها استمرت بالتفاقم لتطال بعض الدول وتضعها على حافة الإفلاس بسبب انغماس عدد من بنوك هذه البلدان في عمليات إقراض ضخمة تفوق حجم الناتج المحلي لديها، مما جعل هذه الأزمة

[1]- Ibid.

[2]- Banque de France, "Les grandes étapes de la crise financière", ***Documents et Débats***. N°.03. (2010):P.05.

تستحق وصف الكارثة المالية التي لا نظير لها منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرض الماضي ولتبقى هذه الأزمة مرحلة خالدة في تاريخ الاقتصاد العالمي [1].

فقد شكل إفلاس بنك Lehman Brothers في: 2008/9/15 إشارة رمزيه خطيرة وذلك لأن هذه المؤسسةالعريقة كانت من المؤسسات القليله التي نجت من أزمه الكساد العظيم عام 1929، وكان بمثابه قرينه لا جدال فيها بأن الأزمه المالية قد دخلت مرحلة خطيرة تمثلت بإفلاس البنوك العالمية وتنيجة لترابط الاقتصاد العالمي، انتقلت عدوى الرهن العقاري الأمريكي لتشمل الإتحاد الأوروبي، فقد أعلن رسميا في نوفمبر 2008 عن بدء الركود والانكماش في أوروبا، فقد توقعت المفوضية الأوروبية تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمنطقة الأورو بنسبة 4بالمئة خلال عام 2009. وأن أوروبا تتوقع خلال سنتي: 2009 و2010 حالة خطيرة من الركود وتراجع النمو الاقتصادي[2].

ونتيجة لتطور الأزمة فقد هبطت أسعار الأسهم وبحدة في مختلف أنحاء العالم، وحاول قادة العالم الاقتصاديون تنسيق جهودهم لاحتواء هذه الأزمة. فقد أصدرت الولايات المتحدة خطة حفز مالي تصل لـ 700 مليار دولار من أجل شراء الأصول المتعثرة، وبعد اعتراض أعضاء من الكونغرس ومطالبتهم بإحداث تعديلات عليها زادت وتيرة انحدار أسعار الأسهم في حين واصلت أسعار الفوائد بين البنوك ارتفاعها مما أثر سلبا على قدرتها على اعتاده تمويل نفسها الأمر الذي اضطر الكونغرس للموافقة على اعتماد هذه الخطة.ومع استمرار سيادة النظرةالتشاؤمية في الأسواق المالية العالمية قامت الحكومة البريطانية بتأميم معظم المؤسسات المالية التي تواجه اضطرابات كبيرة جراء هذه الأزمة وحذت عدة حكومات أوروبية أخرى (إضافة للحكومة الأمريكية) حذو الحكومة البريطانية في هذا السياق مما أدى لاستقرار نسبي في أسواق الأسهم منذ نهاية شهر أكتوبر 2008. كذلك انخفضت أسعار السلع بشكل حاد نتيجة زيادة المعروض وتوقع انخفاض الطلب عليها، حيث شهدت أسعار البترول هبوطا دراماتيكيا ترافق مع التوقعات بحدوث ركود اقتصادي عالمي أدى لوضع حد لاستمرار ارتفاع الأسعار منذ بداية الألفية الجديدة. كل هذا أدى ظهور أزمة اقتصادية أخرى وهي الأزمة البترولية الحالية[3].

[1]-Ibid.

[2]- Marcel Boyer, "La crise économique et ses conséquences sur l'emploi",***Les Cahiers de L'Institut économique de Montréal*** , Canada, Institut d'études économiques de Montréal, (Décembre 2009):. P.07.

[3]- Ibid. P.P.07.08.

2- الأزمة البترولية لسنة 2010

شهدت أسعار النفط ابتداء من سنة 2010 معدلات غير مسبوقة من الانخفاض، ويأتي هذا الانخفاض تزامنا مع توقعات وكالة الطاقة حول تخفيض الطلب العالمي على النفط. ويمكن إرجاع أسباب تواصل انخفاض أسعار البترول إلى ما يلي:

2-1- الطفرة في قطاع الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية: تزايد إنتاج النفط الصخري

يشهد قطاع الطاقة في أمريكا الشمالية طفرة حقيقية، ما يسهم في زيادة إمدادات النفط العالمي. وفي الوقت ذاته، فإن أعمال النفط والغاز في نورث داكوتا، تكساس، أوكلاهوما، لويزيانا وأماكن أخرى قد شهدت توسعات في الغاز الصخري، ما أوجد طلبا قويا على موردي أنابيب النفط والمعدات النفطية جنبا إلى جنب مع خطوط السكك الحديدية. فعندما يزيد سعر النفط على 100 دولار، تنخفض الأرباح. وعند 90 دولار، تبدو بعض المشروعات أقل جاذبية، وحتى إذا ما انخفضت أسعار النفط إلى ما دون 80 دولار، ربما تتعثر العديد من المشروعات[1].

2-2- الشرق الأوسط وأوبك

بالرغم من القتال الدائر في وحول العراق، تحدت أسعار النفط مخاوف ناجمة عن زيادة حدة المخاطر الجيوسياسية. وأحدث الأنباء التي تواترت خارج إطار الخفض الرسمي في أسعار النفط تتمثل في أن المملكة العربية السعودية قد أخبرت الدول الأعضاء في أوبك بأنها ستشعر بالارتياح إذا ما هبط سعر النفط إلى 80 دولار للبرميل لمدة عام أو اثنين. ولا يروق للسعودية أو حتى دول "أوبك" أن تلتزم بخفض مستويات الإنتاج والتي تبقي على أسعار النفط عند معدلات منخفضة حتى إذا ما شددت أوبك القيود على حصصها النفطية.

2-3- إخفاق السلع

ترتبط أسعار الأصول في الغالب بعلاقة مشتركة ببعضها. فمعظم الزيادة في الأسهم في أسواق الأسهم القوية، ومعظم أسعار السندات ترتفع عندما ترتفع أسعار أذون الخزانة. والأمر كذلك فيما يتعلق بالسلع أيضا. إن الطلب العالمي على السلع ضعيف بسبب التراجع في الأسواق الناشئة وفي أوروبا أيضا. وعلى الرغم من صعود أسعار الذهب مؤخرا بعدما كانت قد هبطت إلى ما دون 1.200 دولار للأوقية، لكن ذلك لا يزال منخفضا عند الـ 1.800 دولار أو حتى أعلى مستوياته في العام 2011.والواقع هو أن العديد من تجار السلع قد تضرروا أشد الضرر. وانخفضت أسعار النحاس، المؤشر الأساسي للنمو العالمي، من 3.35

[1]- Jon.C.Ogg, "5 Reasons oil prices aren't rising ", ***USA Today***,(26. October,2014): IN: http://www.usatoday.com/story/money/business/2014/10/26/reasons-oil-not-rising/17840917/(02/02/2016)

دولار للجنيه في بداية العام 2014 إلى قرابة 3.00 دولارا في بداية أكتوبر. وحتى بعد الأسبوع الأول من سبتمبر، هبطت أسعار الألمونيوم- أيضا مقياس لتوقعات التجارة العالمية- من حوالي 0.93 دولار للجنيه إلى أقل من 0.84 للجنيه قبل زيادتها في الأيام الأخيرة. وتعتبر القهوة واحدة من السلع القلائل التي تسجل ارتفاعا في الأسعار، لكن هذا نتيجة القضايا المتعلقة بالنمو العالمي. كما أن القهوة لا تعد قوة دافعة للاقتصاد العالمي[1].

2-4- مخاوف من الانكماش الاقتصادي في أوروبا

تسعى البنوك المركزية حول العالم عادة إلى الإبقاء على الانكماش قيد المراجعة والمراقبة. وقد دفع البنك المركزي الأوروبي مؤخرا باتجاه تجربة في أسعار الفائدة السلبية لتشجيع الإقراض المصرفي وشراء الأصول. ومن سوء الطالع، فإن البنك المركزي الأوروبي ربما تنفذ كل أدواته الرامية إلى إيجاد حزم تحفيزية جديدة. وذكر بيتر برايت، العضو في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي أيضا معدل التضخم المخيب للآمال في أوروبا، قائلا إن أية تحسنات في اقتصاد المنطقة سوف يكون تدريجيا فقط. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يصبح الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحد مصدر قلق، كما أن انخفاض أسعار النفط تميل إلى تقليل الأسعار في أماكن أخرى[2].

2-5- توجهات المخزون والرهانات التي تتم على عمليات التداول

إن أحدث الأخبار الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية والمتعلقة بمخزون النفط الأسبوعي قد زادت بمعدل 5 مليون برميل لمخزون النفط الخام التجاري الأمريكي الإجمالي البالغ قيمته 361.7 مليون برميل. وأورد معهد النفط الأمريكي زيادة مشابهة في مخزون النفط الخام بقيمة 5.1 مليون برميل .وحيث أن كل الأشياء متساوية، سوف تقود الزيادة في المخزونات إلى هبوط في الأسعار[3].

الفرع الرابع: ظهور واستفحال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

داعش وهو اختصار للحروف الأولى من كلمات الدولة الإسلامية في العراق والشام.. ويتم إطلاق صفة الدولة علي التنظيم في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا والعراق. وهو تنظيم مسلح إرهابي يدعي أنه يتبنى الفكر السلفي الجهادي التكفيريويدعي المنضمون إليه انه يهدف إلىإعادةمايسموه "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، يتخذ من العراق وسوريا مسرحا لعملياته وجرائمه.تشكّل تنظيم "داعش" الارهابي في ابريل عام 2013، وقدم في البدء على أنه اندماج بين ما يسمى بـ "دولة العراق الإسلامية" التابع

[1]- Ibid.
[2]- Ibid.
[3]- Idem.

لتنظيم القاعدة الذي تشكّل في أكتوبر 2006 على يد "أبو بكر البغدادي" بعد اجتماع للفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين واختار "أبو عمر" قائدا للتنظيم وهو آخذ في التطور وحصد الأسلحة والأموال والإستيلاء على المدن في العراق وسوريا وآبار النفط بالإضافة إلى العمليات النوعية والتفجيرات الذي تبناها التنظيم والمجموعة التكفيرية المسلحة في سوريا المعروفة بـ"جبهة النصرة"، إلا أن هذا الإندماج الذي أعلن عنه أبو بكر البغدادي، رفضته "النصرة" على الفور. وبعد ذلك بشهرين أمر زعيم "القاعدة" أيمن الظواهري بإلغاء الاندماج، إلا أن البغدادي أكمل العملية ليصبح تنظيم"داعش" واحدة من اكبر الجماعات الارهابية الرئيسية التي تقوم بالقتل والدمار في سوريا والعراق وينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع اخرى في جنوب اليمن وليبيا وسيناء والصومال ونيجريا وباكستان[1].

يتبنى تنظيم داعش الفكر السلفي الجهادي وهو تنظيم مسلح بالدبابات والصواريخ والسيارات المصفحة والسيارات الرباعية الدفع والأسلحة المتنوعة التي حصلت عليها من الجيش العراقي والسوري بالإضافة إلى الجيش البريطاني والأمريكي وبعض قطاع الطرق الذين ظهروا بعد سقوط بغداد، ويحارب التنظيم حاليا الجيش العراقي والشرطة العراقية وقوات الصحوة العراقية وقوات البشمركة والجيش العربي السوري وفصائل شيعية متنوعة مثل حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني وحزب العمال الكردستاني والجيش الحر في سوريا والجبهة الإسلامية وبالطبع التحالف الأمريكي. وأثار هذا التنظيم (الإرهابي) جدلا طويلا منذ ظهوره في سوريا، حول نشأته، ممارساته، أهدافه وإرتباطاته، الأمر الذي جعلها محور حديث الصحف والإعلام، وما بين التحاليل والتقارير، ضاعت هوية هذا التنظيم المتطرف وضاعت أهدافه وارتباطاته بسبب تضارب المعلومات حوله، فئة تنظر اليه كأحد فروع القاعدة في سوريا، وفئة أخرى تراه تنظيماً مستقلاً، وفئة ثالثة تراه صنيعة النظام السوري للفتك بالمعارضة وفصائلها[2].حرصت "داعش" بعد ذلك على تأسيس مشروع دولة على الأرض ولو بشكل رمزي عبر تحويل المدارس والفيلات والبيوت التي هجرها أهلها إلى مقرات وزارية ومحاكم ومدارس للتنظيم ومعسكرات تدريب وجمع أموال، وعلى الأرض فرضوا أنظمتهم الاجتماعية المتطرفة التي من شأنها بث الذعر في نفوس الأهالي، فانتشرت في المناطق المحررة مقرات تحمل اسمه ورايته، وأقيمت الحواجز الجديدة داخل المدن والقرى وفى مداخلها وعلى الطرق الموصلة بينها[3].

[1] -Marc Olivier, "De quoi Daech est –il le nom?: Zoom d'actualité ",***RITIMO***, (14.01.2016): Disponible sur: http://www.ritimo.org/De-quoi-DAECH-est-il-le-nom

[2] -Mehdi Merabetène, "De quoi Daech est –il le nom?: Les médias, théâtre d'opération d'une guerre des mots ", ***Effeuillage***, (13. Novembre.2015): Disponible sur: http://effeuillage-la-revue.fr/portfolio-item/de-quoi-daech-est-il-le-nom/(01/01/2016)

[3]- Ibid.

إن مجمل التحولات الدراماتيكية على مستوى الأداء الاقتصادي العالمي تنعكس بشكل أكثر مأساوية على منطقة الساحل التي تعاني أساسا من اشتداد أثر تراجع أسعار المواد الأولية، ليضاف إليها تقليص المساعدات الدولية، والتراجع عن مشاريع الاستثمار القليلة أصلا، وغيرها من المؤشرات التي تزيد من حدة المشكلات التي تعاني منها المنطقة، وهي مرشحة للتأزم في حال حدوث اضطرابات أمنية في الجزائر بفعل الأزمة الاقتصادية أو تراجع الاتحاد الأوربي عن القيام بدوره الإقليمي التقليدي بفعل تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد.

الفرع الخامس: خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: (البريكست)

بتاريخ 23 جوان 2016 تم للاستفتاء على بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، حيث صوتت غالبية البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، إذ أظهرت النتائج النهائية أن نسبة مؤيدي الانفصال عن الكتلة الأوروبية بلغت 51.9 % مقابل 48.1 %لمعسكر البقاء، بعد فرز جميع مراكز الاقتراع.وقالت اللجنة الانتخابية الجمعة إن 17 مليونا و400 ألف شخص صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد مقابل 16 مليونا و100 ألف للبقاء فيه. تتمثل أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: [1]

1- الانتماء الثقافي والاجتماعي: خلال الأشهر الأربعة التي سبقت الاستفتاء كان وضحا لكل مراقب صعود التيار القومي البريطاني على خلفية أسباب عدة، هذا التيار الذي تصدر حملة الخروج قدم مقاربة الخصوصية والهوية والاستقلال السياسي والاقتصادي في مقابل مقاربة التنوع والاندماج والتكامل الأممي التي طرحها الاتحاد الأوروبي ومؤيدو البقاء.

2- التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية: خلال العقد المنصرم عاشت الاقتصاديات الكبرى أزمة مالية واقتصادية ثقيلة وما زالت تبعاتها تؤثر حتى ألان، طريقة تعامل المؤسسات الكبرى وراسمو السياسات المالية حول العالم شابها الكثير من عدم الكفاءة. فشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الأوروبي (ECB)، في حل معضلات هيكلية في الاقتصادياتالأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا الى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول الى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) إلى مستويات 2%. كل هذا جعل الجميع أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها. البريطانيون قدموا درسا لكل الأوروبيين انه حان وقت المساءلة.

3- التفاوت في الأداء الاقتصادي: حين فشل الإتحادالأوروبي في تمكين الدول الصغيرة او ما يسمى بـ"الأسواق الطرفية" في بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان والى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق

[1]- مقال بدون مؤلف، " 9 أسباب لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، ***CNBC عربية***، (24. جوان.2016): من http://www.cnbcarabia.com/?p=310425(02/07/2016)

معدلات نمو اقتصادي نموذجي دفع أعداد ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في اوروبا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جدا .من جانب أخر كيف يمكن أن يتشارك الألمان الكادحين مع القبرصيين الكسالفي عملة واحدة وسياسة مالية واحدة؟ هذا غير منصف بالمرة. هذا التفاوت تسبب في تفاوت في التعامل، جميعا شاهد كيف تعرضت اليونان كأمة وتاريخ الى إذلال غير مسبوق بين شهر فيفري وأوت 2015 من أجل حفنة من المساعدات المالية.

4- اليسار الأوروبي: مع سيطرة أقطاب اليسار الأوروبي على مفاصل المفوضية الأوروبية في بروكسل والبنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، أصبح الفساد سمة بارزة في التعامل الأوروبي. مشاريع بائسة وسياسات عفي عليها الزمن وأموال طائلة مبددة من التحفيز الكمي، ووعود بالفقر المدقع، لقد استوعب البريطانيون الدرس وقالوا أن هذا ما يعد به اليسار في كل مكان! وأخيرا على الصعيد الأوروبي، ما الذي بقي من حلم"هيلموت كول" المستشار الألماني السابق وفرانسوا ميتران الرئيس الفرنسي في الاتحاد والتكامل الأوروبي[1].

5- النموذج السويسري: سويسرا بلد ليس عضوا في الاتحاد الأوروبي لكنها تملك معدلات نمو اقتصادي وناتجا إجماليا محليا أفضل من المملكة المتحدة ومعدلات بطالة اقل من المملكة المتحدة وعملة أقوى من الجنيه الإسترليني. يقول الناخب البريطاني: حسنا لنجرب النموذج السويسري.

6- المؤسسات الدولية: تصدر المشهد السياسي والاقتصادي طوال العقد المنصرم مؤسسات أثبتت فشلها في كل مرة واليكم بعض الأمثلة: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية، مجموعة السبعة الكبار، مجموعة العشرين الكبار، الاجتماعات الدورية لمحافظي البنوك المركزية الكبرى واجتماعات القمة الأوروبية والأطلسية والمحيط الهادئ... ماذا قدموا طوال عشرة أعوام من عمر الأزمة العالمية؟.. لا شيء[2].

7- الهاجس الأمني: جميعنا شاهد عجز أوروبا الكامل عن معالجة أزمة اللاجئين بدء من خريف العام 2015. وتفشي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب بروكسل وباريس. فما الضير في أن يسعى البريطانيون الى تحصين أنفسهم قليلا.

8- الاستطلاعات المضللة: في وقت متأخر من يوم الأربعاء وقبل ساعات قليلة من فتح صناديق الاقتراع نشرت (YouGov)و ((Ipsos استطلاعان للرأي اظهرا تقدما لحملة البقاء بواقع 52 % مقابل 48 % لأنصار الخروج. وهو عكس ما حدث لاحقا. وخلال الأسبوع الأخير صدر ما لا يقل عن 10

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

استطلاعات أظهرت تقدما ملحوظا لحملة البقاء، مثل هذه الاستطلاعات تعطي انطباعا بالتساهل والتكاسل لأنصار حملة البقاء لأنهم توقعوا وفقا لهذا الاستطلاعات أنالأمر محسوم تماما فلا داعي للخروج والتصويت، فهناك من يقوم بها[1].

9- يوم الاستفتاء: هناك حدثان طارئان، ربما كان لهما تأثير على نتيجة الاستفتاء، أولا: عاصفة رعدية ضربت لندن وأجزاء واسعة من جنوب شرق المملكة المتحدة، تسببت في شلل خطوط النقل العام خاصة في لندن وعند ساعة الذروة في الخامسة عصرا، مع خروج الموظفين والعمال، وإذا ما عرفنا ان لندن كان يعول عليها أنصار حملة البقاء في جذب أكبر عدد من المؤيدين، عرفنا حجم الضرر جراء ذلك. في يوم الاستفتاء هطلت أمطار على البلاد تناهز معدل هطولها في شهر كامل، وكان مناصرو حملة البقاء لا يمكلون الحافز لتحدي الظروف الجوية السيئة لتغير واقع قائم، بينما يملك مناصرو حملة الخروج الحافز وبشدة .وثانيا: حادث إرهابي ضرب إحدى المدن الألمانية في منتصف نهار التصويت،وأنباءه تتالت لاحقا، مما يكون قد أثر بشكل خاص على المترددين البالغة نسبتهم 10.%.

[1]- نفس المرجع.

المطلب الثاني: تأثير التحولات الإقليمية

هناك مجموعة من التحولات الإقليمية الراهنة التي تؤثر على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي، كما تؤثر كذلك على إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية. يمكننا حصر أهم هذه التحولات الإقليمية فيما يلي:

الفرع الأول: الحراك الشعبي العربي

أطاح الحراك الشعبي العربي بالأنظمة السياسية في بعض البلدان العربية التي قام بها، حيث تعتبر مشاركة الجماهير ضد الأنظمة السياسية القائمة هي السمة المشتركة بين هذه الثورات. وانطلقت الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية في بعض البلدان العربية مع مطلع 2011 متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق "البوعزيزي محمد" نفسه، والتي أطاحت بحكم نظام زين العابدين بن علي في تونس، ومحمد حسين مبارك في مصر، ومقتل معمر القذافي في ليبيا، وتنازل الرئيس اليمني علي عبدا لله صالح (المخلوع) عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية وسوريا التي مازالت الإحداث قائمة فيها والتي مثلت اكبر الاحتجاجات[1].

كل هذا الحراك العربي راجع إلى انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق الأمني والسياسي وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلدان العربية. ويقصد بمصطلح الحراكMobilité (العربي) بأنه،تلك التحولات المتمثلة في الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أسفل والى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية في هرم التدرج الاجتماعي، ومن ثم يكون الانتقال من وضع مجتمعي، سياسي واقتصادي في البناء الاجتماعي القائم داخل دولة أو منطقة ما. وسنتطرق لديناميكية هذا الحراك كون مجمل مكوناته متوفرة في بلدان الساحل ولأنها تقع في الجوار القريب ما قد يرهن الاستقرار النسبي في هذا الجزء من العالم وما قد يحدد معالم المرحلة المقبلة أيضا.

ويتحدد هذا الحراك –أو هذه التحولات- بناءا على عدة عوامل تساعد على حدوثه داخل المجتمع ومن بينها؛ التعليم، الهجرة، التغيرات السياسية، لتثمر في النهاية الحرية والديمقراطية.وتتعدد أسباب الحراك العربي إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتمثل في:

[1]- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، " تأثير الثورات العربية على القضية الفلسطينية "، ***مجلة لمركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجي***، بيروت، (أفريل 2012): ص.07.

1- الأسباب الداخلية المفعلة للحراك العربي

إن ابرز أسباب الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية كانت نتيجة ضغوطات داخلية سواء اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية، وغيرها ومن أهمها:

1-1- احتكار عملية اتخاذ القرار التي تتميز معظم الأنظمة العربية بالتسلط واحتكار نخبة معينة للسلطة مع غياب الممارسة الديمقراطية ومصادرة حق التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة[1].

2-1- الاختلافات الاقتصادية: تعد ظاهرة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة منتشرة في الوطن العربي، إذ أنها تعاني من الفقر والتخلف الاقتصادي وضعف برامج الإصلاح الاقتصادي ونقص فرص العمل وتفشي البطالة المقنعة[2]. إضافة إلى التفاوت الملموس في مستوى البناء الاقتصادي وتراجع جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن العربي.

3-1- الاختلافات الاجتماعية: لقد شهدت الدول العربية تكريسا للفجوة الاجتماعية بين شرائح المجتمع سواء الفجوة بمعناها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حيث ينقسم المجتمع إلى شرائح تنطبق عليها سمات الثنائيات المتناقضة أغنياء وفقراء أو متعلمون وأميون أو مسلمون ومسيحيون، سنة وشيعة...كل هذه الثنائيات نقلت النسق الاجتماعي العربي إلى حالت التشتت والتوتر[3].

4-1- تنامي حالة المقارنة بين مختلف الدول والشعوب والمجتمعات العربية، سواء على مستوى التنمية والرفاه والبنى التحتية، أو وضوح العلاقة التعاقدية العادلة بين الدولة وطوائفها وأطيافها المختلفة. وقد خلقت هذه الظاهرة –المقارنة- حالة من عدم الرضا والتذمر[4].

5-1- غياب التعددية كضابط حضاري عند الاختلاف، خاصة وإن دول الربيع العربي –بل أغلب الدول العربية- لا تتمتع ببنية تعددية، سواء كانت عرقية أو ثقافية أو فكرية أو مذهبية. وكما هو معلوم، فإن التعددية، قيمة أصيلة في المجتمعات الإنسانية، القديمة والحديثة. ونظراً لغياب التعددية كطريقة مثلى وكأسلوب حضاري لمواجهة الخلافات والصراعات والتحديات التي قد تحدث بين بعض

---

[1]- سعد الدين إبراهيم، **عوامل قيام الثورات العربية**، (بيروت: د. د. ن، 2012)، ص. 126.

[2]- عبد القادر عبد العالي،"التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، ***المستقبل العربي***، العدد 406، (كانون الأول2012): ص.68.

[3]- هناء عبيد، " الحراك الشعبي العربي"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 187، (كانون الثاني.2012): ص.5.

[4]- فاضل العماني، " الأسباب العشرة للربيع العربي"، ***مجلة الرياض***، العدد.16932، (02، نوفمبر.2014): متحصل عليه من: http://www.alriyadh.com/990393(02/05/2015)

مكونات وفئات المجتمع، فقد يستخدم المختلفون الكثير من الأساليب والطرق، لإدارة صراعاتهم وحروبهم، ولعل الخروج للشارع كان أحد الحلول التي وَجَدت لها مصفقون ومرحبون[1].

1-6- حالة الترهل الشديد التي أصابت النخب الثقافية والفكرية والسياسية، مما وضع الفئة العمرية الشابة (15-40) في حالة فراغ كبير خال من القيادات والرموز الملهمة، فكان القرار أن تقوم هي بما عجز عنه أولئك الرواد كل تلك العقود الطويلة. قناعة الجيل الشاب بفشل كل المبادرات والخطوات التي تبنتها تلك الأجيال السابقة في تعاطيها مع السلطات الحاكمة المتعاقبة، دفعها لصنع ربيعها العربي، الذي يشبهها ويتلاءم مع طبيعتها المتجددة والديناميكية[2].

2- الأسباب الخارجية المفعلة للحراك العربي

يمكن حصرها في اتجاهيناثنين هما:

2-1- الاتجاهالأول: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاحتجاجات العربية من أسبابها عوامل داخلية بحتة مؤكدون أن لا دور للعامل الخارجي.

2-2- الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الخارجية لها دور مؤثر في تحفيز الرأي العام العربي للاحتجاج والتحرك نحو التغيير في الوطن العربي، وينطلق هذا الاتجاه في تصوره استنادا إلى:

2-3- تأثيرات العولمة الكونية، خاصة في جانبها السلبي، إذ أن العولمة، رغم كل ما بشرت به من ترسيخ لحالة الانفتاح والالتقاء والاندماج بين كل المجتمعات، مبنية في الأساس على النموذج الرأسمالي مما قد تؤثر –أي العولمة- على الكثير من القيم والمبادئ والمفاهيم والسلوكيات كالحرية والعدالة والمساواة والشراكة المجتمعية والانصهار في وحدة المصير بين كل مكونات واعتبارات المجتمع الواحد.

2-4- الوثائق السرية التي كشفها موقع ويكيلكس بأن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، ويرى البعض أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فعال بما حدث في الوطن العربي لان تلك الوثائق كشفت أوراق سرية حول الحكام وحاشيتهم وحجم الفساد الموجود بهذه الدول[3].

[1]- فاضل العماني، نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

[3]- إيمان أحمد رجب، " اللاعبون الجدد: أنماط وادوار الفاعلين غير الدول في المنطقة العربية "، ***السياسة الدولية***، العدد 187، (كانون الثاني، 2012)، ص. 36.

2-5- ظاهرة المحاكاة[1]: ساهمت التحولات الكبرى في مجال الاتصالات والتقنية الحديثة، بوسائطها ووسائلها الاجتماعية كتويتر والفيسبوك والواتس آب, في توجيه الجماهير العربية الشابة التي تمثل الأغلبية الساحقة في التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية، لصنعحراكها"ربيعها العربي". فالنظم التقليدية التي حكمت البلاد العربية لعدة عقود، لم ولن تستطيع مقاومة الإعلام الجديد والشاب بكل وسائله ووسائطه وتقنياته[2].

ولم يكن الحراك الشعبي العربي متوقعا في ظل حالة الإحباط والعزوف السياسي التي عرفتها الشعوب العربية رغم وجود إرهاصات تدل على إمكانية الانفجار في أي لحظة، فلم يكن هناك تخطيط مسبق للثورة على النظام في تونس أو مصر أو ليبيا وقد عبر" لينش "أستاذ في العلوم السياسية بجامعة واشنطن أن أحداث التغييرات الهيكلية المهمة التي مهدت للربيع العربي هو التغيير الهيكلي في فضاء العالم العربي[3]. كما سار روبرت" كابلان" إلى أن الشعوب العربية ثارت ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية وهذا ما يشكل الموجة الكبرى من التغيير في تاريخ الشرق الأوسط وكل المنطقة العربية وما جاورها[4].

الفرع الثاني: الأزمة الليبية

بتاريخ 15 فيفري 2011 انطلقت المظاهرات في ليبيا على ضوء محاكاة الأحداث التي شهدتها تونس ومصر وتم الإطاحة بالنظام السياسي الليبي بزعامة معمر القذافي، وذلك بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي ودول من الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي. كما توقع أغلب المتابعين للشأن الليبي بأن سيناريو مغاير لما حدث في تونس ومصر سينطلق؛ وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي في ليبيا وضعف هياكل الدولة، وتفتت القوات المسلحة على أيادي مجموعات تفتقر للقيادة المركزية وللعقيدة العسكرية الواضحة، كذاك اختلاف طبيعة القيادة السياسية في البلدان الثلاث (تونس، مصر، ليبيا)، فـ "معمر القذافي" رجل متقلب المزاج تختلف مواقفه وتحالفاته وفقا لتغير مصالحه التي لا تحكمها رؤية محددة أو توجه إيديولوجي ثابت، ولكنها تتحدد من خلال عقليته المفتقرة للمنطق السياسي الرصين كما أن التيارات السياسية المعارضة في ليبيا ضعيفة بشكل كبير مقارنة مع

[1] - تعرف محاكاة Simulation أو كما تعرف في عند "ساموويلهنتنغتون" بظاهرة "الدمينو"L'Effet Domino؛ على أنها عملية تقليد – محاكاة– لشيء أو ظرف ما حقيقي أو عملية واقعية، وهي تتضمن بصفة عامة بعض الخصائص الأساسية لسلوكيات النظام المادي أو المجرد المعنية به، والمحاكاة في العلاقات الدولية هي تقليد لظاهرة أو سلوك معين حدث في دولة ما وتم تقليده (محاكاته) وتعميمه بين مجموعة من الأقاليم والدول المتجاورة.

[2]- فاضل العماني، نفس المرجع.

[3]- Marc Lynch,"Political Science and New Arabic Public Sphere ",***Foreign Policy***, (12. June. 2012): In: http://foreignpolicy.com/2012/06/12/political-science-and-the-new-arab-public-sphere/(20/03/2015)

[4]- Robert D. Kaplan, "The new Arab word order ", ***Foreign Policy***, (28.January.2011): In http://foreignpolicy.com/2011/01/28/the-new-arab-world-order-2/(30/06/2016)

مثيلاتها في تونس ومصر[1]. لهذه الأسباب تصاعدت الأحداث في ليبيا وأخذت مجرى أخر على التي حدثت في الدول المجاورة لها.

وفي الأيام الأخيرة من شهر فيفري سنة 2011، بدأت الإرهاصات الحقيقية للثورة الليبية عندما اندلعت التظاهرات في "مدينة درنة" و" مدينة بنغازي" ومدينة بني وليد"؛ اعتراضا على تأخر تسليم الوحدات السكنية التي كانت الحكومة مسئولة عن بنائها، تلت هذه التظاهرات نداءات على شبكات التواصل الاجتماعي للتظاهر ضد النظام الحاكم والمطالبة بإنشاء دولة القانون ومحاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الأبرياء. تزامنا مع خروج مئات المحتجين وأهالي ضحايا سجن "ألو سليم" بعد اعتقال المحامي والناشط السياسي ' فتحي تربل"، وأخذت موجات المحتجين تزداد حتى بعد إطلاق سراحه. ولم تستمر الاحتجاجات والتظاهرات السلمية طويلا، حيث أجبر التعامل العنيف لقوات النظام الليبي المتظاهرين على رد العنف بعنف مماثل، بهذا بدأت الأمور تتحول وتتأزم أكثر حيث تشكل معسكرين داخل ليبيا أحدهما؛ موال لنظام القذافي والأخر معارض له. حيث نشأ معسكر المعارضة من خلال المعارك بين الثوار وقوات القذافي والتي أسفرت عن سيطرة المعارضة عل مدن شمال شرق ليبيا من طبرق وصولا إلى بنغازي، ما تزامن كل هذا مع الانشقاقات بين صفوف معسر القذافي؛ فنشق اللواء "عبد الفتاح يونس" وزير الداخلية، والمستشار" مصطفى عبد الجليل" وزير العدل، كما انشقت كذلك كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر كما أعلنت كبريات القبائل في المناطق الشرقية من ليبيا عن تأيدها للمعارضة[2].

ثم جاءت نقطة التحول في سياق الأحداث متمثلة في تشكيل المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 27 فيفري 2011 ليكن وفت تصريحاته وجها للثورة وممثلا عنها، وخلق إنشاء المجلس الانتقالي وجود سلطتين داخل دولة واحدة أو حالة أشبه بوجود دولتين على رقعة جغرافية واحدة، وهما ما أديا لحالة سيادة متعددة عل الأراضي الليبية. كما شكل موقف جامعة الدول العربية نقطة تحول أخرى في مسار الأحداث في ليبيا حيث دعا وزراء الخارجية العرب في مارس 2011، مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا معتبرين أن نظام القذافي فقد شرعيته وقرروا التعامل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وكان هذا القرار بمثابة شرارة البدء للتحركات الدولية، وللتدخل العسكري الخارجي من خلال فرض منطقة حظر للطيران بتاريخ 17 مارس 2011. كما أن استخدام القوة العسكرية من طرف المعسكر الموالي للقذافي ضد الثوار في المناطق الشرقية الليبية أثار انشغال المجتمع الدولي، مما جعل مجلس الأمن في 26 فيفري 2011

[1]- زياد عقل، " الأزمة الليبية: من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي"، ***ملف الأهرام الإستراتيجي***، العدد 196، (أفريل 2011): ص.45.

[2]- زياد عقل، المرجع السابق، ص 46.

يتبنى قرار تحت رقم 1970، يقضي بغرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي[1].بناء على هذا القرار استمر التحالف العسكري الجوي على ليبيا، حتى تمكن الثوار من القبض على معمر القذافي وإعدامه بتاريخ 20 أكتوبر 2011.

وبالرغم من أن لحظة سقوط القذافي شهدت توحدا للانتماءات المتنازعة على هدف واحد، وهو إزاحة النظام، فإن ما أعقب هذه " الثورية" من استقطاب ونزاع، بل واحتراب، بين القوى المشاركة في الثورة على القذافي، مثل بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية، وتكريس إشكاليات الهوية الوطنية. يضاف إلى ذلك أن الاستبداد المفرط لنظام القذافي وتماهي نظامه مع الدولة، جعل المرحلة الانتقالية لا تقتصر على مسألة بناء نظام سياسي فحسب، وإنما إعادة بناء الدولة التي تضررت بقوة من ممارساتمعمر القذافي.

يمكن القول أن الأزمة التي تمر بها ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، مازالت عصية على إيجاد حل ناجع بسبب تداخل عوامل عدّة، لكن يلخصها البعض في تعطّل آليات الحوار بين جميع الفرقاء وتواصل الاقتتال الدائر بين الجماعات المسلحة على الأرض، فإنّ البعض الآخر يُعيدها إلى تعدّد الطروحات واختلاف زوايا النظر التي أفضت بدورها إلى حلول مختلفة حدّ التباين أحيانا، ممّا زاد من تعميق الأزمة وأضحى يفرض على جل المتدخلين في الشأن الليبي أن يوحدوا رؤاهم وأن يخلصوا إلى حل يلخص جميع الحلول. كما أن الأوضاع الهشة لليبيا بعد القذافي ساهمت بشكل مباشر في خلف إنكشافية أمنية داخل التراب الليبي وبالحدود الليبية،سواء كانت مع دول المغرب العربي أو دول الساحل الإفريقي ما ساهم انتشار الخلايا الإرهابية والتنظيمات الإجرامية والاتجار بالسلاح والمخدرات.

الفرع الثالث: أزمة مالي

يمكن رد الأزمة القائمة حاليا بالشمالي المالي إلى التنافر العميق والتلاغي الكامل الذي نشأ بين الإدارة المالية وساكنة المناطق الشمالية – إقليم أزواد[2]- المالية منذ استقلال دولة مالي. ويمكن إرجاع ذالك التنافر إلى معطيات داخلية وخارجية:

[1]- سليم بوسكين،" تحولات البيئة الدولية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2014/2010"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة.2015). ص. 157.

[2] -تقع منطقة أزواد شمالي جمهورية مالي بمحاذاة الحدود الموريتانية، وعلى الشرق منها يقع آدغاغأيفوغاس المحاذي للحدود النيجرية والجزائرية .ويفصل بين منطقتي أزواد وآدغاغأيفوغاس وادي تلمسي ويشكلان معا الصحراء المالية. ويشمل أزواد ولايات تمبكتووغاووكيدال، وعاصمته هي مدينة غاو كبرى المدن في المنطقة. تبلغ مساحة إقليم أزواد 822 ألف كلم² أو ما يقارب 66% من مساحة مالي الكلية البالغة مليونا و240 ألف كلم مربع. وتعادل مساحة الإقليم مجموع مساحتيْ فرنساوبلجيكامعا.يسود الإقليمَ مناخ صحراوي أو شبه صحراوي، فمعظم أراضيه هي جزء من الصحراء والكثبان الرملية. ويحتوي باطن أرضه على بحيرات من الماء، وتتغذى الوديان والبحيرات الموسمية من

1- المعطيات الداخلية المفعلة لأزمة مالي

يمكن اعتبارها الأسباب الرئيسة فياندلاع الأزمة في شمال مالي وتفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية إلى حد أصبحت تمثل إنكشافية حقيقية للدولة ولإقليم الساحل الإفريقي، وتتمثل أهم المعطيات الداخلية المفعلة لأزمة شمال مالي في:

فيضانات نهر النيجر. أما بنسبة لسكان إقليم "أزواد"؛ يتكون أهالي أزواد من عرقيات الطوارق والعرب والفلان والسونغاي. ويبلغ عدد سكان الإقليم أربعة ملايين نسمة بحسب تقديرات 2015. ويتحدث الطوارق لغة تسمى "تماشق" بينما يتحدث العرب اللهجة الحسانية العربية (نسبة لقبائل بني حسان المعقلية العربية التي ينحدر منها معظمهم)، أما لغة السونغاي اللغة فتسمى "كوربوراتية"، وتدعى لغة الفلان الفولانية.والمكون الأساسس المعروف لبلاد أزواد في شمال مالي هم "الطوارق" أو "أمازيغ الصحراء"، ويلقبون أيضا بـ"الرجال الزرق" لطغيان اللون الأزرق على لباسهم. وهم شعب من الرحل والمستقرين، ومن المسلمين السنة المالكيين شأن كل مكونات الشعب الأزوادي، ويتحدثون الأمازيغية بثلاث لهجات.وتتباين التفسيرات حول تسميتهم؛ فهناك من يقول إنها مشتقة من كلمة "كل تماشق" الأمازيغية والتي تعني كل من يتحدث لغة الطوارق، أو مشتق من كلمة "أيموهاغ" الأمازيغية التي تعني "الرجال الشرفاء". أما ابن خلدون ومؤرخون آخرون فيرون أن أصل التسمية عربي، إذ سموا بـ"التوارك" لتركهم المسيحية ودخولهم في الإسلام ثم حرف اسمهم لاحقا إلى "الطوارق."ويفضل الطوارق أن يطلق عليهم اسم "إيماجغن" أو تماشق" وهما مرادفان لأمازيغ ومعناها الرجال الأحرار. وبحكم مجاورتهم للعرب في الشمال وللأفارقة الزنوج في الجنوب، صار الطوارق شعبا مهجنا يجمع في دمائه أعراقا طارقية وعربية وأفريقية.أما تحديد نسبة تمثيلهم داخل مكونات المجتمع الأزوادي فيصعب تحديدها بدقة، لكن مراقبين يرون أنهم يمثلون حوالي 35% من مجموع الأزواديين.وينقسم الطوارق إداريا إلى مجموعتين: الأولى من طوارق الغرب ويسكنون في ولاية تمبكتو، والثانية تتشكل من قبائل طوارق الشمال الكثيرة العدد، ومنها قبائل "إموشق" التي تنتشر قرب الحدود مع الجزائروالنيجر، وقبائل "إفوغاس" (تعني "الشرفاء"، ومنهم إياد غاليزعيم حركة أنصار الدين "الذين ينتشرون ما بين النيجر والجزائرولكل من هذه المجموعات زعامة منفصلة، إلا أنها تعترف بالقيادة السياسية لمجموعة إفوغاس وأسرة "انتالهآغ الطاهر" خاصة.ويشتهر رجال الطوارق بقاماتهم الممشوقة وثيابهم الزرقاء واللثام الذي يغطي كامل الوجه عدا العينين، والتخلي عنه يعتبر عندهم مسبة وعارا. أما المرأة الطوارقية فتتمتع بمكانة مرموقة في المجتمع. وتعدد الزوجات أمر غير وارد لدى الطوارق، والنساء لسن أميات بل يقرأن ويكتبن بالأمازيغية.والمكون الثاني الأزوادي هم العرب الذين يقدرون بحوالي 25% من السكان، وهم ينتسبون إلى قبائل مشتركة مع القبائل الموريتانية مثل قبيلة البرابيشوكنتةوإدوعلي وأولاد إدريس.ورغم اعترافهم بدعم الجزائر لهم كما دعموها في حرب التحرير ضد الفرنسيين، فإنهم يجدون أنفسهم أقرب إلى الموريتانيين. إذ بالإضافة إلى كونهم يتحدثون مثلهم العربية باللهجة الحسَّانية فهم يشتركون معهم في بقية خصائصهم الاجتماعية والثقافية، إن من حيث اللباس أو أسلوب الحياة. ثم إن العادات الغذائية واحدة، إضافة إلى الموسيقى وغير ذلك من التفاصيل.كما تضم أزواد عرقيات من الزنوج أهمهما "السونغاي" ولغتهم مزيج من البومبارة (لغة الزنوج الأولى في مالي) والفُلانية. ويسكنون في الأصل ما بين مدينة غاو والنيجر، لكن الحكومات المالية المتعاقبة عملت -منذ انقلاب عام -1991على ربطهم بشمال مالي فأعطتهم أراضي واسعة في إقليم أزواد، وخاصة في تمبكتو وغاو. والنشاط الاقتصادي الأساسي للسونغاي هو تجارة المواشي، ونسبتهم إلى مجموع سكان إقليم أزواد هي 30.%ثم هناك "الفُلان" الذين يشكلون حوالي 10% من سكان أزواد، وهم في الأصل قبائل زنجية مترحلة وأقدم موطن لهم هو حوض السنغالثم انتشروا في عموم المنطقة بعد ذلك. ويسكن أكثرهم في ولاية "موبتي" حيث توجد بقايا آثار مملكة "دوقون" المشهورة.وقد اختلف النسّابة في أصولهم، فمنهم من أرجعهم إلى عقبة بن نافع ومنهم من أوصلهم إلى الخليفة أبي بكر الصدّيق، وآخرون يرجعون أصول هذه القبيلة إلى قبيلة حمير العربية. وإذا سئل كبار السن منهم يقولون: أجدادنا أتوا من اليمنعبر الحبشة.يعيش جزء كبير منهم على الرعي وينتشرون في المناطق الزراعية، ويتحدثون باللغة البولارية التي تنتمي الى فصيلة اللغات الأطلسية من عائلة لغات النيجر الكردفانية. وهي ظلت تكتب بالحرف العربي حتى مجيء المستعمر الفرنسي.وينسب إليهم دور رائد في نشر اللغة العربيةفي أفريقيا .لكنّ المستعمر سعى إلى التفرقة من خلال العمل على إحياء "لغات أم" لكل من مكونات المجتمع. وذكرت بعض المصادر أن سلاطين وحكام منطقة التكرور في غرب أفريقيا كانوا من الفلان. ("إقليم –أزواد"، الجزيرة. ***الجزيرة.نت***. متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF (02/02/2015).

1-1- المعطيات التاريخية: إشكالية الحدود الاستعمارية[1]

لا تعني الحدود الاستعمارية، الحدود السياسية أو المعالم الجغرافية بين الدول، وإنما تعني كل ما نتج عن تلك التقسيمات الحدودية من كيانات السياسية واجتماعية واللغوية والثقافية، فالمستعمر الفرنسي عمل على رسم خريطة سياسية للمنطقة وفق مصالحه الإستراتيجية ولم يراعي في ذلك الحدود الاجتماعية والعرقية، وهو ما عمل على تلغيم الأوضاع بشامل مالي (إقليم الأزواد) على وجه الخصوص، وابقائها على فهوة بركان قابلة للإنفجار في أي لحظة، وهو ما كان مع الطوارق الذين عملوا منذ إستقال مالي على الحصول على استقلال مناطقهم، وقاموا بشن عدة حركات تمرد مسلح [2]ضد الحكومة المركزية[3].

2-1- المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية

تتمثل الأسباب أهم الأسباب البوليتيكو اقتصادية وكذلك الثقافية المفعلة لأزمة مالي في:

- ✓ هشاشة الدولة وتركيبتها السياسية وضعف الحكومة المالية.
- ✓ إهمال المناطق النائية من دولة مالي خاصة إقليم الأزواد، بحيث يتهم الطوارق الحكومة المالية بالتهميش الاقتصادي[4]. ورأت الحكومة المالية في عهد الرئيس "أمادو تومانو توري" الذي حكم البلاد في الفترة الممتدة من 2002 حتى 2012، أنه من الملائم اقتصاديا وسياسيا الاعتماد على شبكة فضفاضة من الجهات الفاعلة مثل النخب المحلية والفصائل المسلحة والميليشيات سهلة الإنقياد للحفاظ على سيطرة المناطق الشمالية للبلاد بدلا من العمل على توسيع سلطة الدولة لتشمل منطقة النزاع والتمرد، فقد استندت إستراتجية "توري" على منع مناطق الشمال التي تتميز بشساعة المساحة وقلة السكان من الانزلاق إلى التمرد المسلح ضد الحكومة المركزية في الجنوب المالي، والاستعانة بالجهات الرسمية والجهات

---

[1]- Ladji Karamoko Ouattra, " Les frontières en Afrique: Héritage du passé coloniale , Enjeu actuel ", ***Thinking Africa: Note de recherche***, N°.11. (Juillet 2014): P.02.

[2] - **الحركات المسلحة بإقليم أزواد:** قادت ستة تنظيمات طارقية مسلحة عمليات مواجهة النظام المالي خلال مراحل التمرد المتقطعة، وهي:

- الحركة الشعبية تحرير أزواد: وهي التنظيم الرئيس الأول الذي مثل تاريخيا إطارا جامعا لتمرد السياسي والعسكري للطوارق ضد الحكومة المركزية في باماكو.

- حركة أنصار الدين: وهي حركة شعبية جهادية سلفية تلبي البعد القبلي/ القومي والانفصالي لدى الطوارق، وتتناغم مع الدعوة الجهادية المنتشرة هناك، حيث تدعو لتطبيق الشريعة عن طريق الكفاح المسلح ويتردد إرتباطها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

- الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد: تأسست سنة 1989، وتمثل إطار سياسي يعكس الهوية العربية الإسلامية للإقليم بصفة خاصة.

- الجيش الثوري لتحرير أزواد: وهو فيصل مسلح حمل السلاح ضد الحكومة المركزية في مالي.

- الحركة الوطنية لتحرير أزواد: تأسست سنة 2010، وتكونت من عدة تيارات قومية ليبرالية وعلمانية؛ تروج في أدابياتهاباعتبارها حركة تمثل جميع سكان الإقليم.

[3]- Ibid.

[4]- بدر حسن الشافعي، "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي"، ***السياسة الدولية***،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 191، (جانفي 2013).ص.121.

المشبوهة للقيام بوظائف الدولة في هذه المناطق، وكان يشتبه أيضا بوجود علاقة للرئيس "توري" مع أنصار سياسيين وأصحاب أعمال مجرمين لهم صلات بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

✓ أما على المستوى السوسيو ثقافي شمال مالي؛ فهناك تمايز عرقي بين الطوارق والعرب من جهة والإثنيات الزنجية من جهة أخرى، قد ترتب عنه تباين ملحوظ في اللغة والثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية والإحساس بالغربة الهوياتية داخل إقليم دولة واحدة.

أما فيما يخص العلاقة بين الطوارق في شمال مالي (أزواد) والحكومة المركزية (باماكو)، فاتسمت بالطابع الصراعي تخللتها فترات هدوء متقطعة منذ استقلال مالي عن فرنسا سنة 1960، حتى الأزمة الأخيرة في 2012 بقيام الطوارق بتمرد مسلح واعلان انفصال اقليم ازواد، فعقب استقلال مالي لم يبد الرئيس المالي" مودي بوكيتا" – أول رئيس للبلاد- أي إهتمام بتنمية إقليم الشمال الذي يقطنه الطوارق والذي عانى من فقدان مقومات البنية التنمية والإقتصادية الأساسية، ومارس سياسة تعسفية حيالهم، مما ولد لديهم شعورا بالغبن والتهميش والإقصاء، وهو ما جعلهم يعلنون عن تمردهم ضد الحكومة المركزيةسنة 1963 انطلاقا من مدينة "كيدال" مطالبين بحقوقهم الأساسية، إلا أن تمردهم قمع بشدة من طرق الجيش المالي، وسرعان ما قاموا بتمرد أخر للأسباب نفسها سنة 1990، وتم قمعهم بشدة أيضا.أما في ماي 2006، تطورت حالة التمرد وتم رفع مطالب الحكم الذاتي من للمناطق الشمالية من مالي وقد انتهي هذا التمرد بعد وساطة جزائرية [2].

2- المعطيات الخارجية المفعلة لأزمة مالي[3]

تضافرت جملة من المسببات الحركة الخارجية، لتساهم في تطور الأزمة المالية، ومن أبرز هذه العوامل نحدالأزمة الليبية؛ بحيث كانت التوترات السياسية والأمنية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، الحافز الذي عجل بقيام التمرد في شمال مالي، فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الإفريقية (التي أنشئت عام 1972) والذين قاتلوا إلى جانب القذافي ضد الثوار، وقد أشعلوا فتيل التمرد بعد عودتهم إلى ديارهم في شمال مالي، بحيث بدأ التمرد المسلح ضد قوات الجيش المالي في جانفي

---

[1]- مقال من دون مؤلف، "أسباب الصراع في مالي وتطوره"، متحصل عليه من:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.htm. (24/07/2014)

[2]- سامي صبري عبد القوي، "الطوارق ودولة الأزواد: عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف"، ***ملف الأهرام الإستراتيجي***، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. السنة 18، العدد. 2010، (جوان.2012): ص.67.

[3]- فريدة بنداري، "مستقبل مالي في ظل أزمة الطوارق والتدخل العسكري"، ***تقارير المركز العراقي– الإفريقي للدراسات الإستراتيجية***، 1306.2016)..، متحصل عليه من:
http://www.ciaes.fr/article/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-(12/08/2016)

[3]- " أسباب الصراع في مالي وتطوره "، المرجع السابق.

2012.كما أن الأزمة في ليبيا سمحت لهذه المجموعات الطارقية من الإستفادة من السلاح الليبي المنتشر في المنطقة بعد إنهيار ليبيا القذافي ودخولها في أزمة أمنية خطيرة، بحيث باتت ليبيا تمثل خزان هائلا لمختلف أنواع الأسلحة، وبعودة الطوارق من ليبيا تمكنوا طوارق الأزواد من الإستفادة من هذا السلاح، ما مكنهم وحفزهم أكثر بالقيام يتمردهم على الحكومة المركزية الذي لم يكن لولا السلاح الليبي الذي دخل شمال مالي. كما توجد أيضا مجموعة من المعطيات الرابطة بين أزمة ليبيا وأزمة مالي نلخصها فيما يلي: [1]

2-1- المجندون الماليون والنيجريون ذو الأصول الطارقية

وهم من كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي الراحل القذافي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها "خميس القذافي "وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين عادت فى الثالث من تشرين الأول/أكتوبر 2011واضطرت السلطات في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم فى الجيش النظامى المالي.

2-2- المجندون السابقون فى حركة 23 ماي 2006

الذين كان يرأسهم إبراهيم "أغا باهانغا" قبل موته الغامض في أوت 2011 في حادث سيارة وهو عائد من لبيبا – حسب الرواية اللبيبة والجزائرية –سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقيات السلام – الجزائر، وينحدر معظم زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة " ايفوغاس" وهى قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

2-3- حركة أنصار الدين الأزوادية

والتي يعتبر زعيمها الآن: إياد أغ غالى أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل أغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ العضو فى التحالف الديمقراطي 23 ماي من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، والذى عثر على جثته 11أفريل 2008 قرب مدينة كيدال، وكاد مقتله يعجل بحرب آنذاك، زعيم هذه الحركة الآن عينته الحكومة المالية قنصلا عاما لمالي في جدة في خطوة قيل إنه سعى من الرئيس المالي"تومانى توري" لإبعاد أغ غالى عن مركز ثورته فكيدال قبل أن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بأعمال صنفتها المملكة "بالتخريبية." وتسعى حركة أنصار" التبليغية " إلى إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد، وقد توحدت معهم باقي الجماعات غير المنتمية لدين وذلك لتوحد الهدف والتقاء مصالحهم ضد عدو واحد وهو الحكومة المالية.

[1]-أحمد دياب، "الأزمة في مالي وتداعياتها على التطورات في المنطقة العربية"، ***شؤون عربية***، القاهرة،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد.153، (ربيع 2013): ص. 223.

4-2- الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

يقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتوفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو دول الشتات في أوروبا على نفى أية صلة بتنظيم القاعدة، كما يؤكد كل طرف على اتهام الطرف الآخر بالتواطؤ والتعاون السري مع التنظيم الإرهابي وذلك لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية أو الدولية[1]. وفيما يتعلق بتصاعد الصراع في مالي؛ فقد اندلعت مواجهات مسلحة بين الجيش المالي، ومقاتلين تابعين للحركة الوطنية لتحرير أزواد، بالقرب من مدينة كيدال الواقعة بالشمال المالي، وقتل ثلاثة مقاتلين من الحركة في استباك مع قوات الجيش المالي، وذلك بعد أن هاجموا دورية مشتركة بين القوات المالية وقوات الأمم المتحدة، بالقرب من بلدة "ميناكالي"، وذكرت المصادر في مدينة "غاو" أن مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد هو من بدأوا بإطلاق النار أولا، وحسب ما صرحت به وزارة الدفاع المالية أن القوات المسلة المالية تعرضت لكمين نصبته مجموعات مسلحة في محطة "إيفازاز"[2].

خريطةرقم 15:تبين مناطق الصراع في مالي

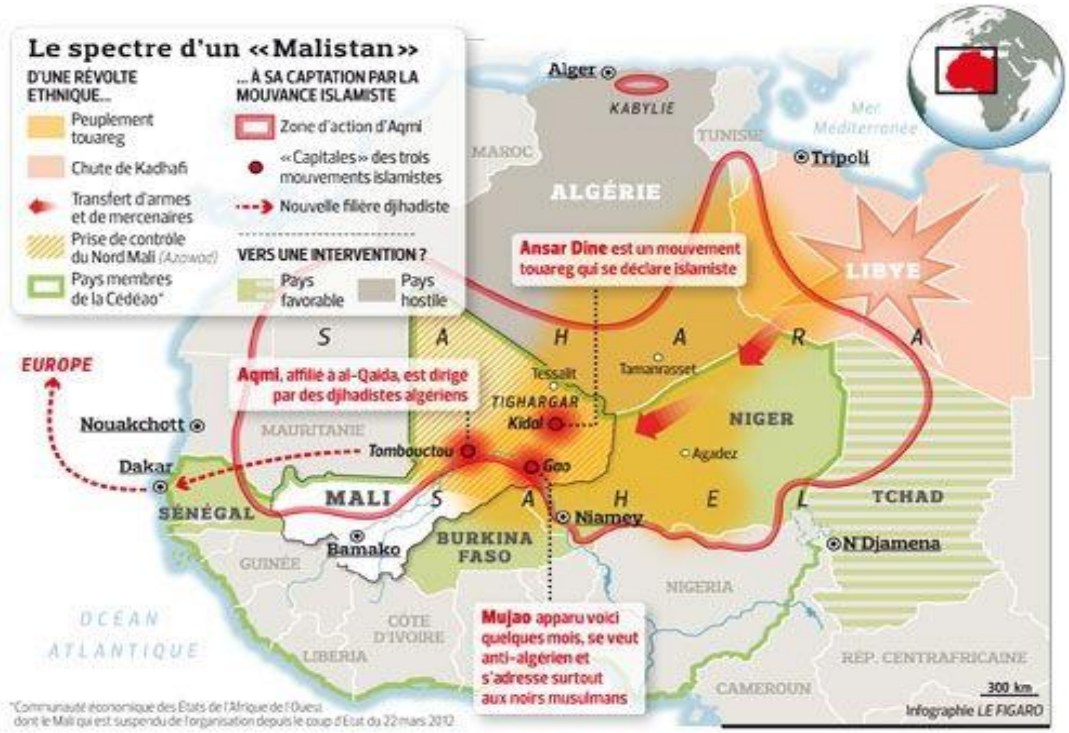

Source: "La guerre au Mali en 2012". Disponible sur: http://la-story.over-blog.com/2015/05/le-sahara-par-les-cartes.html(12/06/2016)

[1]- فريدة بنداري، المرجع السابق.

[2]- " أسباب الصراع في مالي وتطوره"، المرجع السابق.

ومع استمرار الهجوم العسكري للحكومة المالية، قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعادة تنظيم صفوفها، وبدأت عملياتها ضد حكومة باماكو ابتداء من جانفي 2012، عبر استخدام العنف المسلح، ونتيجة للعمليات العسكرية الشرسة ضد قوات الجيش المالي، أجبر ثوار الطوارق القوات الحكومية على التراجع جنوبا، بالرغم من الدعم العسكري الخارجي. وفي أوائل شهر مارس من سنة 2012 قامت قوات حركة أزواد بالزحف على مواقع عسكرية مالية بالقرب من مدينة "تيساليت" الواقعة في الشمال الغربي بالقرب من الحدود الجزائرية. وفي 7 مارس سيطر الثوار الطوارق على هذه البلدة، التي إنسحب الجيش الحكومي المالي منها نتيجة للضغط الشديد، بالرغم من الدعم اللوجيستي وعمليات الإنزلاق والإسقاط التي قامت بها القوات الأمريكية المساندة للجيش المالي[1].

في ظل هذه الأحداث المسلحة، سيطرت مجموعة من العسكريين الماليين على السلطة، بعد استيلائها على القصر الرئاسي في العاصمة باماكو، وجاء هذا الانقلاب بعد عدم استجابة الحكومة لمطالب الجيش، الذي يطالب بتسليح رفاقهم الذين يعانون هزائم متكررة في شمال البلاد في حربهم ضد الطوارق، وضد رجال مدججين بالسلاح قاتلوا لحساب نظام معمر القذافي. وحدثت عمليات نهب لمحطات البنزين وسرقة سيارات في العاصمة المالية باماكو الجمعة 23-3-2012 بعد 48 ساعة من الانقلاب العسكري، فيما أعلن الاتحاد الإفريقي أن لديه تأكيدات على أن الرئيس أمادو توماني توري في أمان. وبمجرد السيطرة على السلطة، أعلن متحدث عسكري باسم قادة الانقلاب في مالي عن حل مؤسسات الدولة وتعليق العمل بالدستور، مؤكدا على أن قائد الانقلاب العسكري في البلاد أمادو أيا ساناكو، سيقوم بإدارة شؤون البلاد وقد خلف الانقلاب مقتل عسكري واحد على الأقل، وإصابة نحو 40 شخصا بجروح، بينهم مدنيون، غالبيتهم بالرصاص عندما أطلق الجنود المتمردون النار[2].

يرى خبراء في الشأن المالي؛ أن السبب الرئيس وراء قيام الجيش المالي بانقلاب على الرئيس المالي، هو احتدام مشاعر الغضب في صفوف الجيش المالي من أسلوب معالجة الحكومة للتمرد، الذي يقوده الطوارق والذي أودى بحياة عشرات من الناس وأجبر نحو 200 ألف من المدنيين على ترك ديارهم وكشف عن ضعف سيطرة باماكو على النصف الشمالي للبلاد، ومماطلتها في إحباط التمرد الذي تقوده قبائل الطوارق في شمال البلاد. وقد شن مقاتلون هجمات على معسكرات الجيش المالي في شمال البلاد، في 17 يناير 2012، الأمر الذي دفعهم إلى مطالبة تعزيزات للقتال، ولكن تباطؤ الحكومة دفعهم للانقلاب على

[1] -Tirthankar Chanda. "Les Grandes Dates de la crise Malienne ", ***RFI –Afrique***, (23.07.2013): Disponible sur http://www.rfi.fr/afrique/20130719-mali-presidentielle-dates-chronologie-crise(16/05/2016)

[2]- Christophe Boisbouvier, Malika Groga-Bada, "Coup d'État au Mali: le jour où ATT a été renversé ",***Jeune Afrique,*** (30. Mars.2012): Disponible sur: http://www.jeuneafrique.com/142284/politique/coup-d-tat-au-mali-le-jour-o-att-a-t-renvers/(16/05/2016)

الرئيس أمادو توري، وهو قائد سابق في سلاح المظلات أطاح بنظام حكم دكتاتوري من خلال انقلاب سنة 1991، وتخلى عن السلطة في العام التالي قبل أن يعود إلى السلطة عبر صناديق الانتخابات سنة 2002، وكان يعتزم التنحي عن السلطة بعد الانتخابات التي ستجرى في أفريل2012[1].

وفي مساء الأربعاء 21 مارس 2012، حاول وزير الدفاع "ساديو جاساما " احتواء أجواء الاحتقان خلال زيارة للقاعدة العسكرية قبل أن يفشل وتخرج الأمور عن السيطرة ويحتدم الوضع. وأثناء زيارته للقاعدة العسكرية بالقرب من القصر الرئاسي، بدأ جنود ممتعضون بإطلاق النار في الهواء، ثم ألقوا الحجارة على سيارته، مجبرين إيّاه على مغادرة المخيم على عجل. ودخل عسكريون من الجيش المالي مباني اتحاد الإذاعة والتلفزيون في مدينة باماكو، وطوّق آخرون القصر الرئاسي وقاموا بمحاصرة الرئيس أمادو توماني وعائلته، واعتقلوا عددا من الوزراء.وتكلم متحدث باسم المتمردين في التليفزيون الحكومي، وأعلن عن إنهاء حكم الرئيس أمادو توماني توري، وأكد على نية الجنود تسليم السلطة إلى حكومة منتخبة، كما أعلن عن قرار حل جميع المؤسسات الحكومية وتعليق تنفيذ دستور البلاد، وتعيين النقيب أمادو سانوجو لتولي رئاسة هيئة جديدة أطلق عليها اسم "اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة"[2].

وفرض العسكريون المتمردون حظر تجوال، معلنين أنه سوف يستمر حتى إشعار آخر، فيما استطاع الرئيس المالي التحصن بأحد المعسكرات التابعة للجيش في حراسة قوات موالية له، ذاكرا أن ما حدث لا يعتبر انقلابا عسكريا ضد نظام الحكم في مالي وإنما هو مجرد تمرد وعصيان من قبل بعض الجنود. قد أوضح محللون سياسيون أن زعماء الانقلاب سعوا إلى الاستفادة من السخط الشعبي بسبب تعامل توري مع تمرد يشنه بدو شماليون، إلا أن الانقلاب تعرض لمأزق، بعد تعرضه للعديد من الإدانات على المستوى الداخلي والخارجي. فقد أدانت عشرة أحزاب بينها أكبر حزب بالبرلمان في بيان مشترك هذا الاستيلاء (على السلطة) بالقوة، والذي "يعد انتكاسة كبيرة لديمقراطيتنا" بحسب ما جاء في البيان. وأشار المحللون إلى أن هذا الانقلاب سيكون لها آثاره السلبية على المستوى القريب على جنوب مالي، الذي بدأت بالفعل مجموعة من متمردي الطوارق الزحف عليه لاحتلال المواقع التي جلت عنها القوات الحكومية، وذلك في محاولة للاستفادة من الاضطرابات في العاصمة البعيدة[3] .

وقال محمد "بيلكومايجا" رئيس المجلس الإقليمي المحلي في بلدة كيدال بشمال مالي أن "الوضع صعب للغاية في كيدال، مشيرا إلى أن " التمرد طوق البلدة ولكن لدينا رجالا مصممون جدا على المقاومة".

---

[1]- Ibid.

[2]- TV5Monde, " Coup d'état militaire au Mali ",***TV5Monde-Info***, (20.04.2012): Disponible sur: http://information.tv5monde.com/afrique/coup-d-etat-militaire-au-mali-6863(02/07/2016)

[3]- Ibid.

أضاف مايجا: أن انسحاب القوات الحكومية من بلدة أنيفس الواقعة إلى الجنوب الغربي على بعد 100 كيلومتر كان انسحابا تكتيكيا.وحول الموقف من الانقلاب العسكري في مالي، قال هاما حاج محمود من الجناح السياسي للحركة الوطنية لتحرير أزواد في العاصمة الموريتانيا نواكشوط: إننا مستعدون للتفاوض، ولكن توجد شروط، وهي: لابد وأن يكون الرئيس راسخا وممثلا بشكل جيد وأن تقف الصفوة السياسية خلفه ولابد من حصولنا على ضمانات من القوى الكبرى في البلد. كل هذه الأوضاع أدت إلى تأزيم أكثر للأوضاع السياسية والأمنية بمالي وبدول الساحل بناء على إن مالي تعتبر من دول قلب منطقة الساحل الإفريقي[1].

الفرع الرابع: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

تسعى معظم القوى العالمية إلى تحقيق رهانين أساسيين في منطقة الساحل الإفريقي. فالأول يتمثل في الرهان الجيوسياسي Géopolitique: إذْ أن معظم الدول الكبرى تريد الاستحواذ على الموارد الإستراتيجية الكائنة بمنطقة الساحل الإفريقي. فأغلب هذه القوى تمتلك مخزونات معتبرة من الموارد الطاقوية RessourcesEnergétiques، إلا أنه يتم الاحتفاظ بها تحسبا من الوقوع في الأزمات الاقتصادية. أما الرهان الثاني المطروح على هذه الدول هو الرهان الجيو-أمني Géo-Sécuritaire حيث أن طبيعة التهديدات المنبعثة من المجال الصحراوي، تعتبر على أنها تحدي كبير يجتاح أمنهم الوطني.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين أهم قوتين منافستين للإتحاد الأوروبي على منطقة الساحل الإفريقي، حيث تقوم هذين القوتين الدوليتين باستخدام عدت ترتيبات قصد الهيمنة على الساحل الإفريقي. ولفهم أكثر لهذه الترتيبات سنتناول دور كل منها:

1- الدور الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

قبل نهاية الحرب الباردة لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في التدخل في الشؤون والقضايا الإفريقية بشكل مباشر وكانت تركز في سياستها تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي على تحقيق أربعة أهداف رئيسية وهي: احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، دعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية.و لتحقيق هذه الأهداف فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة، المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي، أدت

[1]- Thierry Oberlé," Mali: Le président renversé par un coup d'état militaire ***", Le Figaro***, (22.03.2012): Disponible sur: http://www.lefigaro.fr/international/2012/03/22/01003-20120322ARTFIG00511-mali-le-president-renverse-par-un-coup-d-etat-militaire.php(11/05/2016)

إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها، ولا يخفي أن عملية التقويم والتمحيص هذه دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل أبرزها:[1]

- ✓ ازدياد المرتكزات الإستراتجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتجي لإفريقيا والساحل الإفريقي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية القارة السمراء في منظومة السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعنية في إفريقيا مثل منطقة الساحل الإفريقي، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا إلى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية خاصة النفط.
- ✓ تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي بالحركية والحيوية والإستباقية وإعتماد مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين العسكراتية، الدبلوماسية، الشركات الجهوية والإصلاح السياسي والاقتصادي.

يمكن تلمس هذا الاهتمام بعد انتخاب الرئيس الأمريكي " كلينتون" سنة 1992 وبداية مهامه، حيث عمل على ترقية مجموع الدول الإفريقية والحرص على دخولها تيار الاقتصاد العالمي عن طريق تشجيع المبادلات التجارية بين بلده والدول الإفريقية، زيادة الاستثمارات الأمريكية الخاصة في القارة الإفريقية، وتخفيف ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا وذلك حسب جهود تحرير الاقتصاد[2].

1-1- الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

على غرار التدخلات العسكرية الأمريكية في تسعينات القرن الماضي، غيرت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها في التدخل في الدول الإفريقيةمن الأمن الصلب إلى الأمن الذكي، حيث استطاعت أن تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية الهجومية من أجل فرض هيمنتها على الساحل الإفريقي، خاصة بعد تزايد الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة لدى القوى الصاعدة والقوى التقليدية، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية وتشكل جماعات مقاتلة موالية لتنظيم القاعدة يفرض على الولايات المتحدة أن تتواجد في هذه المنطقة عن طريق مجموعة من الترتيبات الأمنية:

[1]- لحسب الحسناوي، " التنافس الدولي في إفريقيا...الأهداف والوسائل"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 29، مركز دراسات الوحدة العربية، (شتاء2011): ص.ص.107.108.

[2]- AlainFogueTedom, "Le commandement militaire américain pour l'Afrique (AFRICOM): Un élément du projet géostratégique américain en Afrique ", (2011): Disponible sur: http://www.cahiers.cerium.ca/IMG/protege/form1/Art._AFRICOM_1_.doc.(11/08/2016)

1-1-1- مبادرة الساحل الإفريقي

تمثل مبادرة الساحل الإفريقي أو كما تعرف باسم "مبادرة بان الساحل" The Pan-Sahel Initiative من أول المشاريع الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، فقد جاءت المبادرة موجهة بصورة مباشرة لمجموعة من بلدان الساحل الإفريقي وهي: مالي، تشاد، موريتانيا والنيجر[1].دخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ بداية من نوفمبر 2002، تهدف هته المبادرة إلى تقديم المساعدة العسكرية للبلدان الساحلية من أجل مكافحة الإرهاب والإجرام الدولي[2].

يعلق الكولونيل "فكتور نيلسن" Victor Nelson المسؤول عن مبادرة الساحل الإفريقي في وزارة الدفاع وشؤون الأمن الدولية عن طبيعة المبادرة بقوله: " تعتمد مبادرة بان الساحل أداة مهمة في الحرب على الإرهاب، كما كانت فرصة كبيرة لتوثيق العلاقات في منطقة لا طالما تجاهلنا في السنوات الماضية لا سيما منها الجزائر، مالي، النيجر، وتشاد...فقد قلنا من قبل أنه إذا اشتدت الضغوط على الإرهابيين في كل من أفغانستان وباكستان والعراق، فإنهم حتما سيبحثون على أماكن جديدة، كمنطقة الساحل الإفريقي والمغرب".[3]

[1]- Dénis Retaillé, Olivier Walther, " Guerre au Sahara-Sahel: La Reconversion des Savoirs Nomades ", ***L'Information Géographique***, vol.75, N°.03, (Mars.2011): P.56.

[2]- André Bourgeot, "Sahara De Tous Les Enjeux", ***Hérodote***, N°.142, (Mars 2011): P.47.

[3]- Pierre Abramovicit, "Activisme militaire de Washington en Afrique",***Le Monde Diplomatique***, N°.11376, (Juillet 2004): P.14

خريطة رقم 16: توضح أماكن التركيز العملياتي لمبادرة بان الساحل.

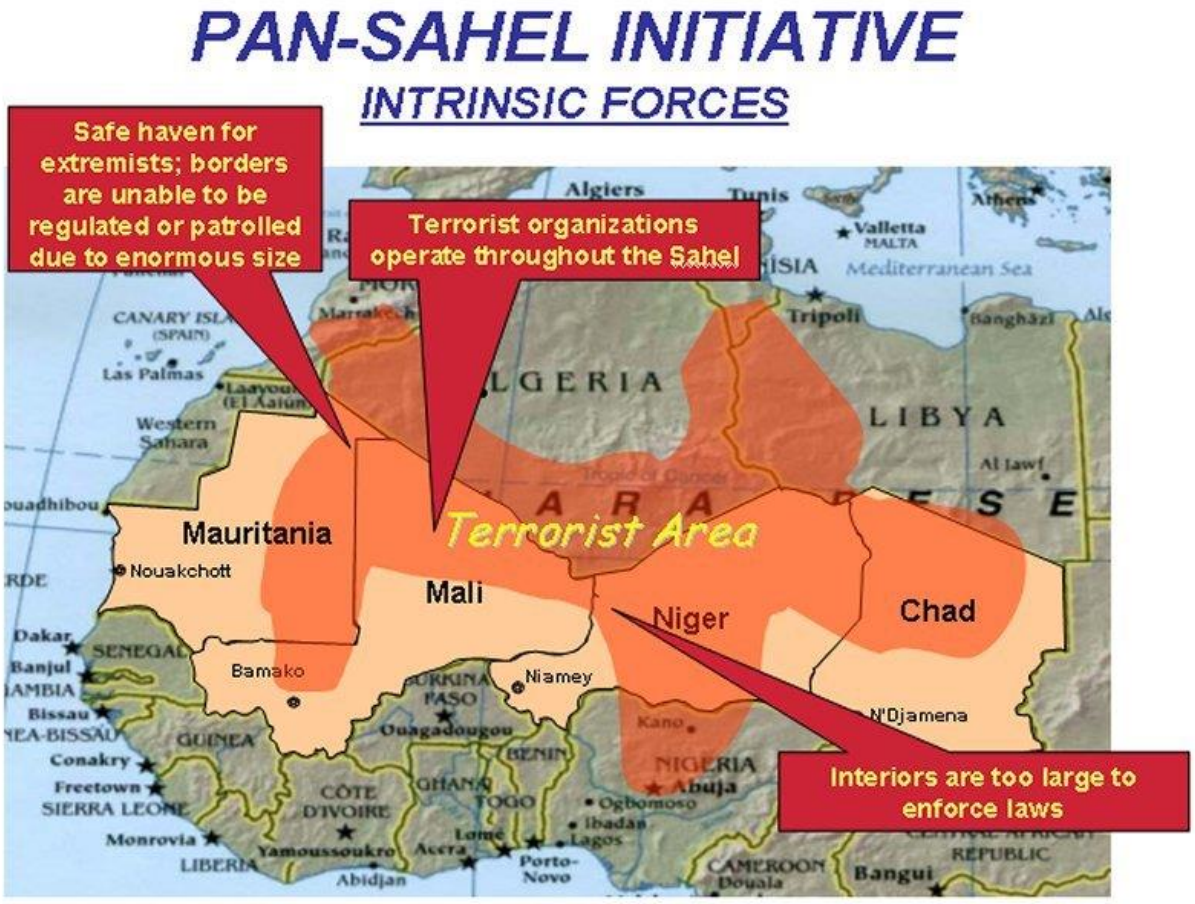

7

Source: Mehdi Taj, " La menace terroriste au Maghreb et au Sahel ", Realpolitik, (01.Décembre.2008): Disponible sur:http://www.realpolitik.tv/2008/12/la-menace-terroriste-au-maghreb-et-au-sahel/(15/05/2014)

1-1-2- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCI

أنشأت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Sahara Counterterrorism Initiative في مارس 2004، وهي عابرة عن امتداد لمبادرة بان الساحل كما هي دعم لمصلحتي الأمن القومي الأمريكي في إفريقيا: محاربة الإرهاب وتعزيز السلم والأمن الإقليميين. ترتكز هذه المبادرة على دول الآتية: موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد إلا أنه تم توسيعها لتشمل دول أخرى وهي الجزائر، المغرب، السنغال، ونيجيريا[1].

و المبادرة هي مشروع متعدد الأبعاد يهدف بدرجة الأولى إلى القضاء على التنظيمات الإرهابية عن طريق الإجراءات الآتية: [2]

- ✓ تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

[1]- Antonin Tisseron," Lutte contre le terrorisme dans le Sahara: La militarisation commesolution ? ",***Recherches internationales*** **,** N°.97, (Octobre –Décembre, 2013): P.P.120.121.
[2]- Ibid.

- ✓ منع من يوصفون بـ الإرهابيين من إتخاذ منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ملجأ لهم أو قاعدة انطلاق لتنفيذ عملياتهم.
- ✓ تحسين التعاون بين قوات الأمن الإقليمية بالمنطقة.
- ✓ القضاء على إيديولوجية الإرهاب.
- ✓ تشجيع الحكم الديمقراطي.
- ✓ تعزيز العلاقات الثنائية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يهدف البرنامج في إطاره العام إلى تحسين قدرات الحكومات المحلية في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا،مالي، تشاد، النيجر، نيجيريا والسنغال)،حتى تستطيع مواجهة التحدي الذي تمثلهالمنظمات الإرهابية. كما يعمل البرنامج من ناحية آخرى على تسهيل التعاونبين دول الساحل ودول المغرب العربي الأخرد الشريكة في مبادرة . (المغرب والجزائروتونس) في مجال مكافحة الإرهاب.بدأت المبادرة العمل رسميا سنة 2005 مع بداية تطبيق" فلينلوك " وهي قوات أمريكية متخصصة تقوم بتكوين الدولة المعنية في مجال التحكم في تقنيات الحرب عن طريق إجراء مناورات عسكرية مشتركة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى[1].

1-1-3- أسباب إنشاء مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء[2]

- ✓ خطف واحتجاز السياح الأجانب الألمان في صحراء الجزائرية في فيفري 2003.
- ✓ الهجوم على ثكنة لمغيطي العسكرية في موريتانيا في جوان 2005.
- ✓ اغتيال ستة سياح فرنسيين بموريتانيا مطلع عام 2008.
- ✓ الهجوم على طائرة عسكرية بمطار "جانت" جنوب شرق الجزائر في نوفمبر 2007.
- ✓ الإشتباك المسلح بين عناصر الجماعة السلفية لدعوة والقتال GSPC وقوات الجيش الجزائري على الحدود الجزائرية النيجرية.

كما أقرت الحكومة الأمريكية تخصيص نسبة محددة من ميزانياتها من أجل تمويل برامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، ارتفعت ميزانيتها من 6.25 مليون دولار سنة 2003 إلى 100 مليون دولار

[1]- Ibid.

[2]- Antonin Tisseron, "Enchevêtrement géopolitiques contre le Terrorisme dans le Sahara ",***Hérodote***, N°.142, (3ème trimestre.2011): P.100.

سنة 2004 ولمدة 5 سنوات. كما تم إرسال تجهيزات عسكرية وتجنيد فرقة من الخبراء العسكريين الأمريكان وإرسالهم إلى المنطقة عبر جسر جوي إنطلاقا من القاعدة الجوية العسكرية الأمريكية " روتا" الموجودة باسبانيا، إلى جانب عناصر من" المجموعة 32 " للعمليات الخاصة التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية وكذا قوات أخرى خاصة تابعة للمجموعة 10 " المتمركزة بالقاعدة العسكرية بمدينة "شتوتغارت" الألمانية لمتابعة تدريبات الفرق الإفريقية في إطار مبادرتي "بان الساحل" و"المبادرة عابرة الصحراء لمكافحة الإرهاب"[1].

أما عن آليات تنفيذ هذه المبادرة، فإنّ الحكومة الأمريكية قامت بتخصيص برامج تدريب وتكوين مجموعة من العمليات والمناورات العسكرية في الصحراء الإفريقية مع الدول المعنية أهمها مناورات فلينتلوك Flintlok (2005)، التي شاركت فيها كل من الجزائر، موريتانيا، النيجر، مالي،تونس وليبيا. تهدف هذه المناورات إلى اختبار قدرات الدول المعنية على مواجهة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي والتصدي لمحاولات تغلغل عناصر تنظيم القاعدة في المنطقة كما تهدف مناورات فلينتلوك في المقام الأول إلى تعزيز قدرات دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، أي أنّ هذه البرامج هي بمثابة إجراء وقائي، يسعى إلى إعداد والتحضير المسبق لقوات الدول المعنية حتى تصبح في مستوى القدرة على مواجهة العمليات الإرهابية

خريطة رقم17توضح: الدول المشاركة في مبادرة بان الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

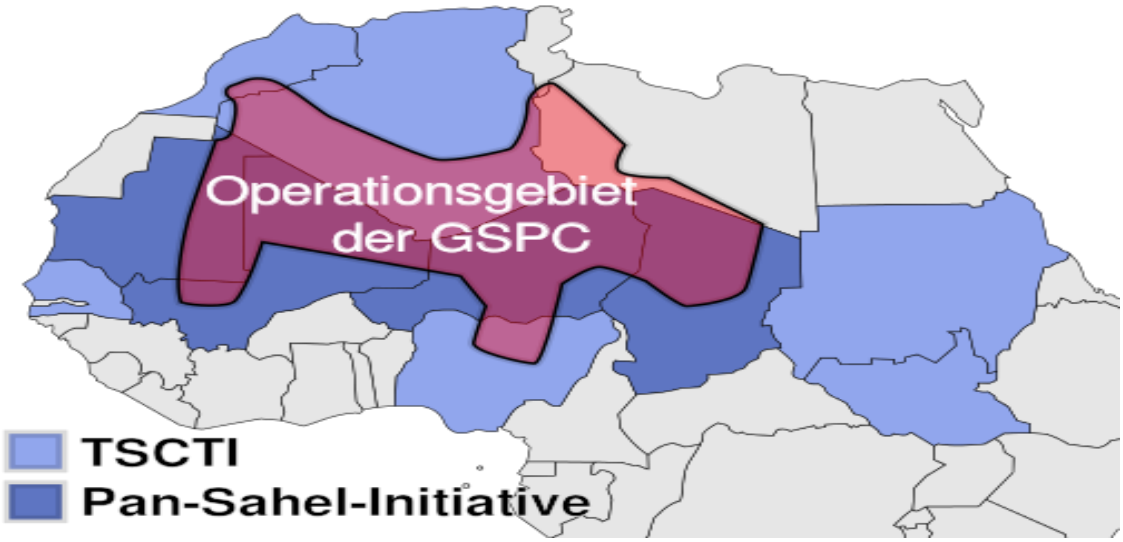

Source:" Al- Qaida in Maghreb". (2012): In: http://www.wikiwand.com/de/Al-Qaida_im_Maghreb(14/02/2016)

[1]- Ibid.

2- القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: AFRICOM

جاء قرار إنشاء القيادة العسكرية في إفريقيا AFRICOM بعد إعلان وزارةالدفاع الأمريكية في 6 فيفري سنة 2007 عن إنشاء قيادة عسكرية أميركية جديدةتغطي كل دول القارة الإفريقية باستثناء مصر التي ستبقى تحت إشراف القيادة الأميركية الوسطى، وقدتم تدشين القيادة رسميا سنة 2008 تحت قيادة الجنرال ويليم وورد General William E. (Kip) Ward. وقد أعلن الرئيس بوش في خطاب له في 08 فيفري 2007 المهام الرسمية لإنشاء الأفريكوم في النقاط التالية:[1]

- ✓ بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- ✓ مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيد سياسات الأمن.
- ✓ إدارة نشاطات الأمن والتعاون في القارة الإفريقية.
- ✓ زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- ✓ دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- ✓ احترام حقوق الإنسان.
- ✓ دعم المنظمات الإفريقية.
- ✓ إدارة العمليات العسكرية في القارة الإفريقية.

وفي حقيقة إنّ قرار إنشاء أفريكوم، لم يكون وليدالأونة الأخيرة بل ترجع جذوره إلى فترة ولاية **بيل كلينتون**، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع إلا بمجيء المحافظين الجدد على رأس الإدارة الأمريكية، فكانت الخطوة الفعلية سنة 2006 بقرار تشكيل قيادة عسكرية أمريكية كنتيجة لدراسة تمت بإيعاز من أحد صقور الإدارة الأمريكية رامسفيلد.كما أنّ المشروع مهد له أيضا قرار إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي سنة 2002 لمراقبة الأوضاع في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا (تضم ما لا يقل عن 1500 جندي أمريكي). وقد كانت القيادات الأمريكية الخمسة قبل هذا التاريخ موزعة على خمسة مناطق جغرافية عبر العالم وهي:[2]

- ✓ القيادة الأمريكية في أوروباUnited State Central Command.

---

[1]- خيري عبد الرازق جاسم، ديفيد اغناتيوس، "أفريكوم...مهمة غير مفهومة "، ***الشرق الأوسط***، العدد 10633، (جانفي،2008)، ص.93.

[2]- Lauren Ploch ," CRS report for Congress: Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa",***CRS Report for Congress*** , (08.22.2003):P.07.

- ✓ القيادة الأمريكية في المحيط الهادي United States Europea Command.
- ✓ القيادة الأمريكية الجنوبية United States Southern Command.
- ✓ القيادة الأمريكية الشمالية United States Northern Command.
- ✓ القيادة الأمريكية الوسطى United States Central Command.

ولقد توزعت هذه القيادة في افريقيا على نطاقثلات قيادات عسكرية:

- ✓ القيادة الأمريكية في أروبا U.S European Command: مقرها ألمانيا يمتد نطاقها الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة عبر الأطلسي مرورا بالجزيرة البريطانية شرق أروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي مدعومة بالأسطول السادس. تشرف على 90 دولة منها 42 دولة إفريقية.
- ✓ القيادة الوسطى الأمريكية U.S. Central Command: ومقرها مدينة "ماكيدال" بولاية فلوريدا وتشمل ثماني دول في شرق إفريقيا بما في ذلك دول القرن الإفريقي.
- ✓ القيادة الأمريكية للمحيط الهادي U.S. Pacific Command: المتمركزة في هواي وهي أكبر القيادات وتشرف على جزر القمر، موريس، مدغشقر[1].

بالرغم من الأهداف الرسمية والمصرح بها، والتي أنشات من أجلها قيادة الأفريكوم.إلا أنها تسعى إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية أكثر من تحقيق المساعي الإنسانية. فرغم التصريح الذي أدلى به **هنري ريان*** بأن الأفريكوم ليس لديه طموح عسكري، ولا الاحتواء خطر الإرهاب ولا لإيقاف التوسع الصيني في المنطقة[2].

2. الدور الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الصين من القوى الصاعدة في العالم إلى جانب قوى صاعدة آخرى مثل: روسيا، الهند، البرازيل.كما يمكن إعتبارها (الصين) القوة الوحيدة المنافسة فعليا للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي والإقليمي، فحسب ما صدر في جريدة Le Monde الفرنسية في 14 فيفري 2011 آن الصين أصبحت ثاني قوة اقتصادية عالمية، متجاوزة بذلك اليابان من حيث الناتج المحلي الخام PIB

[1]- Ibid.

* - هنري ريان مسئول بوزارة الدفاع الأمريكية.

[2]-Alain FogueTedom, "AFRICOM: Le commandement militaire américain pour l'Afrique" ,***La Revue Géopolitique***, Paris, Diploweb, (21 Novembre 2011 (.Disponible sur: http://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html(12/02/2015).

وحسب تقرير "قولدمان زاكس" Goldman Sachs تجاوز الصين المرحلة الأخيرة قبل أن تطيح بالولايات المتحدة الأمريكية كأول قوة اقتصادية عالمية بحلول سنة 2027[1].

يرتبط الاهتمام المتزايد الذي توليه الصين لإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، لما تقدمه هذه الاخيرة من تمويلات طاقوية. فمن وجهة النظر الاقتصادية تعتبر الصين الحليف السياسي Alliée Politique، والمطارد Prédateur لإفريقيا.تستعين الصين أيضا بالسبل العسكرية Voies Militaires قصد تعزيز سياستها كقوة عالمية، كما أن أفعالها الثقافية والمجتمعية تبرز دورها كقوة عالمية. في الأخير تبين الأفعال التي تقوم بها الصين في المجال العسكر يعبر إستراتيجيتها للتغلغل Stratégie de Pénétration حيال القارة السمراء ومنطقة الساحل الإفريقي[2].

3- أسس السياسة الإفريقية للصين

يعود تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية إلى حقبة الاستعمار الأوروبي لإفريقيا وفترة الحرب الباردة حيث كانت إلى جانب دول إفريقيا منخرطة في حركة عدم الانحياز ومؤتمر باندونغ 1955، كما أنها ساندت الحركات التحريرية الإفريقية، حيث كانت السابقة للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا أنه لم يكن لها نفوذ قوي آنذاك بسبب طبيعة الأنظمة الإفريقية الموالية للغرب والتحكم في مناطق النفوذ القوى الاستعمارية السابقة، لكن رغم هذه العوائق استطاعت الصين أن تنتصر دبلوماسيا بالرجوع إلى مجلس الأمن سنة 1971 بفضل الأصوات الإفريقية، كما أنها ساعدت حركات تحريرية أخرى كالحركة الشعبية لتحرير أنغولا، جبهة تحرير المزنبيق، الإتحاد الوطني الإفريقي للزيمبابوي والمجلس الوطني الإفريقي لمكافحة نظام التميز العنصري في جنوب إفريقيا.[3] فرغم الدعم والمساندة الصينية للحركات التحريرية الإفريقية إلا أنها لم تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وهو المبدأ الذي ترتكز عليه الصين في سياستها اتجاه إفريقيا، فحجز الزاوية الدبلوماسية الصينية الجديدة يظهر كإعادة لبلورت المبادئ الخمس التي تحكم وتحرك السياسة الخارجية الصينية التي نص عليها لأول مرة شوانلأي سنة 1959 وهي كالآتي:

- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية
- ✓ الاحترام المتبادل للسيادة والأمن الوطني.

[1]-Yves Viltard, "Qui a peur de la Chine ?", ***Collections Etudes***,Paris, Observatoire Européen de Sécurité, (Mars, 2012) :P.136

[2]- Alain Caussieu et Autres," Crise de Darfour: Indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la Chine en Afrique" ,Dans: Christian Harbulot (éditeur), ***Ecole de guerre économique***,(Décembre 2007 (: P.03

[3]-Abdelhamid Bessaa, Op.cit, P.270.

- ✓ تعزيز وعدم الاعتماد المتبادل.
- ✓ التعايش السلمي.
- ✓ المساواة والمنفعة المتبادلة[1].

4- أبعاد الدور الصيني تجاه الساحل الإفريقي

يمكن حصر أبعاد الدور الصيني في منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:

4-1- البعد الاقتصادي: حقيقة الماكنة الاقتصادية الصينية

بما أن الصين مستعمرة أمريكية وأوروبية سابقة، فإنها تنطلق من استراتيجية "الضعيف إلى القوي" Stratégie du faible au fort. فهي الشريك الحتمي Partenaire Incontournable لإفريقيا. كما تمثل في نفس الوقت: الطرف المساعد لتفعيل التنمية الاقتصادية بإفريقيا، كما أنها المفترس الشرس للموارد الطاقوية. فبخلاف الدول الغربية، لا تبحث الصين إلى بيع السلاح والمعدات العسكرية المتطورة تكنولوجيا، لكنها تجتاح وتتخلل داخل السوق الإفريقية عن طريق نشرها للقيم التنموية.

بدوره يشرح "جوليان نيسي" Julien Nessi هذا الاجتياح من خلال ما يلي:[2]

- ✓ الاجتياح العلوي: يتم عن طريق نقل معايير التنمية.
- ✓ الاجتياح الوسط: يتم عن طريق الاستثمارات المباشرة الخارجية.
- ✓ الاجتياح السفلي: يتم عن طريق التواجد الصيني داخل التجارات الصغيرة.

كما تحتوي إفريقيا على: 8.9% من المخزونات العالمية وتضمن 11% من الانتاج العالمي للنفط. بحيث تستورد الصين من القارة السمراء حوالي 28.7% من النفط المستورد من إفريقيا ومن أجل تأمين هذه المناطق أنشأت الصين شركات بترولية ضخمة من بينها:

Chinese National Off-Shore Oil Company (CNOOC), National Chinese Petroleum Corporation (CNPC), Petroleum and Chemical Corporation (SINOPEC).

وقصد لتعزيز التعاون وإضفاء البعد المالي لعملياتها أنشأت الصين Eximbank (Export-import Bank). كما استطاعت شركة CNPC أن تستثمر بخمس مليارات دولار بالنيجر لبناء مصفاة في شمال البلاد وبناء خطوط إمداد بطول 2000 كلم2، استثمار نفس الشركة في المنطقة النفطية التشادية (روني)

[1]- Ibid.

[2]- Alain Caussieu et Autres, Op.cit.p.5.

لاستغلال 80 بئر نفطي، وكذلك فوز شركة صينية لبناء منطقة صناعية التي ستكون القطب الاقتصادي الجديد لتشاد في منطقة " جمارايا" بقيمة 150 مليون دولار[1].

4-2- البعد الإنغماسي: الدور الصيني العسكري تجاه الساحل الإفريقي

على غرار سبعينيات القرن الماضي، لم تعد الصين تقدم مساعدات لمختلف الحركات التحريرية الإفريقية. حيث تخطت الصين كل هذا واصبحت الممول الرئيسي للأسلحة الخفيفة داخل القارة الإفريقية، حيث أنشأت الصين عدة مصانع لصناعة الذخيرة والأسلحة الخفيفة في السودان ومالي، كما أنها أمضت أيضا اتفاقيات تعاون في المجال العسكري.تعتبر السوق الإفريقية الأرضية الخصبة لاختبار المعدات العسكرية الصينية غير المسموح بها في الأسواق الأوروبية كطائرات التدريب K8 التي قدمتها للسودان ودول ساحلية آخرى. ضف إلى ذالك تزويد الدول الساحلية بالمروحيات، الشاحنات العسكرية، الأزياء العسكرية ووسائل الاتصال[2].

أما في ميدان التكوين العسكري فالدور الصيني يتبين فيما يلي:

- ✓ تمويل الدول الإفريقية بالأسلحة خاصة التي تشهد حروب أهلية.
- ✓ تكوين النخب العسكرية: أخذت الصين على عاتقها المساهمة في تكوين العديد من الفرق الإفريقية على تقنيات القتال والحرب.
- ✓ المشاركة في عمليات حفظ السلام والأمن بترخيص من الأمم المتحدة[3].

ولتقوية هذا الدور تقوم الصين بعدة إجراءات:[4]

- ✓ تكثيف العمليات الدبلوماسية.
- ✓ الزيارة المتكررة للدول الإفريقية.
- ✓ تنظيم مؤتمرات حول العلاقات الصينية الإفريقية.

---

[1]- Arif Abdoulaye Moustapha, "150 millions de Dollars pour la construction du pôle économique de Djarmaya,". Article Disponible sur: http://tchad24.unblog.fr/2010/12/28/tchad-150-millions-de-dollars-pour-la-construction-du-pole-economique-de-djarmaya/ (03/03/2014).

[2]-Valérie Niquet,"La stratégie africaine de la Chine",***Revue des Revues***, sélection de janvier 2007, (Publication initiale dans Politique étrangère, 2ème semestre 2006): P.02.

[3]-Marie Bal, Laura Valentin," La stratégie de puissance de la chine en Afrique " ,***L'ESSEC*** , BDC base de connaissances, (Juin 2008): P.20.

[4]-Marie Bal, Laura Valentin, Op.cit.P.19.

- ✓ غرس القيم والثقافة الصينية في الدول الإفريقية عن طريق تنظيم أيام دراسية وعروض فنية.

المبحث الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي حيال أزمات الساحل أم أزمة استراتجيات غير ناجعة

سنقوم من خلال هذا المبحث بإسقاط تداعيات التحولات الدولية والإقليمية على دول الساحل الإفريقي وتوضيح كيف تنعكس هذه التداعيات على أمن وتنمية هذه البلدان.

المطلب الأول: تداعيات التحولات الدولية الراهنة على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي

سيتم عبر هذا المطلب التعرض لأهم التحولات الدولية الراهنة وانعكاساتها على أمن دول الساحل الإفريقي وعلى إستراتيجية الدور الأمني والتنموي الأوروبي في المنطقة.

الفرع الأول: انعكاسات العولمة على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي

تتجلى انعكاسات وتداعيات العولمة بكل أبعادها على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:

1- **انعكاسات العولمة الاقتصادية على دول منطقة الساحل الإفريقي**

للعولمة الاقتصادية مجموعة من التأثيرات الإيجابية والسلبية على دول منطقة الساحل الإفريقي، تتجلى هذه التأثيرات في ما يلي:

1-1- التأثيرات الإيجابية للعولمة الاقتصادية على دول منطقة الساحل الإفريقي:

يشير بعض الباحثين إلى أن العولمة الاقتصادية يمكن ان تحفز دول الساحل الإفريقي على إعادة هيكلة اقتصادياتهالمواجهة التحديات التي تفرزها وتيم هذا من خلال:[1]

- ✓ تحسين نسبي لمستوى المعيشة:
- ✓ ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالميا، وزيادة فرص العمل المتاحة.
- ✓ تعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ فتح فرص أكبر للاستثمار، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ تنوع المنتجات والسلع والخدمات وتحسين جودتها وتخفيض تكاليفها.
- ✓ توسيع مشاركة القطاع الخاص وتنفيذ توجهات الخصحصة.
- ✓ التشجيع على البحث والتطوير والحصول على التقنيات الحديثة،و القضاء على الأساليب البيروقراطية.

[1]- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان،" العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية"، ***مجلة الإدارة والاقتصاد***، العدد: 68، (2001).ص: 75.

- ✓ تحسين القدرة التنافسية لمنتجات دول الساحل الإفريقي.
- ✓ تسريع عصرنة الاقتصاديات الساحلية من خلال تحديث وتطوير الأنظمة والتشريعات السائدة فيها.

2-1- التأثيرات السلبية للعولمة الاقتصادية على دول منطقة الساحل الإفريقي:

للعولمة الاقتصادية سلبيات ومخاطر على دول الساحل الإفريقي، مما يدفع بعض المجتمعات لتشكيل حركات مناهضة لها، وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية على بلدان الساحل في: [1]

- ✓ زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار مما سيؤدي إلى زيادة اعتماد الدول الساحلية على الواردات من هذه الشركات الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج الوطني لعدم قدرتها على المنافسة.
- ✓ تزايد تبعية اقتصاديات دول الساحل الإفريقي للاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تأثر الاقتصاديات الوطنية الساحلية بتقلبات السياسة الخارجية.
- ✓ التأثير على الميزانية العامة لدول الساحل الإفريقي، بسبب خفض وإلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة.
- ✓ تعرض القطاعات الاقتصادية للسلع الزراعية والصناعية، والخدمات المحلية والخدمات المالية، وأعمال المهن الحرة لهجمات تنافسية من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى اختفاء الصناعات والمونتاجات غير القادرة على المنافسة.
- ✓ تفشي البطالة وزيادة عدد الفقراء وتفشي الجريمة المنظمة.
- ✓ تعرض قطاع الخدمات لمنافسة غير متكافئة.
- ✓ تشجيع الاستثمارات غير المنتجة كونها تدر أرباح.
- ✓ تقييد السلطات المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات المالية والتجارية والصناعية والزراعية والأنظمة والإجراءات المتعلقة بها حيث ينبغي أن تكون هذه السياسات منسجمة مع أهداف ومبادئ مؤسسات العولمة الاقتصادية خاصة منظمة التجارة العالمية[2].

[1]- السيد يسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، ***مجلة مركز دراسات الوحدة العربية***، العدد: 228، (شباط،1998): ص.ص.13.12

[2]- أحمد عبد العزيز، المرجع السابق. ص، 76.75.

2- انعكاسات العولمة السياسية على دول منطقة الساحل الإفريقي

يمكن رصد تأثير العولمة السياسية على دول الساحل الإفريقي في:

2-1- التأثيرات على سيادة دول الساحل الإفريقي

تأثر العولمة السياسية على سيادة دول منطقة الساحل الإفريقي، وذلك عن طريق إنقاص قدرات هذه الدول تدريجيا وبنسب متفاوتة، فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والسلع والأموال والبشر عبر حدود بلدان منطقة الساحل الإفريقي. فالثورة الهائلة في مجالات الإعلام والاتصال حدت من أهمية حواجز الحدود الجغرافية، كما أن قدرة هذه الدول سوف تتراجع إلى حد كبير خاصة في ظل وجود العديد من الأقمار الصناعية في الفضاء، كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد أيضا من قدرة حكومات الساحل الإفريقي على ضبط هذه الأمور مما سيكون له تأثير على سياسات هذه البلدان، وقدراتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية. فالعولمة السياسية، تمثل نظام يفقر الدولة والوطن والأمة، فالعولمة التي تقوم على الخوصصة أي نزع ملكية الأمن والوطن والدولة، ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج، وهكذا تتحول الدول إلى جهاز غير قادر على المرافقة والتوجيه، وهذا سيحقق إيقاظ أطر الإنتماء سابق على الأمة والدولة – هي القبيلة والإثنية والتعصب العرقي -، والدفع إلى التقاتل والإفناء المتبادل، وإلى تمزيق الهوية الثقافية والوطنية وتفعيل الحروب الأهلية بدول الساحل الإفريقي[1].

2-2- التأثير على قصد الهيمنة على منطقة الساحل الإفريقي

تهدف العولمة السياسية التي تقودها القوى الفاعلة دوليا، إلى تحقيق جملة من الأهداف قصد الهيمنة، أهمها:

- ✓ الضمان الأساسي لمنطق "التضييق" والهيمنة على دول قلب منطقة الساحل الإفريقي.
- ✓ الهيمنة على الموارد الإستراتيجيةفي دول الساحل الإفريقي.
- ✓ التدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل الإفريقي.

2-3- انعكاسات العولمة التفافية/الاتصالية على دول منطقة الساحل الإفريقي

تجاوز مخطط التفتيت للمجتمع الساحلي الصحراوي الأبعاد الاقتصادية والسياسية والجغرافية ليصل إلى الأبعاد الثقافية والفكرية، وتأتي العولمة الثقافية لتحقيق هذا الغرض، فهي عولمة حضارية

[1]- محمد أحمد السمرائي،" العولمة السياسية ومخاطرها "، ***أبحاث***، المملكة المغربية، المركز الوطني للتوثيق، (د.س.ن): ص 116.

وهذه الحضارة بدورها تعبير ثقافة أمة أو ثقافة مجموعة من الأمم على الرغم مما تطلق على نفسها من صفة "الإنسانية" و"العالمية". فالواقع يؤكد بأنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة، وإنما توجد ثقافات متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو يتدخل إرادي من أهلها بهدف الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة[1].

فمجتمعات الساحل الإفريقي مختلف بطبيعة موقفه وتكوينه الثقافي والحضاري، بمشاكله وقاضياه، فإن القوى الغربية تعمل على تدمير البنى الثقافية لبلدان الساحل الإفريقي، من خلال تدميرها لبناه المجتمعية وعزل الثقافة عن الواقع وتهميش المثقفين والحد من فاعليتهم في حياة مجتمعاتهم، لذا فإن العولمة في هذا الاتجاه أصبحت تحمل في طياتها نوعا أخر من الغزو – وهو الغزو الثقافي -، أي غزو ثقافة معينة لثقافة أضعف منها، لأن العولمة الثقافية لا تعني مجرد صراع حضاري وترابط ثقافات، بل إنها توصي بنشر ثقافة غربية عن ثقافة دول الساحل الإفريقي [2]. وهذا ما سيؤدي إلى خلق فجوة حضارية بداخل المجتمعات الساحلية، كما ستؤدي هذه الفجوة بزعزعة الأمن الثقافي لدول منطقة الساحل الإفريقي. كما أثرت العولمة الاتصالية على أمن دول الساحل الإفريقي، وذلك عن طريق تزويد الخلايا الإرهابية والمجموعات الإجرامية بوسائل اتصالية حديثة، فأصبح أمر رصد ومكافحة هذه التنظيمات الإرهابية والإجرامية يشكل عائقا على حكومات وأجهزة أمن دول الساحل الإفريقي.

الفرع الثاني: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على دول منطقة الساحل الإفريقي

1- التداعيات الاقتصادية

كشفت دراسة أمنية أن أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة أنهكت الاقتصاد الأمريكي وخلفت فيه جروحًا عميقة، حيث تسببت في إفلاس 60 ألف شركة وتسريح نحو 140 ألف عامل. واستعرضت الدارسة التي أعدها الباحث العميد أحمد بن حسن الشهري من منسوبي قوات الأمن الخاص بالرياض، بعنوان "دراسة تحليلية لمخاطر الإرهاب الاقتصادية والأمنية"، عددًا من الشركات الأمريكية العالمية التي أعلنت إفلاسها عقب هجمات 11 سبتمبر، ومنها شركة "أنرون" النفطية العملاقة، تليها شركة "وورلد كوم" للاتصالات التي تقدمت بطلب رسمي إلى المحكمة لإعلان إفلاسها لتصبح بذلك أكبر عملية إفلاس في التاريخ الأمريكي, متجاوزة بذلك فضيحة إفلاس شركة "إنرون" لخدمات الطاقة. عقب ذلك تقدمت شركة "ميديكال ليندر" للخدمات المالية للمؤسسات الصحية بطلب إلى السلطات الأمريكية لإعلان إفلاسها، وكانت "ميديكال" عجزت خلال الفترة الأخيرة عن سداد مستحقات عدد كبير

[1]- جلال أمين،" العولمة والدولة "، ***المستقبل العربي***، العدد:228، بيروت، (شباط.1998): ص.43.

[2]- محمد أحمد السمرائي، نفس المرجع السابق، ص.ص، 118،119.

من عملائها الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بتصفيتها. كما ألغت شركة "أميركانإيرلاينز"، التي تعد شركة الطيران المدني الأولى في العالم، 7 آلاف وظيفة، وخفض أسطولها الجوي.وأشارت الدراسة إلى أن قطاع التأمين كان الأكثر تضررًا من هجمات سبتمبر، حيث تعرضت شركات التأمين العالمية وشركات إعادة التأمين لضربة قوية جدًّا، بل تعد أقوى ضربة في تاريخ التأمين، وخاصة في الولايات المتحدة، حيث تعرضت لخسائر كبرى نتيجة لأحداث 11 سبتمبر وما نتج عنها؛ بسبب التزامها بدفع تعويضات للشركات والأفراد الذين تأثروا بالحادث. ويقدر الخبراء هذه المبالغ ما بين 30 و60 مليار دولار. ويضاف إلى ذلك تعرض هذه الشركات إلى مزيد من الخسائر في المستقبل بسبب التحول من شراء أسهمها بعد تأثرها إلى شراء أسهم شركات أخرى في السوق المالية[1].

وتتناول الدراسة تأثير أحداث 11 سبتمبر على مجال السياحة، موضحة أن الهجمات أدت إلى انخفاض في الطلب العالمي على السياحة بنسبة 4.7 % عامي 2001 و2002، نتج عن ذلك ركود شبه كامل في قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة به. كما نتج عنه أيضًا التسبب في بطالة أكثر من 10 ملايين موظف على المستوى العالمي، حيث انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي من 180 مليون موظف عام 2001، إلى 170 مليون موظف عام 2002[2]. في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية المتوترة، في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية المتوترة اتجهت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية لمناطق أخرى من العالم قصد الحصول على ثرواتها وإعادة إنعاش الاقتصادها، فبعدما كانت ثروات منطقة الساحل مستقطبة فقط من طرف الإتحاد الأوروبي زاد التنافس عليها ودخلت أمريكا حلبة المنافسة الاقتصادية بتفعيلها لعدة آليات أهمها الآليات الأمنية بغرض استنزاف ثروات بلدان الساحل الإفريقي.

2- التداعيات الأمنية: الحرب على الإرهاب

أصبحت قضية الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحتل المرتبة الأولى في الأجندة الدولية، كما أصبحت الشغل الشاغل للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، هذا التاريخ أعطى توجها إستراتيجياجديد لمفهوم الإرهاب والطرق الجديدة لمكافحته. كما تم وراء هذه الأحداث الشروع في تطبيق التعاون الأمني بين الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على القضاء على الإرهاب وعلى كل أشكاله في كل أنحاء العالم، كما توسع مفهوم الحرب الإستباقية وتكثيف العمل العسكري من خلال

[1]- Sébastian SEIBT, " Le difficile bilan économique du 11 Septembre ", ***France 24***. Disponible sur: http://www.france24.com/fr/20110909-bilan-11-septembre-2001-economie-impact-polemique-stiglitz-world-trade-center-attentat-terrorisme (19/12/2014).

[2]- Jean Renaud et Gustave Goldmann, " Les répercussions du 11 septembre 2001 sur l'établissement économique des nouveaux immigrants au Canada et au Québec ", ***Recherches sociographiques***, vol. 46, N°.02, (2005): P. 282.

التعاون العملياتي؛ بإنشاء العديد من القواعد العسكرية. كما ساهمت هذه الأحداث في عولمة الإرهاب وتوسيعه في كل أرجاء العالم، وبصورة متزايدة في منطقة الساحل الإفريقيوهي الورقة التي من خلالها تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي الوصول إلى تحقيق أهدافهم الإستراتيجية والاستحواذ على ثروات الساحل.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمات المالية الدولية على أمن منطقة الساحل الإفريقي

تأثر الأزمات الاقتصادية العالمية على أمن واستقرار دول الساحل الإفريقي، فبخلاف الأزمة المالية لسنة 2008 التي لم تؤثر بشكل كبير على دول منطقة الساحل الإفريقي، أثرت أزمة البترول الحالية وبشكل كبير على اقتصاد دول الساحل الإفريقي.

الشكل 4: ميزانية دول جنوب الصحراء للبترول في فترة 2015/2014

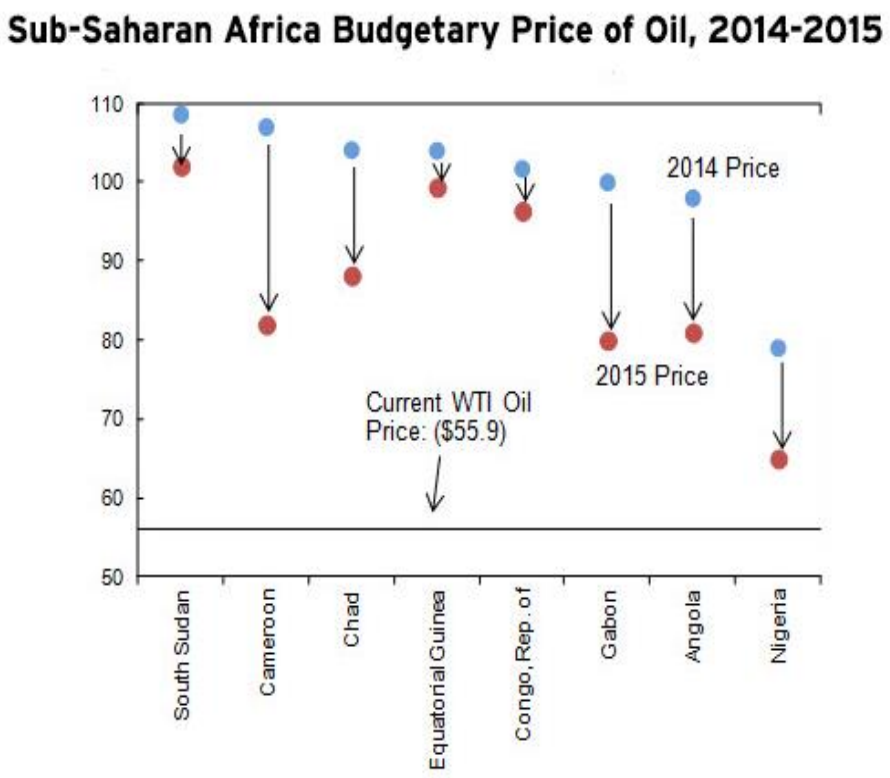

Source:AmadouSy," Falling Oil prices and tne consequences for Sub- Saharan Africa ", ***Brookings: Africa in focus***, (23 December 2014): In: http://www.brookings.edu/blogs/africa-in-focus/posts/2014/12/23-oil-prices-exports-africa-sy(12/08/2016)

ويمكن رصد تداعيات الأزمة البترولية الحالية على دول الساحل الإفريقي فيما يلي: [1]

✓ **تكلفة الديون:** في ظل الأزمة البترولية الراهنة، فإن فإن دول الساحل الإفريقي ستجد صعوبة أكبر في خدمة ديونها، حيث أن تراجع عائدات النفط وانخفاض قيمة العملات يجعل الديون المقومة بالدولار أكثر تكلفة.

✓ **المخاطر السياسية:** إن الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول يمكن أن ينجم عنها مخاطر سياسية، وخاصة في البلدان محل النزاع، ووفقا لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، فإن جنوب السودان تحصل على أقل سعر للنفط في العالم بسعر يتراوح بين 20 و25 دولار للبرميل، حيث اتفقت البلاد في عام 2012 على دفع رسوم ثابتة لعبور النفط عبر خط أنابيب إلى السودان، ومع هبوط أسعار النفط سيتآكل هامش الربح. وتضيف صحيفة فاينانشال تايمز أن جوبا تراهن على سعر النفط عن مستوى 100 دولار للبرميل، حيث أنها تعهد بدفع 11 دولار للبرميل لاستخدام خط الأنابيب بالإضافة إلى تعويض قدره 15 دولارا للبرميل إلى الخرطوم عن فقدان عائدات النفط بعد الاستقلال، وهكذا فإن هبوط أسعار النفط قد يدفع بمزيد من تراجع العائدات التي تحصل عليها. وبالمثل، على الجانب النيجيري، فبالإضافة إلى المخاطر السياسية والاقتصادية التي خلقتها جماعة بوكو حرام الإرهابية، فإن المستثمرين ينظرون بتوجس في الوقت الراهن أيضا إلى التدابير التي من الممكن للسلطات اتخاذها لمعالجة آثار انخفاض أسعار النفط. وفي هذا السياق، فإن بعض البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على النفط قد لا يكون لديها ما يكفي احتياطيات مالية كافية لاستيعاب انخفاض سعر النفط، ونتيجة لذلك، سيتعين على الحكومات ضبط نفقاتها و/أو خفض قيمة العملة، والتي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم. وكلا الخطوتين يمكن أن تكون عوامل مساعدة للاضطرابات الاجتماعية، وخاصة عندما تؤثر على بعض شرائح المجتمع سريعة التعبير عن سخطها مثل فئات الطلاب والنقابات[2].

✓ **التقلبات في أسواق العملات المحلية للبلدان المصدرة للنفط:** تواجه البنوك المركزية في البلدان المصدرة للنفط مهمة صعبة لما ستسبب الأزمة في تراجع قيمة العملات المحلية، ففي نيجيريا، هبطت النيرا بنسبة 10%، أكثر ثاني هبوط منذ منتصف يونيو من بين 24 عملة أفريقية تتبعها بلومبرج، ومع تلك الصعوبات، من الصعب على نحو متزايد للمستثمرين الأجانب للحصول على العملات الأجنبية عند التخارج من استثمارتهم، وهو الأمر أيضا الذي لا يشجع الاستثمارات الجديدة[3].

[1]- Amadou Sy, Op.cit.

[2]- Ibid.

[3]- Ibid.

✓ **مكاسب للدول المستوردة للنفط**:على النقيض، تعتبر الدول المستوردة للنفط الواقعة جنوب الصحراء الرابح الأكبر من تراجع الأسعار، وتقدر مؤسسة فيتش أن انخفاض أسعار النفط هذا العام يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي في المنطقة إلى 5% في عام 2015 من نحو 4.5 % هذا العام، هذا وتنفق بلدان مثل كينيا وكوت ديفوار وسيشل وإثيوبيا أكثر من 20% من فاتورة الواردات لشراء النفط، لذا ليس من المستغرب أن يستهدف المستثمرين المحافظ الاستثمارية بالبلدان المستوردة للنفط بعيدا عن البلدان المصدرة للنفط.. وتشير تقارير بلومبرج أن الأسهم ارتفعت بنسبة 22 % في تنزانيا، 18 % في أوغندا وكينيا 9.4% منذ بداية تراجع النفط[1].

الفرع الرابع: تداعيات "البريكست " على أمن دول الساحل الإفريقي

على المستوى الاقتصادي:أحدث البريكسيت صدمة كبيرة في الأسواق المالية الدولية، حيث لم تسلم الأسواق الاقتصادية الإفريقية والساحلية من خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي[2]، حيث سيتم إعادة عملية التفاوض في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي تجمع بريطانيا ودول الساحل الإفريقي، بناء على أن هذه الاتفاقيات تمت في إطار الإتحاد الأوروبي[3]. كما سينعكس كذلك البريكست على التعاون التنموي بين الإتحاد الأوروبي ودول الساحل الإفريقي،حيث تعد المملكة المتحدة أكبر ممول للصندوق الأوروبي للتنمية، هذا الأخير الذي يقدم العديد من المساعدات المالية والتنموية لدول الساحل الإفريقي[4].

أما على المستوى العسكري، سيتم كذلك إعادة النظر في جل البرامج الأمنية لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي، لأن كل البرامج الأمنية للإتحاد الأوروبي كانت تضم فرق من الخبراء العسكريين كانوا يتولون مهام تكوين الجيوش الساحلية[5]. كل هذا سينعكس مباشرة على نجاعة وفاعلية إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

---

[1]- Idem.

[2]- Amalia Dida, " Brexit: Les marchés africains se préparent avant la tempête ", ***Afrique News Info***, (25 juin 2016):Disponible sur: https://afriquenewsinfo.net/2016/06/25/brexit-les-marches-africains-se-preparent-avant-la-tempete/(20/08/2016)

3- Benjamin Polle , Mark Anderson, " Brexit: quelles conséquences pour l'Afrique ? ", ***Jeune Afrique*** , (24 juin 2016): Disponible sur: http://www.jeuneafrique.com/336432/politique/brexit-consequences-afrique/(20/08/2016)

[4]- Amalia Dida, Op.cit.

[5]-B.S. Diarra,"Géopolitique: Quelles conséquences du «Brexit» pour le Mali !",(25/07/2016 (: Disponible sur:http://mali-web.org/crise-malienne/geopolitique-quelles-consequences-du-brexit-pour-le-mali(20/08/2016)

المطلب الثاني: تداعيات التحديات الإقليمية الراهنة على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي

من خلال هذا المطلب ستقوم بإستشفاف تداعيات التحولات الإقليمية الراهنة على إمن وإستقرار دول الساحل الإفريقي ونستهلها على النحول التالي:

الفرع الأول: تداعيات الحراك الشعبي العربي على دول منطقة الساحل الإفريقي

1- التداعيات الأمنية للحراك الشعبي العربي على دول الساحل الإفريقي

على الرغم من عوامل الضعف الذاتي التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي، والتي أهلتها لتدخل غالبيتها في إطار الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الحراك العربي (الربيع العربي)في دول الشمال الإفريقي، لتضاعف من التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول، ولتدفعها لتصبح جزءًا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي، ليضم هذه الدول ليصل إلى المحيط الأطلنطي غربًا.فقد تحولت هذه المنطقة إلى فناءٍ خلفيٍّ للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصةً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.ومع الانتفاضات الشعبية التي شهدتها دول الشمال الإفريقي في أواخر عام 2010وما صاحبها من هزات عنيفة للأجهزة الأمنية في هذه الدول، وفي ظل هشاشة الحدود بين الدول الإفريقية، فقد فُتح الطريق أمام صعود الجماعات الإرهابية إلى واجهة الأحداث، ومعها كافة أشكال الجريمة المنظمة؛ كالاتجار في المخدرات، والهجرة غير الشرعية، وغيرها من الجرائم التي تنفذ عبر الصحراء، واستمرت علاقات التفاعل والتأثير والتأثر تهيمن على المنظومة الأمنية لدول الشمال الإفريقي ودول الصحراء، فظهر الصراع في مالي في بعض جوانبه كأحد تداعيات انهيار نظام القذافي في ليبيا، وفي المقابل ومع الضربات العسكرية الدولية للجماعات الإرهابية في شمال مالي هاجرت بطرق غير شرعية عناصر من هذه الجماعات إلى داخل دول الشمال الإفريقي، فوجدت الدعم التسليحي والبشري من مثيلاتها بتوافر الأسلحة الليبية، واستقطاب أعضاء جدد؛ حيث كان التونسيون أكثر المنضمين إلى هذه الجماعات، مما ساهم في استعادة بعض هذه الجماعات لقوتها، بل وتكوين جماعات جديدة كجماعة المرابطين التي يتزعمها "مختار بالمختار" ومشروعها تكوين دولة إسلامية من النيل إلى المحيط. كل هذه التغيرات ماساهم في تعقيد الأوضاع الأمنية بدول الساحل الإفريقي[1].

[1]- Denis Bauchard, "Bilan du printemps Arabe", ***La géopolitique du printemps Arabe*** , Bruxelles, IHEDN , (03. Juillet.2014): P.P.11.12.

2- التداعيات الاقتصادية للحراك الشعبي العربي على دول الساحل الإفريقي

بناء على العلاقة القائمة بين الأمن والتنمية، فإن التأثيرات الأمنية التي خلفها الحراك الشعبي العربي على منطقة الساحل الإفريقي، ستؤدي بالضرورة إلى تردي الأوضاع التنموية والاقتصادية في بلدان الساحل، حيث استغلت عصابات التهريب والجريمة المنظمة الاضطرابات والمشاكل الناتجة عن الحراك العربي في تونس ومصر وخاصة في ليبيا، للقيام بتهريب الأسلحة والمخدرات وبعض المواد غير الشرعية والاتجار بها، هذا ما مكن هذه العصابات الإجرامية المتمركزة في المناطق غير المراقبة لدول الساحل الإفريقي من تحقيق أرباح هائلة بطرق غير شرعية، كل هذا أدى إلىإضعاف البنية الاقتصادية التنموية لدول الساحل الإفريقي وتفاقم إنكشافيتها الاقتصادية[1].

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على دول منطقة الساحل الإفريقي

أدي تعقد الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي إلى تداعيات خطيرة انعكست على أمن واستقرار منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، سنحاول إبراز أهم التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل جراء تأزم الأوضاع الأمنية في ليبيا؛

1- إنكشافية الحدود

أدى سقوط نظام معمر القذافي إلى إنكشاف الحدود الليبية الساحلية في ظل غياب تغطية أمنية من الجانب الليبي وضعفها من الجانب الساحلي الإفريقي، بهذا أصبحت ليبيا مصدر امنتجا للتهديداتتؤدي بصورة مباشرة على تأزيم الأوضاع الأمنية الحدودية الساحلية- المغاربية عوض المساهمة في أمننتها، وهو ما سمحللإتحاد الأوروبيبالتدخل في المناطق الحدودية الليبية الساحلية، قصد التمكن من ضمان تأمين الحدود بين ليبيا ودول الساحل الإفريقي من جهة، ومن جهة أخرى؛ يتمكن من التغلغل العسكري في هذه المناطق الإستراتجية التي تسمح له بمراقبةوالإستلاءعلى المعابر والمناطق الساحلة (جنوب الصحراء) والمغاربية (إفريقيا الشمالية).

2- تنامي نشاط الخلايا الإرهابية (تنظيم داعش)

بعد انهيار ليبيا سياسيا وأمنيا، تمكنت التنظيمات الإرهابية من الاستيلاء على مخازن السلاح الليبي وبعض الآبار النفطية؛ وأصبحت أكثر قوة وخطورة، وفي ظل النشاط المتزايد للمجموعات الإجرامية في الساحل الإفريقي ساهمت الأوضاع السياسية والأمنية المتردية في ليبيا، بانتشار واسع للجريمة المنظمة والاتجار بالسلاح والمخدرات. كما أصبحت ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للأسلحة بسبب نهب مخازن

[1]- Ibid. P.13.

السلاح من طرف الميليشيات المسلحة، وهو ما أدى إلى استفحال الخلايا الإرهابية (تنظيم داعش) والمنظمات الإجرامية في كل المنطقة[1].

وفي ظل الانهيار الأمني الذي تعرفه ليبيا؛أعلنت جماعة «المرابطون» المتطرفة بزعامة مختار بلمختار، الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي «مبايعتها» لزعيم تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) أبوبكر البغدادي. وجاءت المبايعة على لسان عدنان أبوالوليد الصحراوي في تسجيل صوتي بالعربية بثته مواقع متطرفة. وقال الصحراوي إنه " لزوم الجماعة ونبذ الفرقة والاختلاف تعلن جماعة المرابطون بيعتها لأمير المؤمنين وخليفة المسلمين أبوبكر البغدادي. وندعو... إلى مبايعة الخليفة لتوحيد كلمة المسلمين ورص صفوفهم... كما ندعو المسلمين كافة إلى الالتفاف حول دولة الإسلام والدفاع عن الخلافة". في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي[2].

الخريطة رقم 18: توضح أماكن تأثير تنظيم داعش في ليبيا

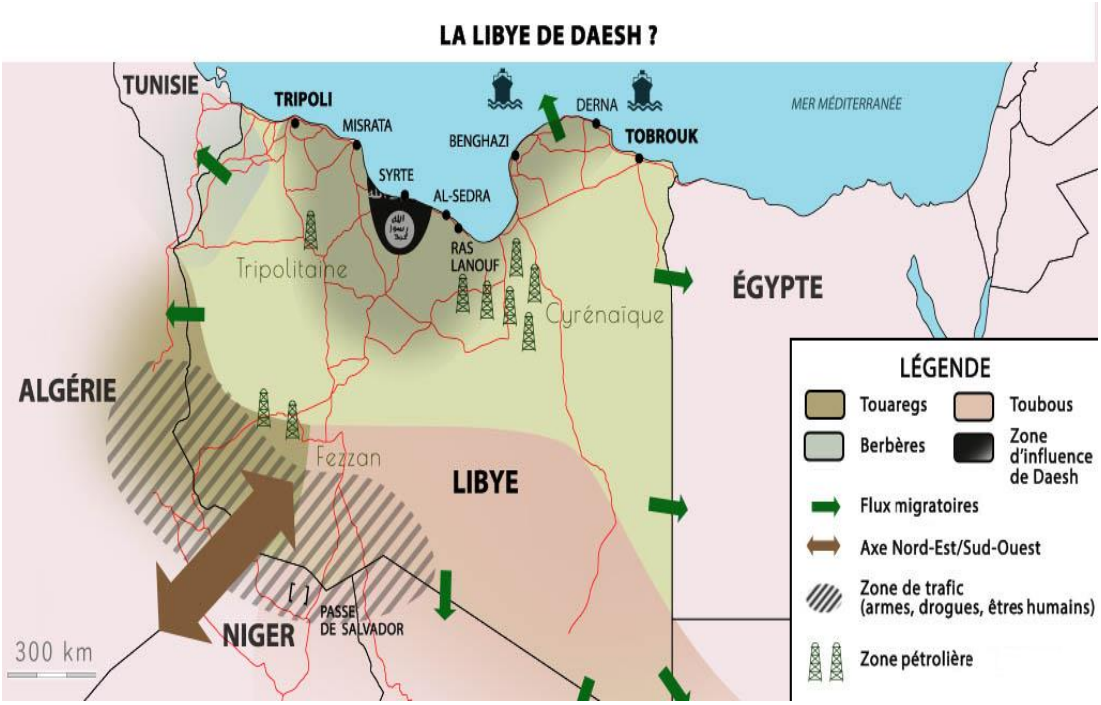

Source: Aldous Huxley, Op.cit.

الفرع الثالث: تداعيات أزمة مالي على دول منطقة الساحل الإفريقي

[1] - " Daech sera la première puissance militaire non-étatique opérationnelle au Maghreb et en Afrique en 2016 " ,***La cause du Peuple*** , (13 mars 2015): Disponible sur: http://numidia-liberum.blogspot.com/2015/03/daech-sera-la-premiere-puissance.html(13/08/2016)

[2] - Aldous Huxley, " La mécanique Daech " , (05/08/2016). Disponible sur: http://lamecaniquedaech.blogspot.com/(11/08/2016)

فيما تتفاقم الأزمة في مالي، تصبح التداعيات بالنسبة إلى البلدان المجاورة أشدّ سوءاً. فشمال أفريقيا ودول الساحل الإفريقي ليسوا محصنين أمام العوامل المخلّة بالأمن التي تنطلق من شمال مالي، حيث تسبّبت الأزمات العالمية والإثنية والحكومية والبيئية، باضطرابات تجاوزت في حدّتها حركات الطوارق التمرّدية أو الانقلابات المعتادة في غرب أفريقيا. كما ساهمت الردود الوطنية والإقليمية والدولية في كبح الفوضى في مالي، إلا أنها لم تؤسّس لاستقرار دائم، ولم تظهر بعد حلول حقيقية طويلة الأمد. وفي الانتظار، فإن تعاظم الأزمة يزيد من حدّة التأثيرات الأمنية التي يمكن أن تترتّب على بلدان قلب الساحل الإفريقي، ودول شمال إفريقيا.

1- التدخلات العسكرية الفرنسية في مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي

1-1- حيثيات التدخلات الفرنسية في مالي

لم يكن تدخّل فرنسا العسكري في مالي مفاجئًا، إذ إنّها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسًا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام2012 وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقَش دوليًّا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة. وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرّك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس" بإرسال قوّات إلى مالي في مهمّة الحفاظ على وحدة التراب المالي. اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسًا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافةً إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيًّا، وماليًّا، واستشاريًّا. وعلى الرغم من تعدّد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإنّ أحد العوامل المحفّزة لتدخّل قوّات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسيّة حيال الأزمة. بل يمكن القول إنّ فرنسا كانت لتكتفي بالتدخّل الأفريقي العسكري لو أنّه كان قادرًا على حسم المعركة، أي أنّها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوّاتٌ أخرى معركة بالوكالة عنها فتحقّق أهدافها ورؤيتها من الأزمة الماليّة من دون أن تتورّط قوّاتها في القتال بصورةٍ مباشرة. حيال ضآلة احتمال تحقيق التدخّل العسكري الأفريقي بالوكالة عن فرنسا أهدافه، خاصّةً مع إحكام المجموعات الإسلاميّة سيطرتها على شمال مالي وتحضيرها للتوجّه إلى الجنوب واستهداف العاصمة، تحوّل الموقف الفرنسيّ من اللاعب الرئيس باستثمار أداوت غير مباشرة متاحة له إلى اللاعب المباشر وباستخدام أداته العسكرية[1].

جاء التدخّل العسكري المباشر لفرنسا في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءً على طلبٍ رسمي من الحكومة الماليّة؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرّر فرنسا تدخّلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة

[1] - تقدير موقف،" أزمة مالي والتدخل الخارجي"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،(فبراير 2013)،ص. 05.

صديقة وليس انتقاصًا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة، أي أنّ حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب" التي أصبحت تعبيرًا هلاميًّا وغير محدّد لكنّه مبرّر ومقبول على الصعيد الدولي في ظلّ استهداف حركات في بلدان عدّة، وبغضّ النظر عمّا تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية[1].

بعيدًا عمّا تروّجه فرنسا من أسبابٍ لتدخّلها العسكري، هنالك مجموعة من العوامل تفسّر مجتمعةً هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفةٍ عامّة، على رأس هذه العوامل أنّ فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدًا غائبًا عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفةٍ عامّة وعن المشهد السياسي في مالي بصفةٍ خاصّة. فعلى صعيد مالي، كانت فرنسا لاعبًا أساسيًّا وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هنالك أحيانًا، وفي دعم معارضيها في أحيانٍ أخرى. وغنيّ عن القول إنّ فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذٍ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محدّدة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- أفريقيا " فتدخّل فرنسا العسكري في مالي ليس أوّل تدخّل لها في أفريقيا، فمنذ عام 1960 تدخّلت أكثر من أربعين مرّة في نزاعاتٍ أفريقية وأزماتٍ داخلية في بلدانٍ أفريقية كانت مستعمرات لها. وتشير مراجعة سريعة لمسوّغات تدخّلات فرنسا العسكرية إلى أنّه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطارٍ واحد، فأحيانًا كانت تتدخّل لفائدة أنظمةٍ سلطويّة أو ديكتاتورية، وأحيانًا أخرى لفائدة تحوّلات ديمقراطية، ومرّات لمساندة جانبٍ سياسي على حساب آخر. وكانت مصالح فرنسا دائمًا الدافع الثابت لتدخّلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوغات متغيّرة[2].

تمثّل مصالح فرنسا الاقتصادية في غرب إفريقيا عاملًا تفسيريًّا آخرَ لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي .وعلى الرغم من محدودية مصالحها الاقتصادية المباشرة في مالي بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنةً مع بلدان أخرى، إلا أنّ مالي قطعة مهمّة في إطار إقليمٍ تنشط فيه فرنسا اقتصاديًّا. وعليه، فإنّ تهديد استقرارها يهدّد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدانٍ مجاورة مثل: النيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وكوت ديفواروالمالي أهمّيةٌ بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيْجرية التي توفّر احتياجات المحطّات الفرنسية النووية التي تقع مباشرةً على حدود النيجر مع مالي[3].

[1] - نفس المرجع.
[2] - المرجع نفسه،ص06.
[3] - نفس المرجع السابق.

كما يجب أن يُفهم التدخّل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضةً لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة "بوش 2008 - 2000 "التي انتهجت سياسة تدخّلية أميركية واسعة المدى ومتعدّدة الأهداف في أفريقيا، منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأميركي، وحماية خطوط نقل الطاقة التي تمرّ عبر الممرّات البحرية المجاورة لقارّة أفريقيا (قناة السويس، خليج عدن، ورأس الرجاء الصالح)، ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري. وتعدّدت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني، وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية. وقد تعاملت فرنسا مع هذه السياسة الأميركية بمزيجٍ من مواقفَ دفاعية وتسليم بالأمر الواقع وسياسة الانتظار، ثمّ عادت لتستغلّ التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقلّ توسعيّة في أفريقيا والأقرب للانكماشية، وتبنّت سياسة هجوميّة ذات طبيعة عسكريّة من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوّتها في القارّة. ويتّخذ هذا التنافس الأمني أهمّية قصوى في ضوء حقيقة أنّ التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ اقتصاديًّا راح يُحسَم وبصورةٍ جليّة لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا .وإذا كان التدخّل في مالي نموذجًا، فإنّ هذه السياسة الفرنسيّة لا يعترضها أيّ نقدٍ أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية .فالمتتبّع لتصريحات السياسيّين الفرنسيين وتعليقات الصحافة الفرنسيّة يستنتج أنّ هذه السياسة التدخلية في أفريقيا تكاد تحظى بالإجماع[1].

أما بالنسبة لمراحل التدخل الفرنسي في مالي؛ بدأ تصوير المشهد غيما على أنه حالة من الاستنفار والتعبئة الدولية للمشاركة في حرب عالمية جديدة على الإرهاب، ولكن هذه المرة ليست في أفغانستان، أو العراق، بل حرب داخل القارة الإفريقية، فاعتمدت فرنسا في تدخلها على قواتها وعتادها الموجود مسبقًا في القارة الأفريقية، حيث لجأت إلى المروحيات التابعة للقوات الخاصة، ومقرها في بوركينافاسو، وطائرات«ميراج» متمركزة في تشاد، وأربع مقاتلات «رافال» من إحدى القواعد الفرنسية في الخليج انضمت إلى القتال لتعزيز القدرات الجوية[2]. هكذا شنت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الحكومية المالية وبمشاركة جنود من نيجيريا والسنغال، في انتظار إكمال نشر القوة الإفريقية لتتولى قيادة العمليات، وبمساعدة لوجستية محدودة من جانب الدول الغربية، ضربات جوية طالت حزامًا واسعًا من معاقل الإسلاميين[3]. يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة

[1] - المرجع نفسه.

[2]- مقال بدون مؤلف، "حرب أزواد: أمريكا تلعب من وراء الستار...واليورانيوم كلمة السر في الحرب "، ***مجلة الحرية***، (22. يناير.2013): من الرابط: http://elhourriya.net/arc1/index.php/file/24127-mali.html(2016/08/12)

[3]- إيمان أحمد عبد الحليم، " حسابات باريس: عوائق التدخل الفرنسي في مالي"، ***السياسة الدولية***، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، (21. يناير.2013): من:(2016/08/12)http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2907.aspx

ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا[1]. وقد عُيّن الجنرال "غريغوري سان كوينتين" لقيادة هيئة الأركان العملياتية للحرب في مالي، التي أُطلق عليها اسم "سيرفال" أو "القط النمر". ويقود الجنرال غريغوري، قائد القوات الفرنسية في السنغال، هيئة بنحو 80 عسكريًا مقرّها في داكار وباماكو، وتُسند هذه الهيئة على الأرض من قِبل جنرال فرنسي آخر يدعى "برنار باريرا"، أما التركيبة الجوية فستكون بقيادة العقيد " لوران راطو"، ومقرها بالعاصمة التشادية نجامينا.[2]

عرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة، بداية من يناير 2013 إلى غاية انسحابها جزئيا من مالي، وهي على النحو التالي:

الأولى. تعمل الخطة في المرحلة الأولى على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح بهدف وقف انتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

الثانية. بدأت القوات الفرنسية التي تقود العمليات العسكرية في إقليم أزواد بشمال مالي، المرحلة الثانية من العملية العسكرية، بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، وعملت القوات الفرنسية في هذه المرحلة على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه المنظمات في عمليات نوعية. وتلى ذلك نشر ثلاث إلى أربع كتائب عسكرية مالية، تعتمد عليها القوات الأوروبية والأفريقية، بعد الاستيلاء على المدن الرئيسية في شمال مالي– غاو وتومبوكتو-، حيث قصف الطيران الفرنسي مواقع للجماعات الإرهابية المسلحة في "كيدال"وضواحيها في أقصى شمال شرق مالي ودمّر منزل زعيم جماعة أنصار الدين[3].

الثالثة. تأمين العاصمة باماكو لضمان الاستقرار للمدينة واستدامة مؤسساتها، وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية مرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، خاصة من ساحل العاج وتشاد، بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوربيين والمصالح الفرنسية[4]. وفي الأخير العمل على توطيد الاستقرار في شمال البلاد، وتشمل الخطة قصف مواقع الجماعات الأصولية، وطبيعة تدخل القوات الخاصة، فيما ستوفر الولايات المتحدة الدعم الاستخباراتي، ومن الممكن أن تقوم القوات الفرنسية بتوفير الغطاء الجوي للعمليات العسكرية[5]

---

[1]- فريدهوم أنوها، " التدخل الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة "، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (14.فيفري.2013): من الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html/(25/04/2015)

[2]- ح.س، "جنرالات فرنسا يهيمنون على مراكز قيادة الحرب في مالي"،***جريدة الخبر اليومي***، (2013.01.25)ص.03.

[3]- محمد بن أحمد،"إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي"، ***جريدة الخبر اليومي***، (2013.02.05):ص.06.

[4] -Bernard Adam, "Mali: L'intervention militaire Française à la reconstruction de l'état", ***Les Rapports du GRIPS***, (03.2013): P.07.

[5]- Ibid.

خريطةرقم 19: توضح الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي

المصدر: الجزيرة.نت، (2013): من الرابط:

(2016/09/11)http://www.aljazeera.net/news/international/2013/1/13/%D9%82%D8%B5%D9%81-

والجدير بالذكر أن فرنسا تلقت في إطار تدخلها العسكري في مالي للعديد من المساعدات الدولية سواء من جانب الدول الأفريقية تحت راية مجموعة غرب إفريقيا "الإيكواس"، وحتى دوليًا:

مساندة التدخل إفريقيًا: بدأ انتشار طلائع الدول الإفريقية للمشاركة في القتال الدائر هناك، وذلك بنشر 5300 جندي بقيادة النيجيري " شهو عبد القادر" لإسهام بلاده الأكبر بـ 900 جندي في تلك القوة التي تتكون من ثماني دول من غرب أفريقيا، وهي إلى جانب نيجيريا، توغو وبنين والسنغال والنيجر وغينيا وغانا وبوركينافاسو[1]، وذلك مع مشاركة تشاد منفردة بنحو ألفي جندي، كما تعهدت كل من: "السنغال وبوركينا فاسو والنيجر" بإرسال خمسمائة جندي من كل واحدة منها، أما نيجيريا بتسعمائة جندي، وبنين بثلاثمائة جندي[2].

إضافة لذلك، أعلن الاتحاد الأفريقي هو الآخر المشاركة في دعم المهمة العسكرية بمالي بـ 50 مليون دولار، كما قدمت الدول الأفريقية إلى جانب الدعم العسكري ما مجموعه 26 مليون دولار، موزَّعة بين كل من بنين وكوت ديفوار، والسنغال 2 مليون دولار، أما جنوب أفريقيا (10 ملايين)، إثيوبيا (5 ملايين)، نيجيريا (5 ملايين)، غانا (3 ملايين)، جامبيا (مليون)[3]، وإضافة للتبرعات النقدية والعسكرية تعهدت غينيا الإستوائية بتوفير الوقود لكل من قوات "الأفيسما" وقوات الجيش والأمن الماليين (55).

[1]- إيمان أحمد عبد الحليم، عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، مرجع سابق.

[2]- مقال بدون مؤلف، " قصف لشمال مالي تمهيدا لقوة إفريقية "، الجزيرة.نت، (2013): من الرابط:

(2016/09/11)http://www.aljazeera.net/news/international/2013/1/13/%D9%82%D8%B5%D9%81-

[3]- مقال بدون مؤلف، "رئيس مالي يناشد المجتمع الدولي تقديم دعم كبير لبلاده"، ***جريدة الرياض***، (2012.03.24): ص.07.

وقد أسهمت دولة نيجيريا بأكبر القوات كما أنها خصصت أكثر من 35 مليون دولار لهذه المهمة، ولعلّ ذلك راجع لسببين: أولاهما أن نيجيريا القوة الاقتصادية الكبرى في غرب أفريقيا، وهي كذلك القوة العسكرية ذات الخبرة الواسعة في عمليات حفظ السلام، وثاني سبب ويتعلق بالتهديد المتزايد للعلاقة الإيديولوجية والتكتيكية التي تربط الجماعات الإسلامية في مالي واثنتين من الجماعات الجهادية في نيجيريا هما: جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد المعروفة بـ"بوكو حرام" وجماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان.[1]

بالإضافة لقوات دول غرب أفريقيا، فقد أسهمت بعض الدول العربية هي الأخرى في دعم وتمويل التدخل الفرنسي فعلى غير العادة قدمت مملكة البحرين 10 ملايين دولار، كما قال الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" خلال الزيارة التي قام بها إلى أبو ظبي في 15 يناير "أن الإمارات العربية المتحدة قد تقرر المشاركة فورًا إما على المستوى اللوجستي وإما المالي" لدعم التدخل في مالي.[2]

2- مساندة التدخل دوليًا: فضّلت أمريكا على غرار العديد من الدول الغربية تقديم مساعدة لوجستية وتدريب الجيش المالي، إذْ وعد البنتاجون بتوفير طائرات نقل وتزويدها بالوقود في الجو، وأخرى طائرات تجسس لدعم العملية الفرنسية، فشرعت الولايات المتحدة في نقل جنود فرنسيين ومعدات إلى مالي في إطار الدعم اللّوجيستي الذي تقدمه للقوات الفرنسية التي تحارب مقاتلين متشدّدين في شمال البلادحيث أفاد "بنجامين بنسون "المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أفريقيا «أفريكوم «أنه": دعمنا النقل الجوي للقوات الفرنسية والمعدات إلى باماكو من إستريس.[3]

بيد أن هذا التدخل لم يدم طويلًا، حيث أن فرنسا قامت بسحب قواتها وطائراتها، وذلك وفقًا لما جاء في تصريح رئيسها هولاند بقوله": إن الانسحاب سيكون "تدريجيًا" وتبعا لتطور الوضع، وستعوض وجودنا القوات-الأفريقية التي سيكون لها الفعالية نفسها وذلك سيتطلب وقتا[4] كما صدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2100 بتاريخ 25 أبريل 2013، القاضي بإنشاء بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في مالي MINUSMA يبلغ عدد أفرادها اثني عشر ألفا وستمائة شخص، إلاّ أن القوات المسلحة الفرنسية ستبقي بعض عناصرها على الأرض بغرض تقديم المساعدة في الظروف الصعبة، وستقوم بوضع الآليات

---

[1]- مهاري تادلي مارو،" بعثة الدم الدولي لمالي: التدخل العسكري أولا والسياسي ثانيا"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (04.مارس.2013): من الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/201334105036164 83.html(13/09/2016)

[2]- إيمان أحمد عبد الحليم، المرجع السابق.

[3]- نفس المرجع.

[4]- أ. ف. ب. " وصول الرهائن الفرنسيين إلى باريس"، ***إيلاف***، (20.أفريل.2013): من الرابط: http://elaph.com/Web/news/2013/4/806845.html(13/09/2016)

الملائمة بين الأمم المتحدة وفرنسا لتحديد أفضل سبل العمل[1]، وقد بدأت البعثة مهامها رسميًا في جوان 2013.

بناء على ما تقدم؛ تعكس التدخّلات العسكرية الفرنسيّة المباشرة في أفريقيا وتدخّلها الأخير في مالي - بغضّ النظر عن تبريرات فرنسا وحججها - اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى، أولاها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان، وثانيتها استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلًا وتوسيعها وتعميقها، وثالثتها الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطوّر في حال الأزمات إلى تدخّلٍ عسكري مباشر.

إذا يمكننا القول أن؛ فرنسا لجأت إلى التدخّل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحلّ الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، فالملفت للانتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخّل. فبالنظر إلى غياب الحدّ الأدنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخّل في أزمات مختلفة في العالم، كان من المتوقّع أن يثير تدخّل فرنسا في مالي نوعًا من المعارضة أو على الأقلّ التردّد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي. وتشير مراجعة مواقف الدول الكبرى إلى أنّ العكس هو الصحيح، فقد حظي هذا التدخّل بدعم المجتمع الدولي بل إنّ روسيا عرضت تقديم دعمٍ عسكري للتدخّل الفرنسيّ. إنّ نجاح فرنسا في كسب موافقة المجتمع الدولي يترجم اليوم في مؤتمرٍ دولي حول مالي واضح الأجندة، ناقش إمكانية تحويل قوّات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتصبح قوّة حفظ سلام أممية.

أ- تداعيات التدخلات العسكرية في مالي على دول منطقة الساحل الإفريقي

عرفت مالي العديد من التداعيات كانت نتيجة للتدخل الفرنسي فيها، إذْ أن فرنسا لم تتمكن من حل النزاع وإنما عملت على إحياء وتقوية الجماعات الإرهابية، حيث تحوّلت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية، سواء من خلال تأمينها ملاذا أمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لهم، فضلا عن تفاقم الجريمة المنظمة الذي سهّل حركة المهربين للسلاح وتجار المخدرات، وحتى مهربي البضائع والأشخاص، ناهيك عن الأعداد الهائلة للنازحين الماليين ومختلف الأمراض والأوبئة.

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن يقرر نشر بعثة حفظ السلام إلى مالي"، ***مركز أنباء الأمم المتحدة***، (2013): من الرابط: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=18476#.V7heUjWrDIU(10/08/2016)

2- التداعيات العسكرية/الأمنية

أخذت الانعكاسات الأمنية والعسكرية جراء التدخل الفرنسي في مالي صورتين تلك التّهديدات الصلبة المتمثلة في تفشي الجريمة المنظمة وانتشار جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بفعل تدخل حلف الناتو وانهيار نظام القذافي، وأخرى ليّنة تمثلت في الهجرة غير الشرعية وجميع الأمراض والأوبئة المتفشية من جراء ذلك[1]. فيما يتعلق بالهجمات الانتحارية بدولة مالي فقد قدّرها المراقبون ما بين9 فيفري و22 ماي 2013 باثني عشر هجوما انتحاريا في مدن" تمبكتو وغاو وكيدالوميناكاوغوسي " وهي مناطق كانت تحت سيطرة الإسلاميين قبل التدخل الفرنسي، ففي 09 فيفري 2013 شهدت مالي الهجوم الانتحاري الأول في البلاد عندما فجر مهاجم نفسه في مدينة غاو التي تعتبر إحدى المدن الرئيسية في مالي[2]، بعد ذلك بيومين هز هجوم انتحاري آخر نقطة تفتيش عسكرية عند مدخل المدينة، تلا ذلك هجوم آخر كان لنقطة تفتيش عسكرية قرب مطار تمبكتو يوم 21 مارس2013[3].

وفقًا لبيانات المنظمة العالمية للهجرة فإن هناك ما يفوق 200 ألف نازح داخليًا في مالي فروا من منازلهم في الشمال بعد أن احتل مسلحين المنطقة،وقد لجأ معظم النازحين لدي عائلات مضيفة أو في مستوطنات مؤقتة، وآخرون يعيشون في العراء موزعون في كايس kayes 908، كوليكور koulikoro 1947، سيكاسو Sikasso 5643، سيغو Ségou 8387، موبتي Mopti 54647، باماكو Bamako 6317. أطلقت المنظمة العالمية للهجرة في جنيف نداءً لجمع ستة ملايين دولار أمريكي لمواصلة عملياتها لإغاثة النازحين في مالي،حيث أفادت المنظمة بأن الأسر المضيفة فقيرة، وبعضها يستقبل ما يصل إلى 30 نازحًا يتقاسمون طعامهم، مفيدة أنه ما لم يجر إمداد هذه الأسر بالمساعدات الغذائية فإنها ستجبر النازحين على الرحيل مما يزيد من الأزمة الإنسانية تعقيدًا.حيث أوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقرير لها أنّ آلافَ هربوا إلى منطقة تينزواتين في المنطقة الشمالية الشرقية في مالي، ومعظمهم جاءوا من " غاو كيدالوميناكا " في شمال البلاد. وقال "جان نيكولا مارتي" رئيس بعثة اللجنة الدولية في مالي والنيجر في بيان "الناس الذين يعيشون تحت الأشجار والمنازل المهجورة أو في المركبات المحترقة ليست لديهم موارد لشراء الطعام".

[1]-Anne Giudicelli Terrorisc," Analyse de la crise Malienne " , (Aout 2012): In: https://www.cdse.fr/analyse-de-la-crise-malienne(12/08/2016)

[2]- AFP. "Mali: Attentat suicide et affrontements entre soldats Maliens", ***L'Observatoire***, (Février. 2013): In: http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20130209.OBS8356/mali-attentat-suicide-et-affrontements-entre-soldats-maliens.html(12/08/2016)

[3]- AFP, "Mali: combats meurtriers dans Tombouctou au lendemain d'un attentat suicide ",***Le Monde Afrique***, (31.03.2013):In: http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/03/31/mali-tirs-nourris-a-tombouctou-au-lendemain-d-un-attentat-suicide_3151051_3212.html(18/08/2016)

والمشردون اضطروا إلى ترك كل شيء وراءهم، وهم يعيشون في عوز تام على حد قوله،كما أن اللجنة الدولية سترسل قافلة مساعدات من نيامي عاصمة النيجر لتينزواتين خلال 48 ساعة القادمة[1].

فمنذ بدء النزاع في بداية عام 2012 نزح ما يقرب من 431,000 شخص (260,665 نازحاً داخلياً و170,313 لاجئاً) بالإضافة إلى وجود نحو 4.3 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا.

3- التداعيات الإجتماعية والسياسية

فيما يتعلق بالتداعيات السياسية؛ فقد صرح وزير الداخلية المالي " سينكو موسى كوليبالي" أنّ نسبة المشاركة بلغت 53.5% في حين أن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة لم تكن تتعدى 40%، وبالنسبة إلى الماليين في الخارج، لم تتجاوز نسبة المشاركة 10%، حيث شارك مراقبون دوليون بينهم نحو مائة مراقب من الاتحاد الأوروبي في مراقبة سير الانتخابات، وتولى تأمين الانتخابات نحو 6300جندي من قوة الأمم المتحدة بمساعدة 3200 جندي فرنسي ما زالوا موجودين في مالي، وانتهت الانتخابات بفوز المرشح " إبراهيم أبو بكر كيتا (68 عاما (رئيس وزراء سابق على خصمه "سومايلا سيسي" (63 عاما) وزير المالية السابق.أما ما تعلق بالتداعيات الاجتماعية؛ فقد تم تدمير العديد من أضرحة الأولياء ومنها ما هو مسجل باسم التراث العالمي في منظمة اليونسكو، حيث نقلت عدد من سائل الإعلام إحراق مكتبات كثيرة تحوي كتبا قيمة عن التراث المحلي وخاصة في مدينة تومبكتو. إلى جانب الاتجار بالبشر وتجنيد الأطفال، إذْ يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر وآثار الحروب الأهلية؛ فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم، بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب، حيث تستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاة، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام[2]

كما كشف تقرير لصندوق الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» UNICEF أن الأطفال في شمال مالي يتعرضون للتجنيد القسري والاغتصاب والقتل بالمتفجرات والتمثيل بالجثث على أيدي المجموعات المسلحة في تلك المناطق، أوضح أن 175 صبيا على الأقل ممن تتراوح أعمارهم ما بين 12 و18 عاما تم تجنيدهم من قبل المسلحين، فضلا عن اغتصاب 8 فتيات على الأقل ومقتل صبيين بواسطة متفجرات والتمثيل بجثث 18 آخرين. بالإضافة لتجنيد الأطفال فقد يتم تهريبهم من دولة مالي إلى دول أوروبا من

[1]- عبير شليغم، " التدخل الفرنسي في مالي بين الأسباب والتداعيات"، ***أخبار العالم***، (08.ديسمبر.2014): من الرابط:
= (13/06/2016)http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haberYazdir&ArticleID=86681&tip

[2]- عبير شليغم، المرجع السابق.

مالي عبر موريتانيا المغرب، إسبانيا، أو عبر المحور الآخر مرورا بالجزائر نحو تونس وصولا إلى إيطاليا، إذْ تُقدّر قيمة تهريب طفل عبر هته المناطق بحوالي 10000 إلى 20000 دولار ولا يقتصر التهريب على الأطفال فحسب بل حتى على الكبار فمثلا تهريب المرأة ما يكلف بـ 50000دولار. كما عانت مالي من أزمة التغذية، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، حيث قدمت منظمة "أوكسفام جي بي" أرقاما مقلقة، تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي، ومن المعلوم أن العنف المتولد عن نقص الغذاء هو بمثابة قنبلة موقوتة في منطقة الساحل الإفريقي[1].

علاوة على ذلك؛ أدى النزاع في مالي إلى تعطيل الدراسة 700 ألف طفل من بينهم 200 ألف لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة مطلقا، بالإضافة إلى مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرسة حتى قبل بداية الأزمة، كما أشادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إنه منذ جانفي 2012 أُغلق ما لا يقل عن 115 مدرسة في شمال مالي، نهبت ودمرت، وفي بعض الحالات زرعت بالذخائر غير المتفجرة. هذا بالإضافة لتفشي مرض الكوليرا في "غاو بشرق مالي" على نطاق واسع بسبب عدم توفر مياه الشرب النظيفة، حيث تمّ الإبلاغ عن إصابة 22 شخصا بالكوليرا توفي منهم اثنان[2].

4- التداعيات الاقتصادية والتنموية

يعد الاقتصاد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، حيث عرّف الأمن "جوزيف ناي" بقوله: "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية"، كما ركز" روبرت ماكنمارا Robert Mcnamara "على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني. أمتد الخطر في مالي للجانب الاقتصادي مما يزيد بدوره الوضعية الاقتصادية لمنطقة الساحل تدهورا، تمثل ذلك في هجرة الشركات القليلة التي كانت تستثمر في مالي، كما تأثرت الصناعة، حيث أغلقت 20% من المصانع في العاصمة، ما أنتج ارتفاعا مذهلا للأسعار والبطالة التي تقارب 18%.[3]

إضافة لهذه التداعيات تعد الانعكاسات الأكثر مباشرةً وفورية للأزمة المالية، والتي تواجهها منطقة شمال أفريقيا والساحل الإفريقي، فقد أنعشت أزمة مالي من جديد النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي. تتحوّل مالي أكثر فأكثر إلى موقع أساسي مرتبط بالإرهاب، سواء من خلال تأمينها ملاذاً آمناً

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

[3]- شليغم، المرجع السابق.

للإرهابيين أو معقلاً للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لنشاطهم، مع تسليط الضوء في الآونة الأخيرة على اتّساع دائرة النشاط الإرهابي باتّجاه تونس والمغرب وصولا إما موريتانيا ونيجر. أما التأثير الثاني الأساسي فيتمثّل في تفاقم الجريمة المنظّمة. يبدو أن عدم الاستقرار في مالي أفسح في المجال أمام المهرّبين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورّط أصلاً في الشبكات الإقليمية والعالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب. كما تعاني بلدان شمال أفريقيا من تحدّيات ديموغرافية بسبب الأزمة في مالي. فقد تدفّق الماليون عبر الحدود، وأصبح عشرات الآلاف منهم لاجئين في البلدان المجاورة، منها الجزائر وموريتانيا. كما أن مايواجهه الطوارق من تقلّبات في أوضاعهم، تتأرجح بين إعلان استقلال أزواد وبين المعاملة التعسّفية على يد الجيش المالي، يطرح مجدداً تساؤلات عن مصير هذه المجموعة التي تمتدّ شمالاً وصولاً إلى الجزائر وليبيا[1].

وبجانب التداعيات على صعيد المنطقة عموماً، تسبّبت أزمة مالي أيضاً بتقويض الأمن داخل موريتانيا فتؤثّر أزمة مالي في الديناميكيات الداخلية الأساسية. لقد كان للتشنّجات والمظالم الإثنية-العرقية دور رئيس في تحديد التوجّهات الموريتانية في الجهة الأخرى من الحدود. فمع أن نواكشوط تملك خبرة في التدخّل في شمال مالي ضد الإرهابيين، رفضت الانضمام إلى قوات باماكو أو إلى الفرقة العسكرية التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في مواجهتها مع الطوارق. وقد انتظرت صدور تفويض من الأمم المتحدة قبل التعهّد بإرسال جنود .لكن ومع أن مجلس الأمن الدولي وافق منذ وقت قصير على تشكيل "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، قد يعمد الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى فرملة نشر الجنود الموريتانيين، لأن كل خطوة يقوم بها في مايتعلق بالأزمة في مالي، تتعرّض إلى التدقيق الشديد والانتقادات الحادّة من المعارضة السياسية في الداخل، والتي ندّد معظمها بالتدخّل الخارجي الواسع في شؤون الدولة المجاورة[2].كما انعكست أزمة مالي كذلك على دول الجوار ومست الجزائر؛ فالاعتداء الإرهابي على المنشأة النفطية "تيقنتورين" بعين أميناس بولاية إيليزي جنوب شرق الجزائر،وهو الاعتداء الذي نفذته الجماعة الإرهابية التي تسمي نفسها " كتيبة الموقعون بالدم" التي يتزعمها الإرهابي مختار بلمختار المكنى "بلعور"، بتاريخ 11 جانفي 2013[3].

---

[1]- بنجامين نيكلز، " مالي والتداعيات الإقليمية"، ***أوراق كارنغي***، (06.06.2013): من الرابط:
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52019&lang=ar (06/09/2014)

[2]- نفس المرجع.

[3]- مقال بدون مؤلف، " الهجوم الإرهابي على مركب الغاز بتيقنتورين: الجزائر تصر على مكافحة الإرهاب بكل حزم"، ***مجلة الجيش***، العدد 594، (جانفي 2012): ص.14.

الفرع الرابع: تداعيات التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

من خلال ما تم استعراضه سلفا، يمكن القول أنّ منطقة الساحل الإفريقي، تتأثر بالأحداث التي تشهدها المنطقة نتيجة للتوازنات والصراعات بين الدول الكبرى الحاصلة فيها. ونجد أنّ العديد من المعطيات والتطورات التي تشهدها هذه المنطقة تنعكس – بشكل مباشر أو غير مباشر – على أمنها وإستقرارها، وفي كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. وعليه، فإنّ التنافس بين أمريكا، الصين، الإتحاد الأوروبي في هذه المنطقة له انعكاساته على الأوضاع الأمنية باعتبار أنّ الساحل الإفريقي يعد منطقة نفوذللإتحادالأوروبي (لفرنسا) من جهة، وكونها بيئة جاذبة للقوة الأمريكية والصينية الطامعة في استغلال الموارد الطاقوية من جهة أخرى. ويمكن إبراز مظاهر هذا التنافس النقاط التالية[1]:

1- يعتبر الساحل الإفريقي أحد أهم محاور المنافسة بين القوى الأوروبية (الفرنسية) والأمريكية في القارة الإفريقية، حيث تعد دول قلب الساحل بحكم موقعها الذي يتوسط القارة الأفريقية – موقع مهم للنفوذ الفرنسي في هذه المنطقة. ويتمثل التحدي والمنافسة الأساسية التي تواجهها فرنسا فيها في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الإستراتيجية الأوروبية/ الفرنسية وهي تحاول جاهدة الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية بما فيها الساحل الإفريقي، فإنّ الإستراتيجيةالأوروبية /الفرنسية لا تخلو – في نفس الوقت – من النزعة الهجومية في ظل تغلغل أمريكي وصيني يسعى إلى تأكيد حضوره على الساحة الساحلية الصحراوية [2].

2- شهدت بعض علاقات دول الساحل الإفريقي توترات مع الإتحاد الأوروبي – فرنسا؛ وتتبين هذه التوترات في العلاقات التشادية / الفرنسية، ففي شهر مارس من عام 2000، طلبت تشاد من السفير الفرنسي آنذاك مغادرة أراضيها نتيجة لخلافات بين الطرفين، وقامت فرنسا بدورها بدعوة البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهمته في مشروع حوض "سيدجي " النفطي بدعوى أنّ الاشتراطات البيئية والمهنية غير متوافرة. كما أصدرت السفارة الفرنسية في تشاد بيانا أعلنت فيه عن انسحاب الشركة الفرنسية للنفط« ELF » من الاستثمار في تشاد، وتبعها انسحاب شركة "شل" البريطانية، وهو ما أدى إلى تظاهرات كبيرة في تشاد تم خلالها إحراق المباني والسيارات الفرنسية[3].

3- بدورها استغلت الولايات المتحدة والصين توتر العلاقات الأوروبية – خاصة الفرنسية منها-مع بعض دول الساحل الإفريقي وعملتا على توطيد علاقاتهما مع هذه الدول، فتمكنتا من فتح الباب

[1]- مقال بدون مؤلف، " منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية "، (29.أوت.2014): من الرابط: https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9 (29/04/2015)

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

أمام الشركات الأمريكية والصينية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية بالساحل الإفريقي. كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة مستوى معوناتها الخارجية لدول الساحل خلال السنوات الأخيرة[1].

بناءا على هذه المعطيات يمكننا القول أن انعكاسات التنافس الدولي الشرس على منطقة الساحل الإفريقي تتجلى في التغلل في دول هذه المنطقة قصد الاستحواذ على الموارد الإستراتيجية الكائنة بها ويتم إهمال كل مقومات الأمن الإنساني والتنمية-خاصة منها الاقتصادية- التي كان من المفروض على هذه القوى الخارجية أن تحققها في هذه البلدان، ففي ظل هذا تزداد إنكشافية الدول الساحلية الصحراوية الأمنية والتنموية وتزداد درجت الفشل الدولاتي فيها.

[1]- نفس المرجع.

المطلب الثالث: انعكاسات إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية على دول الساحل الإفريقي

يمكن استخلاص أهم انعكاسات إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية علىبلدان الساحل الإفريقي على ضوء كل التغيرات والتحديات الراهنة فيما يلي:

الفرع الأول: عسكرة منطقة الساحل الإفريقي

إن مضاعفة التواجد الغربي في المنطقة في شكل مساعدات عسكرية وتدريب للجيوش وقواعد مراقبة ومعلومات سوف يعيد المنطقة إلى حالة الاستعمار الجديد تحت الغطاء الأمني ومحاربة الإرهاب وكل الجهود التي بذلتها الدول الإفريقية في التحرر والاستقلال اندثرت.إن الشراكة من اجل الساحل هي غطاء لتقاسم المصالح والأعباء وتدعيم للتواجد العسكري الفرنسي الذي يتمركز في السنغال بقاعدة عسكرية (1150 جندي)،الغابون (800 جندي)،جيبوتي (2900 جندي) والتشاد التي بها قاعدة للعمليات الخارجية (1200 جندي). هذا الى جانب مشروع RECAMP،الموجه لتقوية القدرات الإفريقية في ميدان حفظ الأمن وتسعى فرنسا إلى استغلال قواعدها في تخزين المعدات العسكرية لهذا المشروع وهو ما يعني اضفاء الشرعية على التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا. ضف لذلك التدخل الأوروبي- الفرنسي - في غنيا1990،رواندا تشاد والغابون[1].

والى جانب التواجد العسكري الأوروبي / الفرنسي،فان الساحل الإفريقيأيضا مسرحا للتواجد العسكري الأمريكي،فهي مراقبة من الولايات المتحدة انطلاقا من شتوتغارت بألمانيا (AFRICOM) تحت غطاء محاربة الإرهاب من خلال برامج تدريب الجيوش والمساعدة في حفظ الأمن. وتبحث أمريكاإمكانية نقلها إلى داخل إحدى الدول الإفريقية (الجزائر) حيث تركزأمريكاأيضا عملها على الجانب العسكري على حساب الحلول الأخرى وهو ما يظهر في تناقص المساعدات الاقتصادية الخارجية الموجهة لإفريقيا. فمن 750 مليون دولار المخصصة لميزانية برامج المساعدة الخارجية في 2003،هناك 500مليون دولار خصصت للتمويل العسكري الخارجي،52 مليون دولار لتأسيس مركز محاربة الارهاب، اما مبلغ 100 مليون دولار فقد خصص لمبادرة، l'East AfricaCounter –terrorisme Initiative (EACTI)، ولم يخصص سوى مبلغ 14 مليون دولار للجوانب الخاصة بالصحة وهو مبلغ ضعيف جدا وبالمقابل معظم المبلغ خصص لمراقبة الحدود والمعلومات رغم تصريحات بوش في 2003 بان الإرهابيغذيهالإحباط وانعدام الديمقراطية والحكم الراشد، إلا ان اغلب المبادرات تركز على الجانب الأمني–العسكري. للتذكير، فان أمريكا متواجدة عسكريا في جيبوتي واثيوبيا وكينيا.كما توظف أطروحة محاربة الإرهاب لا عادة بناء التحالفات مع الأنظمة

[1]- شمسة بوشنافة،" إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: إستراتيجية من اجل الساحل: الرهانات والقيود"، (ورقة بحثية قدمت خلال الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 28/27 فيفري.2013): ص.11.

الديكتاتورية التي سارعت إلىإعلان ولائها لأمريكا، بعد 11 سبتمبر مثال كينيا،اثيوبيا،ارتيريا.فجيبوتي مثلا كانت من اكبر المستفيدين من المساعدات الامريكية في القارة بعد قبولها بالقاعدة العسكرية فيها.إثيوبياأيضا ارتفعت فيها المساعدات العسكرية بزيادة 17 مرة ما بين 2001-2004،بعد إن استخدمت أراضيها من قبل القوات الأمريكية في الأزمة الصومالية[1]. هذا إلى جانب مشروع الشراكة الصحراوية لمكافحة الإرهاب.إن الرهان على المقاربة الأمنية-العسكرية لحل الأزمة في الساحل سوف يؤدي إلى تحول المنطقة إلى قاعدة عسكرية فرنسية،أمريكية،بريطانية وهو في حد ذاته تهديد للدول المغاربية ومضاعفة الضغوطات عليها مثل ما هو حال منطقة الشرق الأوسط وهو ما يقوض أيضا التعاون المغاربي في كل المجالات[2].

الفرع الثاني: تقوية المؤسسات العسكرية الأوروبية

أن برامج التدريب وتقوية المؤسسة العسكرية التي تتضمنها المشاريع الأوروبية والفرنسية والأمريكية والمساعدات العسكرية التي تتلقاها الجيوش الإفريقية سواء في إفريقيا الغربية او في منطقة الساحل وشمال افريقيا تفوق ما يخصص لتطوير دولة القانون وللتنمية وهو ما يعني خلق ودعم عدم التوازن بين المؤسسات الديمقراطية في الدول الأفريقية لصالح المؤسسة العسكرية التي توجد في وضعية المسيطر على الشؤون السياسية منذ استقلال هذه الدول وهو ما سوف يضاعف بكثير من دور العسكر في الحياة السياسية تحت ذرائع الأمن (الانقلابات العسكرية في افريقيا)، عملية تزيد من عرقلة مسارات الانفتاح السياسي المتعثر منذ عشرات السنين وضعف الدولة المدنية التي هي أساس الحوار والمشاركة السياسية[3].

الفرع الثالث: تهميش وإزاحة الدور الجزائري

تعتبر الجزائر تمثل الدركي والحارس والحزام الأمني للمنطقة المغاربية كلها ولا سيما من الناحية الجنوبية وإي اختراق للحدود الجزائرية هو في ذات الوقت اختراق لأمن دول المغرب وواروبا في ذات الوقت والعمل على تهميش دورها سوف ينعكس سلبا على استقرار المنطقة بالكامل. ورغم وعي القوى الكبرى بهذه الأهمية ومنها الاتحاد الأوروبي، إلاأنها تحاول من خلال إستراتيجيتها تقليص الدور الجزائري وتهميشه إلى دور تابع في تنفيذ المخططات الغربية في المنطقة وهو دور تم حصره في محاربة الإرهاب مستغلة في ذلك التهديدات التي تواجهها الجزائر.فإذا كانت الجهود الجزائرية تتلاقى مع الجهود الأوروبية والأمريكية في

[1]-Noémie Ral, "La Stratégie Américaine dans la corne de l'Afrique après le 11 Septembre: Incohérences et Controverses" ,***Point de Mire***, CEPES, Vol.08. N°.08, (05.Novembre. 2007): P.P.01.02.

[2]- شمسة بوشنافة، المرجع السابق، ص.ص.11.12.

[3]- نفس المرجع، ص.ص12.13.

الحرب على الإرهاب،إلاأن الجزائر تتصور حل المشكلة في إطار شامل ومتعدد الأبعادأولها الجانب الاقتصادي والتنموي والجانب السياسي الذي يقوم على الحوار بين جميع الإطراف،عكس الطرف الأوروبي الذي يركز على الجانب الأمني- العسكري وهو ما سوف يزيد من تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوطات عليها ومن ثم تقويض الجهود الجزائرية في الحوار مع الإطراف المتنازعة وإبعاد الجزائر من لعب أي دور سياسي فاعل على المستوى البعيد.و هو أيضا ضرب للجهود الجزائرية في التعاون الأمني مع موريتانيا،النيجر ومالي في إطار القيادة العسكرية المشتركة والتي تترجم إرادة الدول في التحكم في المسالة الأمنية بطريقة مستقلة وفي إطار جماعي وهو ما يفتح الباب لأوروبا –فرنسا في تكريس تواجدها العسكري الجديد في الساحل الإفريقي والتدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول ومحاصرة الجزائر أكثرفأكثر وإدخال دوال إفريقيا الغربية في المعادلة الأمنية في الساحل وهذا في حد ذاته ضرب للسياسة الجزائرية التي تحارب القواعد العسكرية في إفريقيا والتواجد العسكري تحت أي شكل والجهود الجزائرية التي بذلت منذ الاستقلال لدعم السيادة الإفريقية على ثرواتها وعلى أقاليمها وفتح الطريق أمام القوى الغربية للتمركز الاستراتيجي في المنطقة[1].

[1]- بوشنافة، المرجع السابق، ص.ص.10.11.

المبحث الثالث: مستقبل دول الساحل الإفريقي في ظل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق للمستقبل أمن دول منطقة الساحل الإفريقي على ضوء إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للامن والتنمية وكل ماتضمنته من ترتيبات أمنية، إقتصادية وسياسية.

المطلب الأول: الدراسات المستقبلية: دراسة في المفهوم

لفهم أوضح لمستقبل الأوضاع الامنية والتنموية بدول الساحل الإفريقي توجب علينا التطرق لماهية الدراسات المستقبلية وكيفية إستشراف الإوضاع ببلدان هذه المنطقة.

الفرع الأول: مفهوم الدراسات المستقبلية وأهميتها

1- مفهوم الدراسات المستقبلية

تأخر ظهور المنهجيات العلمية للدراسات الإستشرافية والمستقبلية- رغم ثراء التراث الفكري والفلسفي المهتم بالمستقبل- حتى ستينيات القرن العشرين. وفي تتبعهم لبداياتها المنهجية، رصد مؤرخو المستقبليات أعمالا لمفكرين وعلماء أرهصت مبكرا للمنهجية العلمية للدراسات المستقبلية. بعضهم رد هذه البدايات المنهجية إلى القرن التاسع عشر، كما في النبوءة Prophétie الذائعة الصيت التي ارتبطت "مقال في السكان" للقس الإنجليزي "توماس مالتوس" الذي عرض فيه رؤية مستقبلية تشاؤمية للنمو السكاني. وردها البعض الآخر إلى المفكر الفرنسي "كوندرسيه" في كتابه الموسوم بـ" مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري"، الذي نشر سنة 1893، واستخدم فيه أسلوبين منهجيين في التنبؤ ما زال يستخدمان- على نطاق واسع- من طرف المستقبليين المعاصرين، وهما؛ التنبؤ الاستقرائي Extrapolation، والتنبؤ الشرطي ConditionalForcasting، وقد ضم الكتاب تنبؤات مذهلة تحققت في ما بعد، كاستقلال المستعمرات في العالم الجديد عن أوروبا، وغيرها من الأحداث. ومنهم من ردها إلى جهود "لينين" في التخطيط المركزي للإتحاد السوفياتي، إلى أن تمكن الإنسان لأول مرة في السبعينيات –بفضل تطور المعرفة العلمية وتقدم التكنولوجيا- من وضع المستقبل في إطار علمي دقيق. لكن ظل الجدل محتدما لا يستقر ولا يهدأ حول ماهية الدراسات المستقبلية وتكييف طبيعتها، حيث توزعت الآراء على مروحة عريضة من التباينات بين قائل يراها "علما"، وآخر يصنفها " فنا "، وثالث يعتبرها في منطقة وسطى بين العلم والفن أو " دراسة بينية " تتقاطع فيها التخصصات وتعدد المعارف[1].

[1]- محمد إبراهيم منصور، " الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا"، ***المستقبل العربي***، العدد.416، مركز دراسات الوحدة العربية، (أكتوبر.2013): ص.35.

كما يعتبر الإدراك للبعد الفلسفي في مفهوم الزمن يمثل نقطة الانطلاق الضرورية لاستيعاب موضوع الدراسات المستقبلية، فقد شكلموضوع الزمن نقطة تحاور بين الفلاسفة منذ بداية تطور ميدان الفلسفة، وانقسم هؤلاء إلى فريقين أحدهما اعتبر الزمن مفهوما منفصلا عن غيره مما يترتب عليه الاعتقاد بالثبات والدوام، وهو ما تجلى في فلسفات بارمنيدس وزينون وصولا إلى كانت، وافترضوا أن الزمن سابق على الظواهر وبالتالي فهو ليس مفهوما أمبيريقيا، فهو موجود في العقل كحال المثال عند أفلاطون. وفريق أخر، لا يرى الزمن منفصلا عن الحركة والظاهرة، وتدل عبارة هرقليطسبأنك"لا تستطيع دخول النهر مرتين" على ذلك، وعبر أرسطو عن ذلك بأن الزمن يتحدد"بالحركة" فالنائم ليس له زمن، ووصفه جون لوك بأنه "التغير الكمي للأحداث". ولعل الفلسفة الإسلامية في تيارها العام أقرب للفريق الثاني، فالزمن عند الأشعري هو الفرق بين الحركات، وعند الخوارزمي "مدة تعدها الحركة" ولدى المعرّي "كمّ الحركة". واستقر المفهوم المعاصر للزمن عند المعنى الثاني لدى آينشتين، ومثاله التقليدي في ذلك هو أنك إذا حركت عقارب الساعة للأمام لا يعني أن عمرك قد زاد، إذ لا بد من ملء وعاء الزمن بالحركة. لكن فلاسفة آخرين؛ أكدوا إلى جانب بعد الحركة على بعد الإحساس بالزمن وبالتالي بإيقاعه، وهي قضية في غاية الأهمية. ويمكن أخذ مثال الفيلسوف فيشنر كمؤشر توضيحي لهذه القضية، فقد عرض هذا الفيلسوف صورا مشوقة على مجموعة من الأشخاص، وعرض على نفس المجموعة صورا مملة، ولكنه حرص على أن تكون مدة العرض في الحالتين واحدة، فاعتقدت هذه المجموعة أن مدة العرض للصور المشوقة أقصر من مدة العرض للصور المملة، مما نبه فيشنر إلى بعد أعمق وهو إدراك إيقاع الزمن، أي وتيرة الحركة، وبالتالي فإن الزمن مقاسا بكم وقائعه ليس واحدا في كل مكان، مما يعني أن السنة (كوعاء للحركة) في دولة متخلفة ليست سنة في دولة متطورة، لأننا إذا اعتبرناها واحدة سنعود بمفهوم الزمن إلى الانفصال عن الحركة. ذلك يعني أن إدراك الحركة وقياس كمها وتبيان إيقاعها يمثل نقطة البدء في فهم حركية الظاهرة أيا كانت هذه الظاهرة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. أما البعد الآخر في موضوعالدراسات المستقبلية فهو البدائل المختلفة لمسارات الظاهرة في تطورها[1].

فالزمن منقسم إلى مراحل ثلاث:الماضي وهو كل سابق على الحال القائم، والحاضر وهو كل ما هو قائم حاليا وفي حالة الحركة، والمستقبل وهو الآتي بعد الحاضر، والفرق بين المراحل الثلاث هو أن الماضي قد أصبح حقيقة غير ممكن تغييرها ولا جدوى من تدخل الإرادة الإنسانية فيه، أما الحاضر فهو عملية متحركة لم تكتمل بعد ولن يكون للتدخل في مساره إلا القدر النسبي من التأثير، بينما يمّثل المستقبل

[1]- وليد عبد الحي، "الدراسات المستقبلية: النشأة والتطور والأهمية "، ***مجلة التسامح***، العدد.09، (2009): ص.76.

المجال الوحيد المتاح أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه، غير أنّ عملية التدخل تتطلّب من وعي كافة الاحتمالات التي قد تنطوي عليها الظاهرة موضوع الدراسة، وهو أمر لا بد له من منهج علمي دقيق ومتطور، وهو ما عمل الباحثون على توفيره من خلال ما يسمى بتقنيات الدراسات المستقبلية. استنادا إلى ما سبق يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره" وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الإستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفا ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة. كما تختلف الدراسة المستقبلية عنالتنبؤفي أن الأخير يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك أبدا[1].

2- أهمية الدراسات المستقبلية

تتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في الأبحاث السياسية الإستراتيجيةفي ما يلي:[2]

- ✓ تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة، والقوى والفواعل الدينامكية المحركة للأحداث.

- ✓ بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينهما، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج. ويترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الخيارات المناسبة.

- ✓ تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث.

- ✓ تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الإستراتيجي، إن للأغراض العسكرية وإدارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب، أو للأغراض المدنية وإدارة المؤسسات والشركات الكبرى المتعددة القوميات.

---

[1]- وليد عبد الحي، المرجع السابق.

[2]- محمد إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص.ص.42.41.

الفرع الثاني: مراحل تطور الدراسات المستقبلية

تشكل الرغبة الإنسانية لمعرفة الغد ظاهرة تاريخية عرفها الإنسان في مراحل تطوره المختلفة، ولم تكن هذه الرغبة مقتصرة على الأفراد بل وعلى السلطة السياسية كذلك حيث انتشرت في أروقتها محاولات استطلاع المستقبل وما يحمله من احتمالات النصر والهزيمة أو ما يدبره الخصوم السياسيون في الخفاء. وتعج صفحات التاريخ وكتب السير والكشوفات الأثرية بالحكايات والأساطير عن استخدام القياصرة أو الأباطرة أو الخلفاء للكهان والعرافين والمنجمين للكشف عما تخفيه الأيام القادمة، وتدلنا المراجع عن ذلك في الدولة الرومانية ولدى الفراعنة في مصر، ولعل معبد دلقي في اليونان كان أكثر المؤسسات التاريخية شهرة بهذا الميدان. ولا زالت الصحف اليومية المعاصرة تخبرنا بين الحين والآخر عن شخصيات تحتفظ بعلاقات مع كهان وعرافين. على أن كل ذلك لا يدخل إلا في باب القلق الإنساني نحو الغد ومحاولته إبداع وسائل تعمق من اطمئنانه حتى لو كانت هذه الوسائل غير علمية ولا يركن لها. لكن التأريخ العلمي لظاهرة الدراسة المستقبلية يبدأ من نقطة محاولة إيجاد منهج علمي قابل للتراكم المعرفي للتعامل مع "الآتي بعد الحال".واستنادا لذلك يمكن تقسيم مراحل التطور لهذا الميدان المعرفي لثلاث مراحل[1] :

1- **مرحلة اليوتوبيا**

دون الدخول في مناقشة مستفيضة لمفهوم اليوتوبيا، يحسن بنا الإشارة إلى أن أحد قسمات الفكر الإنساني الممنهج هو تخيل بنيات أو أنساق اجتماعية قادرة على حل مشكلات الواقع المعاش دون أن يكون هناك مؤشرات كافية على إمكانية تحقق مثل هذه البنيات المتخيلة. فأفلاطون تخيل جمهورية فاضلة تقوم على العدالة واعتقد بإمكانيتها إذا كان قادتها من الفلاسفة والتزم أهلها بتقسيمات أفلاطون من حكّام وجند وغيرهم، بينما تخيل القديس أوغسطين صراعا بين مدينة الله المبنية على أساس الفضيلة ومدينة الإنسان المبنية على الغرور والشر، وافترض أن النصر سيكون حليف المدينة الأولى وعلى الناس أن يسعوا لتحقيقها، وتخيل فرانسيس بيكون "أطلنطا" الجديدة التي رأى فيها مجتمعا يقوم على أساس العظمة الإنسانية، واندفع توماس مور في تخيل مجتمع يقوم على أساس الملكية الجماعية وتختفي الملكيات الفردية ويخضع الكل لإرادة الجماعة، وزعم ماركس أن التطور الإنساني سيقودنا إلى مجتمع تختفي فيه الطبقات التي تمثل من وجهة نظره سبب الصراعات الإنسانية. ويقول العالم المستقبلي فرد بولاك إنّ أفكار هؤلاء الفلاسفة تعكس البنيات الاجتماعية التي انبثقت منها وهي مرتبطة برغبات الأفراد الذين كانوا يعيشون في هذه المجتمعات، لكن بعض الباحثين في الدراسات المستقبلية يقولون أن فكرة

[1]- وليد عبد الحي، المرجع السابق.

الحكومة العالمية التي روج لها الفكر اليوتوبي أو الفكر الذي وصف بهذا الوصف، لم تعد يوتوبية كما بدت عند طرحها، فكثير من مفكري العولمة المعاصرين يرون أن مثل هذه الحكومة قابلة للتحقق) (، كما أن الخيال العلمي الذي نراه على شاشات السينما أو التلفزيونات يدل على أن ثقة الإنسان بخياله وقدرته على تحقيق هذا الخيال يشكل دفعة للدراسات المستقبلية من حيث إدخال الخيال في الاحتمالات المختلفة عند دراسة ظاهرة معينة، وقد عبر العالم الروسي نيجفاكن عن ذلك باعتقاده بأن ما نتخيله أيا كان هو في نطاق الممكن، فالفرد الذي تخيل في غابر القرون قدرته على الانتقال من مكان لآخر بسرعة تحول خياله في العصر الحالي إلى واقع ملموس[1].

وقد دفع النقاش في هذه المسألة الباحثين في الدراسات المستقبلية إلى التمييز بين ثلاثة أبعاد للمسارات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة: [2]

- ✓ الممكن:Possible:وهو ما يعني الاحتمال الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحققه.
- ✓ المحتمل:Probable:وهو احد احتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذا الاحتمالات ليست كافية في الواقع.
- ✓ المفضل:Préférable:وهو الاحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه ولكن المقومات الموضوعية لتحققه محدودة بقدر كبير .وقد أدخلت الدراسات اليوتوبية في نطاق الدراسات المستقبلية من باب النمط الثالث أي المفضل.

2- مرحلة التخطيط

شكل إنشاء الحكومة السوفيتية في عام 1921 للجنة أوكلت لها مهمة وضع خطة حكومية لتعميم الكهرباء على معظم مناطق الاتحاد السوفييتي خلال خمس سنوات نقطة تحول في نطاق الدراسات المستقبلية. فرغم الاستهجان الذي قوبلت به هذه الفكرة من حيث صعوبة الاقتناع بإمكانية التحكم في مسار الأحداث لخمس سنوات، إلا أن النجاح في إنجاز الخطة أثار فكرة التخطيط بعيد المدى، وكيفية توقع التغيرات والبحث في ميكانيزمات التكيف مع هذه التغيرات، مما فتح المجال أمام دراسة التغير والتكيف وكيفية التفاعل بينهما[3].

---

[1]-Alvin Toffler, **Future Shock**, (Random House, N.Y, 1970), P.181.

[2]- وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص.ص. 64.62.

[3]- وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص.64.

وتركت هذه الجوانب أثرها على الباحثين الغربيين، وتبلور ذلك بداية بظهور مجلة الغد (Tomorrow)في بريطانيا عام 1938، ومما لفت الانتباه في هذه المجلة تأكيدها على ضرورة إنشاء وزارة للمستقبل في بريطانيا، وقد أدت النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية إلى طغيان الإحساس بمستقبل اسود للعالم مما خلق حالة نفسية لا تشجع على الدراسة المستقبلية، لكن عددا من الفلاسفة وفي طليعتهم الفيلسوف الفرنسي غاستون بيرغر ((Gaston Bergerتحدى هذه النظرة وأنشأ عام 1957 المركز الدولي للاستشراف (Centre International de Prospective)بهدف تشجيع الباحثين على النظر إلى الغد بطريقة أكثر تفاؤلا، وتركزت جهود مركز بيرغر على جانبين:[1]

- ✓ التأكيد على عدم الفصل بين الظاهرة الاجتماعية من ناحية والتطور التكنولوجي من ناحية ثانية، ومن هنا بدأ الربط بين بعدين هما الدراسات المستقبلية الخاصة بالتطورات التكنولوجية ثم الدراسات المستقبلية الخاصة بأثر التطورات التكنولوجية المشار لها على الظواهر الاجتماعية مع إبلاء الأبعاد السياسية أهمية واضحة .وقد أدت هذه المسالة إلى تحول كبير في مناهج البحث في الدراسات المستقبلية، فأصبح الربط بين التقني والاجتماعي والتفاعل بينهما من بين أسس الدراسات المستقبلية، وأصبحت تقنيات الدراسات المستقبلية تركز على كيفية إيجاد طرائق بحثية تربط بين التطور التقني والتطور الاجتماعي المستقبلي والذي تجلى بشكل كبير في بعض التقنيات المعروفة مثل تقنية دلقي ((Delphi Technique أو مصفوفة التأثير المتبادلCross Impact matrix.

- ✓ التركيز في التحليل المستقبلي على الآثار البعيدة وعلى الاتجاهاتوليس على الأحداث،وقد نجم عن ذلك تداول تصنيف مينوسوتا (نسبة للولاية الأمريكية) في المدى الزمني للدراسات المستقبلية الذي يقوم على خمسة أبعاد:

- المستقبل المباشر: ويمتد لعامين.
- المستقبل القريب: ويمتد من عامين إلى خمسة.
- المستقبل المتوسط: ويمتد من خمسة إلى عشرين عاما.
- المستقبل البعيد: ومدته بين عشرين إلى خمسين عاما.
- المستقبل غير المنظور: أكثر من خمسين عاما.

[1]-المرجع نفسه، ص.65.

3- مرحلة النماذج العالمية

يلاحظ على المرحلة السابقة في تطور الدراسات المستقبلية أنها تركزت على المستقبل وقد نظر له من زاوية دولة معينة أو إقليم معين، إلا أن تطورا معينا نقل الدراسات المستقبلية من مستوى الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد إلى مستوى العالم ككل، فأصبح التركيز على مستقبل المجتمع الدولي أو النظام الدولي أو موضوعات ذات شأن دولي كأسلحة الدمار الشامل أو الإرهاب أو التدخل الإنساني أو البيئة..وهي موضوعات لا تنحصر في إطار دولة أو إقليم .وربما كان لنادي روما السبق في هذا المجال، فقد عقد اجتماع ضم رجال الأعمال الإيطالي أوريليو بيشي والمدير العلمي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الكسندر كنغ عام 1967، وتبين للطرفين أن هناك مشكلات تهدد المجتمع الدولي مثل الزيادة السكانية واستنزاف الموارد الطبيعية والفقر..الخ، وان المؤسسات الدولية عاجزة عن التصدي لهذه المشكلات. واستنادا إلى هذه الأفكار عقد أول اجتماع في روما عام 1968 وضم ثلاثين عالما من عشر دول، وأطلق على هذا الاجتماع اسم نادي روما. ركزت دراسات نادي روما على الربط بين ظاهرة الاعتماد المتبادل المتزايدة بين المجتمعات وبين تطوير تقنيات الدراسات المستقبلية لمعرفة الاحتمالات المختلفة للظواهر العالمية، وقد كان للتقرير الأول لنادي روما صدى كبير لا سيما نتيجة النظرة التشاؤمية لمستقبل العالم التي طغت على التقرير وتنبأت بالكارثة الدولية. وتبع نادي روما جهود أكاديمية أخرى تركز على المستوى العالمي مثل نموذج ليونتيفوباريولوتشي..الخ[1].

الفرع الثالث: تقنية " السيناريو " في الدراسات المستقبلية

يعتبر السيناريو تقنية رئيسة في الدراسات المستقبلية، سنحاول في هذا العنصر التطرق لتعريفة، خصائصه.

1- تعريف السيناريو

السيناريو من الايطالية Scenario:هو أحد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية. والسيناريو هو وسيلة للتخطيط الاستراتيجي الذي تستخدمه بعض المنظمات لإعطاء مرونة لخطط طويلة الأمد. انه تكيف وتعميم للأساليب التقليدية التي تستخدم عادة في الاستخبارات العسكرية. وهو أيضاً موجز للعمل في حالة أحداث متوقعة. السيناريوهات تستخدم في تخطيط السياسات، والتطوير التنظيمي، وبوجه عام، عندما ترغب المنظمات اختبار الاستراتيجيات لمكافحة التطورات المستقبلية الغامضة.السيناريوهات عادة ما تكون بدائل، حيث يتم بناء أكثر من سيناريو، ونقطة البداية هي وصف

[1]- وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الشروق، 1994)، ص.29.

للوضع الحالي أنطلاقا من بينات كمية وكيفية. السيناريوهات تعتمد على تصوراتنا للمستقبل وتعمل على توجيهه المسار التنموي للهدف المرغوب فيه.السيناريو هو وصف موجز للأوضاع المستقبلية التي يمكن تحديدها من خلال التفاعل مع الاتجاهات الاجتماعية, الاقتصادية والسياسية في الوقت الحاضر.الدراساتالمستقبلية تعتمد على تحديد البدائل لظاهرة مستقبلية، من أجل استكشاف التفاعلات والعلاقات المتبادلة لنفس الظاهرة أو مع السياق المحيط بها. وبما ان مختلف الرؤى المستقبلية تسعى إلى استكشاف العلاقات والمسارات في عالم مجهول, لذلك, من أهم أهداف هذه الدراسات هي الرغبة في معرفة كيف سيكون المستقبل وكيف يمكن أحداث تعديلات علية, والاعتقاد بأن التخطيط هو الوسيلة الوحيدة التي تدفع التنمية في مسار مفتوح للخيارات الإنسانية المستقبلية المحتملة[1].هناك عدة تعاريف للسيناريوهات، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:[2]

- ✓ مفهوم السيناريو هو موجز أو خطة لسلسلة من الأحداث والإجراءات الممكن التنبؤ بها .
- ✓ السيناريو هو وصف لمجموعة من الأحداث المستقبلية الممكنة، على أساس شروط أو مواصفات أولية، والمسارات التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك .
- ✓ السيناريو قصة منهجية للبدائل المستقبلية المحتملة .
- ✓ السيناريو يعرف كوصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، مع شرح لخصائص المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلية، ابتداءً من وضع راهن أو مزعوم.

2- خصائص تقنية السيناريو

تتمثل خصائص تقنية السيناريو في العناصر الآتية: [3]

- ✓ أن تكون قادرة على استكشاف النتائج والآثار المحتملة للخيارات والسياسات، دعم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي للمستقبل، زيادة الثقة في خيارات المستقبل ودراسة العواقب المحتملة لعدم اليقين من المستقبل .
- ✓ ينبغي أن تكون السيناريوهات واضحة ومتميزة من بعضها البعض، لتوسيع نطاق الفرص والخيارات المتاحة .

---

[1]- ويكيبيديا، " تعريف السيناريو"، (ماي، 2009): متحصل عليه من:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88_(%D8%AA
(12/10/2016)

[2]- ويكيبيديا، المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

- ✓ كل سيناريو ينبغي أن يتميز بالتناسق بين مكوناته .
- ✓ السيناريو ينبغي أن يكون سهل الفهم بحيث يمكن إحداث أي تعديل للسلوك، ترتيب الأولويات، تسهيل المقارنات واستخلاص النتائج .
- ✓ السيناريو يجب أن لا يكون خيالي بل واقعي معقول ومنطقي في كل نقط من المسار, من الوضع الابتدائي حتى الوضع المستقبلي .
- ✓ السيناريو يجب أن يكون قادر على تحديد نقاط الحرجة في المسار، والقدرة على توقع الأحداث المأساوية التي قد تؤدي إلى انحراف المسار عن اتجاهه المقرر .
- ✓ ينبغي أن يوفر مجموعة واسعة من الخيارات المستقبلية، وتحليلها من خلال تفكير متفتح.

3- عناصر بناءتقنية السيناريو

مما سبق يمكن الإشارة إلى ثلاثة عناصر رئيسية تقوم عليها عملية هيكلة السيناريو وهي:[1]

- ✓ **وصف وضع مستقبلي محتمل:** في هذه الحالة نتحدث عن سيناريو استطلاعي، حيث يبدأ من معطيات واتجاهات عامة, في محاولة لاستكشاف ما يمكن أن ينتج عن الأحداث والتصرفات.ومن ناحية أخرى، قد يمثل وضع مستقبلي مرغوب، في هذه الحالة نتحدث عن سيناريو استهدافي، نقطة بدايته تشمل مجموعة من الأهداف المحددة والتي ينظر إليها كصورة مستقبلية متناسقة.
- ✓ **وصف مسار أو مسارات مستقبلية:** ويُقصد به وصف جدول زمني مزعوم مترتب على ظاهرة معنية، والتي تبدأ من وضع مستقبلي فعلي أو مفترض أو مرغوب فيه. المسار المستقبلي يتشكل من خلال عملية تحليل لسلسلة من الأحداث والتصرفات والتفاعلات التي تنشأ بينهم أو من الآثار المترتبة على ذلك.
- ✓ **الوضع الابتدائي:**وهو نقطة انطلاق أو مجموعة شروط أولية لكل سيناريو. من الأهمية تمييز بين نوعين من العناصر ضمن مجموعة الشروط الأولية للسيناريو: الوقائع والجهات الفاعلة؛ (الوقائع تعني حقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والتأثيرات الخارجية والاتجاهات السائدة، بالإضافة إلى الاتجاهات الجديدة .أما الجهات الفاعلة فهي القوة الأكثر تأثيرا على صنع الأحداث، سواء كفعل أو كرد فعل).

[1]- Michel Godet, "Méthode des Scénarios", ***Futuribles***, (1983): P.P.112.113.

المطلب الثاني: المستقبل الأمني والتنموي لمنطقة الساحل الإفريقي في ظل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي

في محاولتنا لدراسة مستقبل أمن وتنمية دول منطقة الساحل الإفريقي في ظل تطبيق الإتحاد الأوروبي لإستراتجيته الموجهة لهذه البلدان الساحلية الصحراوية، اعتمدنا على تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية انطلاقا من واقع الأمن والتنمية في هذه الرقعة الجغرافية من العالم، إذ لا بد من ارتباط السيناريو بنقطة من الواقع المعاش بدول الساحل الإفريقي وبالتركيز كذلك على دور إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي في هذه البلدان، من خلال كل هذا يمكننا أن نتتبع شكل التحولات التي تؤثر مباشرة على أمن وتنمية دول الساحل الإفريقي وعلى نجاعة وفاعلية إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي الموجهة لساحل الإفريقي وعليه نكون أمام ثلاث سيناريوهات محتملة نستهلها على النحو التالي:

الفرع الأول: سيناريو استمرارية الوضع القائم

يعتبر سيناريو الاستمرارية أو استمرارية الوضع القائم Scenario Tendanciel، سيناريو ذا احتمالات مرتفعة ProbabilitéElevéeكما يضم هذا السيناريو مجموعة من المراحل أو السيناريوهات الضمنية أهمها:

1- سيناريو الركود:Scenario de Stagnation

تعرف خلاله بلدان منطقة الساحل الإفريقي تراجعا في المستوى الأمني والتنموي خلال ربع القرن المقبل QuartDu Siècle Avenir، إذا كان هذا الركود هو الثمن الذي يدفعه جيل Génération من أجل الدفع بالعجلة التنموية والأمنية، ولتطوير مشروع متميز يغطي جميع احتياجات سكان المنطقةويمهد لمستقبل أفضل للأجيال اللاحقة[2]. كما يسمح لإستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي من أن تكون ناجعة وفعالة بصورة مميزة.

2- سيناريو الاستمرارية المتطاولة: Scenario Tendanciel Maximise

وهو السيناريو الذي يمهد لمستقبل عسير Avenir Plus difficileللجيل القادم لشعوب دول الساحل الإفريقي سواء على المستوى الأمني أو التنموي[1]،كما يمكن أن تكون فيه إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي فاعل رئيس في تأزيم الأوضاع الأمنية والتنمية في دول الساحل الإفريقي، ويمكننا تبيين ذلك من خلال ما يلي:

[2] - CILSS – Club du Sahel," Le Sahel face aux future: Dépendance croissante au Transformation Structurelle – ***Etudes Prospective des pays sahéliens 1987-2010*** " , (Juillet 1987): P184.
[1] - Ibid. P.184.

2-1- المتغيرات السياسية

يمكن حصرها في النقاط التالية:

2-1-1- أزمة بناء الدولة الوطنية في دول الساحل الإفريقي

من أهم مظاهرها عدم استقلالية الدولة عن شخص الحاكم، مما يجعل أجهزتها ومؤسساتها في كثير من الأحيان مجرد أدوات في يد النخب الحاكمة، وبعض القوى الاقتصادية والاجتماعية[1].

2-1-2- النخب في دول الساحل الإفريقي

التي قادت الدول الوليدة إلى الاستقلال، وجدت نفسها لعوامل تاريخية معينة أسيرة نتيجة انتماءاتها الإثنية والأيدلوجية، الخلافات الحدودية وتنازع السلطة. وقد زاد من معاناتها سيطرة بعض العسكريين قليلي الخبرة السياسية والإدارية على مقاليد الحكم وجرت عليها ويلات الجوع والمرض والتشرد، حتى إنها هددت وجود بعضها[2].

2-1-3- الفساد السياسي

يعتبر الفساد السياسيDéconfitureميزة تختص بها معظم الدول الإفريقية التي يشكل الساحل جزءا منها، ويتمثل سوء استخدام السلطة واستغلال الوظائف العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة مادية ومعنوية، سواء كانت شخصية أو لفئة معينة، وذلك بمخالفة القانون أو التحايل عليه، وأدى إلى خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم فكان بمثابة الدافع الرئيسي لميلاد العديد من الحركات الإجرامية في المنطقة.

2-1-4- سوء التعددية المجتمعية ومشكلات الأقليات

تعتبر قضية الإثبات والتنوع جوهر ظاهرة التعدد المجتمعيو الثقافيMulticulturalismeفي بلدان الساحل الإفريقي[3]، فهي عبارة عن مزيج من العرقيات، الشيء الذي أورث نوعا من وجود أساليب ظاهر

[1]- عمار جفال،" خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث"، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير علوم سياسية في مقياس: النظم السياسية المقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008/01/14.

[2]- مركز البحوث الإفريقية، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**. (القاهرة:مركز البحوث الإفريقية،2001)، ص.92.

[3]- Karine Bennafla ," La fin des territoires nationaux ?: Etats est commerce frontalier en Afrique Centrale" , ***Politique Africaine*** , N°.73 (Mars 1999): P.27.

السيطرة الجهوية على الحياة المجتمعية التي أدت إلى إخفاق السياسات العامة وظهور البيروقراطية وتفشي المحسوبية[1]،كل هذا ساهم في تفاقم الإصطدامات القبلية ببلدان الساحل الإفريقي.

2-1-5- غياب تنشئة سياسة مجتمعية فعالة بدول الساحل الإفريقي

بسبب عدم وجود قنوات مجتمع مدني فعالة مثل الأحزاب والاتحادات والنقابات القوية والقادرة على نشر مبادئها وأفكارها[2].

2-1-6- غياب الأمن السياسي في دول منطقة الساحل

وهو راجع إلى غياب المشاركة السياسية بسبب انعدام تنشئة سياسية أو عدم فعاليتها، فهناك ضعف المشاركة السياسية بسبب سيطرة الحزب الواحد على أغلب هذه الدول في الحياة السياسية في ظل غياب أحزاب سياسية مجارية له، فجميع دول الساحل كانت تعتمد على نظام الحزب الواحد ماعدا السنغال الذي كانت توجد به تعددية والتي كانت تعتبر شكلية.

من خلال ما سبق يتضح جليا أن ضعف السياسات الوطنية لدول الساحل تلعب دورا كبيرا في إذكاء روح التنازع ,حيث لم تقم النخب المحلية (حكومة- معارضة) بأي جهد من أجل حل الأزمات الداخلية في حين قدمت تنازلات لأطراف خارجية، وبالتُالي ضرب طرفي السلطة (حكومة – معارضة) عن طريق التدخل الأجنبي.

2-2- الأسباب الإقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية أحد أبرز المتغيرات الحساسة نظرا لتأثيراتها على النظام السياسي ككل وأفراد المجتمع بصفة خاصة [3]. وبالنظر لخصوصية اقتصاديات دول الساحل الإفريقي فإنها تبرز هشاشة البناء الاقتصادي لهذه الدول مما جعلها بيئة مناسبة لبروز حركات إجرامية عبر وطنية.

2-2-1- **تعقد الأوضاع الأمنية والتنموية بدول الساحل الإفريقي بفعل الدور الأوروبي**ضمن هذا السيناريو، ستساهم إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية بتعقيد الأوضاع بدول الساحل الإفريقي؛ فمن خلال تفعيل الإتحاد الأوروبي لبرامجه الأمنية سيؤدي الأمر إلى عسكرة المنطقة وهي صورة من صور الاستعمار لدول لبلدان الساحل الإفريقي، هذا

[1]-Alexander Mattelaer et Autres, " Une Stratégie Cohérente de L'UE Pour Le Sahel ",***revue du Parlement Européen***, Belgique, (Mai,2012): p.25.

[2]-عمار جفال، مرجع سابق.

[3]- Muriel Cote, " Résister à la nouvelle course pour la terre: Vers une « écologie politique » de la question de la terre au Sahel ",***Ecologie Politique***, N°.42, (Février.201): P.82.

الاستعمار الجديد سيضعف أمن وتنمية دول المنطقة الساحلية الإفريقية. كما أن الترتيبات الأمنية للإتحاد الأوروبي الهادفة إلى تدريب جيوش دول الساحل الإفريقي قد تساهم مستقبلا وبصورة مباشرة على بروز تيارات متمردة من صفوف الجيوش الساحلية، هذه التيارات ستكون لديها كل الخبرات والمهارات المتطورة في فن القتال والحروب.

كما أن اهتمام وتركيز الإتحاد الأوروبي على التنافسي في الساحل الإفريقي، إذ ستشهد المنطقة مستقبلا دخول فواعل وأطراف جديدة حلبة التكالب، وهذا على حساب الأوضاع الأمنية والتنموية لدول الساحل الإفريقي، كما سيهتم الإتحاد الأوروبي بمصالحه على حساب مصالح بلدان الساحل الإفريقي، ويتجسد هذا من خلال التدخلات العسكرية الفرنسية في مالي والذي تعتبر حل وحيد لضمان مصالح الإتحاد الأوروبي وفرنسا في ظل اشتداد المنافسة الخارجية على الساحل الإفريقي. كما أن التدخلات العسكرية الأوروبية ستؤدي بحدوث كارثة إنسانية واسعة النطاق؛ مع تزايد موجات المهاجرين غير الشرعيين وتزايد خطر التنظيمات الإرهابية والخلايا الإجرامية، هذا سيساهم في حالات التعدي على حقوق الإنسان، في الساحل الإفريقي – خاصة في مالي – وبدوره ستتأزم الأوضاع الأمنية بالمنطقة في الوقت الحالي وفي المستقبل، وسيؤدي الأمر إلى استنزاف الموارد المالية الوطنية لدول الساحل الإفريقي وتوجيهها مباشرة إلى القطاع العسكري ويتم إهمال القطاع التنموي في هذه الدول.

الفرع الثاني: سيناريو تغيير الوضع القائم بدول منطقة الساحل الإفريقي

من أجل تغيير حالة اللاأمنو للاتنمية التي تعيشها بلدان منطقة الساحل الإفريقي يجب أن يكون هناك عمل جماعي وفق مقاربة شاملة تجمع كل الفواعل الداخلية، الإقليمية والدولية. ويكون هذا من خلال التركيز على:

1- دور الدولة في عملية التغيير

يتمثل دور دول الساحل الإفريقي في عملية تغيير الوضع القائم من خلال ما يلي:[1]

- ✓ ضمان أمن الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة.
- ✓ خلق فضاء يمكن من خلاله لمؤسسات المجتمع المدني أن تنشط بكل حرية.
- ✓ إنشاء مراكز أبحاث تهتم بمكافحة جميع التهديدات البيئية خاصة مشكلة التصحر.
- ✓ الدفع بعجلة التنمية ومحاولة الخروج من فك كماشة الديون.

[1]- CILSS- Club de Sahel , Op.cit.P.206.

- ✓ حل النزاعات القبلية بالطرق السلمية.
- ✓ تأمين الإدارة والتسيير الجماعي للأزمات من خلال الوقاية؛ إذ أن المستوى الأول لضمان الأمن المجتمعي يرتكز على خلق أدوات وإستراتيجيات فعالة للإدارة الرشيدة لمختلف الموارد المتواجدة في الساحلالإفريقي[1].

2- دور الفواعل غير الرسمية في عملية التغيير

في الساحل الإفريقي، احتلت التنظيمات غير الحكومية الصدارة ضمن كل التيارات، التي عملت على زعزعة مختلف أشكال الشمولية، كما شاركت هذه التنظيمات في المكافحة من أجل إستقلال الدول الإفريقية من خلال الوسطاء المتمثلين في: التنظيمات النقابية، التجمعات النسائية والجمعيات المهنية[2]. وتتلخص المهام التي يمكن للتنظيمات غير الحكومية أن تقوم بها قصد تغيير الوضع القائم في الفضاء الساحلي الصحراوي من خلال ما يلي:

- ✓ نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الجمهور الساحلي، وعدم حصر جهود التثقيف في المدن الرئيسية والتجمعات السكانية الكبرى والسعي الدائم للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشا في المجتمع.
- ✓ توعية المجتمع بأفراده، وتشكيلاته المحلية وأطره الجماهرية، النقابية والحزبية بضرورة التغيير.
- ✓ نشر مبادئ الفصل بين السلطات الثلاثة وتعزيز مبدأ سيادة لقانون.
- ✓ نشر ثقافة التسامح وقبول الأخر والتعددية السياسة والحزبية.
- ✓ فضح الممارسات غير القانونية داخل مؤسسات الدولة.
- ✓ العمل على مناهضة ثقافة الإقصاء لبعض الإثنيات في الساحل الإفريقي.
- ✓ توعية السكان بالخطر الذي تشكله مشكلة التصحر ونقص الموارد البيئية.

3- تشجيع كل المبادرة الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز علاقة الأمن والتنمية بدول الساحل الإفريقي

[1]- Boureima Alpha Gado, " La gestion et la prévention des crises de subsistance dans les sociétés précoloniales du Sahel: Mythe ou Réalité", Dans: Adame Ba Konaré (éditeur), Petite précis de remise à niveau sur l'histoire Africaine, ***Chiers Libres***, (2008): P.90.

[2]- Thelma Ekiyor, "Le Rôle de la Société Civile dans la Prévention des Conflits: Les expériences Ouest-Africaines ", ***Forum du Désarmement,*** ACCR, N°.4. (2008): P.30.

من أجل خلق مستقبل أفضل في دول الساحل الإفريقي، يتوجب على كل المبادرات والمقاربات سواء كانت إقليمية أو دولية أن تقوم بعملية الربط والتكامل بين الأمن والتنمية؛ فهده العملية التكاملية بينهما تساهم في تفعيل الاستقرار والأمن والتنمية من زواياهم الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى السعي إلى تجسيد الأمن والتنمية السياسية المرتبطان بالتنمية الديمقراطية من خلال بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان في دول منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بالقضاء على كل التهديدات الأمنية كالإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، التي تتطلب تنسيق وتعاون إقليمي ودولي، وذلك قصد خلق توافق عملياتي بين جميع الأطراف المعنية بإنكشافية دول الساحل الإفريقي. كما يتوجب كذلك على هذه المقاربات أن تقدم المساعدات المادية لدول قلب الساحل الإفريقي قصد تعزيز قدراتهم وتمكينهم من التصدي لكل التهديدات العابرة للحدود، إضافة لكل هذا يتوجب على كل المباراة الإقليمية والدولية أن تساهم في العمل الدبلوماسي بجمع التمويلات التي وعدت بها الدول الساحلية الإفريقية، وبعض التجمعات الاقتصادية على غرار الإتحاد الأوروبي قصد مساعدة الدول المعنية بالدفع بالعجلة التنموية بها.

4- دور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في تغيير الوضع القائم بدول الساحل الإفريقي:

ضمن هذا السيناريو يمكن لإستراتيجيةالإتحاد الأوروبي الموجهة لدول الساحل الإفريقي أن تساهم في أمن وتنمية هذه البلدان من خلال ما يلي:

- ✓ يمكن لدول الإتحاد الأوروبي أن تساهم في الدفع بالعجلة التنموية لدول الساحل الإفريقي عن طريق الاستثمارات الموجهة لها، وكذلك المساعدات المالية لحل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي.
- ✓ من خلال الدعم الإيجابي لمجمل المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى حل المشاكل الامنية والتنموية بدول منطقة الساحل الإفريقي.
- ✓ تساهم في القضاء على التهديدات الأمنية التي تشهدها بلدان الساحل الإفريقي من خلال البرامج الأمنية والعسكرية المقدمة.

خلاصة الفصل الرابع

من خلال ما قمنا بعرضه خلال الفصل الأخير من دراستنا هذه تبين لنا أن؛ إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي تتأثر بشكل مباشر بمجمل التحولات الحاصلة على الساحة الدولية وكذلكالإقليمية والتي من أهم مظاهرها التحديات الأمنية والتنموية التي يعمل الإتحادالأوروبي على تجاوزها وذلك من خلال تكييف إستراتيجيته بما يتلاءم ويتماشي مع المستجدات الدولية والإقليمية.

كما استنتجنا أيضا أن للتحولات الإقليمية صدا أمني وتنموي كبير على أمن وتنمية دول منطقة الساحل الإفريقي؛ فكل الأحداث الناتجة من الحراك العربي والتغيرات الأمنية الحاصلة بليبيا ومالي أثرت بصورة مباشرة على أمن واستقرار بلدان الساحل الإفريقي، كما عمل الإتحاد الأوروبي على استغلال الإنكشافية الأمنية إبان هذه التحديات الإقليمية لصالحه وهذا بتفعيل ورقة التدخلات العسكرية الفرنسية بمالي والمقصود منها هو إعادة استرجاع مكانته كقوة استعمارية سابقة في ففنائها الخلفي الإستراتيجي– دول منطقة الساحل الإفريقي.

أما بالنسبة لأفاق ومستقبل أمن وتنمية منطقة الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأوروبية، فتبين لنا أن السيناريو الأول هو الرؤية الأكثر موضوعية ورصانة، فيتوجب على دول الساحل الإفريقي أن تقوم ببناء مقاربات داخلية هادفة إلى إصلاح الأوضاع التنموية وتعزيز الأمن الساحلي، بالاستعانة بالمقاربات الإقليمية الرشيدة كالمقاربة الجزائرية حيث أن أغلبية إن لم نقل كل المقاربات الخارجية الصادرة من القوى الكبرى والموجهة لدول الساحل الإفريقي هدفها الرئيس هو السيطرة على المنطقة واستغلال الثروات الكائنة بها تحت غطاء أمني/ تنموي.

الخاتمة

الخاتمـــــة

من خلال تطرقنا لتحليل موضوع آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، توصل الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات المستحدثة من البحث والتي نستهلها بالنتائج التالية:

- ✓ عرف مفهوم الإستراتيجية والأمن والتنمية تحولات عميقة نتيجة تغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة حيث بعد ما كانت الإستراتيجية والأمن والتنمية تهتم بالدولة الوطنية وكيفية زيادة قوة هذه الأخيرة، ظهرت طروحات جديد تقوم على الإستراتيجيات الشاملة والأمن الإنساني والتنمية المستدامة، حيث أصبحت الفواعل في عصر العولمة وما بعد العولمة تعرف مصادر تهديد جديدة؛ كقضايا البيئة، الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود. الأمر الذي استدعى ضرورة وضع وبلورة إستراتيجيات جديدة قادرة على مواجهة هذا القدر الهائل من التهديدات الأمنية التي تخطت التهديد العسكري وانتقلت إلى تهديد جيوسياسي/ جيوأمني.
- ✓ لا يمكن تقديم تعريف جامع ومانع لمصطلح الإستراتجية، والتنمية بل هناك عدة تعاريف لها تختلف باختلاف المدارس الفكرية والانتماءات لكل جهة.
- ✓ من غير الممكن تجاوز المنطلقات الفكرية الكلاسيكية في دراسة الإستراتيجية والأمن والتنمية، لأن افتراضاتها مازالت تتحكم في العلاقات ما بين الدول وهي المستهدف الرئيس في حالات اللاأمن واللاتنمية، وهي المسئولة عن تبني إستراتيجيات فعالة لتحقيق الأمن والتنمية.
- ✓ تبرز الأهمية الجيوإستراتيجية لدول منطقة الساحل الإفريقي، من خلال موقعها الجغرافي الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا إضافة إلى الثروات الأحفورية الهائلة الكائنة بها.
- ✓ يتوجب تحليل الإنكشافات الأمنية الكائنة بدول الساحل الإفريقي وفق أجندة تحليلية تشتمل العناصر الأتية: طبيعة التهديد، زمن التهديد، مدى إستمرارية وتفاقم التهديد، ودرجة التهديد، قصد وضع إستراتيجيات فعالة تتكاثف فيها جهود الأكاديميين مع مؤسسات صناعة القرار في الدول المعنية .
- ✓ يعمل الإتحاد الأوروبي من خلال إستراتيجيته الأمنية والتنموية الموجهة خصيصا لدول منطقة الساحل الإفريقي على؛ على تعزيز وحماية مصالحه الإستراتيجية خاصة في ظل المنافسة الدولة على بلدان الساحل الإفريقي لما تحتويه من موارد طاقوية.
- ✓ يمكن اعتبار جل الترتيبات الأمنية والتنمية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي ضمن وإستراتيجية لدول الساحل، وكذا تفعيله لورقة الدور الفرنسي حيال الساحل الإفريقي، الصورة الجديدة للإستعمار

الأوروبي للقارة الإفريقية ، فرغم إشراكه لفواعل أخرى ضمن هذه الترتيبات إلا أن الركيزة الأساس لهذه البرامج تبقى أوروبية بحتة.

- ✓ زادت التحولات الدولية والإقليمية وكل ما تحمله في طياتها من أثار وخيمت على درجة إنكشافية دول منطقة الساحل الإفريقي، فهذه البلدان غير القادرة في الأساس على تحمل إنكشافيتها الأمنية والتنموية النابعة من عمقها الإفريقي الداخلي، زادت من درجت ضعفها وهذا ما انعكس على أمن وتنمية شعوب الدول الساحلية الإفريقية.

بناء على هذه النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات قصد رسم خريطة أمنية وتنمية تخفف من حالات اللاأمن واللاإستقرار بدول الساحل الإفريقي وهي كالتالي:

- ✓ يجب تجاوز الطرح المادي في إستراتيجيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في دول منطقة الساحل الإفريقي والتركيز على جوانب أخرى لها، فالمجابهة العسكرية والعقوبات لم تجدي نفعا لأنها تبقى حلول مؤقتة، في حين أنه يتوجب العمل على تفعيل التنمية الفكرية للمجتمعات الساحلية الإفريقية وتأمين الفرد الصحراوي من التطرف وفق مقاربة الأمن الفكري ومقاربة التنمية الفكرية.
- ✓ العمل على توفير الإمكانيات والوسائل اللازمة لدول منطقة الساحل الإفريقي قصد مجابهة كل أنواع التهديدات المنتشرة فيها .
- ✓ ضمان الحد الأدنى من مقومات الأمن الإنساني بدول الساحل الإفريقي، ويتم هذا عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه، وتشجيع الاستثمار في هذه الدول ضمن مقاربة سياسية/اقتصادية ساحلية.
- ✓ تعزيز المبادرات الإقليمية بين مختلف الفواعل المعنية بحفظ السلام والأمن والتنمية بدول منطقة الساحل الإفريقي، والتي من شأنها الحصول على التمويل الكافي لتطبيق وتجسيد المشاريع التنموية في بلدان هذه المنطقة.
- ✓ إشراك تنظيمات المجتمع المدني المحلي والمجتمع المدني العالمي في عمليات الدمقرطة وأمننة دول الساحل الإفريقي، وتقريب شعوب هذه الأخيرة من خلال إبراز الروح الوطنية الإفريقي.
- ✓ العمل على خلق إرادة سياسية واعية تعمل على مراقبة التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، كما تساهل في فض حالات اللاأمن واللاتنمية بدول الساحل الإفريقي بعيدا عن كل التدخلات الأجنبية المصلحية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- إبراهيم ،سعد الدين ، **التنمية في مصر**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1982 .

2- أبن منظور، جمال الدين ، **لسان العرب**، بيروت: لبنان، دار صابر، 2003.

3- أبو عامر ،علاء ، **العلاقات الدولية: الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والإستراتيجية**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2004.

4- أبو عامود ، محمد سعد ، جاب الله عمارة ،محمد ، **العلوم السياسية في إطار الكونية** ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

5- آر يارغر، هاي ، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي:التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، ترـ: رابح محرز علي، ط.01،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.

6- البابا ،طلال ، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، بيروت: دار الطليعة، 1981.

7- البشيري، محمد الأمين ، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم المنية، 2000.

8- الجهني، علي ، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000.

9- الحسن محمد نور ،عثمان ، الكريم المبارك ،ياسر عوض ، **الهجرة عير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008.

10- الحمد، جواد ، **مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999.

11- الدين إبراهيم ، سعد ، **عوامل قيام الثورات العربية**، بيروت: د. د. ن، 2012.

12- الرشيدي، أحمد ، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية** ، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.

13- الزعبي، موسى ، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي**، بيروت: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2001.

14- الشابعي، كمال ، **تحديث العالم الثالث– دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، القاهرة، دار المعارف، 1985.

15- العيسوي ،إبراهيم ، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط2، القاهرة، دار الشروق.

16- الكردي ،محمود ، **التخطيط لتنمية المجتمع: دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان**، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع،1997.

17- الكيالي، عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية**، ج1 ،لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

18- اللمع، هيثم ، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي–فرنسي–انجليزي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

19- الميلي، عمر ، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي: في الأمن العربي، التحديات الراهنة... والتطلعات المستقبلية** ،القاهرة: المركز العربي، 1996.

20- اليازجي، أمل ، عزيز شكري ،محمد ، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، ط.1، دمشق: دار الفكر، 2001 .

21- أيوب، مدحت ، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003.

22- بن عنتر، عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

23- بوزنادة، معمر ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر: د م ج، 1992.

24- بوفور، أندريه ، **مدخل إلى دراسة الإستراتيجية العسكرية**، تر: أكرم وهيثم الأيوبي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970.

25- بيليس، جون ، سميث، ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

26- حاتم، حمد عبد القادر ، **العولمة مالها وما عليها**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2005.

27- حتي يوسف، ناصيف ، **نظرية العلاقات الدولية**، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.

28- حسن كريم،" مفهوم الحكم الصالح"، في: إسماعيل الشطي(محررا)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004 .

29- حسين خلف ،فليح ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، اربد، عالم الكتاب الحديث، 2007.

30- حسين فتح الله، سعد، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

31- دورتي ،جيمس ، بالستغراف، روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، د. ب. ن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

32- رباح، إسحاق محمد ، **قضايا معاصرة: سياسة إستراتيجية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية**، عمان:دار كنوز المعرفة 2009.

33- سموحي فوق العادة، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**، بيروت: 2004.

34- سيد كمل، شريف ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001 .

35- شفيق، منير ، **الإستراتيجية في فن علم الحرب**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشون، 2008.

36- شكري فرحات ،يوسف ، **معجم الطلاب**، لبنان: بيروت: دار الكتاب العلمية، 2001.

37- شوقي، ممدوح ، كامل، مصطفى ، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، مصر، القاهرة:1985.

38- طلعت محمود ،منال ، **التنمية والمجتمع**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

39- عامر، علاء أبو ، **العلاقات الدولية**، الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع 2004.

40- عبد الحي، وليد ، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، الجزائر: دار الشروق، 1994.

41- عبد الحي، وليد ، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002

42- عبد الحي، وليد، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** ،الجزائر: دار الشروق، 1994.

43- عبد الرحمان ،إسماعيل ، عريفات ،موسى ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان، دار وائل للنشر، 1999.

44- عثمان عبد اللطيف ،سوسن ، **التنمية المحلية: أسس – مجالات – تجارب**، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1993.

45- عطية ،فليب ، **أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث**، الكويت: مطابع السياسة، 1992.

46- على إبراهيم ،رمزي ، **اقتصاديات التنمية**، الأردن، مرطز دلتا للطباعة، 1998 .

47- علي محمد ، عباس ، **الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق**، ط 1، العراق: مركز العراق للدراسات، 2014 .

48- عمر الفهري ،حبيب ، **عربي بين حضارتين**، ط.1. نيامي: ددن،2004.

49- غريفتش، مارتن ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ،دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

50- فتحي عيد ،محمد ، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 1999.

51- فيدروفيتش ،كاترين ، **التنمية تجارب وإشكاليات**، القاهرة: دار العالم الثالث، 1993 .

52- ماكنمارا ،روبرت ، **جوهـــر الأمـــن**، تر. يوسف شاهين ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

53- متيكس، هدى ، كمال الأمير، نيلي ، **التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية** ،القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2005.

54- محمد عبد القادر عطية ،عبد القادر ، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.

55- محمد فهمي، عبد القادر **المدخل إلى الإستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

56- محمد والي ،عبد القادر ، **التنمية الاجتماعية**، الاسكندرية، دار المعرفة، 1988.

57- مصطفى عمر، أحمد ، **إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك**, ط.02، د.ب.ن، في سلسلة كتب المستقبل العربي،2004.

58- مطثر صادق ،الداء ، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية**، بنغازي منشورات جامعة قار يونس، 1998.

59- ناي ،جوزيف ، روناهيو ، ون د. ، تر: محمد شريف الطرح، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002.

60- نصر مهنا، محمد ، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

61- نيوف، صلاح. **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008.

62- هارت، ليدل ، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، تر: الهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1967.

63- هويدي، أمين ، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية**، ط01. بيروت: دار الشرق، 1991 .

64- وديع ،محمد عدنان ، **مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1996.

65- وهبان ،أحمد ، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003.

ب- المجلات

1- إبراهيم منصور ،محمد ، " الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا"، ***المستقبل العربي***، العدد.416، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر.2013.

2- إجلال رأفت،"السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ". ***السياسة الدولية***. العدد 145. يوليو 2001 .

3- أحمد رجب، إيمان ، " اللاعبون الجدد: أنماط وادوار الفاعلين غير الدول في المنطقة العربية "، ***السياسة الدولية***، العدد 187، كانون الثاني، 2012.

4- الحسناوي، لحسب ، " التنافس الدولي في إفريقيا...الأهداف والوسائل"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 29، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء2011.

5- السمرائي ، محمد أحمد ،" العولمة السياسية ومخاطرها "، ***أبحاث***، المملكة المغربية، المركز الوطني للتوثيق.

6- الطراح ،علي أحمد ، غسان منيرة حمزة، "الهيمنة الاقتصادية العالمية: التنمية والأمن الإنساني "، ***مجلة العلوم الإنسانية***، العدد. 04، ماي.2003.

7- أمين، جلال ،" العولمة والدولة "، ***المستقبل العربي***، العدد:228، بيروت، شباط.1998.

8- باكير ،على حسين ، "التنافس الدولي على إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، ***مجلة مركز الجزيرة للدراسات***، الدوحة، 2009.

9- برقوق، محند ، " الساحل الإفريق يبين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "، ***العالم الاستراتيجي***، العدد.01.

10- برقوق، محند ، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، ***العالم الإستراتيجي***، العدد 07، الجزائر، نوفمبر 2008.

11- بن عنتر، عبد النور ، " تطور الأمن في العلاقات الدولية"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد.155، أفريل. 2005.

12- بوزغاية ،جمال ، "مفهوم الدفاع"، ***مجلة الجيش***، العدد. 462، الجزائر: مديرية الإعلام والتوجيه، جانفي2002.

13- بوزيد ،عمار ، آيت عميرات، مليكة ، " جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب ". ***مجلة الجيش***، العدد 561،أفريل 2010.

14- ثابت، أحمد ، " الأمن القومي العربي ومتطلباته "، ***المستقبل العربي***، العدد. 196،جويلية 1995.

15- جمعة ،علاء. " قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات ". ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 159، 2005.

16- حسن الشافعي ،بدر ، "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي"، ***السياسة الدولية***،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 191، جانفي 2013.

17- دياب، أحمد ، "الأزمة في مالي وتداعياتها على التطورات في المنطقة العربية"، ***شؤون عربية***، القاهرة،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد.153، ربيع 2013.

18- زياني، صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، ***مجلة المفكر***، العدد 05، ص. 290.

19- صبري عبد القوي ، سامي ، "الطوارق ودولة الأزواد: عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف"، ***ملف الأهرام الإستراتيجي***، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. السنة 18، العدد. 2010، جوان.2012.

20- عبد الحي ، وليد ، "الدراسات المستقبلية: النشأة والتطور والأهمية "، ***مجلة التسامح***، العدد.09، 2009.

21- عبد الرازق جاسم ،خيري . اغناتيوس، ديفيد ، "أفريكوم...مهمة غير مفهومة "، ***الشرق الأوسط***، العدد 10633، جانفي،2008 .

22- عبد العالي، عبد القادر ،"التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي" ، ***المستقبل العربي***، العدد 406، كانون الأول2012.

23- عبد العزيز ،أحمد ، زكريا، جاسم ، الطحان، فراس عبد الجليل ،" العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية"، ***مجلة الإدارة والاقتصاد***، العدد: 68.

24- عبد الله الحربي ، سليمان ، " مفهوم الأمن: مستوياته زصيغه وتهديداته "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد.19، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008.

25- عبد الله الحربي،سليمان ، " مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد19 2008.

26- عبد لله، عبد الخالق، "العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التعامل معها "، ***مجلة عالم الفكر***، المجلد:28، العدد 01،ربيع 1998.

27- عبيد، هناء ، " الحراك الشعبي العربي"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 187، كانون الثاني.2012.

28- عزي ،الأخضر ، غالم، جلطي ، "*قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد*"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، العدد 21، 2005.

29- عقل، زياد ، " الأزمة الليبية: من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي"، ***ملف الأهرام الإستراتيجي***، العدد 196، أفريل 2011.

30- عمرو الفار ،علي. " المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية". ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 149، 2002.

31- لاخر، ولغرام ، " الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، ***أوراق كارنغي***، مؤسسة كارنغي: الشرق الأوسط، سبتمبر 2012.

32- مرايف، هبة فاطمة ، " الاتجار بالبشر...الشكل المعاصر لتجارة الرق "، ***السياسة الدولية***، المجلد 41، العدد 165، . يونيو2006.

33- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، " تأثير الثورات العربية على القضية الفلسطينية "، ***مجلة لمركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجي***، بيروت، أفريل 2012.

34- مقال بدون مؤلف، " الهجوم الإرهابي على مركب الغاز بتيقنتورين: الجزائر تصر على مكافحة الإرهاب بكل حزم"، ***مجلة الجيش***، **العدد** 594، جانفي 2012.

35- مقال من دون مؤلف،"مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر"، ***مجلة الجيش***، العدد 570، جانفي 2011.

36- هلال ، علي الدين ، " الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"، ***مجلة المستقبل العربي***، العدد. 09.سبتمبر 1979.

37- يسين، السيد ، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، ***مجلة مركز دراسات الوحدة العربية***، العدد: 228، شباط،1998.

ت- الملتقيات والأيام الدراسية

1- بوشنافة ، شمسة ،" إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: إستراتيجية من اجل الساحل: الرهانات والقيود"،ورقة بحثية قدمت خلال الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 28/27 فيفري.2013

2- حمدوش، رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية" ،ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008.

3- شلبي، محمد ، " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة "، ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004)، ص.158.

4- علاق، جميلة ، خيرة ويفي، " مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة "، ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول:الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008.

5- منصر، جمال ، " تحولات في مفهوم الأمن...من الأمن الوطني إلى الأمن الإنساني"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول:الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008.

6- ناجي عبد النور، "الأبعاد الغير عسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة الغير القانونية في المغرب العربي"، ورقة بحث قدمت في إطار أعمال ملتقى الجزائر الأمن في المتوسط، الجزائر، قسنطينة، 2008.

ث- أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير

أطروحات الدكتوراه

1- جندلي، عبد الناصر ، " انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005.

2- شمسة بوشنافة، " دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد "، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم اللعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

3- طويل، نسيمة ، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في جنوب شرق آسيا ،" ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة باتنة،قسم العلوم السياسية، .2010.

4- عبد الحق زغدار، " إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009.

5- قريقة ، عبد السلام ، " تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية"، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 2012.

6- لخذاري، منصور ، " إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر: 2006-2011"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم السياسية تخصص: تنظيمات سياسية إدارية، جامعة الجزائر 3، 2013.

7- وناسي، لزهر ، " التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين المثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية- الصين – روسيا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة باتنة.2014.

مذكرات الماجستير

1- بن صايم ،بونوار ، " مصادر التهديدات الخارجية لمنطقة المغرب العربي وآفاقها المستقبلية "، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية، 2003.

2- بوبصلة ،أمينة ، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة الساحل الإفريقي،" مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية تخصص: دراسات إفريقية، جامعة الجزائر3 ، 2013.

3- بوسكين ،سليم ،" تحولات البيئة الدولية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2014/2010"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة.2015.

4- حجار ،عمار ، " السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي: استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، 2002.

5- حموته ،صابر ، " النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا – نيجيريا أنموذجا"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية تخصص حوكمة وتنمية، جامعة باتنة، 2015 .

6- رداف ،طارق ، " الاتحاد الأوربي-من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة "، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002.

7- عمورة ،أعمر ، التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي – مقاربة جيو أمنية –، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر3، 2011.

ج- الجرائد

1- ب. سهيل. "مساعدات غذائية بقيمة 10 ملايين دولار لست دول إفريقية". ***يومية الخبر الجزائرية***، العدد 6015،جوان،2004.

2- ب. كريمة. " توحد جهود دول المنطقة لتأمين حاجيات النازحين: الجزائر والصليب الأحمر ينشئان هيئة لتنسيق المساعدات الإنسانية بالساحل ". ***يومية الفجر***، (17 جوان2012): ص. 04.

3- بن أحمد، محمد ،"إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي"، ***جريدة الخبر اليومي***، 2013.02.05

4- بوخمخم ،عبد النور ، سعيدي، فضيل ، "أسس تنسيقية للمخابرات وبلمحتار اخترق الساحل بالمال والمصاهرة"، ***يومية الخبر***، العدد 518 19. جانفي 2010.

5- بوسلان ،م. "مساهل يعلن عن لقاء بين دول الساحل وشركائها في سبتمبر: الجزائر تدعم الحل السلمي في ليبيا وتلتزم بالقرارات الدولية". ***يومية المساء الجزائرية***، 01 جوان. 2011.

6- ح. سليمان،" الجزائر تقنع مجلس حقوق الإنسان الأممي بفتح نقاش حول دفع الفدية "، ***جريدة الخبر***، العدد 6148، السبت 16 أكتوبر. 2010

7- طواهر ،عزيز. "تحديد مخطط هجوم استعجالي وسريع ضد أي تحرك إرهابي محتمل". ***جريدة صوت الأحرار***، 29 أفريل. 2011

8- مقال بدون مؤلف، "رئيس مالي يناشد المجتمع الدولي تقديم دعم كبير لبلاده"، ***جريدة الرياض***، 2012.03.24

ح- المحاضرات

1- جفال ،عمار ،" خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث"، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير علوم سياسية في مقياس: النظم السياسية المقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008/01/14.

خ- التقارير

1- باكير ،على حسين ، "التنافس الدولي على إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 2009.

2- بوحنية ،قوي ، " استراتيجيه الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي "،**تقرير مركز الجزيرة للدراسات**،2012. .

3- تاج ،مهدي ، " المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي "،**تقرير مركز الجزيرة للدراسات**،2011.

4- الزبير ،يحي ،" الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحروب ومكافحة الإرهاب "، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**،28. نوفمبر. 2012 .

5- عشا ،بلقاسم عثمان ، " رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية"، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، سلسلة أوراق بحثية، 2010..

6- مركز البحوث الإفريقية، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**. لقاهرة:مركز البحوث الإفريقية،2001.

7- مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، " المشكلات التنموية في إفريقيا"،**تقرير مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية**، الدوحة،. مارس 2013

د- مواقع الإنترنيت

1- أبو بكر الزيادي ، صلاح الدين ،" الجغرافيا الإستراتيجية: الجيوستراتيجية"، ***مجلة المسلح***،10 مارس2013، من الرابط :

http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-03-22-50-33 (2014/10/15)

1- إبراهيم كانتي ،مادي ، " إنتقال الحرب الدولية على الإرهاب إلى إفريقيا"، تقارير المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية"، القاهرة،(2014. 08. 10): من الرابط: http: //www. rcssmideast. org/Article/2448/-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-

2- الإتحاد الأوروبي ، " الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، (13. أكتوبر. 2013): من الرابط:

http: //www. alakhbar. info/index/docu/115-2013-10-13-20-05-42. html(12/01/2016)

3- الأمم المتحدة، مجلس الأمن يقرر نشر بعثة حفظ السلام إلى مالي"، ***مركز أنباء الأمم المتحدة***، (2013): مـــــــــــــن الـــــــــــــرابط:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=18476#.V7heUjWrDIU(10/08/2016)

4- العماني ، فاضل ، " الأسباب العشرة للربيع العربي"، ***مجلة الرياض***، العدد.16932، (02، نوفمبر.2014): من الرابط

http://www.alriyadh.com/990393(02/05/2015)

5- براري ،حسين ، " إسرائيل صراعات الإيديولوجي"، ***كراسات إستراتيجية***، العدد.143، سبتمبر. 2004، من الرابط

http://www.acpss.ahram.org.eg.(28/03/2013).

6- كمال، دينا ، " الثقافة تصلح ما أفسدته السياسة: إستراتيجية جدية بين أوروبا وشركائها لمواجهة التعصب "، ***أوراق دبلوماسية***، العدد: 47306، 13. جوان.2016. من الرابط:

http://www.ahram.org.eg/News/191930/43/527073/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-

7- ودكا ،جاكوب ، كوسميس ،سارة ، " الإتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب"، رؤية تركية، ربيع، 2014 من الرابط

http://rouyaturkiyyah.com/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-

8- مختار، أمل ، "التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني"، من الرابط

www.digital.ahram.eg.(03/06/2013)

9- عرفة، خديجة ، " تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا "، من الرابط:

www. islamonline.(20 /01/2012):

10- عارف، نصر ، " في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها "، ص.01. من الرابط:

http://www.wasatia.org/storage/Book3/4.pdf (01/09/2014)

11- حامد إدريس عبد الله ، "الصراع حول المياه الدولية في ضوء القانون والاتفاقيات الدولية دراسة تطبيقية على نهر النيل". (22 فيفري 2012): من الرابط:
(22/02/2014)http: //digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=428474&eid=2280

12- مكي، إياد ، " عام 2011 يودع منطقة الساحل الإفريقي مخلفا جفافا حادا وأوضاعا سياسية وأمنية مضطربة "، (2012): من الرابط:
(11.09.2012)http: //sahelmedias.net/reports/1489--2011----------.html

13- زكور، يونس ، " الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟" ***الحوار المتمدن***، العدد: 1811، (2007 / 1 /30) من الرابط:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

14- عولمي، بسمة ، " جريمة تبيض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها "، ***أصوات الشام***، (2010/05/10)، مـــــــن الـــــــــرابط: http: //aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184 (19/02/2015)

15- علي جهاد، بورعة ،" الجزائر بين توجه استراتجي وعقيدة أمنية – الجزء الأول-"، ***المجلة الإفريقية للعلوم السياسية***: *من الرابط*

http: //bchaib. net/mas/index. php?option=com_content&view=article&id=123: -securite- &catid=9: 2010-12-09-22-52-31 .(2013/10/12) .

16- مراد،" المتمردون الطوارق يلجئون للوساطة الجزائرية لحل الأزمة بمالي"، ***جزايراس***، (15-01-2014): متحصل عليه من:
http: //www. djazairess. com/essalam/31861 (2015/06/11) (2014/11/02)

17- مقال من دون مؤلف، " النفوذ الصيني في إفريقيا. . تهديد كبير لمصالح واشنطن"، ***المجلة***، متحصل من الرابط:
http: //www. siironline. org/alabwab/derasat(01)/302. htm

18- محمد. ب، حسينة. ل، "برنامج – باج- يدخل الخدمة بـ 26 مليون أورو"، ***جريدة المساء***،(17حانفي. 2016). متحصـــل عليـــه مـــن: http: //www. el-massa. com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A8%D8%A7%D8%AC-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-

%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%80-26-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88. html(12/12/2016)

19- جندلي ، عبد الناصر ، " الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في النظام الدولي الجديد"، ص 02. من الرابط:

http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-2010/07.pdf(13/02/2015)

20- حمدان، غسان ،" عن العولمة السياسية وما إليها"، ***مجلة الأوان***، (04 فيفري 2010): من الرابط:

http://www.alawan.org/article6812.html (15/12/2014)

21- مقال بدون مؤلف، " 9 أسباب لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، ***CNBC عربية***، (24. جوان.2016): من

http://www.cnbcarabia.com/?p=310425(02/07/2016)

22- الجزيرة. ***الجزيرة.نت***. من الرابط:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF

23- مقال من دون مؤلف، "أسباب الصراع في مالي وتطوره"، من الرابط

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.htm

24- بنداري ، فريدة ، "مستقبل مالي في ظل أزمة الطوارق والتدخل العسكري"، ***تقارير المركز العراقي– الإفريقي للدراسات الإستراتيجية***، 1306.2016)..، من الرابط:

http://www.ciaes.fr/article/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-(12/08/2016)

25– مقال بدون مؤلف، "حرب أزواد: أمريكا تلعب من وراء الستار...واليورانيوم كلمة السر في الحرب "، ***مجلة الحرية***، (22. يناير.2013): من الرابط:

http://elhourriya.net/arc1/index.php/file/24127-mali.html(2016/08/12)

26- عبد الحليم ، إيمان أحمد ، " حسابات باريس: عوائق التدخل الفرنسي في مالي"، ***السياسة الدولية***، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، (21. يناير.2013): من:(

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2907.aspx2016/08/12)

27- أنوه، فريدهوم ا، " التدخل الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة "، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (14. فيفـــــــــــــــــــــــــــــــــــــري.2013): مـــن الـــرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html/ (25/04/2015)

28- مقال بدون مؤلف، " قصف لشمال مالي تمهيدا لقوة إفريقية "، الجزيرة.نت، (2013): من الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/international/2013/1/13/%D9%82%D8%B5%D9%81- (2016/09/11)

29- تادلي مارو ، مهاري ،" بعثة الدم الدولي لمالي: التدخل العسكري أولا والسياسي ثانيا"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (04.مارس.2013): من الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/20133410503616483.html (13/09/2016)

30- إ.ف. ب. " وصول الرهائن الفرنسيين إلى باريس"، ***إيلاف***، (20.أفريل.2013): من الرابط:
http://elaph.com/Web/news/2013/4/806845.html(13/09/2016)

31- شليغم ،عبير ، " التدخل الفرنسي في مالي بين الأسباب والتداعيات"، ***أخبار العالم***، (08.ديسمبر.2014): من الرابط:
http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haberYazdir&ArticleID=86681&tip

32- بنجامين نيكلز، " مالي والتداعيات الإقليمية"، ***أوراق كارنغي***، (06.06.2013): من الرابط:
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52019&lang=ar (06/09/2014)

33- مقال بدون مؤلف، " منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية "، (29.أوت.2014): من الرابط:
https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9

34- ويكيبيديا، " تعريف السيناريو"، (ماي، 2009): متحصل عليه من:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88_(%D8%AA (12/10/2016)

35- زقاغ ،عادل ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"، من اللرابط
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html (19/07/2014).

36- زقاغ ،عادل ، " تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولا "، من الرابط

http://www.geocities.com/adelzegaagh/recom/html (27/12/2014)

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

أ- المراجع باللغة الفرنسية

A. Les Dictionnaires :

1- **Le Petit La Rousse**(France: Edition Larousse, 2001), P..928.

2- Rey A , Rey- Debove ,J ,**Le Petit Robert** ,(Paris: 1987), P.1867.

3- Smoude , Marie Claude ,**Dictionnaire des relations internationales** , (Paris: Dalloz, 2003), P. 473.

B. Les Livres ;

1- Battistella, Drio, **Théories des Relations Internationales,** Paris: Presse de Sciences Politiques, 2006.

2- Bauer, Alain, Soullez, Christophe, **Les Politiques Publiques de Sécurité**,1er Edition, Paris: Que sais-je, Presse Universitaire de France., Aout 2011.

3- Boahen Adu ,"**Histoire générale de l'Afrique: L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935"**. Paris, édition Unesco , 2000.

4- Borgis ,Claude , "De Nouvelles Modalités D'Aide Militaire Française Indirecte: Vers Une « Africanisations » De La Sécurité" , Dans: Pierre Pascallon (éditeur), **La Politique de Sécurité de la France en Afrique**, Paris: Edition L'harmattan, 2004.

5- Cesoni , Maria Luisa, **Criminalité organisé: Des représentations sociales aux définitions juridiques**, Bruxelles: Georg librairie de l'université.2004.

6- Chocquet ,Christian, **Terrorisme et Crime Organisée**, Paris: L'Harmattan, 2003.

7- Dasque ,Jean Michel, **Géopolitique du Crime Internationale**. Paris: Ellipses Edition Marketing, 2008.

8- Davide ,Charles Philippe. Roche ,J.J, **Théorie de la sécurité,** Paris: Montchrestien, 2002.

9- Degarges ,Philippe –Moreau ,**Problèmes stratégique contemporain** , Paris: Hachette , 1992 .

10- EURORECAMP – AMANIA AFRICA ", (2008-2010): ***UE- PES***. (Juillet. 2009): P. 02.

11- Giri ,Jacques, **le sahel au XXIème: un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliennes**,Paris: Karthala,1989.
12- Krause, Keith, C Williams , Michael, " From strategy security", In: **Critical security studies: concepts and case** ,UK.UCL Press, 1997.
13- Labrousse ,Alain , Koutouzis ,Michel, **Géopolitique du trafique de drogues**, Paris: Economica , 1996.
14- Raufer, Xavier ,Quére ,Stéphane ,**Le Crime Organisé**, 2ème Édition , (Paris: Presses Universitaire de France 2001.
15- Roches, Jean-Jacques,**Théories des relations internationales**, Paris:Montechrestin ,2004.
16- Rogers, Everett , Burdeg, Rabel , **Social change in rural societies**, New York, Megraw hill company, 1973.
17- Saint-Martin, Yves Jean, **Le Sénégal sous le second empire,** Paris: Les éditons Karthala, 1989.
18- Salla Diop , Doudou,"La Nouvelle coopération France-Afrique en matière de Sécurité ", Dans: Pierre Pascallon (éditeur), **La Politique de Sécurité de la France en Afrique**, Paris: Edition L'harmattan,2004.
19- Sarkozy, Nicolas,**Défonce et sécurité nationale: Le livre blond** , (Paris: La Documentation Française , Juin 2008). P. 74.
20- Struy de Swielande , Tanguy, **La Chine et les grandes puissances en Afrique: Une approche géostratégique et géoéconomique**. Belgique: Presse universitaire de Louvain.2010.
21- Viau, Hélén, **L(Re) Conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique: quelques piste de réflexions sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale** , Montréal: Centre d'étude des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000.
22- Willett ,Susan, **L'économie de la sécurité dans le monde en développement**, Genève: Palais des Nations Unies: Forum Unidir, 2002.

C. Les Revues

1- Aboud , Roukia, Traduction de: Yannick Chevalier-Delanoue, "Perspectives économiques régionales: Afrique Sub-Saharienne", ***Etudes économiques et financières***, 9. Avril. 2009.
2- Abramovicit, Pierre, "Activisme militaire de Washington en Afrique",***Le Monde Diplomatique***, N°.11376, Juillet 2004.
3- Adam,Bernard, "Mali: L'intervention militaire Française à la reconstruction de l'état", ***Les Rapports du GRIPS***, 2013.
4- Adjovi, Roland ,"La Politique Africaine de La France ", ***Annuaire Français des Relations Internationales. AFRI***, N°02, 2001

5- Alpha Gado, Boureima, " La gestion et la prévention des crises de subsistance dans les sociétés précoloniales du Sahel: Mythe ou Réalité", Dans: Adame Ba Konaré (éditeur), Petite précis de remise à niveau sur l'histoire Africaine, ***Chiers Libres***, 2008.

6- Ammour , Laurence Aïda ," Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest", Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel , ***Cahier du CEREM***, N°13, Paris, Décembre 2009.

7- Ammour, Laurance Aide, " les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ***", SeguridadDefensa en et Mediterranea (SEDMED),*** Barcelona, Octubre 2010.

8- Anderson, Malcon, "Les frontières: Un débat contemporain", ***Culture et Conflits*** , N°.26-27. Automne 1997.

9- Aquastat," Niger: géographie, climat et population ", ***L'immigration en Afrique en chiffres- enquête Aquastat***, 2005.

10- Assanvo, William, "Réflexions sur la stratégie sur la stratégie européenne de sécurité et de développement au Sahel". ***Notes D'Ovida***, N°. 05. Octobre. 2001

11- Bal,Marie. Valentin, Laura," La stratégie de puissance de la chine en Afrique " ,***L'ESSEC*** , BDC base de connaissances, Juin 2008.

12- Balzac, Thierry, "Qu'est ce que la sécurité nationale", ***Revues International***, N°.52, Paris, Hiver 2004.

13- Banque de France, "Les grandes étapes de la crise financière", ***Documents et Débats***. N°.03. 2010

14- Bauchard, Denis, "Bilan du printemps Arabe", ***La géopolitique du printemps Arabe*** , Bruxelles, IHEDN , 03. Juillet.2014.

15- Bear, Anne, "Pas assez d'eau pour tous ",***Revue International des Sciences Sociale***s, N°.148,Paris, Juin 1996.

16- Bennafla, Karine ," La fin des territoires nationaux ?: Etats est commerce frontalier en Afrique Centrale" , ***Politique Africaine*** , N°.73 .Mars 1999.

17- Bessire, Dominique, Chatelin, Céline, Onnée, Stéphane, "Qu'est-ce qu'une Bonne Gouvernance", ***HAL***, 06. Décembre. 2010.

18- Boniface, Pascal," La géopolitique: qu'est –ce que la géopolitique ", ***IRIS***, Paris , 2011.

19- Bossard, Laurent," Un Atlas du Sahara-Sahel: Géographie, Economie et Insécurité", Dans: ***Cahiers de L'Afrique de L'Ouest, ED: OCDE***, 2014.

20- Bourgeot , André, "Sahara De Tous Les Enjeux", ***Hérodote***, N°.142, Mars 2011.

21- Bourgeot , André. "Sahara de tous les enjeux", ***Hérodote***, N°. 142, 2011.

22- Boussard, Laurent, "Le complexe Sécurité et développement: Défis régionaux",***EOU Secrétariat club du Sahel***, N°.06. Septembre.2012.
23- Boyer ,Marcel, "La crise économique et ses conséquences sur l'emploi",***Les Cahiers de L'Institut économique de Montréal*** , Canada, Institut d'études économiques de Montréal, Décembre 2009..
24- Bravin, Héléne ,"La Question Touarègue: Première Partie*", **Tribune*** , N°. 420, Janvier 2012.
25- Bruno, Colson, "La culture stratégique américaine",.***Economica***, Paris , 1993.
26- Caritas, " Contraintes liées à la fragilité de L'Etat", ***Caritas***, Octobre. 2014.
27- Caussieu ,Alain," Crise de Darfour: Indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la Chine en Afrique" ,Dans: Christian Harbulot (éditeur), ***Ecole de guerre économique***, Décembre 2007 .
28- Center for Security Studies, "Sécurité et Développement: Entre gouvernance et concurrence ",***CSS ETH Zurich,*** N°.40. Septembre.2008.
29- Centr for security studies (CCS), "L'Importance stratégique croissante de l'Afrique ", ***Politique de sécurité Analyses du CSS***, N°.38, 2008.
30- Chaigneau , Pascal, "La Politique Militaire de la France en Afrique***", Politique Etrangère***,Vol. 50, N°. 1, 1985.
31- Charles Philippe David, Benessaiech, Afef,"La paix par l'intégration: théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité ",***Revue Etudes internationales***, N°.02 , 1997.
32- Chauvancy ,François, "L'Assistance Militaire Opérationnelle à une Force Armée Etrangère "***,Doctrines Tactique*** , N°. 23,Paris, Centre interarmées de Concepts de doctrines et d'expérimentations (CICDE), Décembre, 2011.
33- CICDE, "Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Pais",**Concept Interarmées**, N°. 179, 22. Septembre. 2011.
34- CILSS – Club du Sahel," Le Sahel face aux future: Dépendance croissante au Transformation Structurelle – ***Etudes Prospective des pays sahéliens 1987-2010*** " , Juillet 1987.
35- Cilss ,"Le Réchauffement Climatique Menace Le Sahel", ***Morija***, N°.243, Septembre 2009.
36– Club de Sahel et de l'Afrique de l'ouest, " Existe-t-il des guerres justes ? ", ***Le monde diplomatique***. N°.38, Mai-Juin2009.
37- Club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest",La zone écologique fragile des pays du Sahel", ***Atlas de l'intégration régionale: Série environnement***, Avril 2006.
38- Colson, Bruno, " La Culture Stratégique Française ",***Stratégique***. N°.53, 1992.
39- Commission européenne – Fiche d'information," Un fonds fiduciaire d'urgence de l'union européenne pour l'Afrique", ***Velleta***, 12. Novembre. 2015

40- Conze, Albrecht," EUCAP forme des formateurs pour pérenniser son impact au Mali" ; ***Journal d'information de la mission EUCAP SAHEL-MALI***, N°. 02. Mai. 2016.

41- Cote , Muriel, " Résister à la nouvelle course pour la terre: Vers une « écologie politique » de la question de la terre au Sahel ",***Ecologie Politique***, N°.42, Février.2001.

42- Cuttier, Martine,"Les ressorts structurels de la crise au Sahel", ***ResMilitaris***,Vol.03. N°.02. 2003.

43- Deltombe, Thomas , Benoit Orval, "Quand la françafrique passe au privé " , ***Recherches internationales***, N°85, Janvier-Mars 2009.

44- Demble, Youssouf, "Cartographie des zones socio-rurales du Burkinafaso" ,***Faowater*** , Juillet-Septembre 2010.

45- Deycard, Frédéric, " Le Niger entre deux feux: La nouvelle rébellion touarègue face à Niamey ", ***Politique Africaine,*** N°.108, 4/2007.

46- Dumont, Gérard-François ,"La géopolitique des population du Sahel", Dans: La Sécurité du Sahara et du Sahel. ***Cahier du CREM***, N°.13, Paris, Décembre 2009.

47- Dumont,Gérard-François, "Géopolitique et populations du Tchad ", Dans: Michel Korinman (Éditeur), ***Outre-Terre: Pourquoi on meurt au Darfour***, N°.20, Mars 2007.

48- Ekiyor, Thelma, "Le Rôle de la Société Civile dans la Prévention des Conflits: Les expériences Ouest-Africaines ", ***Forum du Désarmement,*** ACCR, N°.4. 2008.

49- EU –External Action, " PSDC: Mission civile: EUCAP Sahel - Mali ", Juin 2016.

50- Evrard Diakité, Mado, "Pauvreté et vulnérabilité en Afrique de l'Ouest: quelles évolutions ? ", Grain de sel: La Revue d'inter-réseaux, N°.59.62. Juillet 2012 , Juin 2013.

51- Faria, Fernanda ,"La gestion des crises en Afrique subsaharienne: Le rôle de L'UE", ***OccasionalPaper*** , N°. 55, Novembre 2004.

52- Fenouche, Messaoud, , Touati lotfi , Benhadj Karima, sous la direction de Boukara, Houcine, " Le Terrorisme et ses liens avec le trafique de drogue en Afrique Subsaharienne "***, Etudes stratégiques***, Institut Espagnol d'Etudes stratégiques,2012.

53- Gaye , Magaye, "Faut-il repenser la notion de développement économique et sociale ? le nouveau concept de développement recentre sut l'humain",***GMC: études-conseils recherche de financement recouvrement de créances***,2014.

54- Godet, Michel, "Méthode des Scénarios", ***Futuribles***, 1983.

55- H. Zoubir, Yahy.,"Les Etats Unis et L'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération ", Dans: L'Algérie face aux crises, ***Maghreb-Machrek*** , N°. 200, Paris, Eté 2009.

56- H. Zoubir, Yahya," Les Etats-Unis et le Maghreb Central: Un intérêt croissant ", Dans: Abdi Nouredine (Editeur) , ***Algérie, Maghreb, Méditerranée***, Paris: Institut de monde Arabe ,2006.

57- Hardy, Ferdaous Bouhlel, "Crises Touarègues au Niger et au Mali", ***IFRI*** , Programme Afrique Subsaharienne, Janvier 2008.

58- Heinrigs, Philipe , "Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel: Perspectives politiques ", ***Secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest***, Paris. 2010.

59- Hugon , Philippe, " La France et l'Afrique: vers une nouvelle équation stratégique ?" , Dans: Jean Dufourcq (éditeur),Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, ***Cahiers de l'IRSEM***,2012.

60- Ikhlef, Abdecelem , " Le Sahel défaillant: Arc de tous les risques",***Géo Stratégie Horizon***, ALGER, Mars 2010.

61- Jaurés Jean , " AQMI: Un Problème Régionale",***Les Notes D'Orion***, L'Observatoire De La Défonce, N°.04, Janvier 2011.

62- Kanaté, Dialla ,"Situation au Nord-Mali: Une tentative de compréhension des pistes de solutions", Dans: Mamadou Lamine Doumbia (Éditeur), ***Cahier spécial: La crise du mali: Recueil de contributions***, Décembre 2012.

63- Kevien R .Cox, Rohit Negi, "L'Etat et la question du développent en Afrique Subsaharienne", ***L'Espace Politique***, N°.07, Janvier 2009.

64- Marmuse ,Christian , "Politique générale intelligence –modèles et choix stratégique" , ***Economica*** , Paris , 1999.

65- Masson, Michel, "Les groupes islamistes se réclamant D'Al-Qaida au Maghreb et au Nord de L'Afrique ", ***Confluences Méditerranée***, N°.76, Janvier 2011.

66– Mathey ,Jean- Marie:"Comprendre la stratégie" ,***Ecomonica***: Paris: 1995.

67- Mattelaer , Alexander " Une Stratégie Cohérente de L'UE Pour Le Sahel " ,***revue du Parlement Européen***, Belgique, Mai,2012.

68- Mezouaghi, Mihoub," Algérie: Une trajectoire de puissance régionale incertaine", ***L'actuelles de L'Ifri*** ,

69- Milburn, M., "Les chars préhistoriques du Sahara: Sur quelques inscriptions énigmatiques des confins Nigéro-Fezzanis", ***le Saharien***, 1984.

70- Nantel, Bernard , " La vulnérabilité du Sahel",Dans: la sécurité du Sahara et du sahel, ***Cahier du CREM***, N°.13, Paris, Décembre 2009.

71- Newby, John, "Eaux vivantes préserver la source de la vie: Des faits sue l'eau en Afrique ", ***WWF***, Pays –Bas,Juillet 2002.

72- Niquet ,Valérie,"La stratégie africaine de la Chine",***Revue des Revues***, sélection de janvier 2007, (Publication initiale dans Politique étrangère, 2ème semestre 2006.

73- Ouattra , Ladji Karamoko, " Les frontières en Afrique: Héritage du passé coloniale , Enjeu actuel ", ***Thinking Africa: Note de recherche***, N°.11. Juillet 2014..

74- Parlement Européen , " Sahel: Stratégie de L'UE pour la sécurité et le développement" , ***Briefing*** , Mai.2016.

75- Poirier, Lucien ,"Stratégie Théorique" , ***Economica***, Paris, 1987.

76- Poncet, Y.Veline, Poncet, Jean Yves Poncet , Bernus, Edmond, " Le Sahel oublié ". ***Tiers Monde***. N°.134. 1993.

77- Pouillaude, Agnès, " La Bonne Gouvernance: Dernière né des modèles de développement – Aperçu de la Maurétanie", ***Document de travail***. N°. 37. 2010.

78- Ral , Noémie, "La Stratégie Américaine dans la corne de l'Afrique après le 11 Septembre: Incohérences et Controverses" ,***Point de Mire***, CEPES, Vol.08. N°.08, 05.Novembre. 2007.

79- Renaud ,Jean et Goldmann , Gustave, " Les répercussions du 11 septembre 2001 sur l'établissement économique des nouveaux immigrants au Canada et au Québec ", ***Recherches sociographiques***, vol. 46, N°.02, 2005.

80- Retaillé ,Dénis, Walther, Olivier, " Guerre au Sahara-Sahel: La Reconversion des Savoirs Nomades ",***L'Information Géographique***, vol.75, N°.03, Mars.2011.

81- Rodier, Alain,"Afrique de l'Ouest: vulnérabilités et facteurs d'insécurité ", Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, ***Cahiers de l'IRSEM***,N°.08. 2011. .

82- Romuald, Olliero. Quantinet Benjamin, Vulnérabilité: Une notion d'avenir, ***ENSM.SE***.2004.

83- Rotfeld , Adam D. ,"L'UE a-t-elle besoin de la PESD ? " ,***Politique Etrangère***,N°. 02. 2004.

84- Roussel , Stéphane ," La recherche sur la culture stratégique: Quelques pistes de réflexion", ***Diplomatie*** , N°.29, Novembre- Décembre 2007.

85- S. A. "Pour le renforcement du dialogue et de la coopération entre le G5 Sahel et L'UE ", ***Feuille de Route***, Premier bilan semestriel et perspective 2016/2017, 20. Novembre. 2015.

86- Scheele, Judith, "Circulations marchandes au Sahara: Entre licite et Illicite ", ***Hérodote***, N°142, Mars 2011.

87- Schmitz, Jean, "L'islam en Afrique de l'Ouest: les méridiens et les parallèles",***Autrepart***, N°.16.2000.

88- Sourde, Roland, "L'Union et L'Afrique Subsaharienne: Quel partenariat " ,***Occasional Parer***, N°. 58. Mai. 2005.

89- Sur, Serge, "Sur les États défaillants", ***Commentaire*** ,N°. 112, Hiver 2005-2006.

90- Taj, Mahdi,"Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'ouest et au Sahel", Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, ***Cahiers de l'IRSEM***,N°08. 2011.

91- Taje, Mehdi, " Les enjeux sécuritaires dans le Sahel Africain: Grille d'analyse", ***Tribune Libre,*** N°.08, Centre Français de recherche sur le renseignement. CF2R, Juin 2010.

92- Taje, Mehdi, "l'importance stratégique du Sahel", Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel, ***Cahier du CEREM*** , N°.13, Paris, Décembre, 2009.

93- Taje, Mehdi, "La sécurité du Sahara et du Sahel: L'importance stratégique du Sahel" , Paris***, Cahier du CEREM*** , N°.13, Décembre 2009.

94- Taje, Mehdi, "Les clés d'une analyse géopolitique de Sahel Africain". ***Diplomatie***, N°.38, Juin 2009.

95- Taje, Mehdi," Les Enjeux Sécuritaires Dans Le Sahel Africain: Grille D'analyse ", ***Tribune Libre***, N°.08, Centre Français de Recherche sur le renseignement .CF2R, Juin 2010.

96- Taje, Mehdi, "Sécurité est stabilité dans le sahel Africain ",***Occasionnel Paper*** ,Collège de Défonce de l'OTAN, VDC,Rome, 19 Décembre 2006 .

97- Taylor, Mark, "Security, Development and Economies of Conflict: Problems and Responses", ,***FafoAis***, Oslo, 2003..

98- TERRIEN, Olivier ," Les 36 stratagèmes de la guerre électronique " ,***Stratagème,*** N°.24,Paris, 9 Avril 2013.

99- Tisseron , Antonin," Lutte contre le terrorisme dans le Sahara: La militarisation commesolution ? ",***Recherches internationales ,*** N°.97, Octobre –Décembre, 2013.

100- Tisseron ,Antonin, "Enchevêtrement géopolitiques contre le Terrorisme dans le Sahara ",***Hérodote***, N°.142, 3ème trimestre.2011.

101- Tollotin, Sandrine, "Fin de l'empire français", ***Croissance***, N°.412, Février1998.

102- Traversac, Anne-Sophie, "L'union européenne et la lutte contre le terrorisme ", ***CREC***, Paris, 2015.

103- Trémolières, Marie , "Sécurité et variable environnementales: Débat et analyse des liens au Sahel" , ***Secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest***, Paris. 2010.

104- Tribalat , M. ,"Immigration" , ***Cahiers français***, N.291. Mai - Juin 1999.

105- Viltard, Yves, "Qui a peur de la Chine ?", ***Collections Etudes***,Paris, Observatoire Européen de Sécurité, Mars, 2012 .

106- Wolton ,Dominique, " Mondialisation, Diversité Culturelle ,Démocratie ", ***Synergies Brésil***, N°.Spécial 01. 2010.

107- " 4ème Sommet UE- Afrique ", ***Feuille de Route 2014/ 2017***. Bruxelles. 2014.

D. Les thèses.

1- Danisova, Povla,"La politique de Sécurité et de défonce de la République Tchèque ", Mémoire de Master en Administration Publique, Ecole nationale D'Administration Française, Février2007.

2- Bessaa, Abdelhamid, "La Présence Militaire Française en Afrique Subsaharienne **"**, Alger: Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences politique, Université d'Alger, 2010

3- Zaccai, Edwin ," Qu'est ce que le développement durable ", Cycle de conférences Rio le développement durable 10ans après, Cité des sciences: Paris: 2010.

E. Les Rapports :

1- Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique, "Développements économiques et sociaux récents et Perspectives 2010 en Afrique de l'Ouest sur les conditions économiques et sociales en Afrique de l'Ouest ",***Rapport sur les conditions économiques et sociales en Afrique de l'Ouest***, 2010.

2- Conseil de L'Union Européenne, "Le partenariat stratégique Afrique –UE: une stratégie commune Afrique –UE ". Lisbonne, Décembre 2007.

3- Conseil National de Population du Burkina-Faso, " Politique nationale de population du Burkina-Faso", ***Rapport du Ministère de L'Économie et des Financesdu Burkina-Faso***, Décembre 2000.

4- Coulibaly, Massa, Anne Hatløy ," Les questions religieuses et ethniques au sud du Mali" , ***Rapport Fafo*** N°.06. 2015.

5- Dufau, Jean-Pierre , ***Rapport fait: AU NOM DE LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES SUR LE PROJET DE LOI*** N° 73: Autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de la défenseentre le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire « PROCÉDURE ACCÉLÉRÉE » , Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale Française , Paris: Assemblée National Français , N°343. 7. Novembre 2012.

6- EU –External Action, "Common Security and Defence Policy: Mission civile EUCAP SAHEL NIGER". 2016.

7- European Union External Action Service, "Strategy for Security and Development in the Sahel", 2014. .

8- Henri Plagnol et Ioncle, François, " La situation sécuritaire dans les pays de la zone Sahélienne ", ***Rapport D'information,*** France, 06 mars 2012.

9- Institut Goree , "Système de conflit et enjeux sécuritaire en Afrique de l'ouest ", ***Rapport –Dakar-,***2012.

10- L'UE, Fiche d'information," L'union européenne et le Sahel ", Bruxelles, 14. Mars. 2013.
11- Luis Michel, "Stratégie de L'union européenne pour L'Afrique", ***Rapport de la Commission européenne***, Luxembourg. 2006.
12- Ministère Français de l'écologie et du développement durable, " Historique du développement durable "; ***Rapport du Sommet mondiale sur le Développement durable à Johannesburg***: 2002.
13- Mobilisation de la recherché Européenne pour les Politiques de Développement, "Vaincre la fragilité en Afrique: Une nouvelle approche Européenne ", **Rapport Européen sur le développement**, 2009.
14- Oumaro, Ahmed ,Rouscoua Boulacar, " Bilan et analyse des aspects hydro-environnementaux, écologiques et socio-économique du bassin du fleuve Niger au Niger ", ***Rapport du Ministère des ressources en eux,***
15- Plagnol, Henri, Loncele, Francois, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne ",**Rapport d'information déposé en application de L'Article N°.145 du règlement par la commission des Affaires Etrangère Françaises**. L'Assemblée nationale Français. N°.4431, 6 mars 2012. .
16- ***programme des nations unis pour le développement - Niger: fonds pour l'environnement mondiale: PROJET: FEM PDF6B - RAF99G41/A/1G/50*** , 2011.
17- Simon ,Luis, Mattelaer, Alexander, Hadfield, Amelia. "Une stratégie cohérent de l'UE pour le Sahel".***Rapport de la Direction générale des politique externes de l'union européenne***. Bruxelles. Mai 2012.
18- UE –Action extérieure, " Politique de sécurité et de défense commune: Mission de formation de L'UE au Mali (UETM- Mali)", Mars. 2016.
19- United States Département of State.Bureau of Democracy, HumanRights and Labor ," Rapport 2013 sur la libérté de religion dans le monde: Niger ", ***Rapport 2013 sur la liberté de religion dans le monde: Niger***, 2013.
20- Vaillancourt, Jérôme ," Evolution conceptuelle du développement durable ", ***Rapport de recherche: Regroupement national des Conseils Régionaux de l'environnement du Québec (RNCREQ)).*** 2éme Édition. Québec.

F. Les Journaux

1- Berkouk,M'hand," Le Sahel de toutes les menaces**", *Elmoudjahid***, N°. 14190, 30. Avril. 2011.
2- Rodier, Alain," Au Sahel, une coopération internationale engageant les pays concernés est indispensable mais difficile à mettre en œuvre", ***El Watan***, N°. 6029, Lundi. 23. Août .

G. Les séminaires

1- Bernard , Antoine,"Quelques réflexions fondées sur l'expérience de la Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme", Dans: La Bonne Gouvernance: Objet et condition du financement. ***Acte de la table rond préparatoire***. N°. 03. 2011.

H. Les sites internet

1- Le Dico des Définitions, "Définition de stratégie".(16.Mai.2014): Disponible sur:

2- **http://lesdefinitions.fr/strategie**(27/02/2014).

3- Toung, Mao Tsé ,"La Stratégie de la guerre révolutionnaire en Chine". Disponible sur:https://www.amazon.fr/Mao-Ts%C3%A9-Toung-Strat%C3%A9gie-guerre-r%C3%A9volutionnaire-Chine/dp/B0017XI06K

4- Alexandre Del Valle, "De la stratégie à la géopolitique, quelques éléments d'une approche pluridisciplinaire", ***Stratégique*** , (2010). Disponible sur:

5- http://www.strategicsinternational.com/f3strategigeopo.htm

6- TherryBalzacque, " La sécurité: Définition, Secteurs et Niveaux D'Analyse",Article disponible sur:

7- www.popus.urlg.ac.bc/document.php?=216(12/12/2015).

8- Sabina Alkire, "Conceptual framework from human security", In:

9- www.humansecurit−ehs.org/doc/fame.htm.

10- Union européenne Action extérieure , " L'Unioneuropéennedans le monde ",***Rapport du service européen pour l'actionextérieure***, Brussels, Disponiblesur:

11- http://eeas.europa.eu/around/index_fr.htm

12- Nabile.M. "Afrique, Cartes, Mali, RegionsSahel: Cartes du Sahel ", ***The briefing.Info***, (21. Avril. 2015): Disponible sur: http: //thebriefing.info/cartes-du-sahel/

13- Stéphane Joahny, "60.000 Français au Sahel et autant de cibles",***Le Journal du Dimanche***, (20. Janvier.2013): Disponible sur:

14- http: //www.lejdd.fr/International/Afrique/Actualite/60-000-Francais-au-Sahel-et-autant-de-cibles-587082

15- Sahel: Pour une approche globale.(12. Aoute 2016): Disponible sur:

16- http: //www.senat.fr/rap/r12-720/r12-7208.htm

17- "Le Sahara par les cartes un espace riche, parcouru et convoité".**(**31 Mai 2015): Disponible sur:

18- http: //la-story.over-blog.com/2015/05/le-sahara-par-les-cartes.html

19- OCDE/BAfD ," Perspectives économiques en Afrique: Tchad ", (2002). P.318. Disponible sur:

20- http: //www.oecd.org/fr/pays/tchad/1824129.pdf

21- Le Sahel un terreau propice au développement de la criminalité, (12 Novembre 2010).

22- Disponible sur: http: //goodmorningafrika.blogspot.com/2010/11/le-sahel-un-terreau-propice-au.html

23- Daniel cartier," Cartographie de la diversité ethnique au Sahel ", ***Encyclopédie universelle***,
24- (25.01.2014): Disponible sur: www.encyclopedie-universelle.com
25- Ministère des Affaires Étrangères et de la coopération régionale du Burkina-faso, " Populations et groupes ethniques du Burkina faso",(2014). Disponible sur:
26- http: //www.mae.gov.bf/population %20ethnie.html
27- Asalo maida "le Burkina faso: Entrez dans le monde de vote filleul ", ***Compassion***, (2014): P 01. Disponible sur: https: //www.compassion.ch/fileadmin/compassion-ch/dokument/Werden_Sie_Pate/Burkina %20Faso_FR.pdf
28- Tony Léon , Traduction de: Mathieu Bédard, " L'état de la démocratie libérale en Afrique ", ***www.Un monde libre.org***. P.10. Disponible sur:
29- http: //www.audace-afrique.net/attachments/301_Tony %20Leon- %20Etat %20de %20la %20democratie %20liberale %20en %20afrique.pdf(
30- Annette Paquot, "Les causes du Terrorisme", ***Le Devoir – Liberté de penser*** , (09 Juin 2006): Disponible sur: http: //www.ledevoir.com/non-classe/111171/les-causes-du-terrorisme
31- "La revanche amère des Touarègues ", ***Herodote*** ,(06 Avril 2012): Disponible sur:
32- https: //www.herodote.net/Cartes/carte_touaregs.jpg
33- S.E.K, "Terrorisme, causes, genèse, objectif et traitement", ***Leaders***, (05.01.2014). Disponible sur:
34- http: //www.leaders.com.tn/article/12961-terrorisme-causes-genese-objectifs-et-traitement
35- Thomas Hofnung, "Un Arc de crise jihadiste", ***Libération***, (22septembre 2013), Disponible sur: http: //www.liberation.fr/planete/2013/09/22/un-arc-de-crise-jihadiste_933903
36- Sékou Chérif Diallo," Le Sahel entre deux feux Djihadistes ",***Afrique Sociologie – Décryptage sociopolitique***, (14 Mars 2016). Disponible sur: https: //afriquesociologie.com/2016/03/14/le-sahel-entre-deux-feux-djihadistes/
37- Nations Unies, " Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants". P.02. Disponible sur: http: //www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/ProtocolTraffickingInPersons_fr.pdf
38- " Immigration et crime organisé: Le rapport choc qui accable ",***Breizh-Info***,(Juillet 2015). Disponible sur: http: //www.breizh-info.com/2015/09/08/30671/immigration-et-crime-organise-le-rapport-choc-qui-accable
39- Hubert Ledoux, " Trafics de drogues et fragilité des Etats ",La revue de presse, (13 octobre 2012). Disponible sur: https:

//revuedepressecorens.wordpress.com/2012/10/13/trafics-de-drogues-et-fragilite-des-etats/

40- Mahdi Taj. " Rôle des puissances étrangères en Afrique et au Sahel ", ***La géopolitique sur le Net***, (21 juin 2010): Disponible sur:

41- http: //www.realpolitik.tv/2010/07/cartographie-du-role-des-puissances-etrangeres-en-afrique-de-louest-et-au-sahel/

42- Association Pollens, "La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique ?",**(**5. Novembre. 2003): Disponible sur:

43- http: //www. eleves. ens. fr/pollens/seminaire/seances/afrique/index. htm. bk

44- Gaspard-Hubert LonsiKoko, "L'empreinte africaine de Français Mitterrand ", ***Une dynamique nouvelle***.

45- (13 Janvier 2016). Disponible sur:

46- http: //www. alwihdainfo. com/lonsikoko/L-empreinte-africaine-de-Francois-Mitterrand_a48. html

47- Malek Merouani," Le gazoduc transsaharien coûtera plus de 12 milliards de dollars ", ***EL Djadel*** , (24 Février 2009): Disponible sur:

48- http: //www. lemidi-dz. com/index. php?operation=voir_article&id_article=evenement%40art11%402009-02-24

49- Carole Doueiry Verne, " Ethique et Transparence: Les Deux piliers d'une Bonne Gouvernance ", P. P. 01. 02. Disponible sur:

50- http: //www. fgm. usj. edu. lb/pdf/a32008. pdf

51- Conseil de L'Europe, "Les 12 principes de bonne gouvernance au niveau local et outils de mise en œuvre ", (12/03/2014): Disponible sur:

52- http: //www. coe. int/t/dgap/localdemocracy/Strategy_Innovation/12principles_fr. asp

53- Martin Ziguele, "La fragilité des états Africains…", (Intervention de S. E. M. le Premier ministre Martin Ziguele au 14ème Forum de Bamako Face au constat partagé d'instabilité et de fragilité d'un grand nombre d'Etats africains: Que faire pour construire des Etats plusrobustes ? , Forum de Bamako. (14. Mars. 2014). Disponible sur: http: //www. forumdebamako. com/la-fragilite-des-etats-africains/

54- Tanguy Berthemet, "Comment l'Aqmi a pris place dans le désert malien",***le figaro,*** **(**22. Septembre. 2010) ,Disponible sur:

55- http: //www. lefigaro. fr/international/2010/09/22/01003-20100922ARTFIG00669-comment-l-aqmi-a-pris-place-dans-le-desert-malien. php

56- Groupe de la Banque Africaine de Développement, "Proposition visant la création d'une unité d'appui au NEPAD". P. 03. Disponible sur:

57- http: //www. afdb. org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/NEPAD_-

_Proposition_visant_%C3%A0_la_cr%C3%A9ation_de_l_Unit%C3%A9_du_NEPAD. PDF

58- "L'Union Européenne et le Sahel",***Fiche d'information***. Bruxelles,(16. janvier. 2013). P. 02. Disponible sur:

59- http: //www. consilium. europa. eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803. pdf

60- Stratégie européenne de sécurité,"Une Europe sure dans un monde meilleur", Bruxelles, (Décembre. 2003): P. 06. Disponible sur:

61- http: //www. consilium. europa. eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR. pdf

62- Rapport du service Européen pour l'action extérieure, "Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel ", (2014). P. 05. Disponible sur:

63- https: //eeas. europa. eu/delegations/mali/documents/strategie_sahelue_fr. pdf

64- Jules Duval, "Les Colonies et la Politique coloniale de la France" **, *France: Arthus Bertrand***, (1864). Disponible sur:

65- http: //www. manioc. org/patrimon/FRA11039

66- " La France face à la décolonisation de 1945 à 1962 ". Article disponible sur:

67- http: //www. cndp. fr/crdp-reims/cinquieme/decolonisation. htm

68- "50 ans d'indépendances en Afrique subsaharienne: Regards croisés ", Article disponible sur:

69- http: //www. ritimo. org/article654. html

70- France-Soir, "Sarkozy-Kadhafi: Les révélations de Mediapart ". Article disponible sur: http: //www. francesoir. fr/actualite/politique/revelations-mediapart-sarkozy-doit-s-expliquer-pour-le-camp-hollande-217449. html

71- L'Express, " Etat des lieux des bases militaires françaises en Afrique ", Disponible sur:

72- http: //www. lexpress. fr/actualite/monde/afrique/etat-des-lieux-des-bases-militaires-francaises-enafrique_835100. html.

73- David Mbouopda, "La mentalité française à travers la coopération France-Afrique*",**Revue mondiale des francophonies***. Disponible sur: http: //mondesfrancophones. com/espaces/afriques/la-mentalite-francaise-a-travers-la-cooperation-france-afrique/

74- Demba Moussa Dembélé, "Le franc CFA en sursis " ,***Le Monde Diplomatique***,(Juillet 2010). Article Disponible sur:

75- http: //www. monde-diplomatique. fr/2010/07/DEMBELE/19360

76- "Le franc CFA: Un outil de contrôle politique et économique sur les pays africains de la zone franc ". Article disponible sur:

77- http: //survie. org/francafrique/colonialisme/article/le-franc-cfa-un-outil-de-controle

78- Philippe Henry Dacoury-Tabley, "Comprendre les mécanismes monétaires de la zone Franc CFA: Les principes de la coopération monétaire entre la France et les pays de la Zone Franc CFA" ,***LeTemps***, (24. 01. 2011). Article disponible sur:

79- http: //news. abidjan. net/h/388506. html

80- Marc Olivier, "De quoi Daech est –il le nom?: Zoom d'actualité ",***RITIMO***, (14.01.2016): Disponible sur:

81- http://www.ritimo.org/De-quoi-DAECH-est-il-le-nom

-82 De quoi Daech est –il le nom?: Les médias, théâtre "Mehdi Merabetène, , Effeuillage, (13. Novembre.2015): "d'opération d'une guerre des mots Disponible sur:

83- http://effeuillage-la-revue.fr/portfolio-item/de-quoi-daech-est-il-le-nom/

84- "La guerre au Mali en 2012". Disponible sur:

85- http://la-story.over-blog.com/2015/05/le-sahara-par-les-cartes.html

86- Tirthankar Chanda. "Les Grandes Dates de la crise Malienne ", ***RFI –Afrique***, (23.07.2013): Disponible sur

87- http://www.rfi.fr/afrique/20130719-mali-presidentielle-dates-chronologie-crise

88- Christophe Boisbouvier, Malika Groga-Bada, "Coup d'État au Mali: le jour où ATT a été renversé ",*Jeune Afrique,* (30. Mars.2012): Disponible sur:

89- http://www.jeuneafrique.com/142284/politique/coup-d-tat-au-mali-le-jour-o-att-a-t-renvers/

90- TV5Monde, " Coup d'état militaire au Mali ",***TV5Monde-Info***, (20.04.2012): Disponible sur:

91- http://information.tv5monde.com/afrique/coup-d-etat-militaire-au-mali-6863

92- Thierry Oberlé," Mali: Le président renversé par un coup d'état militaire ***", Le Figaro***, (22.03.2012): Disponible sur:

93- http://www.lefigaro.fr/international/2012/03/22/01003-20120322ARTFIG00511-mali-le-president-renverse-par-un-coup-d-etat-militaire.php

94- AlainFogueTedom, "Le commandement militaire américain pour l'Afrique (AFRICOM): Un élément du projet géostratégique américain en Afrique ", (2011): Disponible sur:

95- http://www.cahiers.cerium.ca/IMG/protege/form1/Art._AFRICOM_1_.doc.(11/08/2016)

96- Mehdi Taj, " La menace terroriste au Maghreb et au Sahel ", Realpolitik, (01.Décembre.2008): Disponible sur:http://www.realpolitik.tv/2008/12/la-menace-terroriste-au-maghreb-et-au-sahel/

97- " Al- Qaida in Maghreb". (2012): In:

98- http://www.wikiwand.com/de/Al-Qaida_im_Maghreb

99- Alain FogueTedom, "AFRICOM: Le commandement militaire américain pour l'Afrique" ,***La Revue Géopolitique***, Paris, Diploweb, (21 Novembre 2011 (.Disponible sur:

100- http://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html

101- Arif Abdoulaye Moustapha, "150 millions de Dollars pour la construction du pôle économique de Djarmaya,". Article Disponible sur:

102- http://tchad24.unblog.fr/2010/12/28/tchad-150-millions-de-dollars-pour-la-construction-du-pole-economique-de-djarmaya/

103- Sébastian SEIBT, " Le difficile bilan économique du 11 Septembre ", ***France 24***. Disponible sur:

104- http://www.france24.com/fr/20110909-bilan-11-septembre-2001-economie-impact-polemique-stiglitz-world-trade-center-attentat-terrorisme

105- Amalia Dida, " Brexit: Les marchés africains se préparent avant la tempête ", ***Afrique News Info***, (25 juin 2016):Disponible sur:

106- https://afriquenewsinfo.net/2016/06/25/brexit-les-marches-africains-se-preparent-avant-la-tempete/

107- Benjamin Polle , Mark Anderson, " Brexit: quelles conséquences pour l'Afrique ? ", ***Jeune Afrique*** , (24 juin 2016): Disponible sur:

108- http://www.jeuneafrique.com/336432/politique/brexit-consequences-afrique/

109- B.S. Diarra,"Géopolitique: Quelles conséquences du «Brexit» pour le Mali !",(25/07/2016 (: Disponible sur:http://mali-web.org/crise-malienne/geopolitique-quelles-consequences-du-brexit-pour-le-mali

" Daech sera la première puissance militaire non-étatique opérationnelle au -110
,La cause du Peuple , (13 mars 2015): "Maghreb et en Afrique en 2016
Disponible sur:

111- http://numidia-liberum.blogspot.com/2015/03/daech-sera-la-premiere-puissance.html

112- Aldous Huxley, " La mécanique Daech " , (05/08/2016). Disponible sur:

113- http://lamecaniquedaech.blogspot.com/

114- AFP. "Mali: Attentat suicide et affrontements entre soldats Maliens", ***L'Observatoire***, (Février. 2013): In:

115- http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20130209.OBS8356/mali-attentat-suicide-et-affrontements-entre-soldats-maliens.html

116- AFP, "Mali: combats meurtriers dans Tombouctou au lendemain d'un attentat suicide ",***Le Monde Afrique***, (31.03.2013):In:

117- http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/03/31/mali-tirs-nourris-a-tombouctou-au-lendemain-d-un-attentat-suicide_3151051_3212.html

ب- المراجع باللغة الإنجليزية

A. Books

1- Alvin Toffler, **Future Shock**, Random House, N.Y, 1970.

2- Booth, Ken, Smith, Steve, **International relations theory today**, Great Britain: Cambridge University Press, 1995.

3- Ghebali, Victor Yves, Saverwein, Brigitte, **European Security in 1990: Challenges And Perspectives** .Genève: Unidir, 1995.

4- H.Mittelman, Othman, James,Norani, **Strategy transcended global instability and strategic crisis** , New York: Rout ledge 2004.

5- Krause, Keith Michael. C. Williams, " From strategy security", In: **Critical security studies: concepts and case** .UK.UCL Press, 1997.

6- Rogers, Everett , Burdeg, Rabel , **Social change in rural societies**, New York, Megraw hill company, 1973.

B. Reviews

1- Bilgin, Pinard, "Critical theory", In: Paul D.Williams (editor) ,***Security studies: An introduction,*** New York: Routledge, 2008.

2- GTZ Drugs and Development Programme,"Drugs and Conflict", ***Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit(GTZ) GmbH***, German ,Technical Cooperation, (September 2003): P.12.

3- Held mDة "Democracy and Global order: From modern state to cosmopolitan Governance". ***Polity Press.*** Cambridge, 1995.

4- Rosenau, James," Globalization and governance: Blesk for solution", ***International Politics and Society,***03.2003.

5- Sanchez Emilio de Diaz , Rojas, " The Sahel: An Narchetypal Conflict ", In: ***Geopolitical of Conflicts 2012***, Spanish Institute For Strategic Studies , February 2013.

6- Taylor, Mark, "Security, Development and Economies of Conflict: Problems and Responses", ,***FafoAis***, Oslo, 2003.

7- Yonah Alexander,"The international Centre For Terrorism Studies (ICTS) " ,***Special Update Report Terrorism in North, West and Central Africa: From 9/11 to Arab Spring***, January 2012.

C. Links

1- AmadouSy," Falling Oil prices and tne consequences for Sub- Saharan Africa ", ***Brookings: Africa in focus***, (23 December 2014): In: http://www.brookings.edu/blogs/africa-in-focus/posts/2014/12/23-oil-prices-exports-africa-sy

2- Robert D. Kaplan, "The new Arab word order ", ***Foreign Policy***, (28.January.2011): In

3- http://foreignpolicy.com/2011/01/28/the-new-arab-world-order-2/

4- Marc Lynch,"Political Science and New Arabic Public Sphere ",***Foreign Policy***, (12. June. 2012): In:

5- http://foreignpolicy.com/2012/06/12/political-science-and-the-new-arab-public-sphere/

6- Jon.C.Ogg, "5 Reasons oil prices aren't rising ", ***USA Today***,(26. October,2014): IN:

7- http://www.usatoday.com/story/money/business/2014/10/26/reasons-oil-not-rising/17840917/

فهرس المحتويات

فهرس الجداول – الأشكال- الخرائط.

1- الجداول:

جدول رقم 01. مؤشرات ونسب الفشل التنموي لدول قلب منطقة الساحل الإفريقي.....95.

جدول رقم 02: المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي وإستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل.....ص173.

جدول رقم 02: يوضح المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي وإستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل.....ص173

2- الأشكال:

شكل رقم 01: التركيبة الهرمية للإستراتيجية.....ص22.

شكل رقم 02: العلاقة الترابطية بين التنمية المستدامة والبعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للتنمية.....ص58.

شكل رقم 3: يوضح محاور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....ص171

شكل رقم 3: يوضح مؤسسات العولمة الاقتصادية.....ص200.

الشكل 4: ميزانية دول جنوب الصحراء للبترول في فترة 2015/2014.....ص242.

3- الخرائط:

خريطة رقم 01: دول منطقة الساحل الإفريقي.....ص73.

خريطة رقم02: دول قلب منطقة الساحل الإفريقي.....ص75.

خريطة رقم03: الموارد الطاقوية الكائنة بدول منطقة الساحل الإفريقي.....ص76.

خريطة رقم 04؛ مسالك أنابيب الغاز من الساحل الإفريقي عبر الجزائر نحو شمال المتوسط.....ص77.

خريطة رقم05؛ الموارد الأولية بدول منطقة الساحل الإفريقي.....ص.78.

خريطة رقم 06؛ الموارد المائية بدول منطقة الساحل الإفريقي.....ص79.

خريطة رقم07؛ نسب الكثافة السكانية لدول قلب منطقة الساحل الإفريقي.....ص81.

خريطة رقم: 8 توضح خطوط الانقسام والتعدد الإثني بدول الساحل الإفريقي.....ص85.

خريطة رقم 9: توضح أماكن تواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.....ص98.

خريطة رقم 10: توضح الحركات الإرهابية الرئيسة في دول منطقة الساحل الإفريقي.....ص107.

خريطة رقم 11: توضح مناطق تنفيذ العمليات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي.....ص108.

خريطة رقم12: توضح خطوط نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....ص117.

خريطة رقم 13: توضح أنواع المخدرات وممرات تهريبها في منطقة الساحل الإفريقي.....ص121.

خريطة رقم 14: توضح معابر المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا مرورا بدول المغرب العربي.....ص126.

خريطة رقم 15:تبين مناطق الصراع في مالي.....ص222.

خريطة رقم 16: توضح أماكن التركيز العملياتي لمبادرة بان الساحل.....ص228.

خريطة رقم17توضح: الدول المشاركة في مبادرة بان الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.....ص230.

الخريطة رقم 18: توضح أماكن تأثير تنظيم داعش في ليبيا.....ص247.

خريطة رقم 19: توضح الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي.....ص252.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.

الإهداء.

مقدمـــــة.....1-7.

الفصل الأول: تأصيل معاريفي متعدد المستويات لمفاهيم الدراسة.....9.

المبحث الأول: إيتيمولوجيا الإستراتيجية: من الجذور العسكرية إلى تعدد الوسائل والأهداف.....10

المطلب الأول: ضبط إيتيمو - أنطولوجي للإستراتيجية وفق المنطلقات الفكرية التقليدية والحديثة.....10.

الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية لغة واصطلاحا 10

المطلب الثاني: التقاطعات الإيتيمولوجية لمصطلح الإستراتيجية.....

الفرع الأول: الإستراتيجية والتكتيك.....17

الفرع الثاني الإستراتيجية والدبلوماسية.....17

الفرع الثالث: الإستراتيجية والجيواستراتيجية.....18

الفرع الرابع: الإستراتيجية والتخطيط.....19

المطلب الثالث: منطق الإستراتيجية: نحو تفكيك معرفي للأطر العامة للإستراتيجية وهرمية تركيبتها

الفرع الأول: الأطر العامة الإستراتيجية.....21

الفرع الثاني: هرمية تركيب الإستراتيجية.....21

المبحث الثاني: نحو تعايش معرفي للأمن والتنمية

الفرع الأول: مفهوم الأمن: بين عمودية المستويات وأفقية الأبعاد.....24

المطلب الأول: مفهمة الأمن: بين تعدد المستويات وتنوع الأبعاد

الفرع الأول: تعريف التنمية لغة واصطلاحا

الفـــــــرع الثـــــــاني: المفـــــــاهيم المتداخلـــــــة مـــــــع مفهـــــــوم التنمية.....51

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية وأبعادها.....52

الفرع الرابع: أبعاد التنمية.....54

الفرع الخامس: جدلية الأمن والتنمية.....58

المطلب الثاني: التنمية: مقاربة مفاهمية

المبحث الثالث: عدسات مقرابية لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي.....61

المطلب الأول: الثقافة الإستراتيجية الأوروبية كأساس مرجعي فكري لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي....61

الفرع الأول: الثقافة الإستراتيجية كمصطلح متعدد الأوجه.....61

الفرع الثاني: المرجعية العملياتية لتطور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي: من الحلف الأطلسي إلى هوية أمنية مشتركة.....63

الفرع الثالث: الأمن والتنمية كبرديغمات رئيسة في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.....64

المطلب الثاني: المضامين العامة لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة.....65

خلاصة الفصل الأول.....67

الفصل الثاني: الساحل الإفريقي بين الريادة الجيوسياسية والإنكشافية الأمنية.....69

المبحث الأول: الساحل الإفريقي كمنطقة رائدة على المستوى الجيوسياسي.....70

المطلب الأول: بانوراما جيوإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.....72

الفرع الأول: تحديد مفهوم وحدود منطقة الساحل الإفريقي.....72

الفرع الثاني: المكانة الإستراتيجية لدول منطقة الساحل الإفريقي.....75

الفرع الثالث: جيوسياسة شعوب دول منطقة الساحل الإفريقي.....80

المطلب الثاني: عدسات مجهرية للأوضاع الداخلية بمنطقة الساحل الإفريقي 88

الفرع الأول: الأوضاع البيئية في منطقة الساحل الإفريقي.....88

الفرع الثاني: الأوضاع السياسية في دول منطقة الساحل الإفريقي.....91

الفرع الثالث: الأوضاع التنموية في منطقة الساحل الإفريقي.....94

الفرع الرابع: الوضع الأمني في دول منطقة الساحل الإفريقي.....95

المبحث الثاني: بانوراما جيوأمنية للتهديدات والمخاطر الكامنة في منطقة الساحل الإفريقي.....99

المطلب الأول: التنظيمات الّإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.....99

الفرع الأول: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في المفهوم والأبعاد.....99
الفرع الثاني: واقع التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي.....104

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....108
الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة.....109
الفرع الثاني: علاقة الجريمة المنظمة بالإرهاب.....111
الفرع الثالث: صور ومظاهر الجريمة المنظمة.....112
الفرع الرابع: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....114
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالاتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي.....123
الفرع الأول: مفهوم مصطلح المهاجرين غير الشرعيين.....123
الفرع الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية.....123
الفرع الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية المتعلقة بالاتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي.....124
المبحث الثالث: لعبة القوى الدولية والإقليمية على منطقة الساحل الإفريقي.....128
المطلب الأول: السياقات العامة المفعلة لظاهرة التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.....128
المطلب الثاني: نحو ترتيب للقوى التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي: من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة....129
الفرع الأول: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كقوى صلبة في منطقة الساحل الإفريقي.....129
المطلب الثالث: تنافس القوى الخارجة الأخرى على منطقة الساحل الإفريقي.....132
الفرع الأول: الدور الروسي..... 132
الفرع الثاني: الدور الإيراني..... 132
الفرع الثالث: الدور الإسرائيلي.....132

الفرع الرابع: الدور الأوروبي.....133

خلاصة الفصل الثاني..... 134

الفصل الثالث: مضامين إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.....136

المبحث الأول: محددات وسياقات إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي....137

المطلب الأول: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الإستراتيجي الأوروبي.....137

الفرع الأول: المحدد الكولونيالي.....137

الفرع الثاني: المحدد الجيوإستراتيجي.....138

الفرع الثالث: المحدد الأمني.....138

الفرع الرابع: المحدد التنافسي.....139

المطلب الثاني: السياقات العامة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي....140

الفرع الأول : السياق الاقتصادي: الساحل الإفريقي كمنطقة مريضة بالنسبة للإتحاد الأوروبي.....140

الفرع الثاني: السياق السياسي: واقع الحكم الراشد في دول منطقة الساحل الإفريقي.....142

الفرع الثالث: السياق الأمني: إنكشافية الساحل الإفريقي: بين تعدد الفواعل وتنوع المشاكل.....151

المطلب الثاني: مضمون إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....170

الفرع أول : محاور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....170

المبحث الثاني: طرق وآليات تنفيذ إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.....172

المطلب الأول: الميكانيزم التنموي: الإتحاد الأوروبي كقوة تنموية/ إقتصادية في الساحل الإفريقي.....172

المطلب الثاني: الميكانيزم الأمني: الإتحاد الأوروبي كقوة عسكرية / إنغماسية في الساحل الإفريقي.....175

الفرع الأول: مهمة الإتحاد الأوروبي لتكوين الجيش المالي: Mission UETM.....176

الفرع الثاني: المهمة المدنية للإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي: عملية EUCAP SAHEL-NIGER.....176

الفرع الثالث: المهمة المدنية للإتحاد الأوروبي في الساحل: عملية EUCAP SAHEL-Mali.....177

الفـرع الرابـع: دورالإتحـاد الأوروبـي في مكافحـة الهجـرة غيـر شـرعية وتسـيير الحـدود في السـاحل الإفريقي.....178

المطلب الثالث: الميكانيزم السياسي: الإتحاد الأوروبي كقوة دبلوماسية في الساحل الإفريقي.....191

الفـرع الأول: دور إسـتراتيجية الإتحـاد الأوروبـي للأمـن والتنميـة في تعزيـز المقاربـات الوطنيـة في دول الساحل..191.....

الفـرع الثـاني: دور إسـتراتيجية الإتحـاد الأوروبـي للأمـن والتنميـة في تعزيـز المقاربـات الإقليميـة في دول الساحل.....192

المبحث الثالث: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي- من منظور القطب الفرنسي.....186

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات الفرنسية الإفريقية.....186

الفرع الأول: مرحلة الاستعمار.....186

الفرع الثاني: مرحلة تصفية الاستعمار.....186

الفرع الثالث: مرحلة التعاون.....187

المطلب الثاني: أبعاد الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.....188

الفرع الأول: البعد الاقتصادي 188

الفرع الثاني: البعد السياسي.....189

الفرع الثالث: البعد الإستراتيجي والدبلوماسي.....189

الفرع الرابع: البعد الثقافي 189

المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية الفرنسية حيال منطقة الساحل الإفريقي.....190

الفرع الأول: برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام Programme RECAMP.....190

الفرع الثاني: المساعدة العسكرية التقنية: Assistance Militaire Technique.....192

الفرع الثالث: برنامجEeuroRecamp.....194

خلاصة الفصل الثالث.....196

الفصل الرابع: مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية تجاه الساحل الإفريقي.....198

المبحث الأول: تأثير التحولات الدولية والإقليمية على منطقة الساحل الإفريقي.....199

المطلب الأول: التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على منطقة الساحل.....199

الفرع الأول: تأثير موجات العولمة.....199

الفرع الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 202

الفرع الثالث: الأزمات المالية الدولية.....204

الفرع الرابع: ظهور واستفحال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).....207

الفرع الخامس: خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: (البريكست).....209

المطلب الثاني: تأثير التحولات الإقليمية.....212

الفرع الأول: الحراك الشعبي العربي.....212

الفرع الثاني: الأزمة الليبية.....215

الفرع الثالث: أزمة مالي.....217

الفرع الرابع: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.....225

المبحث الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي حيال أزمات الساحل أم أزمة استراتجيات غير ناجعة....223

الفرع الأول: انعكاسات العولمة على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي.....223

الفرع الثاني: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على دول منطقة الساحل الإفريقي.....240

الفرع الثالث: تداعيات الأزمات المالية الدولية على أمن منطقة الساحل الإفريقي.....242

الفرع الرابع: تداعيات "البريكست " على أمن دول الساحل الإفريقي.....244

المطلب الأول: تداعيات التحولات الدولية الراهنة على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي.....245

الفرع الأول: تداعيات الحراك الشعبي العربي على دول منطقة الساحل الإفريقي.....245

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على دول منطقة الساحل الإفريقي.....246

الفرع الثالث: تداعيات أزمة مالي على دول منطقة الساحل الإفريقي.....247

الفرع الرابع: تداعيات التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.....259

المطلب الثاني: تداعيات التحديات الإقليمية الراهنة على أمن دول منطقة الساحل الإفريقي.....261

الفرع الأول: عسكرة منطقة الساحل الإفريقي.....261

الفرع الثاني: تقوية المؤسسات العسكرية الأوروبية.....262

الفرع الثالث: تهميش وإزاحة الدور الجزائري.....262

المبحث الثالث: مستقبل دول الساحل الإفريقي في ظل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية.....264

المطلب الأول: الدراسات المستقبلية: دراسة في المفهوم 264

الفرع الأول: مفهوم الدراسات المستقبلية وأهميتها.....264

الفرع الثاني: مراحل تطور الدراسات المستقبلية.....267

الفرع الثالث: تقنية " السيناريو " في الدراسات المستقبلية 270

المطلب الثاني: المستقبل الأمني والتنموي لمنطقة الساحل الإفريقي في ظل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي.....273

الفرع الأول: سيناريو استمرارية الوضع القائم.....273

الفرع الثاني: سيناريو تغيير الوضع القائم بدول منطقة الساحل الإفريقي.....276

خلاصة الفصل الرابع.....279

الخاتمـــــــة. 281

قائمة المراجع.....284

فهرس الجداول والأشكال.....316.

فهرس المحتويات.....318.

ملخص الدراسة:

تعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي من أهم البلدان التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة توترا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية، كنشاط الجماعات الإرهابية و الخلايا الإجرامية المنظمة وتفاقم موجات المهاجرين غير الشرعيين، وتزداد هذه الحالة تعقيدا في ظل غياب الظروف التنموية الملائمة. هذا الواقع جعل العديد من القوى الفاعلة في النظام الدولي تحول أنظارها نحو هذه المنطقة المنسية لفترة طويلة من الزمن، حيث أصبحت هذه الدول تعرف نشاطا واضحا وكبيرا للقوى الخارجية وعلى رأسها للإتحاد الأوروبي على غرار السنوات الماضية ، ورغم أن الغاية من هذا الأخير كان بمبررات أمنية وتنموية إلا أنه يخفي في جوهره مطامع مصلحية بالدرجة الأولى خاصة في ظل التنافس الدولي على دول منطقة الساحل الإفريقي. تمحور هذا البحث حول إشكالية رئيسة مفادها؛ إلى أي مدى يمكن لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي إقرار السلام المتساند في ظل القيود الدولية والإقليمية ؟ .

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ، اهتم الفصل الأول بتوضيح الغموض الدائر عن مفاهيم البحث، أما الفصل الثاني فاهتم بدراسة الجوانب الجوسياسية لدول الساحل الإفريقي بالتعريج عن أهم الإنكشافات الأمنية التي تعرفها هذه البلدان. لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الثالث التي قمنا من خلاله بتوضيح مضامين وأسس إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي. لنصل في الأخير إلى الفصل الرابع من البحث الذي تطرق للمستقبل الأمني والتنموي لدول الساحل الإفريقي وكذا لآفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية الموجه لدول هذه المنطقة.

أما بالنسبة لأهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث؛ تبين لنا أن إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي عبارة عن الصورة الجديدة للاستعمار الأوروبي للدول الإفريقي . فكل الترتيبات الأمنية والتنموية التي تضمنتها هذه الإستراتيجية تحمل في طياتها مضامين مصلحية بحتة. يحاول من خلاله الإتحاد الأوروبي من زيادة هيمنته وتعزيز نفوذه في بلدان الساحل الإفريقي في ظل تنافس القوى الخارجية على الساحل الإفريقي.

Résumé :

Les états de la région du sahel africain sont considérés parmi les pays les plus importants vu la recrudescence des tensions à cause d'un ensemble de menaces sécuritaires nous citons l'exemple des activités des groupes terroristes et également à cause des cellules criminelles organisées, nous citons en outre l'immigration clandestine illégale qui a atteint son paroxysme et cette situation ne fait qu'empirer à cause de l'absence des conditions de développement correspondantes. Cette réalité si amère a contraint plusieurs forces qui ont de l'effet envers l'ordre mondial à réorienter leur regard pour axer leur attention vers cette région oubliée si longtemps et ce qui a permis le droit d'ingérence des puissance étrangères notamment ceux de l'union européenne (U E) de par leurs activités dans la région précitée et ce, durant plusieurs années et que ces dernières avaient prétexté cette ingérence pour des raisons sécuritaires et de développement mais il y a des motifs sous-jacents (cachés) inhérents aux propres intérêts de ces puissances étrangères et de premier degré notamment dans un contexte de rivalité mondiale à l'égard des pays de la région du Sahel africain trop convoités par ces puissances étrangères .

Ce constat nous a permis de formuler notre problématique qui constitue la toile de fond de notre étude. Nous pouvons formuler la Question suivante :

A quel point et dans quelle mesure serait-il possible à l'union européenne de par ses mesures sécuritaires et du développement d'instaurer la paix dans la région du Sahel africain plus particulièrement dans le contexte de entraves régionales et mondiales?

Pour solutionner cette problématique, nous avons structuré ce travail de recherche en quatre chapitres. Dans le premier, nous portons un éclairage sur l'ambigüité concernant les concepts ayant trait à cette recherche. Le second chapitre est consacré à l'étude des domaines géo-politiques concernant les pays du Sahel africain, ceci nous permet de mettre en lumière les principales défaillances sécuritaires que connaissent ces pays. Dans le troisième chapitre nous élucidons les contenus et les fondements stratégiques de développement et de sécurité de l'union européenne dans la région du Sahel africain. En dernier et dans un quatrième chapitre, nous mettons l'accent sur l'avenir sécuritaire des états du Sahel africain et également des perspectives stratégiques de l'union européenne de la sécurité et du développement envisagées en faveur des états de cette région.

Pour ce qui est des résultats auxquels nous avons aboutis liés à cette étude est que la stratégie sécuritaire et du développement l'union européenne (UE) dans la région du Sahel africain n'est qu'une nouvelle image coloniale européenne des pays africains. Les prétendues perspectives sécuritaires et du développement renferment en elles des contenus propres aux intérêts de l'union européenne à travers lesquels cette dernière tente d'accroître sa suprématie pour consolider son autorité au sein des pays du Sahel africain notamment dans le contexte de rivalité qui s'accentue entre les puissances étrangères envers le Sahel africain .